

تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية عن مصر

معهد صندوق النقد الدولي



صندوق النقد الدولي
واشنطن، العاصمة

تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية عن مصر

أعدت في قسم الشرق الاوسط بمعهد صندوق النقد الدولي

باشراف سمير الخوري

ومشاركة

محمد حسني
محمد الحاج
منير راشد
شجاده حسين
عبد الهادي يوسف

صندوق النقد الدولي
واشنطن، العاصمة

© صندوق النقد الدولي ١٩٩٧

ثمن النسخة الواحدة: ١٩ دولارا أمريكيا

الرجاء ارسال طلبات الحصول على نسخ الى:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
Tel: (202) 623-7430 Telefax: (202) 623-7201
Internet: publications@imf.org



recycled paper

ورق معاد تصنيعه

تمهيد

قام باعداد هذه الدراسة مجموعة من خبراء* قسم الشرق الاوسط بمعهد صندوق النقد الدولي تحت اشراف سمير الخوري. واستفاد المؤلفون من خبرة الاقسام الاخرى بمعهد الصندوق في تحضير ونشر مؤلفات مشابهة، وكذلك من الملاحظات القيمة التي ابدتها كل من البنك المركزي المصري ودائرة الشرق الاوسط بصندوق النقد الدولي على المسودة.

وتحتوي هذه الدراسة على سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية التي تهدف الى اعطاء القارئ فكرة عن طريقة اعداد برنامج للاصلاح المالي والهيكلية للاقتصاد الكلي، الذي يشكل النواة الرئيسية في دورات البرمجة المالية التي يقدمها معهد صندوق النقد الدولي. ويتطلب اعداد البرنامج المالي: (١) تحليل للتطورات المالية والاقتصادية في قطاعات الاقتصاد الكلي الرئيسية (القطاع الحقيقي، القطاع الحكومي، القطاع النقدي والقطاع الخارجي) على ضوء البيانات الاحصائية المتوفرة؛ (٢) اعداد توقعات على الامد المتوسط الاجل للمتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي في ضوء استمرار السياسات المتبعة؛ و (٣) في حالة اشارة هذه التوقعات الى بروز اختلالات في الاقتصاد، وضع تصور للسياسات المالية والهيكلية التي يجب اتباعها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لمعالجة تلك الاختلالات.

ويجب التنويه الى ان البيانات الاحصائية المستخدمة في الحلقات الدراسية التطبيقية مأخوذة من مصادر رسمية ومن نشرات صندوق النقد الدولي مثل "الاحصاءات المالية الدولية" و "احصاءات مالية الحكومة".

ويود المؤلفون توجيه الشكر الى ادارة الخدمات اللغوية بصندوق النقد الدولي لقيامها بترجمة المسودة من اللغة الانكليزية الى اللغة العربية والى ادارة العلاقات العامة بالصندوق لقيامها بنشر هذه الدراسة. وقد قامت السيدتان اسمهان بدري وجمانه شموط من قسم الشرق الاوسط بمعهد الصندوق بجهد كبير في طباعة هذه الدراسة، فلهما جزيل الشكر. وفي الختام يجب التنويه ان الآراء المبينة في هذه الدراسة تعود للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء* السلطات المصرية او المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أو اي خبير آخر من خبراء* الصندوق. ويتحمل المؤلفون مسؤولية اي اخطاء* قد تحتويها هذه الدراسة.

المحتويات

الصفحة

الفصل الاول: نظرة عامة على التطورات الاقتصادية الكلية في مصر حتى السنة المالية ١٩٩٢	
١	١
١	١ - الهيكل الاقتصادي
٢	٢ - السياسات والأداء الاقتصادي خلال الثمانينات
٣	٣ - جهود التصحيح في مطلع التسعينات
٤	٤ - أدوات السياسة واصلاحاتها
٧	٥ - بعض القضايا التي واجهت الاقتصاد المصري في منتصف ١٩٩٢
١٠	ملحق: مصر - ملخص للاصلاحات الهيكلية المنفذة من يناير ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢
الفصل الثاني: الحسابات الاقتصادية الكلية والعلاقات فيما بينها	
٢٤	١ - مقدمة
٢٤	٢ - السمات المشتركة للحسابات الاقتصادية الكلية
٢٦	٣ - نظام الحسابات القومية
٣٧	٤ - ميزان المدفوعات
٤١	٥ - حسابات المالية العامة
٤٦	٦ - الحسابات النقدية
٤٨	٧ - العلاقات المتبادلة بين الحسابات
٥١	٨ - معاملات مالية: تدفق الأموال
٥٢	٩ - تمارين
٦١	ملحق: مصر - مفاهيم التقييم في نظام الحسابات القومية
الفصل الثالث: مقدمة للبرمجة المالية	
٦٢	١ - مقدمة
٦٤	٢ - إطار البرمجة المالية
٦٥	٣ - خيارات السياسة
٦٨	٤ - خطوات البرمجة المالية
٧٦	٥ - قضايا للمناقشة
٧٧	ملحق: مصر - مصفوفة السياسة العامة، للسنوات المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٦
الفصل الرابع: الناتج والانفاق والاسعار	
٨١	١ - الناتج: التحليل والتنبؤ
٩١	٢ - الانفاق: التحليل والتنبؤ
٩٧	٣ - الاسعار: التحليل والتنبؤ
الفصل الخامس: ميزان المدفوعات	
١١٥	١ - التنبؤ بميزان المدفوعات
١٢٣	٢ - القطاع الخارجي في مصر
١٢٥	٣ - إرشادات حول التنبؤ بميزان المدفوعات في مصر
١٣١	٤ - تمارين ومسائل للمناقشة

الفصل السادس: القطاع الحكومي ١٤١

- ١- تعريف اصطلاح الحكومة ١٤١
- ٢- أهداف تمرين التنبؤ ١٤١
- ٣- تنظيم القطاع العام في مصر ١٤٢
- ٤- التطورات أثناء فترة السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢ ١٤٤
- ٥- مفاهيم التنبؤ ١٤٧
- ٦- التنبؤ بميزانية مصر ١٥٢
- ٧- تمارين ومسائل للمناقشة ١٥٩

الفصل السابع: القطاع النقدي ١٧٤

- ١- الهيكل المالي والتطورات النقدية الأخيرة في مصر ١٧٤
- ٢- التنبؤ بالمشح النقدي ١٨٠
- ٣- التنبؤ بحسابات السلطات النقدية ١٨٨
- ٤- تمارين ومسائل للمناقشة ١٩١

الفصل الثامن: التنبؤ الاقتصادي القياسي على الأجل المتوسط ٢٠٤

- ١- إطار للتنبؤات على الأجل المتوسط ٢٠٤
- ٢- تمارين ٢٠٨

الفصل التاسع: تمرين في البرمجة المالية: سيناريو البرنامج ٢١٦

الجدول

- ١-١ مصر: مؤشرات اقتصادية مختارة، للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ٩
- ١-٢ مصر: الانفاق على اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ ٥٤
- ٢-٢ مصر: ميزان المدفوعات، للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ ٥٥
- ٢-٢ مصر: ملخص عمليات الميزانية الموحدة للحكومة المركزية، للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ ٥٦
- ٤-٢ مصر: المشح النقدي، للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ ٥٧
- ٥-٢ مصر: بيان تدفق الأموال باستخدام الرموز ٥٨
- ٦-٢ مصر: تدفق الأموال، للسنة المالية ١٩٩٢ ٥٩
- ٧-٢ مصر: تدفق الأموال، للسنة المالية ١٩٩٢ ٦٠
- ١-٤ مصر: معادلة اجمالي الناتج المحلي، القيم الحقيقية والمتوقعة للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١٠٥
- ٢-٤ مصر: تكوين اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة، ١٩٨٨-١٩٩٢ ١٠٦
- ٣-٤ مصر: المصروفات على اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية، ١٩٩٠-١٩٩٢ ١٠٧
- ٤-٤ مصر: معادلات الاستهلاك الخاص بالقيم الفعلية والمتوقعة للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١٠٨
- ٥-٤ مصر: الاستثمار الخاص بالقيم الفعلية والمتوقعة للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١٠٩
- ٦-٤ مصر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسكان في الحضر، يونيو ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٢ ١١٠
- ٧-٤ مصر: معادلات مخنص اجمالي الناتج المحلي بالقيم الفعلية والمتوقعة للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١١١
- ٨-٤ مصر: معادلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالقيم الفعلية والمتوقعة للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١١٢
- ٩-٤ مصر: متغيرات مستخدمة في معادلات الانحدار، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢ ١١٣
- تعريف المتغيرات ١١٤

١٣٢	مصر: ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٠
١٣٤	مصر: الدين الخارجي، ١٩٩٢-١٩٨٨
١٣٥	مصر: صادرات البضائع الأساسية، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٨٨
١٣٦	مصر: اتجاه التجارة، الصادرات، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٨٧
١٣٧	مصر: التكوين السلعي للواردات السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٨٨
١٣٨	مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها للمعادلات ٨-١١، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٨٢
١٣٩	مصر: حساب الخدمات بميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٨٨
١٤٠	مصر: احصاءات مختارة ١٩٨٢-١٩٩٢
١-٦	مصر: ملخص عمليات ميزانية الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢
١٦٠	مصر: ملخص ايرادات الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢
١٦١	مصر: احتساب الضرائب المعدلة
١٦٢	مصر: AT1 - القيم الفعلية والمنتبأ بها
١٦٤	مصر: AT2 - القيم الفعلية والمنتبأ بها
١٦٥	مصر: AT3 - القيم الفعلية والمنتبأ بها
١٦٦	مصر: بيانات المالية العامة وغيرها (بما في ذلك البيانات المستخدمة في المعادلات)
١٦٧	تعريف المتغيرات
١٦٨	مصر: العوامل المؤثرة على التوسع النقدي، السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٢
١٩٤	مصر: معادلات مقدرة مختارة لمتوسط الطلب الحقيقي على النقود (AMQR)
١٩٥	مصر: معادلات مقدرة مختارة لمتوسط الطلب الحقيقي على النقود (In AMQR)
٢-٧	مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها للمعادلات الطلب على النقود، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
١٩٦	مصر: سرعة التداول، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
١٩٧	مصر: النقود بمعناها الضيق، والنقود بمعناها الواسع، والنقود الاحتياطية والمضاعف النقدي، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
١٩٨	مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها للمعادلة (١٠)، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
١٩٩	مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٤
٢٠٠	مصر: ميزانية عمومية للسلطات النقدية، السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٤
٢٠١	مصر: احصاءات مختارة، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
٢٠٢	مصر: تعريف المتغيرات
٢٠٣	مصر: اطار للأجل المتوسط (الأهداف، والقيود، والوضع الخارجي)، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢١٠	مصر: تنبؤات ميزان المدفوعات
٢١١	مصر: الدين الخارجي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢١٢	مصر: عمليات الحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢١٣	مصر: الادخار والاستثمار، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢١٤	مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢١٥	مصر: تكوين إجمالي الناتج المحلي، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢١٨	مصر: النفقات على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢١٩	مصر: النفقات على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٠	مصر: ملخص عمليات ميزانية الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢١	مصر: ملخص ايرادات الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٢	مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٣	مصر: الميزانية العمومية للسلطات النقدية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٤	مصر: ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٥	مصر: الدين الخارجي وخدمة الدين، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
٢٢٦	مصر: تعريف المتغيرات

٢٢٧	١٠-٩ مصر: مؤشرات اقتصادية مختارة، السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٤
٢٢٨	١١-٩ مصر: تنبؤات ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢٢٩	١٢-٩ مصر: تنبؤات بعمليات الحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢٣٠	١٣-٩ مصر: الادخار والاستثمار، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢٣١	١٤-٩ مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
٢٣٢	١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢
٢٣٧	تعريف المتغيرات
٥٠	الرسم البياني رقم ١: العلاقات المتبادلة بين الحسابات الاقتصادية الكلية

الفصل الاول: نظرة عامة على التطورات الاقتصادية الكلية في مصر حتى السنة المالية ١٩٩٢/١

١ - الهيكل الاقتصادي

تبلغ مساحة مصر نحو مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها ٥٤,٧ مليون نسمة، ويبلغ معدل الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي ٦٤٠ دولار امريكي (١٩٩٢). ويبلغ معدل نمو السكان ٢,٠ في المئة، والمتوسط العمري المتوقع عند الميلاد ٦٢ سنة.

وتمثل الزراعة حوالي ٢٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي ويعمل فيها نحو خمسي قوة العمل. ويتميز القطاع الزراعي بمساحة صغيرة نسبياً من الارض الصالحة للزراعة، وبالملكية الخاصة للأراضي، ودور مهمين للحكومة (حتى مطلع التسعينات) في تحديد متطلبات الانتاج الالزامية والقيود السعرية. ولا تزال مساحة الاراضي المزروعة تقل عن ٢ في المئة من اجمالي مساحة الارض، على الرغم من استصلاح أراض صحراوية منذ الخمسينات. والمحاصيل الرئيسية هي القمح والبرسيم في الشتاء، والقطن والارز والذرة في الصيف والخريف، بالإضافة إلى الفاكهة والخضروات. وقد أدت ندرة الارض الصالحة للزراعة وكثرة التدخل الحكومي في القطاع الزراعي إلى تقييد نمو الانتاج الزراعي في الماضي.

وتمثل الصناعات التحويلية نحو ١٨ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، وتشمل الصناعات التحويلية الاساسية الاغذية المصنعة، والمنسوجات، والمنتجات الهندسية والتعدينية، والمواد الكيماوية. وتسيطر شركات القطاع العام على الاقتصاد المصري، وقد ظهر بعضها إلى حيز الوجود نتيجة للتأميمات في بداية الستينات. وعاود النشاط الصناعي الخاص قدراً من حيويته بعد اعتماد "سياسة الباب المفتوح" في ١٩٧٤، لكن نصيب شركات القطاع العام من النشاط الصناعي انخفض من ٨٧ في المئة في ١٩٧٥ إلى ٦٨ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢.

ويصل نصيب البترول والغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي حوالي ٥ في المئة. وفي السنة المالية ١٩٩٢، بلغ انتاج البترول الخام ٤٥ مليون طن (حوالي مليون برميل يومياً) والغاز الطبيعي ٨,١ مليون طن متري. وبلغت صادرات النفط الخام والغاز حوالي ١٩ مليون طن في السنة المالية ١٩٩٢، بقيمة تزيد على ٢ بليون دولار. ويجري الآن بحث خطط اقليمية لتصدير الغاز الطبيعي. وقدر مستوى احتياطيات البترول في ١٩٩٢ بنحو عشرة أمثال انتاج ذلك العام، واحتياطيات الغاز الطبيعي بنحو ١٥-٢٠ سنة.

وتمثل قطاعات الخدمات أكثر من ٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي. ومن أهم هذه القطاعات التجارة، وخدمات المالية والتأمين (٢٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي) والخدمات الحكومية (١١ في المئة من اجمالي الناتج المحلي). وبلغت نسبة التوظيف في الخدمة المدنية حوالي ٢٢ في المئة من قوة العمل في

١/ تنتهي السنة المالية في مصر في يونيو. ومن ثم تشمل السنة المالية ١٩٩٢ الفترة من يوليو ١٩٩٢ وحتى يونيو ١٩٩٢.

١٩٩٢. بينما قدرت نسبة العاملين في المؤسسات العامة بنحو ٨ في المئة من قوة العمل. وتعتبر الرسوم من السياحة وقناة السويس مصادر هامة للنقد الأجنبي، لكن مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي صغيرة (٢ و ٣ في المئة، على التوالي). وبلغ عدد السياح الوافدين من الخارج ٢,٩ مليون شخص في السنة المالية ١٩٩٢. وفي السنوات الأخيرة أنشئ عدد كبير من المرافق السياحية على ساحل البحر الأحمر وفي سيناء، بالإضافة إلى المرافق التقليدية في القاهرة والاقصر وأسوان. وعبرت قناة السويس حوالي ١٧,٠٠٠ ناقلة في السنة المالية ١٩٩٢، وبلغت حصيلة النقد الأجنبي من رسوم القناة حوالي ٢ بليون دولار في تلك السنة.

٢ - السياسات والأداء الاقتصادي خلال الثمانينات

اتسم الاقتصاد المصري حتى مطلع التسعينات بهيمنة القطاع العام وتفشي القيود الادارية على النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. وفرضت القيود التنظيمية على عدة جوانب للإنتاج والاستثمار كما شاعت التسوّهات السعرية في مجالات متنوعة منها أسعار المنتجات المحلية، وأسعار الفائدة والصرّف. ومع ذلك سجل الاقتصاد معدلات عالية من النمو وتحسن وضع ميزان المدفوعات في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات مما يرجع في أغلبه إلى الزيادة في حصيلة النقد الأجنبي من صادرات النفط، وتحويلات العمال، وإعادة افتتاح قناة السويس والمعونة الأجنبية.

لكنه وبحلول منتصف الثمانينات، بدأ الاقتصاد يشهد زيادة في الاختلالات الخارجية، إذ ارتفعت التزامات خدمة الدين الخارجي بسرعة في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار صادرات النفط، مما استوعب ما يقرب من نصف إيرادات الحساب الجاري في السنة المالية ١٩٨٦. كذلك ارتفع عجز الحساب الجاري ارتفاعاً حاداً وتراكمت المتأخرات الخارجية الكبيرة على القطاع العام. وإزاء هذه الصعوبات، اتخذت السلطات المصرية عدداً من التدابير التصحيحية في السنتين الماليتين ١٩٨٧ و١٩٨٨، ودعمت هذه التدابير بترتيب للاستعداد الائتماني مدته ١٨ شهراً مع صندوق النقد الدولي وذلك في شهر مايو ١٩٨٧. وفي القطاع الحقيقي، جرى إدخال تعديلات على عدد من الأسعار المحددة رسمياً واستحدثت بعض تدابير التحرير في مجال الزراعة، ومن ضمنها رفع بعض القيود المفروضة على الإيجارات الزراعية. وفي القطاع الخارجي، تم تحرير مهم في مجال المعاملات بالنقد الأجنبي. ومع أن نظام الصرف ظل غير موحد، فقد سمح للهيئات العامة بتنفيذ عدد متزايد من المعاملات الأجنبية بأسعار السوق. وعلى صعيد التجارة أدخل إصلاح شامل على التعريفات الجمركية، أما في مجال المالية العامة، فقد خفض العجز المالي العام ومعدل نمو النقود بدرجة كبيرة. كذلك انخفض عجز الحساب الجاري بشدة كما انخفضت نسبة التزامات خدمة الدين إلى إيرادات الحساب الجاري، مما يعكس من ناحية أثر إعادة جدولة التزامات خدمة الدين الخارجي عقب اتفاق الاستعداد الائتماني مع الصندوق في مايو ١٩٨٧.

وفي السنتين الماليتين ١٩٨٩ و ١٩٩٠، اشتدت الصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري. ففي حين استمرت السلطات في سياسة تدرجية لرفع القيود جزئياً (الزراعة) وإجراء تصحيحات سعرية محدودة (أسعار الطاقة، والمواد الغذائية الأساسية)، فلم تكن هذه الخطوات كافية لعلاج جوانب الضعف الهيكلي

المتأصلة في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، تزايدت الضغوط على الاسعار وميزان المدفوعات، وتسارع معدل التضخم إلى أكثر من ٢١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٠، وزاد عجز الحساب الجاري إلى ٧,٩ في المئة من اجمالي الناتج المحلي وارتفعت التزامات خدمة الدين الخارجي مرة أخرى إلى ما يقرب من نصف مقدار حصيلة الحساب الجاري، كما ترتب على ذلك تراكم متأخرات خارجية كبيرة.

٢ - جهود التصحيح في مطلع التسعينات

في ابريل ١٩٩١، شرعت الحكومة في برنامج شامل للاصلاح لمعالجة جوانب الضعف الكامنة في الاقتصاد. وكان الهدف الرئيسي هو خلق اقتصاد مفتوح على المدى المتوسط يعتمد على قوى السوق، وفيه يتحرر القطاع الخاص من التدخل الاداري ويمارس دورا قياديا في خلق فرص العمل، في الوقت الذي يجري فيه اصلاح أنشطة الانتاج التي يقوم بها القطاع العام أو تحويلها إلى القطاع الخاص. وجرى دعم برنامج التصحيح في مصر باتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق في مايو ١٩٩١ وبقرض للتصحيح الهيكلي من البنك الدولي في يونيو ١٩٩١. ويقدم الملحق الأول ملخصا لتدابير الاصلاح التي استحدثت بين يناير ١٩٩١ ويونيو ١٩٩٢.

وفيما يتعلق بالاصلاحات الهيكلية، اتخذت تدابير هامة في ميادين النقد الأجنبي، والشؤون النقدية، والمالية العامة والتسعير. وبدأ توحيد سعر الصرف في فبراير ١٩٩١ واكتمل بحلول نوفمبر. وتحررت اسعار الفائدة في البنوك التجارية، وشرعت السلطات في اصلاح القطاع المصرفي بما في ذلك استحداث سوق لأذون الخزانة والتحول إلى استخدام القيود النقدية غير المباشرة. وفرضت ضريبة عامة على المبيعات في مايو ١٩٩١ وتحررت اسعار معظم المنتجات الصناعية بين يونيو ١٩٩٠ ومايو ١٩٩١. وجرى عدة زيادات في الاسعار المحلية للطاقة من مايو ١٩٩١ مما رفع مستواها المرجح في المتوسط إلى ٨٠ في المئة من الاسعار الدولية المتكافئة بحلول السنة المالية ١٩٩٢. كذلك بدأ اصلاح المؤسسات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص.

وإلى جانب ذلك شددت سياسات المالية العامة بدرجة كبيرة، وانخفض عجز الميزانية (باستبعاد المنح) من ٨,٨ في المئة من اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٠ إلى ٠,٤ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢، مما يرجع أساسا إلى تحسن اداء الإيرادات. كذلك تباطأ معدل التوسع النقدي بشدة (من حوالي ٢١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٠ إلى ١٦ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢) نتيجة للانخفاض الكبير في صافي الاصول المحلية، كما انخفض معدل التضخم إلى ما يقرب من ١٠ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢. وقد تعقدت ادارة السياسة النقدية خلال السنوات المالية ١٩٩٢ و ١٩٩٢ من جراء تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص من الخارج التي تلت الاصلاحات في مجال اسعار الفائدة والصرف. وقد فاقت اسعار الفائدة المحلية على الاصول المالية المقيمة بالجنية المصري كثيرا اسعار الفائدة على الاصول المقيمة بالدولار الأمريكي، مما أدى مع وجود سعر صرف اسمي ثابت إلى تحول كبير إلى الاصول المقيمة بالجنية المصري. ولتحييد اثر الزيادة الكبيرة للتدفقات الرأسمالية على التوسع النقدي، قام البنك المركزي "بتعقيم" قسم من الزيادة في الاحتياطات الرسمية عن طريق بيع أذون خزانة إلى البنوك التجارية.

وأدى اعتماد برنامج التصحيح وجهود المانحين للتعويض عن آثار أزمة الخليج إلى فتح الطريق أمام اعفاء الاقتصاد من سداد قدر كبير من الدين الخارجي وتقديم المساعدة النقدية لمصر في السنة المالية ١٩٩١. وكان تقديم المعونة الخارجية عاملاً رئيسياً في التحول الذي طرأ على ميزان المدفوعات. وبحلول يونيو ١٩٩٢ الفيت بالنفل متأخرات بلغ مجموعها في يونيو ١٩٩٠، ١١ بليون دولار أمريكي في حين ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي من ٢ بليون دولار في يونيو ١٩٩٠ إلى حوالي ١٥ بليون دولار في يونيو ١٩٩٢، وتحول وضع الحساب الجاري من عجز إلى فائض، وانخفضت نسبة خدمة الدين إلى حوالي ١٥ في المئة.

وبالرغم من عملية الإصلاح الاقتصادي، فقد بقيت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة. وقد زاد اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج بمعدل سنوي وسطي يقل عن ١ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩١. وقد بلغ متوسط نسبة المدخرات المحلية الى اجمالي الناتج المحلي اقل من ٧ بالمئة سنويا خلال تلك الفترة في حين انخفضت نسبة اجمالي الاستثمار الى اجمالي الناتج المحلي من ٢٠ بالمئة في السنة المالية ١٩٩١ الى ١٦ بالمئة في السنة المالية ١٩٩٢، مع حدوث انخفاض في كل من نسب الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص الى اجمالي الناتج المحلي.

٤ - أدوات السياسة واصلاحاتها

١- السياسة السعرية واصلاحاتها

تحقق تقدم ملموس في مجال تحرير الاسعار إذ قامت السلطات بتحرير اسعار معظم السلع المصنعة بين مارس ١٩٩٠ ومايو ١٩٩٢. كذلك واصل اصلاح الاسعار مسيرته في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل. وباستثناء القطن، زيدت اسعار التوريد للمنتجات الزراعية إلى مستويات تتفق بشكل عام مع الاسعار الدولية. وأحرز تقدم في الغاء القيود المفروضة على الايجارات الزراعية من خلال اصدار قانون جديد في يونيو ١٩٩٢. وفي مجال الطاقة جرى تقريب الاسعار إلى قيمتها الاقتصادية، كما أدخلت تصحيحات على أسعار النقل. وعلى الرغم من هذا التقدم، بقيت اسعار بعض المواد الغذائية الأساسية، ومنتجات الطاقة، والمرافق وبعض الخدمات خاضعة للسيطرة الحكومية.

ب- السياسة النقدية

في مطلع ١٩٩١، شرعت السلطات المصرية في برنامج للإصلاح النقدي بهدف اعطاء قوى السوق الدور الرئيسي في تخصيص الائتمان، وتعبئة المدخرات، وتوجيه السياسة النقدية. وكان من المتوقع زيادة كفاءة الوساطة المالية بمرور الوقت نتيجة لزيادة المنافسة، وانخفاض القيود على مزاولة نشاط الأعمال المصرفية، وظهور أسواق النقد ورأس المال. وفي الوقت ذاته، وللمساعدة في هذه العملية، جرى تشديد الاشراف المصرفي الرشيد كما جرت تقوية هيكل رأسمال المصارف.

وقبل السنة المالية ١٩٩١، انتهجت السلطات سياسة نقدية متساهلة مع الإبقاء على قيود ائتمانية انتقائية. وكانت زيادة عرض النقود في مصر تتحدد في أغلبها من خلال الطلب الحكومي على الائتمان ولم يحاول البنك المركزي إدارة عرض السيولة. واستخدمت عمليات السوق المفتوحة فيما ندر، وظلت نسبة الاحتياطي القانوني دون تغيير لسنوات عديدة. واستهدفت سياسة البنك المركزي السيطرة بصورة مباشرة على الائتمان المقدم إلى شركات القطاع العام والقطاع الخاص. وتمثلت الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الغرض في فرض حدود عليا على نسبة القروض إلى الودائع وستوف ائتمانية تحدها البنوك على طبقات معينة من مستخدمي الائتمان.

وفي ٢ يناير ١٩٩١ اتخذت أول خطوة كبيرة في التحول إلى نظام الرقابة النقدية غير المباشرة مع بدء العمل في جميع البنوك بنظام اسعار الاقراض والايداع المحددة بقوى السوق. وقبل عام ١٩٩١، وضع البنك المركزي جدولاً يحدد اسعار الفائدة التي تلتزم بها البنوك لكل من الودائع والقروض وكانت هذه تفل بكثير عن معدل التضخم. ومنذ إلغاء القيود ارتفعت اسعار الفائدة إلى مستويات تناهز الزيادة في اسعار المستهلك، كما جرى تشجيع تعبئة المدخرات. وفي خطوة أخرى للتحرك نحو الرقابة النقدية غير المباشرة، بدأ العمل بنظام للمزادات الاسبوعية لأذون الخزانة وذلك في يناير ١٩٩١، واعتبر سعر اذن الخزانة أداة هامة يركز عليها هيكل سعر الفائدة الجديد واطار السياسة النقدية.

ج - سياسة المالية العامة

انسم موقف المالية العامة (موازنة الحكومة) في مصر حتى مطلع التسعينات بوجود عجوزات كلية كبيرة مما يعكس ضعف مرونة الإيرادات بالنسبة للنشاط الاقتصادي المحلي، وربحية المؤسسات العامة، وطبيعة الإعانات المقدمة بلا حدود والصعوبات في السيطرة على الإنفاق العام. وجرى تمويل هذه العجوزات الكبيرة عن طريق اللجوء أساساً إلى الجهاز المصرفي المحلي، مما أدى إلى تولد الضغوط على الأسعار وميزان المدفوعات.

ومع ذلك، أمكن إحراز تقدم كبير على صعيد خفض عجز الموازنة خلال السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢، وتحقق ذلك أساساً من خلال التدابير لزيادة الإيرادات مع الحد من الإنفاق في الوقت ذاته. وفي مايو ١٩٩١ استحدثت ضريبة عامة على المبيعات مما ساعد على تقوية القاعدة الضريبية. كذلك زيد عدد رسوم وضرائب الاستهلاك لتعزيز الإيرادات. وعلى جانب الإنفاق، تم احتواء الإنفاق الجاري (عدا مدفوعات الفائدة) كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، في حين انخفض صافي الاقراض. ونتيجة لذلك، أمكن تقريباً إلغاء عجز الموازنة في السنة المالية ١٩٩٢.

د - سياسة سعر الصرف

اعتمدت مصر خلال الثمانينات على نظام لتعدد اسعار الصرف، تجزأت في ظلها أسواق النقد الاجنبي وكثر فيه التدخل الحكومي. واستجابة للتوترات الدورية في السوق، شرعت السلطات في مناسبات متعددة

في اصلاح نظام الصرف، كان آخرها في ١٩٩١ عندما جرى توحيد اسعار الصرف على اساس اسعار السوق الحرة. وكجزء من اصلاح سعر الصرف في ١٩٩١، ألغيت القيود أيضا على رأس المال، وسمح للبنوك والمعاملين المرخصين ببيع النقد الاجنبي للافراد، ولهيئات القطاع العام، وهيئات القطاع الخاص، وشركات الاستثمار المشتركة. واصبح من الممكن تحويل النقد الاجنبي بحرية إلى الخارج واجراء المعاملات المنظورة وغير المنظورة، بما في ذلك تحويلات رأس المال، بشكل كبير دون قيود.

هـ - السياسة التجارية

كان الاعتماد الشديد على الحواجز غير الجمركية أحد سمات النظام التجاري لسنوات عديدة في الماضي. وكان الهدف من الحظر على الواردات واشترط الحصول على الموافقة المسبقة هو تعزيز تنمية قطاع لاحتلال الواردات. كذلك اتاحت التعريفات الاسمية المرتفعة على السلع النهائية مزيدا من الحماية، في حين عمل تزايد التعريفات التفضيلية على تهيئة المجال لحرية التصرف الاداري. وكان الغرض من حظر تصدير المواد الخام (مثل القطن) هو توفير مدخلات غير مكلفة للصناعات التحويلية المحلية. ونتيجة لهذه الاستراتيجية الانفلاقية، عملت الصناعة المصرية في ظل اسعار منفضلة عن الاسواق الدولية مما أدى إلى التشوهات، وانخفاض الانتاجية، وسوء تخصيص الموارد.

وفي جهد لتغيير الاوضاع، قامت السلطات بتنفيذ بعض التدابير بدءا بعام ١٩٩١، بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة. وشملت هذه التدابير خفض كبير في الحد الاعلى للتعريفات، وتضييق مدى تشتت معدل التعريفات، وخفض قائمة المنتجات التي تحتاج إلى ترخيص حكومي مسبق بالاستيراد، وخفض عدد المنتجات الممنوعة من الاستيراد. كذلك جرى خفض حاد لعدد المنتجات الممنوعة من التصدير كما خفض نطاق الحماية على الصناعات المتمتع بحظر الواردات.

و - إصلاح المؤسسات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص

من الأهمية بمكان تطوير قطاع صناعي منافس من أجل توسيع وتنويع قاعدة التصدير في مصر التي اعتمدت لأعوام عدة على النفط الخام. ومن العقبات الرئيسية ضعف أداء الشركات العامة نتيجة لعدم كفاية التوجه التجاري والمساواة المحاسبية، والحماية المفرطة من المنافسة الأجنبية المحتملة، وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات الهامة مثل تلك المتعلقة بمستوى العمالة. وللمساعدة في إزالة هذه العقبات، تمت الموافقة في ١٩٩١ على قانون جديد لمؤسسات القطاع العام (قانون ٢٠٢)، وأنشئ مكتب لقطاع مؤسسات الاعمال العامة في نوفمبر ١٩٩١ (كجزء من وزارة قطاع الاعمال التي أنشئت حديثا) لتحقيق مركزية المسؤوليات الحكومية باعتبار الحكومة المساهم الوحيد في تلك المؤسسات. وبالمثل تم فصل معظم الشركات العامة في ١٩٩٢ عن الوزارات المعنية المسؤولة عنها، وضمت باعتبارها شركات تابعة لأحدى الشركات المنشأة حديثا وعددها ٢٧ شركة.

وقد جرت مجدداً إعادة تنظيم شركات القطاع العام في فبراير ١٩٩٢ لخفض عدد الشركات قابضة إلى ١٧ شركة ولمنع التركيز القطاعي تحت مظلة شركة قابضة واحدة. لكنه يجب ملاحظة أن عدداً من الشركات الصناعية، والمرافق العامة، لا تخضع لاحكام القانون رقم ٢٠٢، مثل الشركة المصرية العامة للبترول، وهيئة قناة السويس وشركة مصر للطيران.

وقد شرعت السلطات في برنامج لتحويل المؤسسات إلى القطاع العام في السنة المالية ١٩٩٢ وذلك لتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين كفاءة الاقتصاد. وكانت الانجازات في ظل برنامج التحويل المذكور محدودة في البداية ومعنية أساساً بقطاعي الزراعة والسياحة. وكانت الاصول التي بيعت في القطاعين التجاري والصناعي تمثل فقط ١٤ في المئة من المعاملات المكتملة (١٥٦ مليون جنيه مصري من اجمالي قدره ١,١٢ بليون جنيه مصري بيعت خلال الفترة يوليو ١٩٩١ وحتى مارس ١٩٩٢). ولم يكن أي من المبيعات المكتملة يمثل بيعاً كاملاً لاحدى شركات قانون ٢٠٢.

ز - إصلاح تنظيمي

أدت عوامل كثيرة حتى مطلع التسعينات إلى تعطيل سرعة تنمية النشاط الصناعي الخاص، بما في ذلك تقييد سبل الحصول على النقد الاجنبي والائتمان المصرفي. وازافة لذلك، قُيدت مشاركة الشركات الخاصة في نشاط السوق بالابقاء على قائمة بالأنشطة التي يحظر على الاستثمار الخاص المشاركة فيها والشروط المتعلقة بالمكونات المحلية. وقد تعرض الاستثمار الخاص أيضاً لمعوقات تمثلت في مختلف اللوائح الادارية، بما في ذلك تراخيص الاستثمار والانتاج على المستويين القومي والمحلي.

وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩١ جرى تحرير الاطار التنظيمي إلى حد كبير، كما يظهر في الملحق الأول. ومع ذلك ظل اشتراك القطاع الخاص مقيداً في أنشطة بعض الخدمات مثل التعليم، وإدارة الموانئ، والبريد، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والرعاية الصحية. ولا يزال من الضروري تسجيل كافة الاستثمارات لدى الهيئة العامة للتصنيع. وفضلاً عن ذلك هناك تعقيدات في اجراءات الحصول على الموافقة بالنشاط الاستثماري من الحكومات المحلية، وكذلك بعض اجراءات الحصول على تراخيص لإنشاء الشركات وتشغيلها، وظل الاطار القانوني الذي يحكم المعاملات التجارية غير ملائم بالمعايير الدولية.

٥ - بعض القضايا التي واجهت الاقتصاد المصري في منتصف ١٩٩٢

حدث تقدم كبير في مطلع التسعينات على صعيد التحرير الاقتصادي والتثبيت المالي. ومع ذلك كان الأداء الاقتصادي مخيباً للأمل على عدة جبهات، بما في ذلك ضعف استجابة الاستثمار الخاص، وانخفاض نسبي في معدلات النمو في الناتج الحقيقي، واستمرار مستوى البطالة المرتفع. وانخفض استثمار القطاع الخاص بالنسبة لأجمالي الناتج المحلي من ١٢,٤ في المئة في السنة المالية ١٩٩٠ إلى ١٠ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢، وانخفض النمو الحقيقي من ٢,٤ في المئة إلى ٠,٥ في المئة وارتفعت البطالة (حسب الاحصاءات

الرسمية) من ٨ في المئة إلى ١٠,٩ في المئة. وكانت القضية الرئيسية التي واجهت صانعي السياسة الاقتصادية وقتئذ هي تسريع ومواصلة النمو الاقتصادي في بيئة غير تضخمية، مع قيام القطاع الخاص بدور رائد في توفير فرص العمل.

ولتحقيق هذا الهدف يتعين الاهتمام بعدد من جوانب السياسة الاقتصادية. ففي مجال السياسات الاقتصادية الكلية، تدعو الحاجة إلى مواصلة عملية التثبيت المالي التي كانت قد بدأت في ١٩٩١. وقد أحرز تقدم كبير في خفض الاختلال المالي العام، ومن الضروري مواصلة هذا الجهد وتعزيزه. وفي هذا السياق، تدعو الحاجة إلى تحسين مرونة وكفاءة النظام الضريبي وخفض الميل لزيادة المصروفات بصورة تلقائية مع زيادة التضخم. كذلك يجب أن تهدف السياسة النقدية إلى معدلات توسع نقدي تتفق مع انخفاض مستويات التضخم، مع مراعاة متطلبات النمو في الاقتصاد. ويجب أن تظل سياسات أسعار الفائدة والصراف مرنة ومعتمدة على آليات السوق، من أجل المساعدة في تعبئة الموارد المحلية وتقوية ميزان المدفوعات.

وإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة، يتطلب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها تكثيف الإصلاحات الهيكلية في عدد من المجالات. أولاً، يجب تسريع برنامج الحكومة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص (وهو البرنامج الذي مضى بمعدل بطيء ومخيب للأمل) وذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة الاقتصادية وخفض الضغوط على الميزانية. ثانياً، يجب توسيع نطاق برنامج اصلاح الاسعار بهدف تحقيق التحرير الكامل للأسعار على المدى المتوسط. ثالثاً، يجب أيضاً توسيع نطاق برنامج الإصلاح التجاري من أجل إزالة كافة الحواجز غير التعريفية على المدى المتوسط، وتحقيق تخفيضات فصي معدلات التعريفية. رابعاً، يجب أن يهدف الإصلاح التنظيمي إلى أمور من بينها إلغاء شرط تراخيص الاستثمار الذي ثبت تعويقه لاستثمار القطاع الخاص. وأخيراً، يجب أن يكون الغرض من اصلاح النظام المالي زيادة كفاءة النظام المالي وقدرته على المنافسة، مع ضمان استمرار سلامة النظام.

الجدول رقم ١-١ مصر: مؤشرات اقتصادية مختارة، للسنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩-١٩٨٦	١٩٨٥-١٩٨٢	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
(تغيرات سنوية كنسبة مئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
٠,٥	٠,٢	٢,١	٢,٤	٤,٥	٧,٢
٥,٩	٢٢,٠	٢٢,٧	١٦,٢	١٤,٢	٨,٤
١١,١	٢١,١	١٤,٧	٢١,٢	١٧,٦	١٦,٠
القطاع النقدي					
١٦,١	١٥,٤	٢٨,٦	٢١,٤	٢٠,٨	٢٩,٤
٥,٤	١,١	٢٢,٩	٢٧,٢	١٩,٠	٢٨,١
٧,٦-	٩,٦	٢٠,١	٢٢,٤	١٩,٢	١٨,٧
٢٥,١	٥,٤	١٦,٤	١٥,٤	٢١,٤	٢٢,٥
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
القطاع الحكومي					
٤٥,٤	٤٢,٠	٢٥,٩	٢٩,٧	٣٧,٨	٤٤,٧
٢,٥	٢,٨	٢,٩	١,٨	١,٥	٠,٢
٢٤,٨	٣١,٩	٢٩,٨	٢٨,٠	٢٥,١	٤٢,٤
١١,٠	١٧,١	١٠,٠	١٠,٥	١٢,٦	١٤,٩
٠,٤-	٦,٩-	٢,٩-	٨,٨-	٩,٩-	١٢,٦-
٢,٠	٤,١-	١,١-	٧,٠-	٨,٤-	١٢,٣-
القطاع الخارجي					
٧,٧	٧,٦	٥,٥-	٧,٩-	١٢,٢-	٩,٨-
٨٥,٢	٩٨,٧	١٠٨,٠	١٤٢,٥	١٥٧,٦	١٢٨,٨
١٢,٩	١٧,٩	٢٩,٦	٤٢,٢	٤٧,٥	٢٥,١
١٧,٢	١٢,٢	٧,٢	٢,٩	٤,٥	٢,٢

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

ملحق: مصر - ملخص للاصلاحات الهيكلية المنفذة
من يناير ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢

١- اصلاح القطاع العام

أ- إعادة هيكلة شركات القطاع العام

١٩٩١/١٩٩٠	إيقاف تمويل استثمار شركات القطاع العام من خلال الميزانية. وإكمال المشروعات القائمة فقط. يجوز لشركات القطاع العام الاقتراض من بنك الاستثمار الوطني ولكن بشروط تقارب شروط سوق رأس المال.
٢٠ يوليو، ١٩٩١	موافقة مجلس الشعب على قانون الاستثمار الجديد (قانون ٢٠٢؛ يحل محل قانون ٩٧). وبموجبه يسمح بمزيد من الاستقلالية لشركات القطاع العام.
٢٠ أكتوبر، ١٩٩١	صدور اللوائح التنظيمية الأساسية التي كانت مطلوبة لتنفيذ قانون الاستثمار العام الجديد.
نوفمبر ١٩٩١	إنشاء مكتب مؤسسات قطاع الاعمال العام. وهو هيئة عليا برئاسة رئيس الوزراء لمراقبة تنفيذ السياسات بشأن إعادة هيكلة شركات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص.
٧ مارس، ١٩٩٢	تنظيم حوالي ٢٢٠ شركة قطاع عام تحت مظلة ٢٧ شركة قابضة باعتبارها شركات تابعة.
١١ مايو، ١٩٩٢	استكمال تعيين أعضاء الجمعيات العامة ومجالس إدارات الشركات القابضة.
يوليو ١٩٩٢	استكمال تعيين أعضاء الشركات التابعة.
فبراير ١٩٩٢	اعتماد توجيهات لاعادة تشكيل مديري المؤسسات العامة وعمالها، وتصنيفهم، وتقييمهم.
فبراير ١٩٩٢	بدء العمل ببرنامج لوقف نشاط الشركات التابعة غير القادرة على استمرار مزاوله النشاط.

٢٧ فبراير، ١٩٩٢ خفض عدد الشركات القابضة من ٢٧ إلى ١٧ وجرى تنويع حوافظ الشركات القابضة للتشجيع على المنافسة.

ب- تحويل المؤسسات إلى القطاع الخاص

١٩٩١/١٩٩٠	باعت وزارة الزراعة ١٢ شركة زراعية تابعة للشركة القابضة للتنمية الزراعية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري.
١٩٩١/١٩٩٠	بيع أو تأجير أو تصفية أصول للقطاع العام تبلغ قيمتها ٥٠ مليون جنيه. وتم بيع ما يقرب من ١,٢١٠ مؤسسة صغيرة مملوكة للحكومات المحلية بمبلغ ٢١ مليون جنيه مصري.
فبراير ١٩٩٢	تأجير مصانع ومرافق إنتاجية تابعة لنحو ١٢ شركة قطاع عام إلى القطاع الخاص.
فبراير ١٩٩٢	استكمال تقييم ثلاثة بنوك مشتركة، وبدأت مفاوضات البيع. ومن المتوقع أن تبلغ القيمة ٤٢٠ مليون.
٢٤ فبراير، ١٩٩٢	بيع ١٦١ مشروعاً/أصل بقيمة ٩ مليون جنيه خلال الفترة من ١٥ يونيو ١٩٩١ وحتى ٢٤ فبراير ١٩٩٢.
٢٩ فبراير، ١٩٩٢	قيام الشركة القابضة للتنمية الزراعية خلال الفترة من أول يوليو ١٩٩١ وحتى ٢٩ فبراير ١٩٩٢ ببيع مشروعات أراض زراعية بمبلغ ٧٠ مليون جنيه، وتوزيع ١١,٧٦٩ فدان على صغار المزارعين بمبلغ ١٦٢ مليون جنيه، ومشروعات لتربية الدواجن والماشية بمبلغ ٣٠ مليون جنيه.
٧ مارس، ١٩٩٢	إدراج أصول شركات قانون ٢٠٢ (الشركات التابعة) للبيع بمبلغ ٦٢٠ مليون جنيه، منها ٣١ مليون جنيهها لأصول تم بيعها حتى هذا التاريخ.
مارس ١٩٩٢	تحديد المجموعتين الأولى والثانية من شركات قانون ٢٠٢ لتحويلها إلى القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ و ١٩٩٢/١٩٩٢.
أكتوبر ١٩٩٢	زيادة عدد الشركات ضمن المجموعتين الأولى والثانية من الشركات المعروضة للبيع إلى ٤٧، في حين استبدلت ٨ شركات مدرجة في القائمة الأصلية، واستكمل تقييم ٢٠ شركة.

- ديسمبر ١٩٩٢ إعلان عن بيع شركة واحدة مملوكة بالكامل ومصنع صناعي واحد.
- مارس ١٩٩٢ عرض بيع ٢٠ من الشركات والأصول، منها ١٦ بموجب قانون ٢٠٢ (مملوكة للدولة) و٤ بموجب قانون ٢٢٠ (المشروعات المشتركة).

٢- تحرير الاسعار

أ- القطاع العام الصناعي /٢

- يوليو ١٩٩٠ تحرير الأسعار للمنتجات غير التنافسية المتمتعة بحماية تجارية منخفضة (المجموعة ٢) والمنتجات التنافسية ذات الحماية التجارية المرتفعة (المجموعة ٢). وكان قد سبق تحرير المنتجات المتمتعة بحماية تجارية منخفضة.
- ١ يناير ١٩٩٢ تسعير المنتجات الصيدلانية على أساس صيغة معيارية للتكلفة، وفيها بلغ عامل الربح المضاف ١٥ في المئة بالنسبة للمنتجات الأساسية و٢٥ في المئة للمنتجات غير الأساسية.
- ١١ مايو ١٩٩٢ تحرير أسعار المنتجات غير التنافسية ذات الحماية التجارية المرتفعة (المجموعة ٤).
- مايو ١٩٩٢ مراجعة أسعار المنتجات ذات الدعومات المرتفعة للمدخلات أو التي تنتجها الشركات الاحتكارية (المجموعة ٥) على أساس صيغة معيارية للتكلفة، وأبلفت الشركات القابضة بالنتائج.
- مايو ١٩٩٢ مراجعة المنتجات التي تتحدد أسعارها مركزيا. ووافقت وزارة الصناعة على الغاء القيود على أسعار العلف الحيواني، والكسب، وصابون الغسيل.
- يونيو/يوليو ١٩٩٢ تحرير أسعار العلف الحيواني، والكسب، وصابون الغسيل.
- ٣٠ يوليو ١٩٩٢ زيادة سعر اسمنت بورتلاند العادي ليصل على الأقل إلى ما يعادل ٧٤,٢ في المئة من متوسط سعر الحدود.

/٢ في يوليو ١٩٩٠ تم تحرير أسعار المنتجات غير التنافسية المتمتعة بحماية تجارية منخفضة (المجموعة ٢) والمنتجات التنافسية ذات الحماية التجارية المرتفعة (المجموعة ٢). وقد سبق تحرير المنتجات ذات الحماية التجارية المنخفضة (المجموعة ١).

ب- القطاع الزراعي

فبراير ١٩٩١	الغاء الحصص على توريد الأرز.
١٩٩١/١٩٩٠	رفع أسعار المنتج للقطن إلى ٥٠ في المئة من السعر الدولي المعادل.
١٩٩١/١٩٩٠	رفع أسعار المنتج للقطن بالنسبة لمتوسط أنواع القطن الثمانية المتنوعة لتصل إلى ٦٠ في المئة من الأسعار الدولية.
١٩٩٢/١٩٩١	رفع أسعار المنتج للقطن إلى ٦٦ في المئة من الأسعار الدولية لكل مجموعة من المجموعات المختلفة لمجموعات القطن الثمانية.

ج- قطاع النقل

يناير ١٩٩١	رفع أسعار السفر بالسكك الحديدية بمقدار ١٥ في المئة إلى ٤٠ في المئة وتعريفات الشحن بمقدار ١٥ في المئة.
يناير ١٩٩٢	رفع أسعار السفر للركاب والشحن بالسكك الحديدية بمقدار ١٥ في المئة.
يناير ١٩٩٢	رفع أسعار نقل الركاب والشحن بالسكك الحديدية بمقدار ١٥ في المئة، مما يؤدي، إضافة إلى تدابير خفض التكاليف، إلى رفع نسبة الأيراد/التكلفة إلى حوالي ٦٢ في المئة مقابل هدف وقدره ٧٥ في المئة.

د- قطاع الطاقة

٢ مايو ١٩٩١	رفع أسعار الكهرباء بمقدار ٥٠ في المئة، مما قرب الأسعار إلى ٦٠ في المئة من التكلفة الحدية على الأجل الطويل (بسعر صرف السوق الأولية وقدره ٢.٢٠ جنيه لكل دولار أمريكي واحد).
مايو ١٩٩١	رفع المتوسط المرجح لأسعار منتجات البترول المحلية وأسعار الغاز الطبيعي إلى ٤٦ في المئة من الأسعار الدولية.
٤ يناير ١٩٩٢	رفع المتوسط المرجح لأسعار منتجات البترول المحلية وأسعار الغاز الطبيعي إلى ٦٩ في المئة من الأسعار الدولية، بما يتعدى النسبة المطلوبة وقدرها ٥٦ في المئة.

٢٨ يونيو ١٩٩٢	رفع المتوسط المرجح لأسعار منتجات البترول المحلية وأسعار الغاز الطبيعي إلى ٨٠ في المئة من الأسعار الدولية، بما يتعدى النسبة المطلوبة وقدرها ٦٧ في المئة.
يوليو ١٩٩٢	رفع أسعار الكهرباء بنسبة ٢٢ في المئة في المتوسط إلى ٦٩ في المئة من التكلفة الحديدية على المدى الطويل.
١٩ ديسمبر ١٩٩٢	رفع أسعار زيت الوقود، والاسفلت، والغاز الطبيعي بمقدار ٢٠ في المئة، مما أدى إلى رفع المتوسط المرجح لأسعار منتجات البترول المحلي إلى ٨٢ في المئة من الأسعار الدولية.

٣- إلغاء القيود

أ- قطاع الزراعة والخدمات

فبراير ١٩٩١	إلغاء حصص توريد الأرز.
يونيو ١٩٩١	خفض مستوى دعم مبيدات القطن والأسمدة بمقدار ٥٠ في المئة.
٢١ ديسمبر ١٩٩١	توقف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن دعم العلف الحيواني.
يناير ١٩٩٢	توقف بنك التنمية والائتمان الزراعي عن استيراد الذرة الصفراء (وكان البنك المذكور هو المستورد الوحيد للذرة الصفراء حتى ١٩٨٩).
١٩٩٢/١٩٩١	حصول القطاع الخاص على ٤٠ في المئة من توزيع الاسمنت، مما يزيد على النسبة المستهدفة وقدرها ٢٥ في المئة. وتم حل مكتب الاسمنت المصري الذي كان مسؤولاً من قبل عن تسويق انتاج اسمنت القطاع العام.
١٩٩٢/١٩٩١	تشكيل لجنة للنظر في تحويل الهيئة الزراعية المصرية إلى شركة قابضة في ظل قانون ٢٠٢. واقتصر دور شركات استصلاح الاراضي على تقديم مرافق البنية التحتية. وجرى تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال قروض ميسرة من بنك التنمية والائتمان الزراعي بأسعار فائدة تقدر ب ٧ - ٨ في المئة.
٩ مارس ١٩٩٢	اعطاء تراخيص، فيما بين يوليو ١٩٩١ و ٩ مارس ١٩٩٢، لأكثر من ٦٠٠ من السماسرة المتعاملين في الأسمدة في القطاع الخاص لبيع الأسمدة والمبيدات الحشرية. وارتفع نصيب القطاع الخاص إلى أكثر من ثلث إجمالي توزيع الأسمدة.

ب- البيئة التنظيمية للقطاع الخاص

يوليو ١٩٩١ استحداث الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لاجراء* جديد لمنح تراخيص الاستثمار يتضمن النقاط التالية:

- اعفاء المشروعات المدرجة بالقائمة غير المحظورة من الموافقة المسبقة للتوسع في النشاط، والتغيرات في مزيج الانتاج، أو اضافة منتجات جديدة غير مدرجة بالقائمة المحظورة.

- منح الترخيص بالموافقة التلقائية لاستثمارات القائمة غير المحظورة (في غضون أسبوعين) دون نظر مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. ومع ذلك ظلت اجراءات التسجيل دون تغيير.

- ولزيادة الاتساق، تقرر أن تستخدم الهيئة العامة للتصنيع قائمة بروكسل للتعريفات الجمركية لتحديد الأنشطة التي تدرج بالقائمة المحظورة.

٧ مارس ١٩٩٢ صدور القائمة التفصيلية المحظورة طبقاً لقائمة بروكسل للتعريفات الجمركية والقائمة الكودية للنظم المنسقة.

٧ مارس ١٩٩٢ تبسيط طلبات التسجيل لدى الهيئة العامة للاستثمار.

٢٠ يونيو ١٩٩٢ اقرار رفع البنود التالية من قائمة الاستثمار المحظور: ماكينات الطرد المركزي ومعدات الانشاءات، والمجففات للاستخدامات الخاصة، والآلات الحلاقة الكهربائية، والآلات الزراعية والآلات فلاحية البساتين لاعداد التربة.

أغسطس ١٩٩٢ رفع ٤١ من ٢٢ بند من فئة صناعات التجميع من القائمة المحظورة في مجال الاستثمار.

ج- سوق عوامل الانتاج

١ يونيو ١٩٩٢ اعتماد قانون جديد لاتفاقات الايجارات الزراعية، يرفع الايجار إلى ١٤ مثل ضريبة الأرض ويستحدث نظاماً للحيازة بالمشاركة في المحاصيل.

٢٥ فبراير ١٩٩٣ تقديم تعديل لقانون العمل إلى مجلس الشعب (البرلمان). وبموجب التعديل يسمح لأصحاب العمل بالأعلان عن احتياجاتهم الوظيفية والتعامل مع المكاتب

المتخصصة في التوظيف، وإجراء الاختبارات في التطبيقات الوظيفية، والمساعدة في اختيار الموظفين المحتملين المؤهلين.

المالية العامة	٤-
زيادة أسعار السجائر بعائد يقدر بمبلغ ٢٧٠ مليون جنيه.	يناير ١٩٩١
زيادة رسوم الاشتراك والتعريفات التليفونية.	يناير ١٩٩١
بدء العمل بالضريبة العامة للمبيعات.	١ مايو ١٩٩١
عودة معدلات الرسوم على الواردات إلى المستويات السارية في مطلع ١٩٨٩، قبل تخفيضها بنحو ٣٠ في المئة.	مايو ١٩٩١
توسيع نطاق ضريبة المبيعات لتشمل خدمات مختارة معينة، وإدراج الرسوم الجمركية ضمن قائمة الضريبة على المبيعات بالنسبة للبضود المستوردة.	يوليو ١٩٩١
زيادة رسوم استهلاك السجائر بمقدار ١٥ قرشا للعبوة في المتوسط، بعائد يقدر بنحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري.	يوليو ١٩٩١
زيادة رسوم التنمية على ضرائب الدمغة النوعية بمقدار ٥ قروش، بعائد سنوي قدره ٩٠ مليون جنيه؛ استحداث ضريبة إضافية على حفلات الزفاف التي تكلف ٤٠,٠٠٠ جنيه أو أكثر.	يوليو ١٩٩١
الغاء ضرائب السفر وضرائب الكفالة على السفر إلى الخارج واستبدالها بزيادة قدرها ٢٥ في المئة على الرسوم المتعلقة باصدار جوازات سفر جديدة، ومن المتوقع أن تبلغ الحصيلة ١٠ مليون جنيه.	يوليو ١٩٩١
إقرار قيام المؤسسات العامة بتحويل المزيد من الأرباح إلى الحكومة على أساس الاستثمار في رأس المال المقدر؛ بيع أصول القطاع العام.	يوليو ١٩٩١
٤٠٠ مليون جنيه إيرادات من رسوم واتعاب جديدة في ميزانية ١٩٩٢/١٩٩١.	يوليو ١٩٩١
زيادة ضرائب الاستهلاك على السجائر بمقدار ١٠ قروش بعائد سنوي يقدر بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه.	٢ أكتوبر ١٩٩١

- ٢٨ نوفمبر ١٩٩١ رفع سعر الدقيق الفاخر من ٧٠٠ جنيه للطن إلى ٨٠٠ جنيه للطن، بعائد سنوي يبلغ ٥٠ مليون جنيه. وزيادت أسعار الردة الحرة والخاصة من ٢٠٠ جنيه للطن إلى ٤٠٠ جنيه للطن، ومن ١٠٠ جنيه للطن إلى ٢٥٠ للطن، على التوالي.
- ١ يناير ١٩٩٢ تنفيذ ضرائب المبيعات على منتجات الكحول والاتصالات السلكية واللاسلكية بإيراد سنوي مجمع قدره ٢٠٠ مليون جنيه.
- ١٩٩٢/١٩٩٢ زيادة كبيرة في عدد أنشطة الاعمال وممولي الضريبة من الافراد نتيجة لادخال تحسينات إدارية.
- يوليو/أغسطس ٩٢ إجراء تعديل على رسوم المياه والمجاري والصحة والتعليم (يبلغ العائد ١٢٥ مليون جنيه).
- يوليو/أغسطس ٩٢ زيادة الرسم الجمركي حسب القيمة المفروضة على السجائر والسيجار بمقدار ٨٥ في المئة وزيادة الحد الأدنى من ٦ جنيهات إلى ١٢ جنيه للكيلوجرام إلى ١٠٠ جنيه للسجائر و ١٥٠ جنيه للسيجار. ويقدر الايراد بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه.
- يوليو/أغسطس ٩٢ تغيير قواعد الافراج المؤقت على الواردات بحيث يمكن القيام بالدفع وقت دخول الواردات وتسوية المدفوعات النهائية بعد فترة تبلغ في المتوسط ستة أشهر. بدخل يبلغ ٢٥٠ مليون جنيه.
- يوليو/أغسطس ٩٢ زيادة الرسوم على تسهيلات الاستيراد وعلى السيارات الموجودة بصفة مؤقتة في البلاد، وزيادة الرسم السابق على السيارة وقدره ١٠٠ جنيه عن كل ثلاثة أشهر إلى مبلغ يصل بين ١٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه. وإضافة إلى ذلك، زادت رسوم التحميل والتفريغ في المخازن العامة ما بين ٥ و ١٠ مرات في معظم الحالات.
- ١ نوفمبر ١٩٩٢ إنتقال مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية تجاه البنوك التجارية إلى وزارة المالية وعلى ذلك فإن كافة البنوك الدائنة ستطالب الحكومة مباشرة.
- ١ ديسمبر ١٩٩٢ إغلاق جميع حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية مع البنوك التجارية.

٥- الصرف الاجنبي

- ٢٦ فبراير ١٩٩١ انخفاض سعر صرف البنوك التجارية بالتدريج من ٢,٥٨ جنيه مقابل الدولار الامريكي في يوليو ١٩٨٩ إلى ٢,٩٦ جنيه مقابل الدولار الامريكي في ٢٦ فبراير ١٩٩١.
- ٢٧ فبراير ١٩٩١ استبدال نظام الصرف السابق لفترة لا تزيد عن ١٢ شهرا بنظام صرف مزدوج يتكون من سوق أولية وسوق حرة. ومنح الإذن للمتعاملين في النقد الأجنبي من غير المصارف للعمل في السوق الحرة. وقد الغيت ضمانات سعر الصرف المعطاة من البنك المركزي من قبل كما الغيت حسابات الاستيراد. ودفعت تعويضات مقابل شرط الايداع المتقدم لفتح حسابات الاعتماد وذلك بأسعار السوق.
- ١٥ مايو ١٩٩١ الغاء شرط فتح حسابات اعتماد للاستيراد بالنسبة للسوق الأولية والسوق الحرة.
- ٢٨ نوفمبر ١٩٩١ توحيد السوق الأولية والسوق الثانوية (السوق الحرة). وصدر خطاب دوري ينهي جميع المعاملات في الحسابات الفرعية للنقد الأجنبي في البنك المركزي ويحدد جميع المعاملات التي تجرى بسعر السوق الحرة.
- ١٢ مارس ١٩٩٢ السماح للسماسة من غير المصارف بالتعامل لحسابهم الخاص في الأرصدة المصرفية.
- ٢٧ مايو ١٩٩٢ الغاء الحدود على مشتريات النقد الأجنبي لغرض السفر.
- ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ رفع الحد المفروض على نسبة رأس مال المتعاملين غير الجهات المصرفية إلى مقدار التعهد المسموح بدون رصيد (الوضع المكشوف) في نهاية كل يوم عمل من ١٠ في المئة إلى ١٥ في المئة.
- ١١ أبريل ١٩٩٢ الغاء الحدود على عدد المصارف التي لا يجوز للمتعاملين غير الجهات المصرفية الاحتفاظ بحسابات لديها.
- ١١ أبريل ١٩٩٢ رفع الحد على الأوضاع المكشوفة بالنقد الأجنبي للمتعاملين غير الجهات المصرفية من ١٥٠,٠٠٠ دولار مقابل كل مليون جنيه مصري إلى ٢٠٠,٠٠٠ دولار مقابل كل مليون جنيه مصري.

رفع الحد على الاوضاع المكشوفة للمتعاملين غير الجهات المصرفية إلى ٢٢٥,٠٠٠ دولار امريكي لكل مليون جنيه مصري من رأس المال ولكل مليون جنيه مصري اضافي في رأس مال المتعامل في النقد، ويمكن فتح أربعة فروع (بدلا من ثلاثة).	مايو ١٩٩٢
٦- تحرير التجارة	
خفض قائمة المنتجات المحظور استيرادها من ٢٥,٦ في المئة إلى ٢٢,٢ في المئة من انتاج السلع القابلة للتجارة الدولية.	مارس ١٩٩١
إعادة العمل بخطابات الاعتماد لما قيمته ١٤٠ مليون جنيه من الانتاج.	مارس ١٩٩١
إعادة معدلات الرسوم على الواردات إلى المستويات السارية في مطلع ١٩٨٩، قبل تخفيضها بنسبة تصل إلى ٣٠ في المئة، وخفض التعريفات من نطاق ٠,٧ - ١٢٠ في المئة إلى نطاق ٥ - ١٠٠ في المئة.	مايو ١٩٩١
خفض عدد المنتجات الخاضعة لحظر الاستيراد من ٢٠ إلى ٤.	مايو ١٩٩١
خفض عدد المنتجات الخاضعة لحصص صادرات سنوية كمية من ١٧ إلى ٣، وكانت المنتجات الأربعة المتبقية هي منتجات الصوف الخام ونفايات الصوف، والجلود المدبوغة، ونفايات القطن ونفايات الورق (الصحف فقط).	مايو ١٩٩١
الغاء جميع الموافقات المسبقة على الصادرات التي كانت مغروضة على ٣٧ فئة انتاج باستثناء فئة واحدة (غزل القطن والمنسوجات) لحين اجراء مزيد من الدراسة.	مايو ١٩٩١
إعادة العمل بخطابات الاعتماد.	مايو ١٩٩١
إختصار قائمة المنتجات التي تتطلب الإلتزام بشروط خاصة معينة للاستيراد من ١٢ إلى ٣.	مايو ١٩٩١
خفض نطاق انتاج السلع المحظور استيرادها من ٣٧,٢ في المئة في مارس ١٩٩٠ (من اجمالي الانتاج التصنيعي والزراعي) إلى ٢٢,٧ في المئة في يونيو ١٩٩١.	مايو ١٩٩١
إلغاء ٢٩ من اجمالي ٩٠ بند بقائمة بروتوكسل للتعريفات الجمركية خاضعا لتعريفات تفضيلية.	مايو ١٩٩١

٢٠ مايو ١٩٩١	خفض معدل الايداع المقدم على الواردات بالنسبة للواردات التي تجري تسوية مدفوعاتها بخطابات اعتماد إلى ١٠ في المئة بدلا من ٢٥ في المئة بالنسبة للواردات للاستخدام الشخصي وإلى ٢٠ في المئة بالنسبة للواردات للتجارة.
٤ يوليو ١٩٩٢	الغاء جميع حصص التصدير عدا المتعلقة بالجلود المدبوغة.
٨ أغسطس ١٩٩٢	الغاء شرط الايداع المقدم على الواردات لفتح خطابات اعتماد.
أغسطس ١٩٩٢	خفض عدد الهوامش (معدلات التعريفة التفضيلية) من ٦٠ إلى ٢٠ وزيدت معدلات الرسوم على حوالي ١٠٠ بند بما يؤدي إلى إيراد قدره ٢٠٠ مليون جنيه.
أغسطس ١٩٩٢	خفض نطاق انتاج السلع المحظور استيرادها إلى ١٢ في المئة.
أغسطس ١٩٩٢	استبعاد ٧ بنود أخرى من قائمة البنود التي تتطلب موافقة حكومية مسبقة للاستيراد (ولا تزال هناك ٩ منتجات متبقية)
أغسطس ١٩٩٢	الغاء ٤ بنود أخرى من قائمة الحظر على الصادرات، ويتبقى بندان هما المعادن الخردة والجلود الخام.
أغسطس ١٩٩٢	استبعاد ٢٢ بندا من قائمة التعريفة التفضيلية، ويتبقى ٢٩ بندا.
أغسطس ١٩٩٢	الغاء قيود التصدير على غزل ونسج القطن.
أغسطس ١٩٩٢	زيادة تحسين نظام استرداد الرسوم الجمركية والدخول الجمركي المؤقت، وزيادة تبسيطها.
فبراير ١٩٩٢	خفض نطاق التعريفة من ٥ - ١٠٠ في المئة إلى ٥ - ٨٠ في المئة.
-٧	الاصلاح النقدي
٢٠ ديسمبر ١٩٩٠	خفض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالجنيه المصري من ٢٥ في المئة إلى ١٥ في المئة؛ ووسع نطاق العمل بشرط الاحتياطي القانوني لكي يشمل جميع الودائع بالجنيه المصري لدى البنوك.

- ١ يناير ١٩٩١ تعديل نسبة السيولة للبنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار إلى حد أدنى قدره ٢٠ في المئة من الخصوم بالجنيه المصري و٢٥ في المئة من الخصوم بالعملة الأجنبية.
- ٢ يناير ١٩٩١ بداية المزادات الاسبوعية لأذون الخزانة.
- ٣ يناير ١٩٩١ تحرير أسعار الاقراض والايداع المصرفي (مع حد أدنى قدره ١٢ في المئة للودائع لأجل لمدة ثلاثة أشهر). وحدد سعر الخصم بمقدار ٢ نقطة مئوية فوق متوسط المعدل الاسبوعي لأذون الخزانة.
- ٢٧ يناير ١٩٩١ إعادة رسملة بنوك القطاع العام ومنع تعرضها لمخاطر النقد الأجنبي عن طريق امدادها بسندات مقومة بالدولار الأمريكي (تبلغ ٢,٠٩٠ مليون دولار أمريكي) وتمت اعادة الرسملة رسميا في ٩ مايو ١٩٩١.
- ٢١ يناير ١٩٩١ توحيد شروط الحد الأدنى لرأس المال المصرفي وفق توجيهات لجنة بازل.
- ٦ مارس ١٩٩١ أصبحت بنوك القطاع العام غير قادرة على المنافسة في تقديم العطاءات لمزادات أذون الخزانة لحين خفض نسب سيولتها إلى متوسط قدره ٢٠ في المئة خلال شهر واحد.
- ٢٠ مارس ١٩٩١ صدور منشور دوري للبنك المركزي يعطي تعليمات للبنوك باقراض شركات القطاع العام بشروط تجارية؛ وقد الغيت ضمانات القروض الحكومية وضمانات الشركات القابضة (مع استثناءات محدودة للغاية).
- ٢ أبريل ١٩٩١ تحديد مقدار تعرض البنوك لأخطار النقد الأجنبي بنسبة ١٥ في المئة من رأس المال. كذلك اشترط ألا تزيد نسبة الاصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى مثل تلك الخصوم عن ١٠٥ في المئة. والعكس صحيح. وقد جرى التنفيذ الكامل بحلول يناير ١٩٩٢.
- ٨ مايو ١٩٩١ موافقة مجلس الشعب على قانون يمنع فرض الضريبة على مشتريات أذون الخزانة والدخل العائد منها بأثر رجعي يعود إلى أول يناير ١٩٩١.
- ١٤ مايو ١٩٩١ تعيين عدد من فرق المراجعين المصريين بالاشتراك مع شركات مراجعة دولية للقيام بتقييم بنوك القطاع العام.

- ١٥ مايو ١٩٩١ إصدار البنك المركزي تعليمات يحدد كيفية قيام المراجعين الخارجيين بتقييم الأصول المصرفية، وإدارة المصارف، والممارسات التشغيلية. وفي ٤ سبتمبر ١٩٩١ صدرت تعليمات محدثة.
- ١٨ مايو ١٩٩١ تقديم قانون مصرفي جديد إلى مجلس الشعب يتضمن:
 (١) زيادة العقوبات على عدم الامتثال لشروط الاحتياطي المقرر رفعه إلى ضعف سعر خصم البنك المركزي المصري؛ و
 (٢) فرض حد قدره ٢٥ في المئة من رأس مال البنك المقدم في صورة قروض إلى عميل واحد وابلغ السلطات الاقتصادية العامة وشركات القطاع العام بالأرباح المرتبطة بذلك.
- يونيو ١٩٩١ وضع خطة للبنوك التي تقل نسبة رأسمالها عن ٦ في المئة من الأصول المرجحة بمخاطر وذلك بالاشتراك مع البنك المركزي المصري لرفع النسبة إلى ٨ في المئة بنهاية ١٩٩٢.
- ٩ سبتمبر ١٩٩١ صدور منشور دوري للبنك المركزي يسمح بمضي ٣ و٦ و١٢ شهرا قبل تصنيف القروض باعتبارها منخفضة الكفاءة، ومشكوك في تحصيلها، ومحقة للخسارة، على التوالي، ويشترط التخصيص الكامل للاحتياطيات بنهاية ١٩٩٢.
- ١٠ سبتمبر ١٩٩١ استحداث أذون خزانة لمدة ١٨٢ يوما.
- ٢٨ نوفمبر ١٩٩١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي دفع تعويض عن ودائع الحكومة لدى البنك المركزي بمعدل يقل بمقدار ٢ نقطة مئوية عن متوسط أذون الخزانة السائد في تاريخ انشاء الوديعة للفترة المناظرة.
- مارس ١٩٩٢ طرح في السوق أذون خزانة لمدة ٣٦٤ يوما.
- ١ يونيو ١٩٩٢ صدور قانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بأجراء تعديل على القوانين السابقة المتعلقة بالعمل المصرفي والائتمان والبنك المركزي. وحسب ما نص مشروع القانون، فإن هدف القانون الجديد هو تقوية السلطات الاشرافية للبنك المركزي، وتوسيع نطاق الأنشطة المسموح مزاولتها للبنوك الاجنبية، وتوفير أساس قانوني لوضع نظام للتأمينات على الودائع، وفرض عقوبات جديدة على البنوك التي لا تمتثل لشروط السيولة والاحتياطي.
- أكتوبر ١٩٩٢ اتمام مراجعة حسابات أربعة بنوك للقطاع العام.

- ١٩٩٢ فبراير
صدور منشور دوري للبنك المركزي المصري يسمح للبنوك بالقيام بتعاقدات نقدية
أجلة لمبادلة الجنيهات المصرية بعملات أجنبية في الحالات التي يمكن فيها إثبات
وجود حاجة تجارية مشروعة.
- ١٩٩٢ ٤ أبريل
سريان منقول القواعد التنظيمية التنفيذية لقانون سوق الأوراق المالية.

الفصل الثاني: الحسابات الاقتصادية الكلية والعلاقات فيما بينها

١ - مقدمة

توفر الاحصاءات الاقتصادية الكلية المعلومات الأساسية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، وتقييم أداء الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات في المستقبل. لذلك لا غنى لصانعي السياسة عن وجود مجموعة موثوق بها من الاحصاءات. وقد جرت العادة على استخدام أربعة نظم احصائية متميزة ومرتبطة فيما بينها لا عطاء صلب المعلومات اللازمة: الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، واحصاءات مالية الحكومة، والحسابات الموحدة للجهاز المصرفي. ^{١/} وقد قامت المنظمات الدولية بوضع المعايير لاعداد الاحصاءات في هذا النطاق. وقامت لجنة المجموعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة والبنك الدولي بنشر دليل شامل لتجميع الحسابات القومية بعنوان نظام الحسابات القومية، ١٩٩٢. ويصدر صندوق النقد الدولي كتيبات (دليل) عن ميزان المدفوعات واحصاءات مالية الحكومة. كذلك أصدر مسودة لمرشد الاحصاءات النقدية والمصرفية يحدد الممارسات التي تطبق على بيانات القطاع المصرفي للبلدان الأعضاء الواردة في نشرته الشهرية الاحصاءات المالية الدولية.

ومن الناحية المفاهيمية، تستخدم النظم الأربعة المختلفة للحسابات الاقتصادية الكلية ذات المفاهيم الأساسية من أجل وضع نظام مترابط يتمتع بالاتساق الداخلي، وتعطي ثلاثة حسابات منها (المالية العامة، والنقدية، وميزان المدفوعات) تفاصيل عن مجمل النشاط الاقتصادي حسب قياسه في الحسابات القومية. وتركز هذه الحلقة الدراسية التطبيقية على أهم المفاهيم التي تستند إليها المجموعات المختلفة للحسابات وعلى العلاقات القائمة فيما بينها. ونشير بصفة خاصة إلى البيانات عن مصر، وهي البيانات التي ستستخدم في كل سلسلة الحلقات الدراسية التطبيقية.

٢ - السمات المشتركة للحسابات الاقتصادية الكلية

تمثل الحسابات الاقتصادية الكلية سجلاً موجزاً للمعاملات الاقتصادية. وتنشأ المعاملة الاقتصادية عندما يجري تحويل ملكية أصل حقيقي أو مالي، أو تقديم خدمة ما، من جانب وحدة اقتصادية إلى وحدة أخرى. وفي معظم الحالات، تتضمن المعاملات الاقتصادية تعويضاً مقابلاً: إذ يمكن مبادلة السلع والخدمات بأصول مالية (مثلاً بيعها مقابل النقود) أو مبادلة أصول مالية بأصول مالية أخرى (مثلاً يمكن بيع ورقة مالية مقابل نقود). ومع ذلك يمكن في بعض الحالات إجراء تحويل لسلع وخدمات أو أصول دون مبادلة فعلية. ويحدث هذا مثلاً عندما تقدم السلع الغذائية أو المعدات الطبية في حالات الطوارئ مجاناً للسكان في منطقة أصيبت بكارثة طبيعية.

^{١/} في حالة البلدان التي تملك فيها الدولة قدراً كبيراً من عمليات قطاع الاعمال، فمن المفيد استكمال هذه البيانات بحسابات للمؤسسات التابعة للدولة من أجل تحديد تأثيرها على الاقتصاد.

ولضمان توحيد المعاملة، تعالج هذه المعاملات أيضا باعتبارها ذات شقين: قيمة السلع، أو الخدمات، أو الأصول المالية على جانب، وقيد دفترى مقابل، في صورة تحويل بدون مقابل على جانب المدفوعات للإشارة إلى أن المعاملة تضمنت هبة وليس بيعا.

وترتبط الحسابات الاقتصادية الكلية الأربعة بالنشاط الاقتصادي الذي يقوم به جميع المقيمين في إقليم جغرافي يكون في العادة بلدا ما. والمقيمون هم الوحدات الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بالبلد التي تعد من أجله الحسابات أكثر من ارتباطهم بأي بلد آخر. ولا يعتمد التمييز بين المقيم وغير المقيم على أساس المواطنة: فقد يكون المقيم في بلد ما مواطنا في بلد آخر./٢

وفي حسابات الدخل القومي يوسع مفهوم المعاملة الاقتصادية بحيث يشمل معاملات معينة داخل الوحدة الاقتصادية ذاتها. فعلى سبيل المثال يمكن لمزارع أن ينتج غذاءً لاستهلاكه الشخصي، أو أن يكون المالك الذي يشغل مسكنه الخاص هو المتلقي للخدمات الإسكانية. وفي كلتا الحالتين لا يقوم المستهلك بدفع أي مبلغ كما أن المنتج لا يتلقى شيئا. ومع ذلك فمن الضروري تسجيل مثل هذه المعاملات داخل الوحدة الاقتصادية ذاتها لكي تكون مجملات الدخل القومي للإنتاج والاستهلاك شاملة ويمكن مقارنتها مع بيانات البلدان الأخرى. ولذلك يفترض أن المزارع بصفته منتجا، قد باع إنتاجه لنفسه بصفته مستهلكا. وبالمثل، فإن الإيجار الضمني للمساكن التي يشغلها مالكوها يضمن في كل من الإنتاج والاستهلاك.

وإذا جمعت معاملات وكيل اقتصادي أو مجموعة من الوكلاء لفترة معينة من الزمن، فإن كمية المعاملات الناتجة لها قياس مميز باعتبارها تدفقا: وهو مقدار المعاملات خلال فترة زمنية محددة. وعلى العكس من التدفق، فإن الرصيد يقيس مقدارا قائما عند تاريخ معين. وتعد مصروفات الأسرة شهريا تدفقا، في حين أن رصيد حساب شيكاتها عند تاريخ معين هو رصيد. وتصنف التدفقات عادة إما باعتبارها تدفقات مالية أو غير مالية (حقيقية). وتتضمن التدفقات المالية تغيرات في حيازات الأصول والخصوم المالية، في حين أن التدفقات غير المالية تشير إلى معاملات تتم ضمن عملية إنتاج أو حيازة سلع وخدمات. وتسجل التدفقات الحقيقية والمالية مجتمعة جميع الإيرادات والمصروفات للقطاع الاقتصادي المعني (الأسر، أو المؤسسات، أو الحكومة). وبالنسبة لأي قطاع معين، فإن رصيد المعاملات غير المالية يعادل - بصرف النظر عن الأخطاء الإحصائية - التغير في مستحقاته وخصومه المالية تجاه القطاعات المحلية الأخرى والعالم الخارجي. فإذا أنفقت أسرة مثلا أكثر من دخلها في فترة معينة، يجب مقابلة الفرق بالادخار السالب أو الاقتراض، وسحب الموارد من القطاعات الأخرى.

/٢ استخدمت الاعراف والمصطلحات التالية لتعريف الإقامة: المقيمون هم أفراد يقيمون بصفة دائمة في بلد ما. العمال المهاجرون مقيمون في البلد الذي يعملون فيه إذا أقاموا هناك على الأقل لمدة سنة واحدة. وتعتبر أنشطة الحكومة مقيمة في بلدها الأصلي، حتى ولو نفذت في الخارج. مثل المهام المرتبطة بأعمال السفارات. وتصنف جميع المؤسسات التي تعمل في البلد الأصلي كمقيمين، حتى إذا كانت مملوكة للأجانب كليا أو جزئيا. وبالعكس تصنف الفروع الأجنبية والشركات التابعة للمؤسسات المنشأة في البلد القائم بالإبلاغ بالبيانات باعتبارها غير مقيمة.

وفيما يتعلق بتوقيت المعاملات، فقد جرى العرف في حسابات الدخل القومي وميزان المدفوعات على تسجيلها عندما ينشأ التزام ما (في العادة عندما يحدث تغيير قانوني في ملكية الأصول) بدلا من وقت تسويتها. وتعرف المعاملات بهذه الطريقة على انها تجري على أساس الاستحقاق . ومن ناحية أخرى فإن احصاءات مالية الحكومة تسجل عادة على أساس نقدي. ونظرا لأن الاحصاءات النقدية تشتق من الميزانيات العمومية التي تعد طبقا لقواعد محاسبة الاعمال . فإنها أيضا على أساس الاستحقاق من حيث المبدأ. لكنه، نظرا لأن معظم معاملات البنوك تنفذ على النور نقدا فليس لهذا التمييز عموما أهمية عملية كبيرة.

٢ - نظام الحسابات القومية/٢

يقدم نظام الحسابات القومية اطارا شاملا ونظاميا لجمع واعداد الاحصاءات الاقتصادية الكلية. ويعتمد هذا الاطار المحاسبي على تسلسل للحسابات الاقتصادية المتكاملة، وبعد تنفيذ نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢، سيتيح النظام نظرة شاملة للاقتصاد تشمل جملة امور من بينها قياس الانتاج، وتوليد وتوزيع الدخل بين القطاعات المؤسسية، واستخدام الدخل لاغراض الاستهلاك والادخار، والتغيرات في الأصول والخصوم وكيفية ارتباط هذه التغيرات بالتدفقات المالية وتأثيرها على الميزانيات العمومية.

أ - مناهج احتساب اجمالي الناتج المحلي

يمكن بحث أكثر المجمات الاقتصادية الكلية الأساسية، وهو اجمالي الناتج المحلي، من ثلاثة منظورات كما يمكن احتسابه باستخدام ثلاثة مناهج أساسية: (أ) منهج الانتاج، (ب) منهج الدخل، (ج) منهج الانفاق.

(١) منهج الانتاج لاحتساب اجمالي الناتج المحلي/١

طبقا لمنهج الانتاج، فإن اجمالي الناتج المحلي يعادل مجموع اجمالي القيمة المضافة للاقتصاد. وكما ذكرنا من قبل، تعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين قيمة الانتاج (الناتج) وقيمة جميع السلع والخدمات المستخدمة في عملية الانتاج (أي الاستهلاك الوسيط). وعلى ذلك:

$$GDP = \Sigma VA \quad (١)$$

حيث:

$$\Sigma VA = \text{اجمالي القيمة المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد.}$$

٢/ يعتمد هذا القسم على نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢. وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت النسخة السابقة من نظام الحسابات القومية في عام ١٩٦٨. ويبين الاطار رقم ١ ملخصا للفروق الأساسية بين نسختي ١٩٩٢ و ١٩٦٨

٣/ من المهم أن نتذكر أن المتطابقات التالية صحيحة اذا كانت المكونات مقسمة بشكل ملائم طبقا لنظام الحسابات القومية. وللتعرف على موجز للقضايا المتضمنة في عملية التقييم، راجع الملحق الأول.

وينبغي ملاحظة أن إجمالي الناتج القومي يقوم على أساس فكرة الإقامة وبذلك لا يسجل سوى إنتاج المقيمين. وينبغي أيضا ملاحظة انه مفهوم إجمالي بمعنى انه يتضمن الاهتلاك (أي استهلاك رأس المال الثابت). والمفهوم المقابل لصافي الانتاج هو صافي الانتاج المحلي الذي يمكن تعريفه كالتالي:

$$NDP = GDP - D \quad (٢)$$

حيث:

$$D = \text{اهتلاك أو استهلاك رأس المال الثابت.}$$

ومع ذلك فمن الصعب قياس الاهتلاك على المستوى الاقتصادي ككل بشكل دقيق ولا يتوفر هذا إلا في ظل تأخر زمني. ولهذا السبب كان إجمالي الناتج المحلي هو المفضل لقياس الناتج الكلي حتى مع أنه قد يبلغ في تقدير الانتاج.

الاطار ١ - نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢

- جرت مراجعة شاملة للهيكل المحاسبي لاعطاء بيان أكثر تكاملا. وقد تضمن نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٦٨ بيانا مزدوجا وفيه يقاس حساب الانتاج على اساس الوحدات المنتجة (والصناعات) واعتمد بقية النظام على القطاعات المؤسسة (مثل خاص وحكومي). اما نظام ١٩٩٢ فيقيس الانتاج لكل من الوحدات الانتاجية والقطاعات المؤسسة. ويقدم تسلسلا متكاملا للحسابات، على اساس القطاعات المؤسسة، في صورة حسابات جارية، وحسابات تراكمية، وميزانيات عمومية (وهو بند جديد في ١٩٩٢). كذلك فان نظام ١٩٩٢ يسجل بقدر الامكان إجمالي التدفقات بدلا من صافي التدفقات بهدف اعطاء مزيد من التفاصيل للمعاملات القطاعية.
- مع ان إجمالي الناتج المحلي لا يزال مقياسا هاما في نظام ١٩٩٢، فقد زاد التركيز على تحديد المجمعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى والبنود الموازنة. فعلى سبيل المثال، اعطى النظام مزيدا من الاهتمام بتفاصيل تدفقات الدخل. وفي حين يقدم نظام ١٩٦٨ حسابا واحدا يركز على الفرق بين موارد الدخل واستخداماته، فان نظام ١٩٩٢ يقدم سلسلة من حسابات الدخل التي تعطي رؤية أكبر بالنسبة لتوليد وتوزيع واستخدام الدخل.
- ومن أجل مجاراة التطور في الأدوات والمشتقات المالية، تعطي حسابات ١٩٩٢ مزيدا من المعلومات بشأن انواع الأصول والخصوم المستخدمة من جانب كل قطاع مؤسسي.
- حدث جهد منسق لضمان الاتساق بقدر الامكان بين نظام الحسابات القومية والمعايير الاحصائية الدولية ذات الصلة، مثل دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي (انظر الاطار الرابع). ومن المتوقع القيام بمراجعات في المستقبل للدليل في مجالات الاحصاءات النقدية واحصاءات مالية الحكومة بهدف زيادة الاتساق الى اقصى حد مع نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢.
- يعطي نظام ١٩٩٢ أهمية معينة لتطوير حسابات فرعية تضيف الى حسابات نظام الحسابات القومية، مثل الاحصاءات البيئية مثلا. وللتعرف على وصف اشمل للتغيرات في نظام ١٩٩٢ عن نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٦٨، يجب الرجوع الى الاطار الاول في نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢.
- ومن المتوقع خلال السنوات التالية، ان تشرع السلطات القومية في عملية تحويل بيانات الحسابات القومية الى النظام الجديد.

(٢) منهج الدخل لمعالجة إجمالي الناتج المحلي

كذلك فإن إجمالي الناتج المحلي يعادل مجموع الدخول المتولدة من جانب المنتجين المقيمين. وعلى ذلك:

$$GDP = W + OS + TSP \quad (٣)$$

حيث:

$$\begin{aligned} W &= \text{الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمل بما في ذلك مساهمة صاحب العمل في الضمان الاجتماعي زائد اشتراك العاملين في الضمان الاجتماعي.} \\ OS &= \text{اجمالي فائض التشغيل (بما في ذلك الأرباح والفوائد والاهتلاك)/} \\ TSP &= \text{الضرائب ناقص إعانات المنتجات/} \end{aligned}$$

(٣) منهج الانفاق لاحتساب إجمالي الناتج المحلي

في هذا المنهج، يعادل إجمالي الناتج المحلي مجموع الاستخدامات النهائية. وعلى ذلك:

$$GDP = C + I (X - M) \quad (٤)$$

حيث:

$$\begin{aligned} C &= \text{الاستهلاك النهائي للقطاعات الحكومية وغير الحكومية} \\ I &= \text{اجمالي الاستثمار (بما في ذلك تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزونات)} \\ X &= \text{صادرات السلع والخدمات/} \\ M &= \text{واردات السلع والخدمات/} \end{aligned}$$

يلخص الاطار رقم ٢ التالي المناهج الثلاثة ويلقي الضوء* على العلاقة بين المجلات الرئيسية للاقتصاد الكلي. مجلات معيارية أخرى.

٥/ كذلك يتضمن فائض التشغيل صافي دخل الفائدة، ودخل الايجارات والغروق الاحصائية.
٦/ كانت تسمى "الضرائب غير المباشرة ناقص الاعانات" في الطبعة السابقة من نظام الحسابات القومية. لكنه ينبغي ملاحظة أن مصطلح "الضرائب غير المباشرة" لم يعد يستخدم للإشارة الى الضرائب على الانتاج والاستهلاك لأنه من الصعب تحديد وقع العبء* الضريبي الحقيقي لمختلف أنواع الضرائب، مما يجعل التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تعسفياً. راجع الفصل السابع، القسم (جيم) من نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢.
٧/ الخدمات لا تشمل الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج.

ب - مجملات معيارية أخرى

نظرا لان اجمالي الناتج المحلي لا يقيس سوى الدخل المشتق من الانتاج المحلي، فإنه لا يغطي الدخل الكلي للاقتصاد بصورة كاملة. ويعتبر الدخل الكلي احد المجملات الرئيسية التي تؤثر في الطلب الكلي. وتبعاً لذلك فإن نظام الحسابات القومية يعرف المجملين الاضافيين للدخل: (أ) اجمالي الدخل القومي، (ب) اجمالي الدخل القومي المتاح. ويجري اعداد هذه المجملات على أساس قومي بدلا من الأساس المحلي لانهما يستبعدان الدخل المتولد محليا المدفوع لغير مقيمين، ويتضمنان الدخل المتولدة في الخارج المدفوعة لمقيمين.

الاطار ٢ - نظام الحسابات القومية: المجملات الرئيسية		
الانتاج	الدخل	الانفاق /
القيمة المضافة من: الزراعة الصناعة الخدمات الخدمات الحكومية	تعويضات العاملين (W) + فائض عمليات المؤسسات (OS) (بما في ذلك الاهلاك)	الاستهلاك الخاص (CP) + استهلاك الحكومة العامة (CG) + اجمالي الاستثمار (I) + صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج (X) - واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج (M)/
= اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الاساسية) + الضرائب ناقص الاعانات المقدمة للمنتجات (TSP)	= اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الاساسية) + الضرائب ناقص الاعانات على المنتجات (TSP)	
اجمالي الناتج المحلي = اجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق)	= اجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق)	= يساوي اجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق)
+ صافي دخل العوامل من الخارج	+ صافي دخل العوامل من الخارج	+ صافي دخل العوامل من الخارج
= اجمالي الدخل القومي (GNI) (بأسعار السوق)	= اجمالي الدخل القومي (GNI) (بأسعار السوق)	= اجمالي الدخل القومي (بأسعار السوق)
+ صافي التحويلات الجارية (TR _p)	+ صافي التحويلات الجارية (TR _p)	+ صافي التحويلات الجارية (TR _p)
= اجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI) (بأسعار السوق)	= اجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI) (بأسعار السوق)	= GNDI (بأسعار السوق)
(-) الاهلاك (D) = صافي الناتج المحلي (NDP) (بأسعار السوق)	- الاهلاك (D) = صافي الدخل القومي المتاح (NNDI) (بأسعار السوق)	- الاهلاك (D) = NNDI (بأسعار السوق)
/ مقبلة بأسعار المشتري. / على خلاف مكونات الانفاق المقبلة بأسعار المشتري، تقبم الواردات على الأساس فوب، وليس بأسعار المشتري. وبصفة خاصة فهي لا تشمل الضرائب زائد الاعانات على الواردات. أنظر الملحق الاول.		

(١) إجمالي الدخل القومي (GNI)

كما ذكرنا من قبل، يقيس إجمالي الناتج المحلي الناتج النهائي للمقيمين، وعلى ذلك يتجاهل الدخل المتحصل من غير مقيمين أو المدفوع اليهم. وعلى العكس من ذلك يسجل إجمالي الدخل القومي أيضا صافي دخل العوامل من الخارج. وبذلك فإن إجمالي الدخل القومي يعادل إجمالي الدخل المحلي ناقص دخول عوامل الانتاج المستحقة الدفع إلى غير المقيمين زائد دخول عوامل الانتاج المستحقة القبض من غير المقيمين. وتشمل هذه الدخول العاملة أساسا: (١) دخل رأس المال الذي يتضمن دخل الاستثمار في صورة أرباح موزعة من الاستثمار المباشر والغائدة على الاقتراض الخارجي أو الاقراض. (٢) دخل العمل للعمال الموسمييين وعمال الحدود. (٣) دخل الخدمات من الأرض، وابعارات المباني، وحقوق الامتياز. وعلى ذلك،

$$GNI = GDP + Y_f \quad (٥)$$

حيث :

$$Y_f = \text{صافي دخل العوامل من الخارج}$$

لاحظ أنه على العكس من إجمالي الناتج المحلي الذي يعبر عن كل من الانتاج والدخل، فإن إجمالي الدخل القومي هو مفهوم يعبر عن الدخل فقط (الدخل الأولي). وفي النسخ السابقة من نظام الحسابات القومية، كان يطلق على إجمالي الدخل القومي باسم السوق إجمالي الناتج القومي.

(٢) إجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI)

إجمالي الدخل القومي المتاح هو إجمالي الدخل المتوفر في بلد إما للاستهلاك النهائي أو للادخار. ويمكن الحصول عليه باضافة صافي التحويلات الجارية المتحصلة من الخارج إلى إجمالي الدخل القومي.

$$GNDI = GNI + TR_f \quad (٦)$$

ويعادل صافي التحويلات الجارية من الخارج التحويلات الجارية المتحصلة من غير المقيمين وغير مرتبطة بالدخل المكتسب من عوامل الانتاج ناقص التحويلات المحولة من الخارج. ويمكن أن تكون هذه التحويلات خاصة أو عامة. وتشمل الاولى في أغلبها تحويلات العمال في حين تشمل الثانية المنح الحكومية. وكثيرا ما يكون التمييز بين التحويلات الجارية والرأسمالية غير محدد، مما يمكن أن يؤثر في احتساب إجمالي الادخار، المعروف أدناه.

(٢) اجمالي الادخار القومي (S)

يعرف اجمالي الادخار القومي بأنه الفرق بين اجمالي الدخل القومي المتاح/ Δ واجمالي الاستهلاك النهائي. وعلى ذلك:

$$S = \text{GNDI} - C \quad (٧)$$

ج - علاقات محاسبية أساسية

يقدم اطار محاسبة الدخل القومي علاقتين هامتين يعتمد عليهما تحليل الاقتصاد الكلي وعلى ذلك تستحقان تركيزا خاصا. ويمكن اشتقاق هذه العلاقات الهامة من متطابقة اجمالي الناتج المحلي والبنود المقابلة على جانب الانفاق. وتلقي العلاقة الأولى الضوء على الصلات القائمة بين اجمالي الدخل والطلب، وميزان الحساب الجاري. وتركز العلاقة الثانية على الصلات بين اجمالي الادخار والاستثمار (الميزان الداخلي) وميزان الحساب الجاري (الميزان الخارجي).

(١) العلاقات بين اجمالي الدخل والطلب وميزان الحساب الجاري

- متطابقات أساسية

يمكن اشتقاق مجموعة أولى من العلاقات المتشابهة بين الحسابات القومية ومجملات ميزان المدفوعات من المتطابقات الأساسية التي تعرّف اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الدخل القومي، واجمالي الدخل القومي المتاح التي قدمناها أعلاه. ويجري ذلك عن طريق تقسيم مجملات الدخل والطلب إلى مجموعات على الجانب الأيسر والأرصدة الخارجية على الجانب الأيمن من كل متطابقة كما هو مبين في الاطار رقم ٢.

- التفسير

تبين المتطابقات في الاطار رقم ٢ العلاقات بين المستويات الأساسية الثلاثة للدخل المحددة في نظام الحسابات القومية وبين عدد من الموازين المعيارية التي تستخدم بصفة تقليدية لتحليل حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات. والتفسير البديهي للمعادلة رقم ١٠ هو أن عجز الحساب الجاري يحدث كلما "أنفق بلد أكثر مما يتيسر له" أو "يستوعب أكثر مما ينتج". وبمعنى آخر، فإن عجوزات ميزان المدفوعات تعكس

Δ / مع أن صافي الدخل القومي المتاح هو المجمع الذي يجب استخدامه لتحليل توليد الدخل والثروة، فإن اجمالي الدخل القومي المتاح يستخدم لأسباب عملية بصورة موسعة وهو أكثر ملائمة لتحليل تدفق الأرصدة لأنه يمكن التعبير عن الإيرادات والمصروفات في الحسابات الاقتصادية الكلية على أساس اجمالي. وفي بعض الأحيان يستخدم اجمالي آخر هو اجمالي الادخار المحلي، ويعرف بأنه اجمالي الادخار القومي ناقص صافي التحويلات الجارية من الخارج وصافي دخل العوامل من الخارج.

زيادة الاستيعاب المحلي عن الدخل. وتبعاً لذلك، فمن أجل خفض عجز الحساب الجاري، يجب زيادة دخل البلد أو خفض الاستيعاب المحلي، أو كليهما. وتتطلب زيادة الانتاج والدخل على المدى القصير وجود طاقة انتاجية غير مستخدمة، وتتطلب على المدى المتوسط تنفيذ سياسات هيكلية ملائمة. ويمكن تحقيق خفض الاستيعاب المحلي من خلال انكماش الاستهلاك النهائي أو اجمالي الاستثمار أو كليهما. ومع أن متطابقة استيعاب الدخل لها انعكاسات هامة بالنسبة لتصميم برامج التصحيح، فإنها تظل مجرد علاقة محاسبية ولا تقدم نظرية لسلوك الحساب الجاري. ومن الضروري استحداث عوامل أخرى (مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والأرصدة الخارجية) عند محاولة تفسير تطورات الحساب الجاري.

الاطار ٢ - العلاقات بين اجمالي الدخل والطلب وميزان الحساب الجاري

			الدخل الاساسي واجمالي الانفاق ١/
(١)	$C + I + (X - M) = A + (X - M)$	=	اجمالي الناتج المحلي (GDP)
(٢)	$GDP + Y_f = C + I + (X - M + Y_f)$	=	اجمالي الناتج القومي (GNI)
(٣)	$A + (X - M + Y_f)$	=	
(٤)	$GNI + TR_f$	=	اجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI)
(٥)	$C + I + (X - M + Y_f + TR_f)$	=	
(٦)	$A + (X - M + Y_f + TR_f)$	=	
(٧)	$C + S$	=	

حيث:

الاستيعاب المحلي ($A = C + I$) أو الطلب المحلي	=	A
صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	=	X
واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج	=	M
صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	=	Y_f
صافي التحويلات الجارية من الخارج	=	TR_f
الاستهلاك النهائي	=	C
اجمالي الاستثمار (بما في ذلك التغيرات في المخزونات السلعية)	=	I
اجمالي الادخار القومي	=	S

العلاقات المتبادلة بين مجملات الدخل والانفاق والموازن الخارجية ٢/

مجملات ميزان المدفوعات	مجملات الحسابات القومية
$\text{رصيد السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج}$	اجمالي الناتج المحلي - الاستيعاب
(٨) $X - M =$	$GDP - A$
$\text{رصيد السلع والخدمات}$	اجمالي الدخل القومي - الاستيعاب
(٩) $X - M + Y_f =$	$GNI - A$
$\text{ميزان المعاملات الجارية (CAB)}$	اجمالي الدخل القومي المتاح - الاستيعاب
(١٠) $X - M + Y_f + TR_f = CAB =$	$GNDI - A$

١/ عند تفسير هذه المتطابقات، من المهم مراعاة القضايا الخاصة بالتقييم التي جرت مناقشتها في الملحق الأول.

٢/ مشتقة من متطابقات الدخل - الانفاق عن طريق تجميع مجملات الدخل والانفاق على الجانب الأيسر والموازن الخارجية على الجانب الأيمن.

(٢) العلاقات بين رصيد الادخار - الاستثمار والحساب الجاري

- متطابقة أساسية

هناك طريقة أخرى لربط مجملات الحساب القومي برصيد الحساب الجاري وذلك من خلال رصيد الادخار - الاستثمار في الاقتصاد. وكما ذكرنا من قبل، فإن الادخار هو جزء من الدخل القومي المتاح لا المستهلك:

$$S = \text{GNDI} - C$$

حيث:

$$\begin{aligned} S &= \text{اجمالي الادخار القومي} \\ \text{GNDI} &= \text{اجمالي الدخل القومي المتاح} \\ C &= \text{الاستهلاك النهائي لقطاعي الأسر والحكومة.} \end{aligned}$$

وبالتعويض بين اجمالي الدخل القومي المتاح والعناصر المحلية والأجنبية المقابلة:٩/

$$S = C + I + (X - M + Y_f + TR_f) - C$$

وبتجميع مجملات الحساب القومي على الجانب الأيسر ومجملات القطاع الخارجي على الجانب الأيمن، نحصل على:

$$S - I = (X - M + Y_f + TR_f)$$

$$S - I = \text{CAB} \quad (٨)$$

وهكذا

استعمال مدخرات خارجية	=	رصيد الحساب الجاري	=	الفجوة بين الادخار والاستثمار
--------------------------	---	--------------------	---	----------------------------------

٩/ باستخدام المعادلة رقم ١٠ في الاطار رقم ٢ ومع الأخذ في الاعتبار بالتعريف الخاص بالاستيعاب، أي (A = C+I).

وبمعنى آخر يتعادل رصيد الادخار - الاستثمار في الاقتصاد والميزان الخارجي، الذي يمكن النظر اليه باعتبار استخدام البلد من الادخار الأجنبي.

- تفسير

من الضروري في أي اقتصاد مغلق، أن يكون اجمالي الادخار الفعلي معادلا لاجمالي الاستثمار. أما في اقتصاد مفتوح فإن الفرق بين اجمالي الادخار والاستثمار هو ميزان الحساب الجاري. ويمكن التعبير عن ذلك بصورة مختلفة، فمن الضروري تغطية أي زيادة في الاستثمار تفوق مدخرات الاقتصاد ككل بمدخرات أجنبية. وعلى ذلك يمكن تحقيق خفض عجز الحساب الجاري من حيث المبدأ بزيادة المدخرات و/أو خفض الاستثمار. وعندما يزيد الاستثمار على المدخرات، يجب على البلد بشكل ما أن يقترض الفرق من الخارج، أي يجب عليه استخدام المدخرات الأجنبية. وكما رأينا أعلاه، فإن المتطابقة بين رصيد الادخار - الاستثمار وميزان الحساب الجاري هي نتيجة طبيعية لمتطابقة استيعاب الدخل. وكما أكدنا أعلاه، فإن هذه العلاقات هي متطابقات واقعية ولذلك فهي صحيحة دائما، فهي لا تقدم تفسيراً للاختلال أو السلوك الكامن للوكلاء الاقتصاديين، كما لا يمكن أن تعرفنا شيئا بشأن الرغبة في نشاط، أو وجود اختلال معين. ومع ذلك فهي مفيدة للغاية في تصميم برنامج مالي وفي تفهم طبيعة الاختلالات في بلد ما.

ومن المفيد إعادة كتابة المعادلة رقم ٨ لابتداء مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في اجمالي الادخار. والمنهج التقليدي هو التمييز بين الوضع الحكومي وبين وضع بقية الاقتصاد؛ والقصد هنا هو الفصل بين صافي الادخار الحكومي، الذي يعد بصفة عامة تحت سيطرة السلطات، وصافي ادخار القطاع الخاص الذي يمكن للسلطات أن تؤثر فيه فقط بصورة غير مباشرة من خلال مختلف تدابير السياسة.

ويمكن تقسيم الاستهلاك إلى أجزاء تعزى إلى القطاع الخاص وإلى الحكومة، $C = C_p + C_g$ ، ويمكن تجزئة الادخار والاستثمار تبعاً لذلك. وتعرف TX باعتبارها الإيراد الضريبي وغير الضريبي صافية من مدفوعات التحويلات الحكومية إلى القطاع الخاص لا غراض مثل المعاشات التقاعدية، وإعانات التأمين ضد البطالة، والفائدة على جزء الدين العام الذي يحوزه مقيمون. وبإضافة وطرح TX إلى الجانب الأيسر من المعادلة رقم ٥ في الاطار ٢، وتجزئة الاستهلاك والاستثمار، نحصل على:

$$GNDI - TX - C_p - I_p + TX - C_g - I_g = X - M + Y_f + TR_f \quad (٩)$$

ويعد اجمالي الدخل ناقص صافي الضرائب وناقص الاستهلاك الخاص بحسب التعريف معادلا لادخار القطاع الخاص:

$$S_p = GNDI - C_p - TX \quad (١٠)$$

في حين أن صافي الضرائب ناقص الاستهلاك الحكومي يعادل الادخار الحكومي،

$$S_g = TX - C_g \quad (١١)$$

وبالتعويض بين المعادلتين (١٠) و (١١) مع المعادلة (٩) نحصل على التقسيم القطاعي المرغوب للميزان المحلي:

$$(S_p - I_p) + S_g - I_g = X - M + TR_f = CA \quad (١٢)$$

ولأغراض التحليل الاقتصادي، كثيرا ما يجري التعبير عن المعادلتين (٨) و (١٢) من ناحية النسب إلى إجمالي الدخل والانتاج للاشارة إلى الحجم النسبي للاختلافات في كل قطاع وكذلك لتسهيل المقارنات عبر السنوات. فضلا عن ذلك، فعن طريق التركيز على هذه النسب، يمكن بشكل أوضح قياس جهد السياسة المطلوب تنفيذه، مثلا لزيادة معدل الاستثمار وجهد الادخار المحلي في اقتصاد ما.

د- إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي

يقيس إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة قيمة انتاج تلك السنة بأسعار السنة ذاتها. وعلى ذلك فإن التغيرات عبر الوقت في إجمالي الناتج المحلي الاسمي تعكس كل من التغيرات في الاسعار والناتج المادي. ولتحديد التغيرات في الناتج المادي وحده، يقوم الاقتصاديون بتخفيض إجمالي الناتج المحلي الاسمي برقم قياسي كلي للاسعار (المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي). وعلى ذلك:

- يقيس إجمالي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP) قيمة الناتج في الاقتصاد بالاسعار الجارية.
- يقيس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) المشار اليه باعتباره إجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في نظام الحسابات القومية. قيمة الناتج في الاقتصاد باستخدام اسعار سنة الأساس الثابتة. ويساعد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التعرف على النمو الحقيقي للانتاج في الاقتصاد. وفي حين أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليس مقياسا مثاليا للدخل الحقيقي أو للمستويات المعيشية في اقتصاد ما، فإنه بصفة عامة أكثر المقاييس المتاحة استخداما لقياس الدخل الحقيقي.
- وبعد خفض إجمالي الناتج المحلي الضمني (GDP deflator) رقما قياسيا يقيس متوسط مستوى الاسعار للناتج في الاقتصاد بالنسبة لسنة الأساس. والرقم القياسي له قيمة ١٠٠ في سنة الأساس. وعلى ذلك فإن التغير بالنسبة السنوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي يعطي مقياسا لمعدل زيادة الأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد.
- ويرتبط إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي والمخفض الضمني للاسعار بالعلاقات التالية:

$$\text{Nominal GDP} = \text{Real GDP} \times \text{GDP Deflator}/100 \quad (١٢)$$

أو

$$\text{Real GDP} = \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{GDP Deflator}} \times 100 \quad (١٤)$$

أو

$$\text{GDP Deflator} = \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}} \times 100 \quad (١٥)$$

ومن ناحية معدلات النمو:

(١٦)

$$(1 + \text{rate of growth of nominal GDP}) = (1 + \text{rate of real GDP Growth}) \times (1 + \text{rate of inflation as measured by the GDP deflator})$$

٤ - ميزان المدفوعات

يشير ميزان المدفوعات إلى المعاملات بين المقيمين في البلد المعني وغير المقيمين. ويشمل ميزان المدفوعات الميزان الخارجي للحساب الجاري، أي سجل معاملات المقيمين مع غير المقيمين في السلع والخدمات والتحويلات بلا مقابل (كما ناقشنا في القسم السابق) وميزان الحساب الرأسمالي الذي يقدم احصاءات موجزة بشأن التغير في صافي الأصول الأجنبية للمقيمين المحليين نتيجة لمعاملات مثل الاقتراض الخارجي أو التسديدات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحركات رأس المال على المدى القصير. (وبالتحديد فإن التغيرات في الاحتياطيات الدولية الرسمية هي جزء من الحساب الرأسمالي لأنها تمثل حيازة الجهاز المصرفي من أصول سائلة أو تصرفه فيها).

ويجري تجميع بيانات ميزان المدفوعات طبقاً لقواعد النظام المحاسبي ذو القيد المزدوج وفيه تظهر كل معاملة في الحسابات بقيد دائن وبقيد مدين. وكما جرى العرف، تستخدم القيود الدائنة أو الموجبة للتعبير

١٠/ جمعت البيانات المقدمة في هذا الكتاب على أساس دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي (الطبعة الرابعة). ويقدم الاطار رقم ٤ مناقشة للتغيرات التي طرأت على هذا الدليل في ١٩٩٢.

عن (١) تدفقات الموارد الحقيقية التي تدل على صادرات، (٢) تدفقات مالية تعكس اما انخفاضاً في الأصول الأجنبية للاقتصاد أو زيادة في خصومه الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، فإن القيود المدينة أو السالبة تسجل (١) لتدفقات الموارد الحقيقية التي تدل على واردات، (٢) البنود المالية التي تعكس اما زيادة في الأصول أو نقصاناً في الخصوم. وعلى سبيل المثال، تسجل معاملة التصدير التي تودع إيراداتها من النقد الأجنبي في الخارج كالتالي:

دائن: صادرات السلع (موجب)

مدين: رأس مال قصير المدى (سالب)

وتؤدي هذه التقاليد المحاسبية من حيث المبدأ إلى جعل حصيلة ميزان المدفوعات تساوي صفراً حيث أن كل معاملة تتضمن قيماً دائنة وقيماً مدينة بالمقدار نفسه. ومع ذلك يجري من الناحية العملية الحصول على المعلومات بشأن المكونات الدائنة والمدينة لمعاملة ما من مصادر احصائية مختلفة، وبذلك تؤدي أوجه النقص في نطاق الشمول، وكذلك التغيرات في توقيت التسجيل وفي الأساليب المستخدمة في تقييم المعاملات، إلى فروق احصائية. ولموازنة الحسابات، يستخدم قيد محاسبي في العادة ويشار اليه باعتباره "صافي السهو والخطأ" من أجل تسوية الفروق.

الاطار ٤ - التغيرات في الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات

صدرت الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات في سنة ١٩٩٢ من أجل الدمج الافضل لمحاسبة القطاع الخارجي مع الحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى، لا سيما نظام الحسابات القومية (أنظر الاطار ٢) ولكي تتضمن تغيرات هامة في المعاملات الدولية منذ صدور الطبعة الرابعة في سنة ١٩٧٧. وعلى عكس الطبعة السابقة، فإن دليل سنة ١٩٩٢ يحدد نظاماً للحسابات الدولية يشمل اطار مفاهيمي لقياس وعرض المعاملات الخارجية لاقتصاد ما وكذلك وضعه المالي الدولي من خلال مقياس شامل للأصول والخصوم الخارجية. وفيما يلي بعض التغيرات الهامة الأخرى التي تظهر في الطبعة الخامسة:

- تعيد هذه الطبعة تعريف الحساب الجاري باستبعاد التحويلات بدون مقابل الرأسمالية، وقد شملت هذه التحويلات في حساب مالي ورأسمالي موسع النطاق ومحدد الاسم (وكان يعرف باسم حساب رأس المال) وقد أعيدت مراجعته بحيث يقدم بيانات بشأن هذه التدفقات بمزيد من التفصيل؛
- توسع نطاق جدول التبويب لمعاملات الخدمات اعترافاً بأهميتها المتزايدة؛
- توسع وتعيد هيكله شمول استثمارات الحافظة بحيث يعكس تطور الأدوات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية والعقود المالية الآجلة؛
- توسع نطاق الأشكال الجديدة للمعاملات المالية الاستثنائية مثل اعفاء الدين واستبدال الدين باسم رأس مالية؛
- تطور نظاماً متسقاً لتبويب الدخل والأصول والخصوم المالية يربط بين التدفقات والوضع الكلي للاستثمار (رصيد)؛
- وفي هذه الطبعة، جرت مراجعة مصطلحات التبويب بحيث تصف بدرجة أدق تركيب المعاملات الدولية المتزايدة التطوير والتعقيد.

و عندما نشير مرة أخرى إلى المكونات الرئيسية الثلاثة لميزان المدفوعات، يمكن كتابة الحسابات على هيئة معادلة كالتالي:

$$CA + F - \Delta R = 0 \quad (١٧)$$

حيث:

CA = الحساب الجاري
 F = التغير في المديونية الخارجية للمقيمين المحليين زائد التدفقات الرأس مالية الأخرى مثل الاستثمار المباشر.
 ΔR = التغير في صافي الاحتياطيات الرسمية.

ونظرا لأن ميزان المدفوعات بحكم التعريف يعادل صفرا، فإن مفهوم الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يمكن فقط أن ينشأ من تجميع مجموعة فرعية للمعاملات الخارجية والتميز بين المعاملات داخل هذه المجموعة (فوق الخط) وبين البنود الخارجة عنها (تحت الخط). ويعكس القرار الخاص بموقع رسم الخط وجهة نظر تحليلية تتعلق بأي مجموعة من المعاملات تقدم أكثر الأطر التحليلية ملائمة لتقييم مدى الحاجة لتصحيح ميزان المدفوعات.

ونظرا لمحدودية التغيير في الاحتياطيات تبعا لاستعداد البلد أو قدرته على قبول ذلك التغيير، فإن وجود اختلال كلي في هذه الاحتياطيات يمثل مؤشرا هاما للحاجة إلى تصحيح ميزان المدفوعات. ١١/ وقد جرت العادة على أن توضع تحت الخط فقط تلك التغييرات في الأصول والخصوم ذات الاجل القصير للسلطات النقدية، أي التغير في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. ١٢/

وعلى ذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة ١٤ للتأكيد على العوامل الهامة المتعلقة بالتغييرات في الاحتياطيات الخارجية:

$$\Delta R = CA + F \quad (١٨)$$

١١/ كثيرا ما تناقش مدى كفاية الاحتياطيات بالنسبة لمستوى واردات البلد. وفي حين يشير اجمالي الاحتياطيات بالنسبة للواردات الى قدرة البلد على تحمل الصدمات الخارجية، فإنه بحاجة للتفسير بحذر. وبصفة خاصة، تمثل الواردات فقط جزءا من المدفوعات الخارجية. كذلك فإن القياس لا يشير الى حجم الاختلالات المختلفة بين الإيرادات والمدفوعات التي قد لا تدعو الضرورة الى تمويلها من الاحتياطيات. ١٢/ وفي بعض الحالات توضع فقط التغييرات في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية التي تحوزها السلطات النقدية تحت الخط. ومع ذلك، فإذا كان صافي الوضع الخارجي للبنوك التجارية وغيرها من الوحدات الاقتصادية كبيرا وتحت السيطرة الفعلية للسلطات، فإنه يمكن القول أن وضعها الخارجي ينبغي أن يوضع أيضا تحت الخط في تعريف الميزان الكلي.

تلقي المعادلة (١٨) الضوء على الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيودا على استخدام الموارد في الاقتصاد. وعلى وجه التحديد، يمكن استمرار عجز الحساب الجاري، الذي عرف بأنه يساوي زيادة الانفاق المحلي على الدخل في القسم السابق، فقط إذا استمرت التدفقات الرأسمالية أو أمكن خفض صافي الاحتياطيّات الدولية الرسمية. وعلى ذلك، في حين أن اختلالات الحساب الجاري لا تنطوي بالضرورة على حاجة لتصحيح السياسة، فقد تطرح هذه الاختلالات أسئلة تتعلق بإمكانية استمرار عجز الحساب الجاري. ١٢/

يبين الجدول رقم ٢-٢ بيانات ميزان المدفوعات لمصر في السنوات الأخيرة. ومن الممارسات الشائعة تقييم هذه التدفقات بوحدة حسابية مقبولة لتسهيل المقارنات الدولية والتحليل، وفي حالة مصر تقوم الحسابات بالدولار الأمريكي. وقد أظهر الوضع الكلي فائضا خلال معظم الفترة للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢.

ويتسم الحساب الجاري إلى موازين مستقلة للتجارة والخدمات والتحويلات بدون مقابل. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإن التمييز بين السلع والخدمات ليس مهما: فوحدة النقد الأجنبي المكتسبة من صادرات الخدمات تدعم الميزان الخارجي بنفس الدرجة التي تدعم بها وحدة مكتسبة من صادرات السلع. وهناك اعتبار عملي واحد في استخدام مفهوم الميزان التجاري وهو أن بيانات السلع من تقارير الجمارك تتوفر على أساس منتظم كما أن تجميع احصاءات التجارة يتم في العادة بشكل مكتمل نسبيا وبتغطية دقيقة.

وتعرف التجارة في السلع على أساس فوب. وهذا يعني التضمين في قيمة السلعة تكاليف الخدمات التوزيعية (النقل وما يرتبط به) التي تؤدي حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر، في حين أن الانفاق الذي يتم بعد الحدود يعامل باعتباره خدمات شحن. ١٣/ أما الفئات الرئيسية الأخرى للخدمات فتشمل السفر أو السياحة (السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون خارج بلد إقامتهم) ودخل الاستثمار (إيرادات الأصول المالية، حيث تمثل إيرادات ومدفوعات الفائدة بندا رئيسيا في هذه الفئة). وكما لاحظنا أعلاه ان التحويلات بدون مقابل تشمل تحويلات العمال الأجانب المقيمين والمنح الحكومية من السلع، والموارد المالية والمساعدة الفنية. ومع ذلك، فإن تحويلات العمال المهاجرين الذين ظلوا في الخارج أقل من سنة واحدة تسجل باعتبارها دخل عمل تحت بند الخدمات. ويشكل دخل الاستثمار والعمل سويا خدمات "مرتبطة بعوامل الإنتاج". ولا ترتبط جميع الخدمات الأخرى مباشرة بعوامل الإنتاج وتصنف على أنها خدمات غير مرتبطة بعوامل الإنتاج.

ويميز الحساب الرأسمالي بين التدفقات قصيرة الأجل والتدفقات طويلة الأجل، وتشمل الأخيرة الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة (أي مشتريات ومبيعات السندات وحقوق الملكية)، ورأسمال آخر طويل الأجل. وجرت العادة على تعريف مجموع الحسابات الجارية والرأسمالية باعتبارها الميزان الكلي أو صافي الوضع الخارجي الذي يتطلب التمويل.

١٢/ لمزيد من مناقشة هذه القضايا، راجع الفصل الثالث، "مقدمة للبرمجة المالية".
١٣/ في حالة مصر، يجري تبليغ البيانات عن الواردات على الأساس سيف (التكلفة والتأمين والشحن).

وتعتبر الاحتياطات الدولية الرسمية بنوداً "تحت الخط"، كما جرت العادة على اعتبار القروض المقدمة لدعم إجمالي وضع احتياطات السلطات جزءاً من صافي وضع الاحتياطات الدولية للسلطات النقدية. وعلى ذلك، فإن أي سحب من صندوق النقد الدولي لا يؤثر في صافي وضع الاحتياطات للسلطات نظراً لأن الأصول والخصوم الاحتياطية تزيد في هذه الحالة بنفس المقدار. وبالمثل، يظهر تسديد هذه القروض (أو إعادة الشراء للسحوبات من صندوق النقد الدولي) باعتبارها تدفقات تحت الخط.

الاطار ٥ - التمويل الاستثنائي

لا يتضمن البيان النمطي لميزان المدفوعات عدداً كبيراً من المعاملات الهامة في الحساب الرأسمالي. لذلك تتطلب البيانات التحليلية بيانات تكميلية تلقي الضوء على البنود التي قد تكون لها أهمية خاصة عند تحليل ميزان المدفوعات. ويعد التمويل الاستثنائي أهم البنود التكميلية على الإطلاق، وقد تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة، لاسيما في تلك البلدان التي شهدت مشكلات في خدمة الدين. والمعاملات الرئيسية هي:

- ١- إعادة جدولة الدين القائم التي تتضمن احلال عقد قائم بعقد يؤجل خدمة الدين المستحق للمقرضين. أما بنود ميزان المدفوعات الرئيسية التي تتأثر بإعادة الجدولة فهي مدفوعات الفائدة (وتظهر في الحساب الجاري) ومدفوعات استهلاك الدين (وتظهر في الحساب الرأسمالي)؛
- ٢- المتأخرات على خدمة الدين وهذه تتعلق إما بمدفوعات الفائدة أو مدفوعات استهلاك الدين المتأخرة والمستحقة الدفع. وتعامل متأخرات الفائدة كما لو أنها "سدت" بقرض قصير الأجل. وتسجل كبنود مدين تحت بند الدخل في الحساب الجاري وقيد دائن مقابل في الحساب الرأسمالي؛
- ٣- الاعفاء من الدين هو الانفاة الطوعي من قبل دائن لكل الدين أو لجزء منه حسبما يحدد في الاتفاق التعاقدية. ويسجل هذا الاعفاء كتحويل رأسمالي؛
- ٤- استثمارات حقوق الملكية، لاسيما مبادلات الدين بحقوق الملكية، وتتضمن مبادلة استحقاقات البنوك على الاقتصادات المدينة، في العادة بخضم، بحقوق الملكية التي يحصل عليها المستثمرون غير المقيمين في ذلك الاقتصاد.

٥ - حسابات المالية العامة

أ- الميزان المالي

تؤثر عمليات الحكومة من خلال مشتريات السلع والخدمات، وتحويلات الموارد، وتدبير جمع الإيراد، وقرارات الحكومة المتعلقة بالتمويل، على مستوى ونمو النشاط الاقتصادي، وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وتوزيع الدخل. ومن الجوانب الهامة في البرمجة المالية (أو التحليل المالي) عملية تقدير الأثر الاقتصادي الكلي لعمليات الميزانية على نمو الانتاج، والتضخم، وميزان المدفوعات. ويمكن التعرف على

إشارة مبدئية لوجهة السياسة المالية من مراجعة المجلات الرئيسية للميزانية وتحليل مختلف مفاهيم توازن الميزانية.

وبحكم التعريف، يجب أن يتساوى مجموع كافة إيرادات الميزانية مع كافة المصروفات. وبالتالي، يتضمن مفهوم فائض أو عجز الميزانية، كما في حالة ميزان المدفوعات، تجنب مجموعة فرعية من إجمالي معاملات الميزانية للأغراض التحليلية. ويقدم الإطار رقم ٦ ملخصاً للمجلات الرئيسية التي تدخل في بيان الميزانية.

الإطار ٦ - ملخص مالية الحكومة	
إيرادات	مصروفات
أ. إيراد جاري	د. انفاق جاري
ب. إيراد رأسمالي	هـ. انفاق رأسمالي
ج. منح	و. صافي الاقراض
ز. تمويل أجنبي محلي	
$أ + ب + ج + ز = د + هـ + و$	

وفي العادة، يعرف الفائض أو العجز الكلي باعتباره الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح (أ + ب + ج) وإجمالي الانفاق وصافي الاقراض (د + هـ + و).^{١٥} وبقدر ما تستوعب الضرائب والإيرادات الحكومية الأخرى القدرة الشرائية للقطاع الخاص (غير الحكومي)، ويؤدي الانفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي، فقد يشير العجز الكلي إلى وجهة توسعية لسياسة المالية العامة بالنسبة للعالم الخارجي. وبالمثل، فقد يشير الفائض الكلي إلى أثر انكماش. ويحتاج تأييد هذا التفسير إلى تحليل لنوع التمويل، وهيكل الإيرادات والمصروفات، والعوامل الخارجية مثل أسعار السلع للصادرات الرئيسية التي قد تسبب الفائض أو العجز. ومع ذلك فإن التغيرات الحادة في الميزان الكلي للحكومة، لاسيما عندما يقاس كنسبة من الناتج، تعطي مؤشراً مهماً لضرورة الحرص في مراجعة أثر عمليات الحكومة على الاقتصاد.

^{١٥}/ من الممكن أيضاً إعطاء تعريفات أخرى متعددة. ويمكن تبويب المنح باعتبارها بنداً تمويلية، خاصة إذا كان معظم التمويل الآخر مدعوماً بشدة ولا يختلف كثيراً عن المنحة، أو إذا كانت المنح تمول انفاقاً كان يمكن القيام به بغض النظر عن التمويل. ويتضمن تعريف آخر صافي الاقراض كبند تمويلي، مما يحول دون التمييز بين التمويل لأغراض سياسة عامة والتمويل لإدارة السيولة الحكومية.

وهناك مفهوم آخر يكثر استخدامه في التحليل المالي العام وهو فائض أو عجز الحساب الجاري. ويعرف باعتباره الإيراد الجاري زائد المنح ناقص مجموع الانفاق الجاري والتحويلات الرأسمالية، وهو مقياس لادخار القطاع الحكومي. وفي بعض الأحيان يفسر ارتفاع مستوى الادخار الحكومي باعتباره مساهمة للتنمية بالتقدير الذي يسمح به في تمويل قدر كبير من تكوين رأس المال. لكن هذا التقدير غير ممكن بصورة كاملة بسبب صعوبة التمييز بين أثر المصروفات الجارية والرأسمالية على التنمية، والتداخل الممكن بين مفاهيم الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

وقد ظهرت عدة مقاييس أخرى للميزانية تؤكد على جوانب أخرى لعمليات المالية العامة. فالعجز التشغيلي يستبعد آثار التضخم من مدفوعات الفائدة في الميزانية. ويمكن النظر إلى هذه المدفوعات في بيئة تضخمية باعتبارها تمثل علاوة مطلوبة لحث الدائنين على حيابة الدين الحكومي خلال فترة الزيادات السريعة في الاسعار وعلى ذلك يجدر تصنيفها باعتبارها استهلاكاً لدين قائم (وتسجل تحت الخط). ويطور مفهوم العجز الأولي هذا المنهج. ويستبعد كل مدفوعات الفائدة وبذلك يحاول الغاء أثر الميزانيات السابقة عند تقدير الوضع المالي الجاري. وفي بلدان مثل البلدان الرئيسية المصدرة للنفط حيث تمثل المعاملات الخارجية نسبة كبيرة من الثروة المحلية وتظهر أهمية العلاقة بين العرض المحلي والطلب المحلي، فقد يكون من المفيد استخدام مفهوم العجز المحلي الذي يقارن بين الإيرادات والمصروفات المحلية لتقدير أثر الميزانية على الاقتصاد. وأخيراً تحاول بلدان عديدة للأغراض التحليلية الغاء آثار التقلبات في النشاط الاقتصادي على أداء الميزانية لازالة الاختلالات الزمنية والتوصل الى تقدير أفضل للأداء المالي العام. وفي اطار مفهوم العجز في ظل العمالة الكاملة يجري تصحيح الإيرادات لكي تعكس أداءها المحتمل اذا حقق الاقتصاد أقصى إمكانات الانتاج. وجرى تقدير وجهة السياسة المالية العامة بمقارنة المصروفات بالإيرادات المعدلة، وفي حالة العجز المعدل دورياً أو العجز الاتجاهي تقارن الإيرادات والمصروفات في اطار متوسط الناتج على الأجل الأطول.

ويمكن ربط المعاملات الحكومية (كما هي مسجلة في الفئات المختلفة للحسابات القومية) ربطاً مباشراً بالحسابات المالية على الرغم من وجود فروق مفاهيمية هامة بين النظامين المحاسبيين. وتشمل الحسابات المالية تحت بند الانفاق الجاري جميع المصروفات الحكومية على السلع والخدمات، بما في ذلك الرواتب والأجور، وكذلك الاعانات، والتحويلات، والفائدة على الدين العام. ويعتبر تعريف الحسابات القومية للاستهلاك الحكومي أضيق من تعريف الحسابات المالية في أنه يتضمن فقط الانفاق على السلع والخدمات، لأن الاعانات والمدفوعات التحويلية لا تبوب باعتبارها استهلاكاً نهائياً للحكومة. ويقدم الاطار السابع عدداً آخر من الفروق بين النظامين المحاسبيين.

الاطار ٧ - الاستهلاك الحكومي والانفاق الجاري

هناك عدد من العوامل الأخرى المؤدية للاختلافات بين قياس الانفاق الجاري الحكومي طبقا لدليل احصاءات مالية الحكومة والاستهلاك العام طبقا لنظام الحسابات القومية.

أولا، عند قياس الاستهلاك الحكومي، تحتسب الحسابات القومية في العادة قيمة المساهمات الحكومية الضمنية المقدمة للاعانات غير الممولة للرعاية الاجتماعية للعاملين واستهلاك رأس المال الثابت. ويتضمن الحساب قيمة للاهلاك من أجل قياس التكلفة الاقتصادية للخدمات المقدمة من الحكومة، نظرا لأن الخدمات الحكومية لا تقدم عادة للبيع بأسعار تنافسية وإنما تمنح دون مقابل.

ثانيا، تسجل الحسابات القومية على أساس الاستحقاق، في حين تسجل الحسابات المالية عادة على أساس نقدي.

ثالثا، قد يختلف تعريف الحكومة بين الحسابات. وفي بلدان عديدة، تستخدم الحسابات القومية تعريفا عريضا للقطاع الحكومي يشمل الحكومة العامة (الحكومة المركزية والحكومات المحلية والأموال خارج الميزانية والأموال المتجددة تلقائيا) زائد المؤسسات العامة غير المالية. وبصفة عامة تستخدم الحسابات المالية تعريفا أضيق.

رابعا، يجب استقطاع الأعباء والرسوم الحكومية والمبيعات غير الصناعية في الحسابات المالية من الانفاق الجاري على السلع والخدمات (بافتراض أن هذه الرسوم تعادل تقريبا التكاليف الحكومية لتقديم الخدمات المعنية). نظرا لأن هذه البنود تبويب في الحسابات القومية باعتبارها استهلاكاً نهائياً أو وسيطاً للقطاعات الأخرى (مثلا، رسوم المتاحف أو المرافق الترويحية المسجلة باعتبارها استهلاكاً نهائياً لقطاع الأسر، ومدفوعات المطبوعات الحكومية باعتبارها استهلاكاً وسيطاً لوحدات قطاع الاعمال).

وفي تعريف الحسابات القومية، يعادل تكوين رأس المال الحكومي حيازة الحكومة من الأصول الرأسمالية الثابتة الجديدة والقائمة ناقص مبيعات الأصول زائد مشتريات السندات. ويختلف تعريف تكوين رأس المال الحقيقي في الحسابات المالية عن ذات التعريف في الحسابات القومية بمقدار أي بيع للأصول، مثل تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. ويوصي دليل احصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي بتبويب أي مبيعات للأصول تحت صافي الاقتراض. لكن هذه المعاملات كثيرا ما تسجل من الناحية العملية خارج الميزانية كما تخصص العوائد لاستخدامات محددة أو كإيراد رأسمالي. ويجدر التنويه إلى أن الأرقام المتعلقة بالاستثمار في حسابات الدخل القومي تشمل مصروفات للحكومة المحلية والحكومة المركزية. ويقدم الجدول رقم ٢-٧ ملخصا للعمليات المالية في مصر خلال السنوات المالية ١٩٩١-١٩٩٢.

ب- التمويل

يعتمد أثر أي فائض أو عجز معين على اجمالي الطلب على تمويل العجز وحجمه. ويشمل التمويل جميع المعاملات التي تتضمن حيازات القطاع العام من العملة، والودائع المصرفية والالتزامات الحكومية (بما فيها السلفيات من القطاع المصرفي والأوراق المالية الحكومية). وأية أصول مالية تحوزها الحكومة لغرض السيولة بدلا من أغراض السياسة العامة.^{١٦/} وفي العادة، يقسم تمويل العمليات الحكومية إلى اقتراض خارجي وداخلي، ويميز الاقتراض الداخلي بين التمويل المصرفي وغير المصرفي.

ويعرف التمويل الخارجي على أساس صاف، ويشمل مدفوعات القروض الجديدة التي يقوم بها غير مقيمين بعد خصم مدفوعات استهلاك الدين القائم. وتسجل مدفوعات الفائدة الخارجية فوق الخط في الانفاق الجاري. ومن حيث المبدأ، يسجل لكل معاملة تمويل خارجي للحكومة قيد مقابل في الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، ويعتمد تبويبه على أجل الاستحقاق ونوع الأداة المستخدمة.

وتقسم مصادر التمويل المحلي في العادة إلى نوعين: اقتراض مصرفي واقتراض غير مصرفي. ويتكون الأخير من أشكال غير مصرفية للتمويل المحلي مثل مبيعات أدوات الدين الحكومية (سندات، وأذون خزانة، الخ) إلى القطاع غير المصرفي في الاقتصاد. وفي العادة يمكن الحصول على المعلومات بشأن هذا الاقتراض بصورة مباشرة من مصادر حكومية.

ويجب أن يكون الاقتراض المصرفي في الحسابات المالية مناظرا للاقراض الذي يظهره المسح النقدي. ومع ذلك، قد تؤدي الخروقات في نطاق الشمول وتوقيت تسجيل المعاملات بين وزارة المالية والبنك المركزي إلى عدم امكان المطابقة الدقيقة بين الحسابات المالية والنقدية. ويعرف الاقتراض المصرفي بأنه يساوي التغير في ائتمانات الجهاز المصرفي المقدمة إلى الحكومة، ناقص أي تغيير في الودائع الحكومية. وفي بلدان عديدة يمثل الاقتراض من الجهاز المصرفي مصدرا رئيسيا لتمويل الميزانية وهو بذلك عامل هام يؤثر في التطورات النقدية. وفي هذه الظروف ترتبط السياسات النقدية والمالية ارتباطا وثيقا، وليس من المحتمل أن تنجح أي محاولة للسيطرة على التوسع النقدي ما لم تدعمها سياسة مالية ملائمة. وفي حالة مصر، كان الاقتراض المصرفي من جانب الحكومة المصدر الرئيسي لتمويل عجوزات الميزانية خلال السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢. ولكن التمويل المصرفي للعجز كان سالبا في ١٩٩٢.

^{١٦/} تبويب المعاملات الحكومية في المستحقات على الغير المنفذة لأغراض السياسة العامة وليس لإدارة السيولة باعتبارها صافي اقراض وتسجل فوق الخط. ومن أمثلة هذا الاقراض تقديم الائتمانات التجارية أو الزراعية الى مؤسسات الدولة، بأسعار مدعومة في كثير من الاحيان.

٦- الحسابات النقدية

يمكن تقسيم المؤسسات في النظام النقدي إلى قطاعين فرعيين: السلطات النقدية ومؤسسات الإيداع المعروفة أيضا بالبنوك التجارية. ويستبعد معظم تحليل الحسابات النقدية المؤسسات المالية الأخرى نظرا لدورها المحدود في خلق النقود. ويشير مصطلح السلطات النقدية في العادة إلى البنك المركزي بصفتها جهة إصدار العملة، والحائز للاحتياطي الخارجية القومية، والمقترض لأغراض ميزان المدفوعات، وصاحب المقام الأول في الجهاز النقدي. ١٧/ ويختلف البنك التجاري عن غيره من المؤسسات المالية في أنه يقوم بخلق التزامات قابلة للاستخدام كوسيلة للدفع. وفي العادة تحصل البنوك التجارية على الأموال من الودائع القابلة للتحويل عادة عن طريق الشيكات أو بطرق أخرى لتسوية التزامات حائز الوديعة، وكذلك من ائتمانات البنك المركزي أو الائتمانات الخارجية أو كليهما.

وتدمج الاحصاءات النقدية على ثلاثة مستويات مختلفة: أصول وخصوم السلطات النقدية، وأصول وخصوم بنوك الودائع النقدية، والمسح النقدي، الذي يدمج حسابات السلطات النقدية وبنوك الودائع النقدية، ويقوم بتسوية جميع المعاملات بين البنوك.

ومن الأغراض الرئيسية للمسح النقدي السماح بتحليل المجلات المالية التي تتأثر أكثر من غيرها بتدابير السلطات النقدية والتي تلعب دورا هاما في تحديد الناتج، والأسعار، وميزان المدفوعات. ويبين الاطار رقم ٨ بيانا تحليليا لمسح نقدي نمطي، ويوضح أن خصوم الجهاز المصرفي تجاه القطاع الخاص، أي العرض النقدي، هي المقابل لأصول القطاع المصرفي المحازة كصافي أصول أجنبية (مقيّمة بالعملة المحلية) وصافي الائتمان المحلي المتقدم من الجهاز المصرفي. ١٨/

الاطار ٨ - مسح نقدي مبسط	
أصول	خصوم
صافي الأصول الأجنبية	المجلات النقدية
صافي الائتمان المحلي	العملة المتداولة
صافي المستحقات على الحكومة	الودائع تحت الطلب
المستحقات على المؤسسات العامة	ودائع ادخارية ولأجل
غير المالية	ودائع بالعملة الأجنبية
المستحقات على القطاع الخاص	خصوم أخرى (أقل سيولة)

١٧/ في حالة قيام هيئات حكومية أخرى ببعض هذه المهام، يجب دمج مهام هذه الهيئات، من حيث المبدأ، في حسابات البنك المركزي.
١٨/ كثيرا ما يشار إلى "بنود أخرى صافية" باعتبارها تويوبا رئيسيا رابعا وتعامل كغنة خصوم ثانية.

ويمكن صياغة المسح النقدي في شكل معادلة:

$$MS = NFA + NDC \quad (١٩)$$

حيث :

MS = خصوم الجهاز المصرفي (عرض النقود)

NFA = صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي، بما في ذلك صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية R، و

NDC = صافي الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي، بما في ذلك بنود أخرى (صافية).

ومن المهم أن نؤكد أن المعادلة (١٩) هي متطابقة محاسبية وليست معادلة سلوكية. وهي تذكر فقط أنه لكي يتمكن الاقتصاد ككل من زيادة أرصده النقدي فمن الضروري أن يخفض انفاقه بالنسبة للدخل، أو أن يقتصر من الخارج، أو أن يقتصر من الجهاز المصرفي المحلي. وتؤدي الاستجابتان الأولى والثانية إلى زيادة في صافي الاحتياطيات الأجنبية للجهاز المصرفي بينما تؤدي الأخيرة إلى زيادة في الائتمان المصرفي. ومن الواضح أن الطريقة التي تؤثر بها التغيرات في أصول القطاع المصرفي على عرض النقود بمعناها الواسع (M2) والقوة الشرائية التي تمثلها هي واحدة من قضايا السياسة الهامة. ومن القضايا الثانوية مسألة تكوين النقود بمعناها الواسع، إذ تتضمن النقود بمعناها الواسع والودائع الادخارية (شبه النقود) والخصوم الأخرى الأقل سيولة مثل الأوراق التي تصدرها البنوك في صورة شهادات ايداع. وفي مصر، انخفضت نسبة النقود بمعناها الضيق (M1) إلى اجمالي عرض النقود منذ السنة المالية ١٩٩٠ (جدول ٤-٢).

ويقسم الائتمان المحلي في العادة إلى ثلاثة مكونات رئيسية هي: القروض المقدمة إلى الحكومة، والقروض المقدمة إلى المؤسسات العامة غير المالية، والقروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وفي مصر، بلغت نسبة الائتمان المصرفي القائم المقدم إلى القطاع الخاص/١٩ خلال السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٩ حوالي ٢٠ في المئة. وخلال نفس الفترة، بلغ نصيب الحكومة من اجمالي الائتمان المصرفي نحو ٤٧ في المئة في المتوسط. /٢٠

وفي ميزان المدفوعات يجب أن يكون هناك قيد مقابل لكل معاملة للجهاز المصرفي في الأصول الأجنبية، ويظهر ذلك اما في الميزان الكلي أو "فوق الخط" في الحساب الرأسمالي. وعلى نحو التحديد، يجب أن يكون التغيير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي معادلا: (١) للتغير في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية كما تظهر في الميزان الكلي؛ و (٢) التغيير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي غير المتضمنة في تعريف الاحتياطيات، كما تظهر في الحساب الرأسمالي. وفي حالة مصر، تجدر ملاحظة أن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية لبنوك الودائع النقدية تدرج تحت الخط في ميزان المدفوعات.

/١٩ متضمنا المستحقات على مؤسسات مصرفية أخرى.
/٢٠ جرت العادة على ظهور المستحقات على الحكومة العامة "صافية" من الودائع الحكومية. وتسهل هذه المعالجة من قياس أثر عمليات الحكومة العامة على السيولة في الاقتصاد. كذلك، فإن الحكومة هي السلطة المسؤولة عن السياسة الاقتصادية وبالتالي، فإن قراراتها بشأن الانفاق غير مقيدة في العادة باعتبارها السيولة كتلك التي تنطبق على قطاعات أخرى، وانما باعتبارها أوسع.

٧ - العلاقات المتبادلة بين الحسابات

يقدم الرسم البياني رقم ١ نظرة عامة للعلاقات الاقتصادية الكلية المتبادلة بين الحسابات التي جرت مناقشتها أعلاه. ويلقي الرسم البياني الضوء على تلك المعاملات التي تظهر بشكل واضح في أكثر من قطاع. ففي حين يعتبر التمويل المصرفي للحكومة مثلاً مصدراً لتمويل الانفاق من الميزانية، فهو أيضاً أصل من أصول القطاع المصرفي. كما يدل عليه السهم الذي يربط بين القيدين. ومن الأمثلة الأخرى ذلك التمويل الخارجي للميزانية الذي يسجل في ميزان المدفوعات كمعاملة رأسمالية.

وهناك أسباب عديدة في أن هذه القيود المدرجة في الحسابات المختلفة تختلف عملياً عن بعضها البعض على الرغم من تطابقها من الناحية المفاهيمية. ويرجع أحد الأسباب إلى وجود فروق في التوقيت في تسجيل هذه المعاملات. فالحسابات الحكومية مثلاً تسجل المدفوعات عند إجرائها، لكن المدفوعات لا تدخل إحصاءات القطاع المصرفي حتى يتم صرف المبلغ نقداً، وقد يستغرق ذلك أسابيع بل وشهوراً. وتسجل الحسابات القومية وحسابات الانتاج المعاملات على أساس الاستحقاق وبذلك تتضمن تدفقات الموارد التي لا تمثل معاملات، مثل استهلاك رأس المال الثابت، ولكنها لا تدرج في الحسابات الحكومية. وهناك اختلافات مفاهيمية أو تعريفية أخرى بين الحسابات، وهي:

- يتضمن التعريف القياسي للحكومة في كافة الحسابات القطاعية مستويات الحكومة المركزية، وحكومة الولاية والحكومات المحلية بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية. وتستبعد المؤسسات العامة غير المالية استناداً إلى أنها منظمة على أسس تجارية، كما أن عملياتها المالية لا تخضع للرقابة العامة المباشرة.
- أشرنا من قبل إلى الفرق بين تسجيل الممارسات (نقدية مقابل استحقاق) ومعاملة صافي الأقرض (في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية).
- يمكن اشتقاق استهلاك الحكومة المركزية في الحسابات القومية وحسابات الانتاج وذلك من بيانات الميزانية كالتالي: تخصم الاعباء والرسوم والمبيعات غير الصناعية من الانفاق الجاري على السلع والخدمات، بما في ذلك الأجور والرواتب، مع استبعاد الاعانات. /٢١
- لا يتطابق مصطلح "الضرائب غير المباشرة" /٢٢، الذي يميز بين إجمالي الناتج المحلي بأسعار العوامل وبين إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق في حسابات الدخل القومي، مع المفهوم الذي

/٢١/ يختلف هذا الميزان عن استهلاك الحكومة المركزية في الحسابات القومية باستبعاد استهلاك رأس المال الثابت والمساهمات المحتسبة في الاعانات غير الممولة لرعاية العاملين.
/٢٢/ يشار إليها في نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢ باعتبارها "ضرائب على المنتجات".

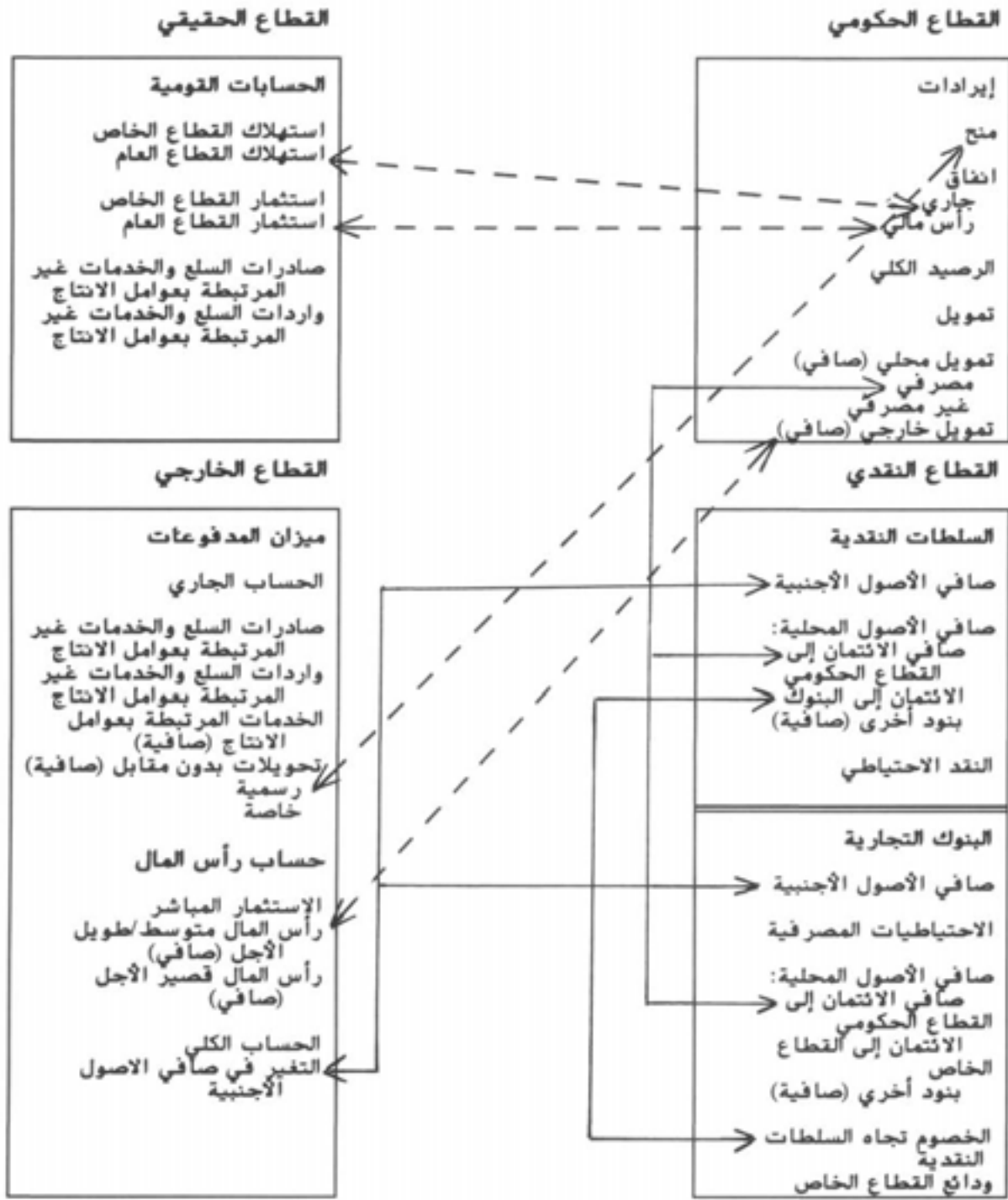
يمكن اشتقاقه من احصاءات مالية الحكومة (يجب استبعاد مدفوعات الأسر إلى الحكومة من المصطلح الأول). ٢٢/

ومن الفروق الأخرى المميزة بين الحسابات ما يلي:

- التقييمات المختلفة لأدوات الدين الحكومي: تقيّم الحكومة خصومها بالقيمة الاسمية (أي بالقيمة التي تضطر إلى دفعها في النهاية) في حين يستند تقييم البنوك في العادة إلى تكلفة الحيازة أو القيمة السوقية، أيهما أقل.
- صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية: يجوز استبعاد هذه الأصول من الاحتياطات الرسمية في حسابات ميزان المدفوعات إذا لم تكن حيازاتها خاضعة للرقابة الفعلية للسلطات النقدية، وفي هذه الحالة تضمّن في ميزان المدفوعات باعتبارها تحركات رأسمالية قصيرة الأجل. وحينئذ يختلف الوضع الكلي لميزان المدفوعات (التغير في الاحتياطات) عن التغير في صافي الأصول الأجنبية المذكور في المسح النقدي.
- لا يتضمن الادخار الحكومي المعترف بأنه الإيراد الجاري ناقص النفقات الجارية في الحسابات الرأسمالية، استهلاك رأس المال الثابت، في حين أنه يدخل ضمن الادخار كما هو معرف في حسابات الدخل القومي. ومع ذلك، يعد هذا التعريف قاصرا نظرا لشمول كل من الاهتلاك والادخار في جدول التمويل الرأسمالي في الحسابات القومية بحيث يمثل مجموع هذين المكونين اجمالي الادخار.

٢٢/ الضرائب غير المباشرة هي مدفوعات اجبارية من المنتجين إلى الحكومات كنفقة مقابل مزاولة نشاط الانتاج. ومن امثلة ذلك الرسوم على الواردات والصادرات، ورسوم الانتاج، وضرائب المبيعات، وتراخيص نشاط الاعمال.

الرسم البياني رقم ١ - العلاقات المتبادلة بين الحسابات الاقتصادية الكلية



متطابقات محاسبية

----- متغيرات مرتبطة بشدة وأما غير متطابقة

٨ - معاملات مالية: تدفق الأموال

يمكن أيضا تحليل العلاقات المذكورة في القسم السابق من منظور "تدفق للأموال". وعند تصنيف حسابات الدخل القومي حسب القطاع، وإضافة سجل للمعاملات المالية لكل قطاع، يتيح بيان كل قطاع صيغة معادلة للحسابات القطاعية المذكورة من قبل. وبصفة خاصة، يجب أن يكون رصيد المعاملات غير المالية لكل قطاع - ويتحدد على أساس الفرق بين ادخاره واستثماره - مساويا من حيث المبدأ للتغير في أصوله وخصومه المالية مع القطاعات المحلية الأخرى والعالم الخارجي. ونظرا لأن المعاملات غير المالية بين القطاعات المحلية تجري مرتين وتوازن بعضها البعض (شراء* وبيع) فإن إجمالي هذه الأرصدة القطاعية يساوي من حيث المبدأ الحساب الجاري لميزان المدفوعات (المعادلة ١٢). فإذا عرفت التغيرات في الأصول والخصوم المالية لأي قطاع بنفس الطريقة باعتبارها تحركات رأسمالية في ميزان المدفوعات، فإن مجموع المعاملات المالية لجميع القطاعات المحلية يجب أن تساوي من حيث المبدأ أيضا التحركات في رأس المال الدولي داخل كل فئة. ويقصد بعبارة "من حيث المبدأ" الإشارة إلى أن المتطابقات يمكن أن يشوبها الغموض بسبب السهو والخطأ وغير ذلك من المشكلات الإحصائية الأخرى التي جرت مناقشتها من قبل.

يقدم الجدول رقم ٥-٢ تدفقا تخطيطيا للأموال. ويجري تحديد المعاملات بين ثلاثة قطاعات محلية (قطاع غير حكومي، وقطاع الحكومة المركزية، وقطاع مصرفي) والقطاع الخارجي، أو العالم الخارجي. ويعرف القطاع المصرفي بأنه يشمل تلك المؤسسات التي تسجل أوضاعها في المسح النقدي. وحسب التقليد، يبوب الادخار والاستثمار للقطاع المصرفي مع القطاع غير الحكومي، بحيث لا يظهر في العمود ٢ سوى المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك. ويشير السطر واحد في جدول تدفق الأموال إلى أرصدة المعاملات القطاعية غير المالية التي تحتاج للتمويل. وتسجل القيود على أساس أنه من وجهة نظر القطاع المعني فإن أي زيادة في أصل معين تأخذ علامة سالبة وأي زيادة في الخصوم تأخذ علامة موجبة والعكس صحيح. $\frac{Y_f}{X}$ وعلى ذلك يجب أن يكون مجموع كل صف وعمود مساويا للصفر. فالزيادة مثلا في رصيد النقود الذي يحوزه القطاع غير الحكومي، وهو خصم للقطاع المصرفي وأصل القطاع غير الحكومي، تسجل مرتين في الصف ٨: قيد سالب في العمود ١ وقيد موجب في العمود ٢. وتشير الفراغات في عمود ٤ إلى أن المعاملات بين القطاعات المحلية في السطور المعنية لا تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات.

وعند اعداد جدول تدفق الأموال، تتمثل الخطوة الأولى في احتساب رصيد المعاملات غير المالية لكل قطاع. ويمكن حساب ذلك مباشرة من الحسابات القطاعية:

• رصيد الحساب الجاري من ميزان المدفوعات:

$$(X - M + Y_f + TR_f)$$

$\frac{Y_f}{X}$ من التفسيرات البديهية ما يلي: أي زيادة في استحقاق من القطاع A على القطاع B (الزيادة في أصول القطاع A) هي في العادة نتيجة لتدفق الموارد المالية (الأموال) من A إلى B.

- عجز الميزانية باستبعاد صافي الاقراض من الحسابات الحكومية:

$$(S - I)_g \frac{Y_5}{Y_6}$$

- صافي ادخار القطاع غير الحكومي (S - I) من حسابات الدخل القومي وعجز الميزانية باستبعاد صافي الاقراض.

ويعادل رصيد القطاع غير المالي للاقتصاد ككل، والذي يشار اليه باعتباره مساويا للحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات.

يبين الجدول رقم ٦-٢ تدفق الأموال لمصر للسنة المالية ١٩٩٢. ويلخص الصف ١ أرصدة المعاملات غير المالية لكل قطاع مذكور. وقد حولت بيانات رصيد الحساب الجاري الخارجي إلى الجنيهات المصرية بسعر الصرف لمتوسط الفترة. وتم الحصول على اجمالي الاستثمار الكلي من الحسابات القومية (الجدول ١) مع اشتقاق اجمالي الادخار الكلي كعامل متبق. أما صافي الاقراض الحكومي، والموجه إلى القطاع غير الحكومي، فيظهر في الصف ٢. وتأتي بيانات الاقتراض غير المصرفي المحلي الحكومي، في الصف ٢، من ميزانية الحكومة المركزية (الجدول ٢-٢).

ويعادل اجمالي الاقتراض الخارجي الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات (الجدول ٢-٢). ٢٦/ ويجري الحصول على العنصر المكون للحكومة (الصف ٤) من الجدول ٢-٢، ويعامل اقتراض القطاع غير الحكومي (الصف ٥) كمتبق.

وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالتغيير في صافي الأصول الأجنبية (الصف ٦)، وهو أحد أشكال التمويل الخارجي للجهاز المصرفي، وللتغييرات في صافي الائتمان المصرفي المحلي (الصف ٧) من المسح النقدي. أما تعريف النقود بمعناها الواسع المستخدم هنا (الصف ٨) فيناظر مفهوم اجمالي خصوم الجهاز المصرفي تجاه القطاع غير الحكومي.

وقد اشتقت البنود الأخرى (صافية) كمتبق. أما الفرق في عمود القطاع المصرفي (الصف ٩، العمود ٢) فيناظر التغييرات في بنود أخرى (صافية) وفي الودائع المقيدة في المسح النقدي. ويمثل الفرق في عمود القطاع الخارجي فروق التقييم الناتجة عن التغييرات في سعر الصرف خلال السنة. وهناك قيد مناظر لهذين الفرقين في الفرق المتبقي في حسابات القطاع غير الحكومي.

٢٥/ يجب ملاحظة أن رصيد المعاملات غير المالية للحكومة يعادل الميزان الكلي للحكومة بعد التعديل لمراعاة صافي الاقراض، نظراً لأن صافي الاقراض يعتبر بندا تمويليا في حسابات الدخل القومي. أما في الحسابات الحكومية، فيعامل باعتباره انفاق. ومن أجل الاتساق، يجب خصم صافي الاقراض من العجز الحكومي في حسابات مالية الحكومة.
٢٦/ محولا إلى الجنيهات المصرية بسعر الصرف لمتوسط الفترة.

وعلى سبيل التدقيق، ينبغي أن نتذكر أن الأرقام في العمود ٢ يجب أن تتسق مع الجدول (٣) بشأن عمليات الحكومة المركزية، وفيها يكون الصف ١ مساويا للميزان الكلي "فوق الخط" (باستبعاد صافي الاقتراض) والأعمدة ٢-٧ معادلة لتمويل الميزان الكلي "تحت الخط" (متضمنا صافي الاقتراض). ويجب أن يكون العمود ٣ متطابقا مع "التغيرات المناظرة في مستويات الأرصدة" من المسح النقدي، والعمود ٤ متطابقا مع ميزان المدفوعات الموحد، متيما بوحدة العملة المحلية. ومع ذلك، ففي ضوء العوامل المختلفة الواردة في الفصل السابق، قد لا تكون بعض أوجه التناظر دقيقة من الناحية العملية.

٩ - تمارين

- أ- باستخدام جداول البيانات والاطار المحاسبي المقدم في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية، قم باشتقاق أرصدة المعاملات غير المالية لكل قطاع للسنة المالية ١٩٩٢ باستخدام صيغة الجدول رقم ٦-٢.
- ب- في الجدول رقم ٧-٢ قم باعداد تدفق للاموال للسنة المالية ١٩٩٢ باستخدام صيغة الجدول ٦-٢.

قضايا للمناقشة

على أساس التمارين السابقة:

- أ- ناقش التغيرات الرئيسية التي تجري في أرصدة المعاملات القطاعية غير المالية بين السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣.
- ب- قم بوصف كيف جرى تمويل الأرصدة القطاعية في السنة المالية ١٩٩٣ مقارنة مع السنة السابقة.
- ج- لنفترض أن الحكومة المصرية كانت قد قررت زيادة انفاقها عن المستوى المسجل فعلا في السنة المالية ١٩٩٣. بيّن كيف:

- كان يمكن حدوث تغيير في أرصدة المعاملات غير المالية؛
- كان يمكن أن يتأثر تدفق الاموال.

وعند مناقشة هذه النقاط، ابحث أثر ثلاثة أساليب بديلة لتمويل الزيادة في الانفاق:

- زيادة في الضرائب؛
- زيادة في ائتمانات البنك المركزي؛
- اقتراض من الخارج.

الجدول رقم ١-٢ مصر: الانفاق على اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية
للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
<u>١١٦ ٥٣١</u>	<u>١٠٠ ٤٧٣</u>	<u>٨٩ ٢٤١</u>	<u>٧٠ ٥٤٥</u>	الاستهلاك
٩٢ ٩٢٥	٨١ ٤٠٢	٧٢ ٨٠٨	٥٦ ٤١٤	قطاع خاص
٢٣ ٥٩٦	١٩ ٠٧١	١٦ ٤٣٣	١٤ ١٣١	قطاع عام ١/
<u>٢١ ٧٥٤</u>	<u>٢٠ ٦٧٩</u>	<u>٢٠ ١٦٤</u>	<u>١٧ ٢٧٦</u>	اجمالي الاستثمار
٢١ ١٦١	٢٠ ٢٠٢	١٩ ٧٤٤	١٦ ٩١٦	اجمالي الاستثمار الثابت
١٣ ١٥٢	١١ ٩٥٤	١١ ٤٤٤	٩ ٧٦٠	قطاع خاص ١/
٨ ٠٠٨	٨ ٢٤٨	٨ ٣٠٠	٧ ١٥٦	قطاع عام
٥٩٢	٤٧٧	٤٢٠	٣٦٠	التغيرات في الارصدة
				صافي الواردات من السلع والخدمات غير
<u>٧ ٢٣٥-</u>	<u>٢ ٩٨٨-</u>	<u>١٠ ٧٤١-</u>	<u>٨ ٩٢٤-</u>	المرتبطة بعوامل الانتاج
٤٧ ١٦٧-	٤٢ ٤٢٥-	٤٣ ٢٢١-	٣٢ ٤١١-	واردات
٣٩ ٩٢٢	٣٩ ٤٣٧	٣٢ ٤٨٠	٢٣ ٤٨٧	صادرات
<u>١٣١ ٠٥٠</u>	<u>١١٨ ١٦٤</u>	<u>٩٨ ٦٦٤</u>	<u>٧٨ ٨٩٧</u>	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
١٢ ٣٥٢	٦ ٦٦٨	٧ ٥٩٧	٦ ٢٤٤	صافي الضرائب غير المباشرة
<u>١١٨ ٦٩٧</u>	<u>١١١ ٤٩٦</u>	<u>٩١ ٠٦٧</u>	<u>٧٢ ٦٥٢</u>	اجمالي الناتج المحلي بتكلفة العوامل
				بنود تذكيرية:
٧ ٧٦١	١٠ ٤٥١	٦ ٩٥١	٣ ٧٨٧	اجمالي المدخرات المحلية

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.
١/ لا يشمل شركات القطاع العام.

الجدول رقم ٢-٢ مصر: ميزان المدفوعات، للسنوات المالية ١٩٩٠ - ١٩٩٢
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٧ ٣١٢-	٦ ٤٢٠-	٧ ٥٢٨-	٨ ٢٩٧-
٣ ٤١٧	٣ ٦٣٤	٣ ٨٨٧	٣ ١٤٤
١٠ ٧٢٨	١٠ ٠٥٤	١١ ٤٢٥	١١ ٤٤١
٤ ٥٦٨	٥ ٤١٢	٢ ٦٢٩	٢ ٤٦٣
٩ ٧٦٢	٩ ٥٨٨	٨ ٨٢٧	٧ ٦٩١
١ ٩٤١	١ ٩٥٠	١ ٦٦٢	١ ٤٧٢
٢ ٣٧٥	٢ ٥٢٩	١ ٦٤٦	١ ٥٤٨
١ ٢٥٨	١ ٣٧٩	١ ٤٧٥	١ ٢٠٩
٤ ١٨٧	٣ ٧٣٠	٤ ٠٤٤	٣ ٤٦٢
٥ ١٩٤-	٤ ١٧٥-	٦ ١٩٨-	٥ ٢٢٨-
١ ٤٥٥-	١ ٣٢٠-	٣ ٧١٦-	٢ ٩٦٠-
٥ ٩٢٩	٣ ٧٢٢	٣ ٠٥٢	٣ ٢٦٧
٣ ١٩٥	٢ ٧١٢	١ ٨٥٦-	٢ ٥٦٧-
١ ٩٠٢	١ ٣٥٢	٤ ٨٥١	١ ٠٩٤
٥ ٠٩٧	٤ ٠٦٥	٢ ٩٩٥	١ ٤٧٣-
٣٢٥-	٢٠٧-	٩٥٩-	١ ٠٦٥-
٨١	٢٦٧-	٦٦٩-	٧٩٤-
١٠٩٠	١ ٤٥٣	١ ٩٤٩	٢ ٢٥٧
١ ٠٠٩-	١ ٧٢٠-	٢ ٦١٨-	٣ ٠٥١-
٤٥٣	٣٥٩	١٣٦	١٦١
٢٠٩-	٢٩٩-	٤٢٦-	٤٢٢-
١ ٤٠٠-	٢ ٠٨٢	٤٢	١ ٣٢٧
٤ ٠٢١	٥ ٩٤٠	١ ٩٩٤	١ ٢١١-
٣,٢٥	٣,٣٢	٢,٨٩	٢,٤٤

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

/ سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم ٢-٢ مصر: ملخص عمليات الميزانية الموحدة للحكومة المركزية،
للسنوات المالية ١٩٩٠ - ١٩٩٢
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٦٢ ٧١٢	٥٣ ٠١٥	٢٨ ٢٥٠	٢٤ ٨٦٣
٢٤ ٤٧٩	٣٠ ١٣٥	٢٠ ٤٤٦	١٦ ٠٩١
١٩ ٥٧٩	١٥ ٢٨٣	١٢ ٦٢١	٥ ٩٨٨
٥ ٣٨٥	٤ ٢٦٠	٢ ٣٦٣	١ ٣٥٦
٣ ٢٦٩	٣ ٣٣٧	٢ ٨٢٠	١ ٤٢٨
٦٠ ٠٣١	٥٧ ٨٤٦	٣٩ ٣١٧	٣٠ ٣٥٧
٥٦ ١٤٣	٥٤ ٦٤٩	٣٥ ٤٩٩	٢٦ ٧٣٨
٤٥ ٥٩٤	٣٧ ٦٤٥	٢٩ ٤١٤	٢٢ ١١١
١٨ ١٧٢	١٦ ٢٩٢	١٣ ٧٥٥	١١ ٢٩٩
١٣ ٤٣٣	٨ ٧٨٨	٥ ٨٨٠	٣ ٧٦٠
١٣ ٩٨٩	١٢ ٥٦٥	٩ ٧٧٩	٧ ٠٥٢
١٠ ٥٤٩	١٧ ٠٠٤	٦ ٠٨٥	٤ ٦٢٧
٣ ٨٨٨	٣ ١٩٧	٣ ٨١٨	٣ ٦١٩
٢ ٦٨١	٤ ٨٣١ -	١ ٠٦٧ -	٥ ٤٩٤ -
٢ ٦٨١ -	٤ ٨٣١	١ ٠٦٧	٥ ٤٩٤
١ ٣٦٢ -	١ ٨٧٧ -	١ ٢٩٩ -	٦٧٠ -
١ ٣١٩ -	٦ ٧٠٨	٢ ٢٩٦	٦ ١٦٤
٤ ١٤٣ -	٤ ٧٥٣	٨ ٢٦٥	١٠ ٣٠٢
٢ ٨٢٤	١ ٩٥٥	٥ ٩٦٩ -	٤ ١٢٨ -
			الفاوض/العجز الكلي
			تمويل
			من الخارج
			محلي
			مصرفي
			آخر /١

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ غير مصرفي. وتمويل آخر للحكومة العامة، وامتلاك محلي غير قابل للتخصيص.

الجدول رقم ٢-٤ مصر: المسح النقدي، للسنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢

(بملايين الجنيهات المصرية، أرصدة نهاية المدة)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو	
٤٠ ٥٠٤	٢٣ ١١١	٨ ٢٩٩	١ ٨٢٣-	صافي الأصول الأجنبية
٩ ٢٥٩	٦ ٤٣٧-	١٥ ٣٨٤-	١٦ ١٧٨-	السلطات النقدية
٢١ ٢٤٥	٢٩ ٥٤٨	٢٣ ٦٨٢	١٤ ٣٥٥	بنوك الودائع النقدية
١١٢ ٨٠٢	١٠٧ ٩٢٤	١٠٦ ٧١١	٨٦ ٨١٤	ائتمان محلي
٥٠ ٠٥٢	٥٤ ١٩٥	٤٩ ٤٤٢	٤١ ١٧٧	مستحقات على الحكومة المركزية (صافي)
٢٥ ٣٩٠	٢١ ٩٣٤	٢٦ ٦٢٥	١٩ ٣٩٢	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
٢٤ ٥٨٠	٢٧ ٦٣٧	٢٦ ٢٢٢	٢٢ ٥٣٦	مستحقات على القطاع الخاص
٢ ٧٨٠	٤ ١٥٨	٤ ٤٢٢	٣ ٧٠٩	مستحقات على مؤسسات مصرفية أخرى
١٥٤ ٣٠٦	١٣١ ٠٣٥	١١٥ ٠١٠	٨٤ ٩٩١	الأصول = الخصوم
١٢٤ ٤٨٥	١٠٧ ٢٢٢	٩٢ ٨٨٦	٧٢ ٢١٧	النقد وشبه النقد
٣٣ ٠٤١	٢٩ ٥١٠	٢٧ ٥٨٢	٢٥ ٥٧٢	النقد
١٠ ٠٥٥	١٠ ٩٦١	١٢ ٠٥٨	٦ ١٨٧	منها: ودائع بالعملة الأجنبية
٩١ ٤٤٤	٧٧ ٧١٢	٦٥ ٣٠٢	٤٦ ٦٤٥	شبه النقد
٢٦ ٨٠٢	٣٢ ٥٩٠	٣٦ ٩٠٩	٢٥ ١١٥	منها: ودائع بالعملة الأجنبية
٨ ١٣٠	٦ ٦٩٦	٨ ٠٥٦	٦ ٤١٤	ودائع مقيدة
٢١ ٦٩١	١٧ ١١٧	١٤ ٠٦٨	٦ ٣٦٠	بنود أخرى (صافية)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٥ مصر: بيان تدفق الأموال باستخدام الرموز

ضبط أفقي	القطاعات المحلية				
	قطاع خارجي / ١	مصرفي	الحكومة المركزية	غير حكومي	
•	-CAB	--	SG-IG	SP-IP	١- المعاملات غير المالية
•			-GNL	GNL	٢- صافي الاقراض الحكومي
•			ΔDIG	-ΔDIG	٣- التمويل غير المصرفي المحلي للحكومة
•	-ΔFIG		ΔFIG		٤- التمويل الخارجي للحكومة
•	-ΔFIP			ΔFIP	٥- التمويل الخارجي للقطاع غير الحكومي
•	ΔNFA	-ΔNFA			٦- التغيير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك
•		-ΔDC	ΔNDCG	ΔDCP	٧- التغيير في الائتمان المصرفي المحلي
•		ΔMOQ		-ΔMOQ	٨- التغيير في النقود بمعناها الواسع
•		ΔOIN		-ΔOIN	٩- بنود أخرى، صافية
•	•	•	•	•	١٠- ضبط رأسي

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ يمثل البلدان الأجنبية، حيث يمثل أي فائض (عجز) في الحساب الجاري للبلد القائم بالابلاغ عجزا (فائضا) في القطاع الخارجي.

حيث:	
صافي ادخار القطاع غير الحكومي؛	= SP - IP
صافي الادخار الحكومي؛	= SG - IG
عجز الحساب الجاري؛	= CAB
صافي الاقراض الحكومي؛	= GNL
الاقتراض الحكومي غير المصرفي؛	= DIG
الاقتراض الحكومي من الخارج؛	= FIG
الاقتراض الخارجي للقطاع غير الحكومي؛	= FIP
صافي الاصول الاجنبية؛	= NFA
الائتمان المحلي للقطاع غير الحكومي؛	= DCP
الاقتراض المصرفي الحكومي؛	= NDCG
الائتمان المحلي؛	= DC
النقود بمعناها الواسع (النقود وشبه النقود)؛	= MOQ
بنود أخرى، صافية.	= OIN

الجدول رقم ٦-٢ مصر: تدفق الأموال، للسنة المالية ١٩٩٢

(بملايين الجنيهات المصرية)

ضبط أفتي	القطاعات المحلية				
	قطاع خارجي/١	مصرفي	حكومة مركزية		غير حكومي
٠	١٢ ٥٣٦-		١ ٦٣٤-	١٥ ١٧٠	١- المعاملات غير المالية
٠			٣ ١٩٧	٣ ١٩٧	٢- صافي الاقراض الحكومي
٠			١ ٩٥٥	١ ٩٥٥-	٣- التمويل غير المصرفي المحلي للحكومة
٠	١ ٨٧٧		١ ٨٧٧-		٤- التمويل الخارجي للحكومة
٠	٢ ٥٦٦-			٢ ٥٦٦	٥- التمويل الخارجي للقطاع غير الحكومي
٠	١٤ ٨١٢	١٤ ٨١٢-			٦- التغير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك
٠		١ ٢١٣-	٤ ٧٥٢	٣ ٥٤٠-	٧- التغير في الائتمان المصرفي المحلي
٠		١٤ ٣٣٦		١٤ ٣٣٦-	٨- التغير في النقود بمعناها الواسع
٠	٥٨٧-	٢/١ ٦٨٩	٠	١ ١٠٢-	٩- بنود أخرى، صافية
٠	٠	٠	٠	٠	١٠- ضبط رأسي

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ يمثل البلدان الأجنبية، حيث يمثل فائض (عجز) الحساب الجاري للبلد القائم بالابلاغ عجز (فائض) القطاع الخارجي.
٢/ يتضمن التغير في الودائع المتبدة.

الجدول رقم ٧-٢ مصر: تدفق الأموال، للسنة المالية ١٩٩٣

(بملايين الجنيهات المصرية)

		القطاعات المحلية	
ضبط	قطاع	حكومة	غير
أفقي	خارجي/١	مصرفي	حكومي
			١- المعاملات غير المالية
			٢- صافي الاقراض الحكومي
			٣- التمويل غير المصرفي المحلي للحكومة
			٤- التمويل الخارجي للحكومة
			٥- التمويل الخارجي للقطاع غير الحكومي
			٦- التغير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك
			٧- التغير في الائتمان المصرفي المحلي
			٨- التغير في النقود بمعناها الواسع
			٩- بنود أخرى، صافية
			١٠- ضبط رأسي

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ يمثل البلدان الأجنبية، حيث يمثل فائض (عجز) الحساب الجاري للبلد القائم بالابلاغ عجز (فائض) القطاع الخارجي.

ملحق: مصر - مفاهيم التقييم في نظام الحسابات القومية /٢٧

تستخدم أكثر من مجموعة واحدة للأسعار في نظام الحسابات القومية لتقييم المخرجات والمدخلات على أساس معاملة الضرائب والاعانات على المنتجات ورسوم النقل. ويستخدم نظامان للأسعار في تقييم الناتج وهما نظام السعر الأساسي ونظام سعر المنتج.

(١) السعر الأساسي هو السعر الذي يحصل عليه المنتج ناقص أية ضرائب مستحقة الدفع زائد أي إعانات مستحقة القبض عن ذلك الإنتاج. ويستبعد من السعر رسوم النقل.

(٢) سعر المنتج هو السعر الذي يحصل عليه المنتج ناقص ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب المماثلة القابلة للخصم. ويستبعد من ذلك رسوم النقل.

وعلى ذلك فإن الفرق الرئيسي بين السعرين هو أن السعر الأساسي صافي من جميع الضرائب والاعانات على المنتجات، في حين أن سعر المنتج هو صاف فقط من ضرائب القيمة المضافة على المنتجات (القابلة للخصم).

(٣) سعر المشتري هو السعر الذي يدفعه المشتري، باستبعاد ضريبة القيمة المضافة أو أي ضرائب مماثلة قابلة للخصم مفروضة على الإنتاج. ويتضمن رسوم النقل.

وعلى ذلك، فإن سعر المشتري، مثل سعر المنتج، صافي من القيمة المضافة، ولكن على عكس سعر المنتج فإنه يتضمن رسوم النقل.

والطريقة المفضلة في تقييم نظام الحسابات القومية هي بالأسعار الأساسية، لاسيما عندما تكون هناك ضريبة قيمة مضافة سارية. فإذا لم يكن من الممكن استخدام الأسعار الأساسية، يجوز استخدام أسعار المنتج.

ويتقابل هذه الأسعار الثلاثة أربعة مفاهيم لاجمالي الناتج المحلي:

اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الأساسية: هو الناتج مقيما بالأسعار الأساسية ناقص الاستهلاك الوسيط مقيما بأسعار المشتري.

اجمالي الناتج المحلي بأسعار المنتج: وهو الناتج مقيما بأسعار المنتج ناقص الاستهلاك الوسيط مقيما بأسعار المشتري.

/٢٧/ للتعرف على مزيد من التفاصيل، راجع الفصل ٦ من نظام الحسابات القومية، ١٩٩٢.

اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج: ٢٨/ وهو اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الأساسية أو أسعار المنتج ناقص جميع الضرائب زائد الاعانات على الانتاج.

اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق: ويعرف من جانب الانفاق بأنه يعادل اجمالي الانفاق النهائي، مقيما بأسعار المشتري، ناقص اجمالي الواردات مقيمة فوب. وعلى أساس هذا التعريف لاجمالي الناتج المحلي، يمكن صياغة المتطابقات التالية:

أ- اجمالي الناتج المحلي = مجموع القيم الاجمالية المضافة لأسعار المنتج زائد الضرائب ناقص الاعانات على الواردات زائد ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم:

ب- اجمالي الناتج المحلي = مجموع اجمالي القيم المضافة بالأسعار الأساسية زائد جميع الضرائب، ناقص الاعانات، على المنتجات:

ج- اجمالي الناتج المحلي = مجموع اجمالي القيم المضافة بتكلفة عوامل الانتاج زائد جميع الضرائب، ناقص الاعانات، على المنتجات زائد جميع الضرائب الأخرى، ناقص الاعانات، على الانتاج.

وفي الحالتين (ب) و (ج)، يشمل بند "الضرائب ناقص الاعانات، على المنتجات" الضرائب والاعانات على الواردات وكذلك على المنتجات.

٢٨/ هذا المفهوم غير وارد بصورة مباشرة في نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٢. وللتعرف على التفاصيل راجع الفصل ٦ من نظام الحسابات القومية، ١٩٩٢.

الفصل الثالث: مقدمة للبرمجة المالية

١ - مقدمة

البرنامج المالي هو مجموعة شاملة ومتسقة من تدابير السياسة مصممة لتحقيق مجموعة معينة من الأهداف الاقتصادية الكلية. وتستخدم عملية البرمجة المالية في تصميم برامج التثبيت والتصحيح المؤهلة للحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي، لكنها يمكن أن تطبق على أي موقف ترغب فيه السلطات القومية في وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المتوافقة. وقد يكون الهدف ببساطة هو الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى. وفي أحيان كثيرة توضع السياسات لتصحيح الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي وإجمالي العرض المحلي الذي يظهر بصورة نمطية في مشكلات ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض نمو الإنتاج.

وحيثما توجد اختلالات اقتصادية كلية، يتعين إجراء شكل من أشكال التصحيح من أجل التوفيق بين الطلبات على الموارد وتوفير تلك الموارد. وما لم تتخذ إجراءات متعمدة في السياسة الاقتصادية فمن المحتمل أن يكون التصحيح غير منظم بل وغير كفء. فالموارد يمكن أن تنضب مثلا، وقد يصبح الدائنون غير راغبين في تقديم قروض جديدة إلى بلد ما. ويمكن أن ينشأ عن ذلك انخفاض كبير في حجم الواردات مما يترتب عليه آثار سلبية على النمو الاقتصادي والرفاهة. ولتجنب مثل هذا الاختلال، يسعى البرنامج المالي إلى تحقيق تصحيح منظم، باعتماد تدابير السياسة التصحيحية في وقت مبكر وتعبئة المقادير الملائمة من التمويل الخارجي. ومن الأهداف الهامة تقليل الخسائر في الإنتاج والعمالة خلال المرحلة التمهيديّة للتصحيح في الوقت الذي يجري فيه تهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق استقرار ميزان المدفوعات.

وتتمركز التدابير المستخدمة في أي برنامج بصورة نمطية حول السياسات النقدية والمالية العامة، مع تركيز خاص على الانعكاسات على سعر الصرف. وكثيرا ما تركز هذه السياسات أساسا على احتواء إجمالي الطلب وتصحيح الأسعار النسبية، وتتميز بسرعة أثرها نسبيا. وإضافة إلى ذلك، ولأسباب عملية، تتوفر بيانات مالية مختارة لمراقبة تنفيذ هذه السياسات على أساس حسن توقيتها مقارنة ببيانات اقتصادية أخرى.

وفي السنوات الأخيرة شددت برامج التصحيح على السياسات اللازمة لمعالجة جوانب الضعف الهيكلية في الاقتصادات. وتدور هذه السياسات أساسا حول خفض الاختلال عن طريق زيادة إجمالي العرض. وقد تؤثر هذه السياسات على الجوانب الرئيسية للسياسة المالية والنقدية ونظام سعر الصرف، وبذلك قد يكون لها انعكاسات بالنسبة لسياسات إدارة الطلب التي يجري تنفيذها أيضا. فضلا عن ذلك، فهي تمتد بصورة نمطية لتشمل جوانب أخرى للسياسة الاقتصادية، وكثيرا ما تتضمن إصلاحات مؤسسية تستغرق بطبيعتها بعض الوقت لإعطاء النتائج المرجوة.

وعند تقييم مدى سلامة وضع ميزان مدفوعات بلد معين، فإن ذلك يتضمن الإشارة إلى التطور المتوقع في ميزان الحساب الجاري الخارجي على المدى المتوسط. وفي حين قد تختلف الظروف من بلد إلى آخر، يمكن بصفة عامة تعريف وضع الحساب الجاري القابل للاستمرار بأنه وضع يمكن تمويله على أساس متواصل في ظل التدفقات المالية المتوقعة، وهو وضع يتسق في نفس الوقت مع كفاية النمو، واستقرار الاسعار، وقدرة البلد على الوفاء بالتزامات خدمة دينها الخارجي.

هذه الاعتبارات تعني أن البرنامج المالي بحاجة إلى أن يوضع في إطار زمني استشرافي. وبصورة نمطية يجري وضع البرامج بتفاصيل كبيرة لفترات تبلغ حوالي سنة واحدة. وفي حالات كثيرة توضع البرامج في إطار سياسة متجددة لمدة ثلاث سنوات يمكن تحديثها سنويا في ضوء الظروف المتغيرة. ويتضمن تقييم السياسات من ناحية إمكان وجود وضع ميزان المدفوعات قابل للاستمرار، ووضع تصورات على المدى المتوسط تشمل بصفة عامة أفقا زمنيا يبلغ على الأقل خمس سنوات. ومن الواضح أن مثل هذا التحليل يزداد تعقيدا بسبب عدم وجود معلومات يعتمد عليها وبسبب الشكوك المحتملة، ومع أنه قد يمكن التركيز فقط على السمات العريضة للتصحيح الخارجي، فإن العملية مفيدة في تقييم فعالية وجهة السياسة لبلد ما.

٢ - إطار البرمجة المالية

من المفيد في البداية أن نميز بين الأهداف النهائية objectives، والأهداف الوسيطة targets، والأدوات instruments. وقد يكون هناك عدد من أهداف السياسة العامة مثل التضخم والنمو وميزان المدفوعات، غير الخاضعة مباشرة لسيطرة الحكومة. وحينئذ يمكن استخدام عملية البرمجة المالية لوضع عدد من الأهداف الوسيطة للمتغيرات المؤثرة على هذه الأهداف، من خلال العلاقات السلوكية، ومن أمثلة ذلك التوسع النقدي. ونظرا لأن متغيرات الأهداف الوسيطة المذكورة لا تخضع لسيطرة السلطات، فمن الضروري تحديد أهداف تشغيلية معينة، مثل نمو النقد الاحتياطي التي يمكن أن تتأثر بدرجة مباشرة (ولو بصورة غير كاملة) بأدوات السياسة المتاحة لصناع السياسة. ويمكن استخدام إطار التحليل المذكور أدناه لتقييم التغيرات اللازمة في الأهداف الوسيطة وأدوات السياسة، في ضوء الأهداف الكلية للبرنامج.

ويعتبر الإطار المحاسبي هو نقطة البدء. ويعتمد تصميم البرامج المالية كما هو مذكور في الفصل الثاني على وجود نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية. فالبيانات من حسابات الدخل القومي والانفاق، وميزان المدفوعات، واحصاءات مالية الحكومة، والحسابات النقدية تقدم المعلومات الأساسية اللازمة لتقييم أداء الاقتصاد وحجم التصحيح اللازم. كذلك تقدم هذه الحسابات أطارا لتحليل السياسة وتساعد في ضمان الاتساق بين السياسات. وتلقى العلاقات المحاسبية في الأطار المذكور الضوء على حقيقة مفادها أن أي قطاع يزيد فيه الانفاق عن الدخل يجب أن يمول بادخار القطاعات الأخرى، وأن زيادة الانفاق من جانب الاقتصاد كله مسألة غير ممكنة إلا عندما يتوفر التمويل الخارجي.

لكنه من الضروري لصناع السياسة أن يستكمل الاطار المحاسبي بعلاقات سلوكية. وتشير هذه العلاقات بالنسبة للاقتصاد المعني إلى نوع رد الفعل النمطي أو الاستجابة النمطية لبعض المتغيرات المتضمنة في الاطار المحاسبي إزاء* التغيرات في متغيرات أخرى. وتعد هذه العلاقات السلوكية، بالإضافة إلى المتطابقات المحاسبية، بمثابة بيان كمي نظامي للعمليات الاقتصادية المعنية.

ويتعرض تصميم البرامج للكثير من الشكوك والصعوبات. فالعلاقات السلوكية قد تكون صعبة التحديد والتقدير الدقيق وهي تختلف في العادة بين البلدان وعبر الوقت على أساس العوامل المؤسسية والسياسية وغير ذلك. فضلا عن ذلك، فعندما يتم الشروع في تحولات رئيسية للسياسة واصلاحات هيكلية، فقد يختلف السلوك في الفترة اللاحقة على الاصلاح اختلافا كبيرا عن الانماط التاريخية. وقد يزداد التحليل تعقيدا بسبب مشكلات تقدير توقيت آثار السياسة، وأثر التوقعات على الاستجابات السلوكية، والعلاقات المتبادلة بين التدابير في ظل توليفات السياسة المعقدة، ومصداقية السلطات التي تقوم بتنفيذ السياسات. وأخيرا، فقد يثبت أن التغيرات المفترضة في المتغيرات الخارجية المنشأ غير صحيحة، وهي التي تتحدد بصورة مستقلة عن العمليات الموضحة في النموذج.

٢- خيارات السياسة

يمكن وضع اطار لمناقشة خيارات السياسة بحيث تدور حول متطابقتين محاسبيتين وردت مناقشتها في الفصل الثاني، وهما على وجه التحديد:

- اجمالي الدخل القومي المتاح ناقص الاستيعاب المحلي (انفاق المقيمين على السلع والخدمات المحلية والأجنبية) يعادل الميزان الخارجي للحساب الجاري.
- الميزان الخارجي للحساب الجاري زائد صافي تدفقات رأس المال الوافدة يساوي التغير في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية.

وتشير المتطابقة الأولى أن أي تحسن في الميزان الخارجي للحساب الجاري يتطلب اما: (١) زيادة في انتاج البلاد، أو (٢) انخفاضاً في انفاق البلاد. وعلى ذلك فإن سياسات التصحيح قد تسعى لزيادة الانتاج وخفض الانفاق المحلي للسماح بزيادة نسبة الانتاج الذي يخصص للتصدير وخفض نسبة الانفاق على الواردات. وتبين المتطابقة الثانية أن أي زيادة في الانفاق على مقدار الدخل، كما يظهر في حالة عجز الحساب الجاري، يجب أن تمويل اما بصافي تدفقات رأسمالية وافدة أو بسحب من الاحتياطيات.

وتشير هذه المتطابقات المحاسبية الأساسية إلى خيارات السياسة المتنوعة، ويمكن رصدها في مجموعات حسب النوع: إدارة الطلب وتحويل الانفاق، وسياسات هيكلية، وسياسات لاجتذاب تدفقات رأس المال.

(أ) إدارة الطلب وتحويل الانفاق

يمكن معالجة الاختلال الخارجي للحساب الجاري بسياسات تؤدي إلى خفض الانفاق المحلي (ويشار إليه أيضا بالاستيعاب أو الطلب) أو بسياسات تهدف إلى تغيير نمط الانفاق لصالح التصدير وضد الاستيراد (وكثيرا ما يشار إليه بأنه تحويل الانفاق).

وتهدف سياسات إدارة الطلب أساسا إلى خفض عجز الحساب الجاري الخارجي و/أو خفض الضغوط التضخمية. وتكتسب السياسات النقدية والمالية وسياسات الدخل أهمية خاصة. كذلك فإن خفض سعر الصرف في ظل برنامج معين من شأنه أن يؤدي إلى خفض الانفاق، من خلال أثره أساسا على الأجور الحقيقية والثروة الحقيقية.

وفي حالات كثيرة يكون القطاع العام هو مصدر زيادة الطلب المحلي. لذلك فإن القيام بأي تصحيح يتطلب اجراء تغييرات في سياسات المالية العامة، وربما يتضمن ذلك خفض مصروفات القطاع العام وزيادة الإيرادات في آن واحد. ومع ذلك لا يمكن ببساطة تقدير آثار برنامج ما على الطلب عن طريق قياس الميزان الكلي للحكومة. وتؤثر الأنواع المختلفة من التمويل - الخارجي والمحلي غير المصرفي والمصرفي وتمويل البنك المركزي - تأثيرا مختلفا تماما على الأهداف العامة والوسيلة للبرنامج.

كذلك يمكن الحد من الاستيعاب المحلي عن طريق تقييد المعاملات النقدية - مثلا عن طريق استحداث تدابير لتغيير حجم الائتمان المقدم إلى القطاعين الخاص أو العام أو كليهما. ونظرا للارتباط بين السياسات النقدية والمالية العامة - وكثيرا ما يقدم الجهاز المصرفي تمويلا صافيا إلى القطاع العام - فإن التقييد في مجال المالية العامة قد يكون شرطا رئيسيا للحد من نمو المعاملات النقدية.

وتسعى بعض البرامج إلى استكمال التخفيضات في الاستيعاب بتدابير تحويل الانفاق وبسياسة سعر الصرف بصفة خاصة. وعن طريق تغيير السعر النسبي للسلع الأجنبية والمحلية (من منظور مقيم، وزيادة سعر صادرات وواردات البلد بالنسبة لسعر السلع المحلية)، فإن خفض سعر الصرف يهدف إلى: (١) زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات المحلية في الوقت الذي يثبط فيه الاستيراد، و (٢) من زاوية العرض، يؤدي إلى زيادة الحوافز لإنتاج السلع للتصدير أو للمنافسة مع الواردات.

وتتضح مزايا الاجراء المتعلق بسعر الصرف حيثما تظهر المغالاة الكبيرة في قيمة سعر الصرف، ولكن الأمر يستدعي منهجا أكثر حذرا في الكثير من الحالات. وتحدث المغالاة في قيمة سعر الصرف بصورة نمطية في البلدان ذات أنظمة سعر الصرف الثابت، عندما يفوق التضخم المحلي زيادات الاسعار الدولية على مدى فترة مطولة من الزمن دون تصحيح مقابل في سعر الصرف. وفي السنوات الأخيرة، أدى تزايد اعتماد الأنظمة المرنة والمعومة إلى الحد من المدى الذي يمكن فيه استخدام سعر الصرف كبديل عن اجراءات السياسات المحلية (المالية والنقدية)، مما يرجع أساسا إلى المجازفة باستمرار التضخم المحلي. وعلى النقيض من ذلك، واجه عدد متزايد من البلدان تدفقات كبيرة وربما متقلبة من رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من الجهود لتعقيم

هذه التدفقات باجراً* للسياسة النقدية، فقد تعرض سعر الصرف في بعض الحالات للضغط من أجل الزيادة، مما أدى إلى بعض الخسائر في القدرة التنافسية. وفي جميع الحالات، سواء كان الضغط صعودياً أو هبوطياً، فمن الضروري أن يدعم أي إجراء* في سعر الصرف بمجموعة ملائمة من السياسات المالية والنقدية.

(ب) السياسات الهيكلية

يصبح التصحيح الهيكلي عنصراً مكوناً أساسياً في البرامج التي يتضح فيها أن اختلالات الحساب الجاري لا تنشأ من مجرد عوامل قصيرة المدى. ولتحقيق ذلك، يولى اهتمام أكبر بتعزيز العرض كوسيلة لاغلاق الفجوة بين الانفاق المحلي والانتاج المحلي. وتعد هذه أحد جوانب التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويمكن تقسيم السياسات الهيكلية إلى (١) تلك المصممة لزيادة الانتاج عن طريق تخصيص الموارد القائمة بصورة أكثر كفاءة، (٢) تلك التي تسعى لزيادة نطاق الطاقة الانتاجية للاقتصاد. ومن الناحية العملية يصعب التمييز بين السياسات التي تخدم الغرضين. أما من الناحية المفاهيمية فإن الفئة الأولى تشمل جميع التدابير التي تعود بالاسعار إلى وضع الاتساق مع التكاليف الحدية عن طريق خفض التثوهات الناشئة مثلاً عن قيود الاسعار، والمنافسة غير الكاملة، والضرائب والاعانات، وقيود التجارة والصرف.

وتتطلب زيادة الطاقة الانتاجية أن تقوم الحكومة بتنفيذ سياسات تشجع الاستثمار والادخار، وهذه تشمل: (١) اجراءات محددة للسياسة مثل الحفاظ على اسعار فائدة واقعية أو إعادة تخصيص المصروفات المالية نحو الأنشطة المؤدية إلى النمو؛ (٢) خلق الظروف المواتية لتعزيز الادخار، بما في ذلك اصلاح المؤسسات والسياسات في القطاع المالي؛ (٣) القيام بصفة عامة بتنفيذ سياسات تخصيص الموارد للاستثمارات ذات معدلات العائد المرتفعة.

وقد تستغرق السياسات الهيكلية بطبيعتها وقتاً طويلاً في التنفيذ واعطاء النتائج. وعلى ذلك فمن الضروري أن تدعم تلك السياسات بسياسات سليمة لإدارة الطلب وبتدفقات رأس المال الخارجي بحجم يمكن إدارته.

(ج) خيارات التمويل

تعتمد القدرة في اجتذاب التدفقات الرأسمالية لسد عجز في الحساب الجاري الخارجي دون الوقوع في مشكلات خدمة الدين على عدة أمور من بينها رأي المقرضين المحتملين في مصداقية البلد ومدى كفاءة استخدام الأموال المقترضة. فإذا استخدم الاقتراض الأجنبي لتمويل استثمارات تولد عائدات كافية لتمويل مدفوعات تلك القروض، فلا تنشأ مخاوف كثيرة. لكنه إذا استخدمت الموارد بغير كفاءة، أو إذا خصصت للاستهلاك، فمن المحتمل أن تنشأ مشكلات خدمة الدين. كذلك فمن المحتمل أن تؤثر التغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية، مثل اسعار الفائدة الدولية، تأثيراً كبيراً على توفر الأموال وتكلفتها.

وقد أصبحت الاعتبارات المتعلقة بإدارة الدين الخارجي جزءاً متزايد الأهمية في تصميم البرامج، بل وأصبح محورياً أساسياً للأطر المتوسطة المدى التي وضعت عند إعداد البرامج المدعومة من الصندوق. وتتيح هذه الأطر وسيلة لتقدير العلاقات الرئيسية للدين على المدى المتوسط، في ظل فرضيات متنوعة بشأن سياسات البلد وسلوك البيئة الخارجية، بما في ذلك أسعار الفائدة.

كذلك قد يتخذ التمويل شكلاً آخرًا يتمثل في خفض الاحتياطيات الدولية. ومع ذلك، فإن تلك الاحتمالات محدودة بحجم الرصيد الأولي للاحتياطيات. وبالإضافة إلى المصادر المذكورة أعلاه بشأن التمويل الخارجي الطوعي، لجأت بعض البلدان في ظروف استثنائية إلى تمويل العجوزات الخارجية عن طريق تراكم المتأخرات. وسرعان ما يؤدي وجود المتأخرات إلى تقويض ثقة الدائن كما يقلل بدرجة كبيرة من مقدار التدفقات الرأسمالية الجديدة التي يمكن تعبئتها. وإضافة إلى تعقيد العلاقات مع الدائنين الخارجيين، فإن المتأخرات تشكل أيضاً قيوداً على المدفوعات وعلى ذلك فهي مناهضة لسياسات صندوق النقد الدولي.

(د) اعتبارات أخرى

لكي تكون سياسة البرنامج المالي فعالة، فمن الضروري أن توضع وتنفذ بحيث تدعم بعضها البعض. فعلى سبيل المثال نجد أن أي انخفاض في سعر الصرف لا يعززه تقييد الطلب يمكن أن يفشل في إعادة توجيه الموارد إلى القطاع الخارجي -حتى ولو سوغته الظروف- في الوقت الذي يؤدي فيه إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

وبالمثل، فعند تصميم أي مجموعة من تدابير السياسة، يجب مراعاة المفاضلات بين الأهداف المختلفة وبين السياسات اللازمة لتحقيقها. وهنا نسوق عدداً من الأمثلة التوضيحية. فالسياسات التي تهدف إلى خفض حاد في التضخم قد لا تتسق مع نمو الانتاج القوي على المدى القصير لا سيما إذا لم تكن الاسعار مرنة تماماً في اتجاه هبوطي. ويمكن أن تؤدي فوائض ميزان المدفوعات إلى نمو نقدي مفرط وإلى ضغوط تضخمية. وقد تؤدي تدابير جانب العرض لتحرير التجارة إلى تدهور مبدئي في الرصيد الكلي لوضع المدفوعات مع اطلاق العنان للطلب على الواردات. ومن المحتمل أن تؤدي ازالة القيود السعرية إلى زيادة مستوى الاسعار في البداية. وفي حين قد يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى خفض عجز الحساب الجاري الخارجي فإنه يزيد أيضاً من تكلفة العملة المحلية لخدمة الدين الخارجي. فإذا لم توجد تدابير أخرى فإن ذلك يزيد من العجز المالي العام.

٤ - خطوات البرمجة المالية

يتطلب إعداد أي برنامج مالي إجراءً تقديراً للمشكلات الاقتصادية في ضوء الأهداف القومية من أجل تحديد طبيعة وحجم التصحيح المطلوب. وعلى هذا الأساس، يجب تحديد مجموعة متنسقة من أدوات السياسة العامة ومعايرتها كمياً. ويتطلب ذلك القيام بتحليل الحسابات القطاعية الرئيسية للاقتصاد الكلي من أجل وضع سيناريو للتطورات التي يمكن أن تنجم عن اعتماد مجموعات بديلة لتدابير السياسة، على أن يكون التصور

محققا للاتساق بين الأهداف والفرضيات، ثم تقييم امكانية تنفيذ تلك الفرضيات. وتنطوي العلاقات المتشابهة بين الحسابات المختلفة على احتمال ضرورة استخدام منهج تكراري يضمن برنامجا ماليا متسقا ضمينا.

وكخطوة أولى في هذا التمرين للبرمجة المالية، تعد سلسلة من الحلقات التطبيقية على أساس كل قطاع على حدة كوسيلة لتحديد التطورات المحتملة في الاقتصاد المصري للسنة المالية ١٩٩٤ في ظل السياسات القائمة (دون تغيير). ويهدف ذلك إلى: (١) التوصل إلى تفهم للقضايا والأساليب اللازمة للتنبؤ بالنسبة للقطاعات المنفردة؛ و (٢) وضع تصور اقتصادي كلي متسق للاقتصاد المصري للسنة المالية ١٩٩٤، وانعكاساته بالنسبة لوضع ميزان المدفوعات على المدى المتوسط. وكثيرا ما يشار إلى التصورات التي تظهر نتيجة لهذا الجزء من التمرين بأنها التصور الأساسي (أو المرجعي)، ويعتمد بصفة عامة على الافتراض بأن السياسات تظل دون تغيير عن الماضي القريب أو عن أي سياسة تكون السلطات قد أعلنت عنها بالفعل للفترة المقبلة. ويقدم هذا التصور أساسا لتقدير ما إذا كان من المحتمل أن تجد المشكلات القائمة الحل من تلقاء ذاتها، أو أن تظل كما هي، أو أن تزداد سوءا.

وفي اعداد التصور الأساسي هناك قدر من الاجتهاد الذاتي في عملية تقييم ما يعد وجهة سياسة غير متغيرة. فإذا أمكن على سبيل المثال تمييز "قاعدة" معينة لسعر الصرف - مثلا من حيث أنه يعدل طبقا للفرق بين معدلات التضخم المحلية ولدى الشركاء التجاريين - فإن هذه القاعدة تعتبر عنصرا من عناصر السياسة غير المتغيرة. وبالمثل، إذا أصبحت التجاوزات الكبيرة في الانفاق من الميزانية - أو النقص في إيرادات الميزانية - جزءا لا يتجزأ من الأداء المالي العام، يمكن اعتبار هذه على أنها تشكل جزءا من وجهة سياسة غير متغيرة. وقد تختلف التصورات الأساسية لعدة أسباب، وقد تشمل الاختلافات في الأهمية النسبية للمشكلات الاقتصادية المختلفة، وفي تفسير ما يشكل وجهة سياسة غير متغيرة، وفي تقدير مفاضلات السياسة العامة، والأساليب المستخدمة في التنبؤ.

وفي حين يتضمن وضع هذه التصورات قدرا كبيرا من الاجتهاد، فمن الضروري التأكيد على أن المراجعة المتكررة للتنبؤات القطاعية مسألة مطلوبة لضمان الاتساق الكلي السلوكي والمحاسبي. كذلك فمن الأهمية بمكان عند تقدير وجهة السياسة أن يكون النطاق شاملا، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمالية العامة، والجوانب النقدية (بما في ذلك سعر الفائدة)، وسعر الصرف، والقضايا الهيكلية.

وتتمثل الخطوة الثانية في تمرين البرمجة المالية في التوصل إلى تصور معياري للبرنامج، ويعتمد هذا التصور على مجموعة محددة من تدابير السياسة مصممة لتحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة. ويتيح التصور الأساسي معيارا لتقييم أثر مجموعة تدابير السياسة عن طريق مقارنة التصورين. وتقدم الفقرات التالية بعض التوجيهات العامة لاعداد برنامج مالي. أما التفاصيل الفنية فتزد معالجتها بصورة مستقلة في الحلقات الدراسية التطبيقية المنفردة المتضمنة في الفصول ٤-٩.

(أ) تقييم المشكلات الاقتصادية

يعد تفهم الهيكل الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي السياسي لبلد ما وكذلك التطورات الاقتصادية الأخيرة مسألة هامة للقيام بالتنبؤ وتحليل السياسة. ويجب تحديد نوع أدوات السياسة المتوفرة. ومن الضروري اجراء* تشخيص يتعلق بما يلي:

- طبيعة الاختلال الاقتصادي: فإذا كان من المتوقع أن تكون المشكلة قصيرة المدى (دورية، موسمية، إلى آخره) فكل ما قد يتطلبه الموقف هو قدر من التمويل المكمل أو سحب مؤقت من الاحتياطيّات. أما الاختلالات ذات الأجل الأطول فمن المحتمل أن تتطلب الاعتماد بدرجة أكبر على مجموعة تدابير للتثبيت والتصحيح الهيكلي.
- مصدر الاختلالات: ومن المحتمل تقديم توجيهات متنوعة إذا كانت المشكلة ترجع في أساسها مثلا إلى القطاع المالي العام أو إلى عوامل خارجية مثل تدهور معدلات التبادل التجاري.
- خطورة الاختلالات: المتعلقة بأمور من بينها أبعاد المشكلة وتوفر التمويل. وكلما كانت هناك حاجة ماسة إلى معالجة الاختلالات على وجه السرعة، كلما تطلب الأمر اتخاذ تدابير تصحيحية أكثر صعوبة.

(ب) تحليل العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة السلطات

يجب أن يراعي أي برنامج مالي أثر العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة السلطات على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية. وتعرض البرامج، بل وحتى أفضلها صياغة، للتأثر بالتطورات الخارجية المناوئة. وينطبق ذلك بشكل صحيح على تنبؤات القطاع الخارجي التي تتضمن علاقات مع العالم الخارجي. وعلى ذلك يجب أن تراعي هذه التنبؤات التطورات الحاصلة في العالم، بما في ذلك التوقعات الخاصة بأسعار السلع وغيرها من أسعار التجارة الخارجية، وأسعار الفائدة العالمية، ونمو الإنتاج والطلب في بلدان الشركاء التجاريين والبلدان المنافسة. /١ لكنه نظرا للشكوك الكثيرة المرتبطة بهذه التنبؤات، فمن المفيد الشروع في القيام "بتحليلات حساسية" بالنسبة لآثار الانحرافات عن المستويات المتوقعة لبعض المتغيرات الخارجية الهامة.

/١ يضم تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي في العادة معلومات بشأن هذه التطورات الخارجية. ويقدم الفصل الثامن موجزا للمتغيرات الخارجية المتعلقة بوضع توقعات على المدى المتوسط بالنسبة لمصر.

(ج) المعايرة الكمية للأهداف النهائية، وتحديد الأهداف الوسيطة الأولية، ووضع مجموعة تدابير للسياسة العامة

الهدف النهائي لمعظم برامج التصحيح المدعومة من الصندوق هو تحقيق تقدم نحو وضع خارجي قابل للاستمرار وتعزيز النمو غير التضخمي. ويمكن حينئذ ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف وسيطة محددة، وهي في العادة أهداف ميزان المدفوعات، وتعلق بميزان المعاملات الجارية و/أو مستوى الاحتياطيات الدولية، والأسعار، والناج.

وتعالج المتغيرات التي تعد أهدافا وسيطة في تصور معين لبرنامج ما، بطريقة مختلفة في ظل التصور الأساسي. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن القيم الأولية لمتغيرات الهدف تشتق كنتاج عن طريق افتراض استمرارية السياسات القائمة. وعلى العكس من ذلك، ففي تصور لبرنامج ما تعد الخطوة الأولى هي تحديد الأهداف الوسيطة، ثم تحديد تدابير السياسة. ويجب أن يؤدي التصور الأساسي إلى معيار لوضع أهداف وسيطة ملائمة للتصور الافتراضي للبرنامج.

(د) اعداد التنبؤات القطاعية

نظرا لما تتسم به عملية وضع التصورات من تكرار، فهناك مناهج ونقاط بدء* ممكنة عديدة. وتبدأ هذه المجموعة من الحلقات التطبيقية بتقدير مبدئي للأسعار والناج، تتبعه توقعات لميزان المدفوعات، والقطاع المالي العام، والقطاع النقدي. وأخيرا يمكن الشروع في تقدير مدى إمكان مواصلة السياسات عن طريق تقدير متوسط المدى للمجملات الاقتصادية الرئيسية. وفي مراحل مختلفة تظهر الحاجة لاستعراض ومراجعة التوقعات السابقة. وهذا يعني التكرار بين التنبؤات القطاعية للتأكد من الاتساق المحاسبي والسلوكي وإمكانية تحقيق الأهداف المحددة. ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية التي لا تتضمن كافة المراجعات المطلوبة.

في القطاع الخارجي، يجب القيام بتوقعين مستقلين والتوفيق بينهما. الأول يعتمد على الأهداف الأولية للأسعار، والناج الحقيقي، والتغير في صافي الاحتياطيات الدولية. ويمكن تقدير قدرة الاقتصاد على الاستيراد باعتبارها متبقي من التوقعات بشأن الصادرات، والبنود الأخرى في الحساب الجاري، وتدفقات رأس المال، بالإضافة إلى هدف صافي الاحتياطيات الدولية. والتوقع الثاني هو الطلب على الواردات ويشق من المستوى المتوقع للناج الاسمي، وأسعار الواردات النسبية، وربما بعض المتغيرات الأخرى (علاقات سلوكية). فإذا كان الطلب على الواردات كما يحدث في أحيان كثيرة يزيد على "القدرة على الاستيراد" فمن الضروري اجراء بعض التصحيحات. وتتضمن الخيارات الأساسية ما يلي:

- الحصول على نقد أجنبي اضافي: من بين الخيارات المطروحة انتهاج سياسات لزيادة حصيللة الصادرات أو ايجاد مصادر للتمويل الاضافي؛
- خفض الهدف الأولي لصافي الاحتياطيات الدولية؛

- خفض التوقع المبدئي أو الهدف المرحلي للنتائج الاسمي (أو المتغيرات التفسيرية الأخرى) لخفض الطلب على الواردات؛ و

- مزيج من بعض الخيارات السابقة.

ويمكن تنفيذ اجراء* تكراري مماثل للقطاع المالي العام والقطاع النقدي. فالتوقعات بالنسبة للأسعار ناتج وصافي الأصول الأجنبية على سبيل المثال هي أساس أي تقدير لصافي الائتمان المحلي للجهاز صرفي. فإذا كان الائتمان المصرفي المعني المقدم إلى القطاع الحكومي غير كاف لتغطية العجز المالي قدر، فهناك عدة خيارات:

- استحداث مجموعة من التدابير المالية لخفض عجز القطاع العام، مما قد يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الاسمي؛

- إعادة توجيه الائتمان من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، مما قد يؤدي إلى اضعاف نمو الناتج الاسمي (ربما بدرجة أكبر مما ينجم عن خفض مقابل في القطاع العام لاعتبارات تتعلق بالكفاءة)؛

- زيادة التمويل الخارجي الاضافي، مما قد يكون له أثر سالب على خدمة الدين؛

- زيادة التمويل المحلي غير المصرفي، بما يحمله من تبعات بالنسبة للسياسة النقدية، لاسيما اسعار الفائدة؛

- زيادة الائتمان المصرفي المقدم إلى الحكومة، مع قبول الآثار السالبة المحتملة للتضخم و/أو ميزان المدفوعات؛ و

- مزيج من بعض الخيارات السابقة.

وبصفة عامة، وبغض النظر عن بعض الخصائص المميزة والتناقضات التي تتضح في أية مجموعة بيانات، فمن الضروري أن تكون العلاقات المحاسبية التالية صحيحة:

- يجب أن يكون مستوى الناتج متسقاً مع البيانات على جانب الانفاق، بما في ذلك البيانات المالية للاستهلاك الحكومي والاستثمار وبيانات القطاع الخارجي لصافي صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج؛

- يجب أن يكون لجوء الحكومة إلى الائتمان الجهاز المصرفي، كما يظهر من حسابات الحكومة، متسقا مع التغير في صافي الائتمان المحلي المقدم إلى الحكومة، كما هو مسجل في الحسابات النقدية؛
- يجب أن تكون هناك قيود مقابلة في ميزان المدفوعات للجوء الحكومة للتمويل الخارجي، كما هو مبين في حسابات الحكومة، والتغيرات في صافي وضع الأصول الأجنبية في الميزانية العمومية للجهاز المصرفي؛
- يجب أن يكون صافي الأصول الأجنبية في الحسابات النقدية (مقيما بالعملة المحلية) متسقا مع الاجمالي المقيم بالعملة الأجنبية كما يظهر في حسابات القطاع الخارجي.

ومن العلاقات السلوكية الرئيسية المطلوب بحثها، ما يلي:

- الطلب على النقود وعلاقته بالنتائج الاسمي والتغيرات الأخرى؛
- الطلب على الواردات وعلاقته بالنتائج الاسمي والمتغيرات الأخرى؛
- العلاقة بين الائتمان المصرفي للقطاع الخاص واستثمار وواردات هذا القطاع؛ و
- حيثما يمكن التعرف على المؤسسات العامة (أو المملوكة للدولة) على حده في الحسابات الاقتصادية (مثل القطاع النقدي)، يجب بحث العلاقة بين الائتمان المصرفي إلى هذا القطاع (قطاع المؤسسات العامة) واستثماره ووارداته.

(هـ) مراقبة برنامج مدعوم من الصندوق

تتعلق هذه الخطوة بالتصور الافتراضي للبرنامج. وعند اتخاذ قرار بشأن حاجة برنامج ما إلى استخدام موارد الصندوق يتطلب الأمر بحث عدد من العوامل التي تشمل: (١) الموارد التي يتلقاها مباشرة من الصندوق والأثر الحفاز لوجود برنامج مع الصندوق على مصادر التمويل الأخرى (الرسمية، والمصارف التجارية العالمية، والتدفقات الخاصة)، (٢) اطار السياسة العامة ومراقبة الترتيبات المتضمنة في تصميم برنامج يكون مؤهلا للدعم من الصندوق.

ويقدم الصندوق الموارد المالية إلى الأعضاء* بشروط معينة توضع بحيث تشجع على التصحيح الاقتصادي الملائم وتضمن أن يكون استخدام موارد الصندوق مؤقتا. وتجري مراقبة برامج الصندوق بوسائل متنوعة: معايير الأداء* performance criteria، والمقاييس benchmarks الكمية والهيكلية (أو النوعية)، والأهداف

الإشارية indicative targets. والغرض هو أن تقتصر الوسائل على تلك الضرورية لتقييم تنفيذ البرنامج من أجل تقليل مشاركة الصندوق إلى أدنى حد في تفاصيل رسم السياسة الاقتصادية.

وتتيح معايير الأداء وجود صلة مباشرة بين تنفيذ البرنامج وتقديم موارد الصندوق. وتعد مراعاة المعايير شرطا ضروريا للسحوبات الربع سنوية أو النصف سنوية بموجب برنامج مع الصندوق. وفي حالة عدم مراعاة المعايير، لا يمكن المضي في سحوبات أخرى بموجب الاتفاق إلا بعد أن يقوم الصندوق ببحث الظروف المؤدية إلى عدم الوفاء بالمعايير والموافقة على التنازل عن المعايير أو اجراء تعديل عليها.

ولا تتمتع المقاييس الكمية والأهداف الإشارية بنفس الوضع "القانوني" الذي تتمتع به معايير الأداء، لكنها تستخدم لتقدير مدى تنفيذ البرنامج وقت المراجعات (الربع سنوية أو النصف سنوية) التي تتميز بها معظم اتفاقات الصندوق. وقد تتعلق المقاييس والأهداف الإشارية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية/٢ أو بتعهدات خاصة للسياسة العامة مثل اجراء تغييرات في جانب هيكلي رئيسي في البرنامج.

وتعتبر الأنواع التالية أكثر معايير الأداء شيوعا (وتستخدم هذه أيضا في بعض البرامج كمقاييس كمية):

- حد أعلى على التوسع في تقديم الائتمان المصرفي المحلي أو على صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي؛
- حد أعلى فرعي على صافي الائتمان المصرفي المحلي المقدم إلى الحكومة أو إلى القطاع العام غير المالي؛
- حدود عليا على الاقتراض الخارجي بشروط غير ميسرة/٢ تحدد في أحيان كثيرة ستوفا مستقلة للدين قصير المدى (أجل يقل عن سنة واحدة)، ومتوسط المدى (١-٥ سنوات) وطويل الأجل (حتى ١٢ سنة)؛
- حد أدنى على صافي الاحتياطيات الدولية؛ و
- تفهيمات بأنه لن تكون هناك قيود جديدة على الصرف والاستيراد، أو تكثيف الموجود من هذه القيود.

ويمكن تحديد سقف الائتمان المصرفي اما عند مستوى المسح النقدي أو حسابات السلطات النقدية. ويتيح مستوى المسح النقدي اتساقا فوريا مع الأهداف الوسيطة (من خلال معدلات التضخم والنمو المستخدمة

٢/ تتعلق بعض المقاييس الكمية والهيكلية أو الأهداف الإشارية في الواقع بنفس المتغيرات المستخدمة كمعايير أداء في برامج أخرى مدعومة من الصندوق.

٢/ يقدر مدى تيسير الاقتراض على أساس "عنصر المنحة" في قرض معين باستخدام المعايير المحدده من قبل لجنة المساعدات الانمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في التنبؤ بالطلب على النقود والتغير في صافي الأصول الأجنبية). ولكنه يترك المجال مفتوحا أمام التدابير التي قد تتخذها السلطات للحد من المجملات النقدية. ويتميز وضع حدود على مستوى حسابات السلطات النقدية بالتعامل مع مجملات - أهداف تشغيلية - أكثر خضوعا لسيطرة السلطات، ولكنه يعني أن الاتساق مع الأهداف الوسيطة يعتمد على استقرار الدالة المفترضة لعرض النقود.

وقد تخضع أنواع أخرى من السياسات لمعايير الأداء متى كان ذلك ملائما. وفي هذا السياق تظهر أهمية التسهيلات الإضافية التي تؤثر في نظام الصرف والتجارة، بما فيها التدابير المتعلقة بسياسات سعر الصرف وخفض أو إزالة متأخرات المدفوعات الخارجية.

وليس من السهل التعميم بشأن المقاييس الكمية والهيكلية لأن هذه توضع خصيصا لمواجهة مشكلات هيكلية معينة في الاقتصاد، وتستخدم في العادة لمراقبة التقدم المحرز في السياسات الهيكلية لبرنامج ما (الاطار رقم ١).

الاطار ١ - المحتوى الهيكلي للبرامج المدعومة من الصندوق

يعد تصميم وتنفيذ مجموعة ملائمة من السياسات الهيكلية لبرنامج ما مسألة معقدة بل وعملية تستهلك وقتا طويلا في أغلب الأحيان. ويعد التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي/التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي من ثمار الجهد التعاوني بين سلطات البلدان، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لصياغة "تقرير اطار السياسة الاقتصادية". وتحدد هذه التقارير خطة للإصلاحات الهيكلية والتصحيحية المتكافئة على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن السمات المشتركة لتقارير اطار السياسة الاقتصادية ما يلي:

• مجالات التخصص لصندوق النقد الدولي:

- ◀ اصلاح السياسة الضريبية والإدارة الضريبية؛
- ◀ اجراء تغييرات في إعداد ميزانية الحكومة ومراقبة الانفاق؛
- ◀ اصلاح القطاع المالي (لاسيما وضع أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، وتحرير أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد وسعر الفائدة)؛
- ◀ اصلاح نظام الصرف.

• مجالات التخصص للبنك الدولي:

- ◀ الاصلاح التجاري؛
- ◀ جوانب معينة للإصلاح الضريبي؛
- ◀ تقوية وزيادة كفاءة الوساطة المالية؛
- ◀ اصلاح المؤسسات العامة؛
- ◀ الانفاق والاستثمار العام؛
- ◀ سياسات التسعير القطاعية؛
- ◀ الابعاد الاجتماعية للتصحيح.

ويجري إعداد تقرير اطار السياسة الاقتصادية سنويا، بحيث تقدم اطارا متجددا لمدة ثلاث سنوات لكل من السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الهيكلية بالإضافة الى تحليل لمتطلبات التمويل الخارجي للسنوات الثلاث. أما مضمون السياسة فيجي* تلخيصه في العادة في صورة "مصفوفة للسياسة العامة".

وقد يكون من المطلوب أيضا اتخاذ اجراءات مسبقة، أي تنفيذ تدابير السياسة التي تعتبر حاسمة لفاعلية برنامج التصحيح قبل موافقة الصندوق على البرنامج. وتعد مثل هذه الاجراءات هامة حيثما توجد اختلالات شديدة، أو في الحالات التي يكون فيها سجل تنفيذ السياسة ضعيفا. ومن الممكن أن تخضع السحوبات من موارد الصندوق حسب البرنامج لشرط اختتام مراجعة الأداء^١/٤ التي تراقب السياسات الهيكلية والسياسات الأخرى التي قد لا تسهل مراقبتها بمعايير الأداء الكمية.

٥ - قضايا للمناقشة

يمكن التعرف على عينة لأنواع التدابير التي يمكن اعتمادها في برامج التصحيح وذلك في الاتفاق المعقود مع مصر لمدة ثلاث سنوات بموجب التسهيل الممدد للسنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٦. ويرد ملخص لهذه التدابير والجدول الزمني لتنفيذها في مصفوفة اجراءات السياسة في الملحق.

أ- على أساس المعلومات الواردة في الفصلين الأول والثاني، ناقش المشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر في نهاية يونيو ١٩٩٢. ومن الضروري أن يشمل هذا الاستعراض جوانب الضعف الرئيسية الهيكلية والاقتصادية الكلية كل على حده. وينبغي أيضا أن يقدم تقييما مبدئيا لأسباب وحجم الاختلالات الاقتصادية ومدى الحاجة الملحة لمعالجة الاختلالات.

ب- قم بتقييم السياسات التي اتبعتها السلطات في الماضي القريب، وتأمل فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية وحدد أدوات السياسة المتاحة.

ج- استعرض بصفة عامة الفرضيات الرئيسية التي يستند إليها التصور الأساسي. وفي الفصول التالية بشأن القطاعات الاقتصادية المنفردة ستتاح لك الفرصة لتحديد هذه الفرضيات بمزيد من التفصيل واجراء مراجعة لها حيثما يلزم.

د- ما هي العوامل الرئيسية المؤثرة في الأداء الاقتصادي التي تعتبرها خارج نطاق سيطرة السلطات؟

^١/ يشكل اختتام المراجعة، من الناحية القانونية، معيار أداء طبقا لأنواع عديدة من الاتفاقات مع الصندوق.

ملحق: مصر - مصفوفة السياسة العامة، للسنوات المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٦

مجالات السياسة العامة	الأهداف	الاستراتيجيات والتدابير	الجدول الزمني
١- تحرير الاسعار	خفض التسهيلات السعرية	في الصناعة	
		- الغاء القيود السعرية على المنتجات المشبعة في المجموعة الخامسة/١/	ديسمبر ١٩٩٢
		في الطاقة	
		- زيادة أسعار البترول إلى ما يعادل السعر العالمي طبقا للصيغة المعدة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير.	يونيو ١٩٩٥
		- زيادة أسعار الكهرباء الي مستويات التكلفة الحديثة على المدى الطويل.	يونيو ١٩٩٥
		- وضع برنامج يتضمن أسعار السوق العالمية الجارية، وهوامش التوزيع، والضرائب (كلما دعت الحاجة لأسباب مالية عامة).	يونيو ١٩٩٦
		في الزراعة	
		- الغاء جميع الاعانات المتبعية لعلف الماشية، والاسمدة، والمبيدات الحشرية.	يوليو ١٩٩٢
		- استكمال تحرير أسعار القطن، والانتاج، والتسويق، وحلج القطن.	ديسمبر ١٩٩٢
		- استكمال تحرير قطاع قصب السكر.	يونيو ١٩٩٥
٢- اصلاح المالية العامة أ- الاصلاح الضريبي	تحسين شفافية الجهاز الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين المرونة الضريبية.	اعلان خطة العمل لاستحداث ضريبة القيمة المضافة المتعددة المراحل.	يوليو ١٩٩٢
		انهاء تجديرات الاعفاءات الضريبية للشركات. طلب المساعدة الفنية من الصندوق لترشيد حوافز الاستثمار والمناطق الحرة.	يوليو ١٩٩٢
		توسيع نطاق ضريبة المبيعات العامة لكي تشمل خدمات اضافية.	ديسمبر ١٩٩٢

١/ السلع المنتجة في ظل الظروف الاحتكارية أو المستفيدة من المدخلات المدعومة.

مصر: مصغوفة السياسة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٦

مجلات السياسة العامة	الاهداف	الاستراتيجيات والتدابير	الجدول الزمني
		تنفيذ ضريبة عامة جديدة على الدخل (مع فرض ضريبة قيمتها واحد في المئة على رقم الاعمال للشركات غير المالية و ٥ بالمئة تحتجز عند المنع على ايرادات الخوائد).	ديسمبر ١٩٩٣
		ضريبة قيمة مضافة متعددة المراحل مع خفض عدد المعدلات الضريبية وتوسيع نطاق القاعدة	يونيو ١٩٩٥
ب- اصلاح الاتناق	احتواء الاتناق الحكومي وتحسين فاعلية عمليات الحكومة.	تجميد توظيف العاملين غير الفنيين في الحكومة.	يوليو ١٩٩٣
		زيادة الموارد للتشغيل والصيانة في اطار الاهداف الكلية للميزانية.	ديسمبر ١٩٩٣
		اعطاء أولوية الاستثمار العام للتعليم الاساسي، والوقاية الصحية، والبحوث، والبيئة، والبنية التحتية المكتملة للاستثمار الخاص، وتخفيف حدة الفقر.	ديسمبر ١٩٩٣
		الموافقة على برنامج لاصلاح يتعلق بالميزانية، وقيود الاتناق، والادارة المالية.	يونيو ١٩٩٤
		الموافقة على خطة لاصلاح الخدمة المدنية، وبدء التنفيذ.	ديسمبر ١٩٩٤
ج- شبكات الامان الاجتماعي	تخفيف اعباء التصحيح على شرائح المجتمع الفقيرة المعرضة للتأثر بالتصحيح.	البدء في اصلاح التحويلات النقدية القائمة وبرامج القروض الصغيرة.	يوليو ١٩٩٣
		الموافقة على صلاحية قيام البنك الدولي للانشاء والتعمير بدراسة لتحديد اعانات المستهلك واعانات الكهرباء واعادة هيكله العمل، والبدء في الدراسة.	يوليو ١٩٩٣
		الموافقة على برنامج لتحديد اهداف اعانات الكهرباء والسلع.	ديسمبر ١٩٩٣
		تنفيذ البرنامج الجديد المستهدف.	يونيو ١٩٩٤
٢- اصلاح القطاع العام غير المالي	خفض حجم القطاع العام، مع تحسين كفاءة وسلامة الشركات المتبقية في القطاع العام.	تحويل ٢٥ في المئة من اصول شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.	يونيو ١٩٩٥
		وضع اهداف سنوية لبرنامج التحويل إلى القطاع الخاص بالتشاور مع البنك الدولي للانشاء والتعمير.	بحلول نهاية ديسمبر من كل سنة

مصر: مصفوفة السياسة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٦

مجلات السياسة العامة	الاهداف	الاستراتيجيات والتدابير	الجدول الزمني
٤- اصلاحات تنظيمية	تسهيل استثمار القطاع الخاص، ومعالجة مسألة مزاوله النشاط في السوق والتشغيل.	الغاء الشروط الخاصة بالمحتوى المحلي.	يوليو ١٩٩٢
		الغاء الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة من القائمة المحظورة.	ديسمبر ١٩٩٢
		اعداد مسودة للقانون الموحد " يؤدي إلى الغاء أي تمييز متبق بين شركات القطاع العام والخاص.	ديسمبر ١٩٩٢
		تقديم "القانون الموحد" إلى مجلس الشعب (البرلمان).	يونيو ١٩٩٤
		انشاء لجنة مستقلة لتنظيم المرافق.	ديسمبر ١٩٩٤
٥- اصلاح القطاع المالي.	زيادة كفاءة النظام المالي وقدرته التنافسية، مع ضمان استمرار سلامته؛ تحسين سلوك السياسة النقدية؛ وتقوية الاشراف الرشد للمصارف، وتعزيز السوق لجهات الوساطة المالية الاخرى.	ازالة القيود المباشرة على الاقراض المصرفي إلى شركات القطاع العام.	يوليو ١٩٩٢
		الغاء الحدود العليا المتبقية على سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب.	يوليو ١٩٩٢
		خفض شروط احتياطات العملة الاجنبية من ١٥ في المئة إلى ١٠ في المئة.	ديسمبر ١٩٩٢
		تحرير الاعباء والرسوم المصرفية.	ديسمبر ١٩٩٢
		الموافقة على خطة عمل لبيع انصبة الحكومة في بنوك الاستثمار المشترك.	ديسمبر ١٩٩٢
		الموافقة على خطة عمل لتقوية سلطة الاسواق الرأسمالية وأسواق الأوراق المالية.	ديسمبر ١٩٩٢
		انشاء صندوق لحماية المستثمر.	يونيو ١٩٩٤
		تقديم قانون إلى البرلمان لتحرير علاوات التأمين والسماح بالمشاركة الاجنبية في السوق.	ديسمبر ١٩٩٤
		استكمال برنامج المبيعات لحيازات القطاع العام في بنوك الاستثمار المشترك.	يونيو ١٩٩٥
		استكمال بيع واحد من بنوك القطاع العام الرئيسية.	ديسمبر ١٩٩٥

مصر: مصفوفة السياسة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٦

مجلات السياسة العامة	الامداد	الاستراتيجيات والتدابير	الجدول الزمني
٦- اصلاح القطاع الخارجي	تحسين القدرة التنافسية الدولية لقطاع التصدير، وتعزيز الثقة في نظام الصرف.	الغاء التفضيلات التمييزية، عدا تلك التي تحكمها اتفاقيات دولية، وباستثناء التفضيلات المؤقتة للصحة والسياحة.	يوليو ١٩٩٢
		الغاء جميع أنواع حظر الاستيراد (باستثناءات قليلة).	يوليو ١٩٩٢
		الغاء الحدود على حسابات الممارسة للتد الاجنبي لدي البنوك المختلفة.	يوليو ١٩٩٢
		خفض الحد الادنى لمعدل التعريف من ٨٠ في المئة إلى ٧٠ في المئة. وسوف تخفض جميع شرائح التعريف الاخرى بين ٧٠ في المئة و ٢٠ في المئة بمقدار ١٠ نقاط مئوية.	ديسمبر ١٩٩٢
		تقديم مسودة قانون إلى البرلمان تلقى بموجبه جميع القيود المتبقية على واردات وصادرات القطاع الخاص من القطن.	ديسمبر ١٩٩٢
		الغاء معاملات التعريف التفضيلية للسياحة.	يونيو ١٩٩٤
		الغاء الحظر على صادرات الجلود غير المدبوغة.	يونيو ١٩٩٤
		خفض الحد الاعلى للتعريف إلى ٦٠ في المئة وجميع شرائح التعريف الاخرى بين ٦٠ و ٢٠ في المئة بمقدار ١٠ نقاط مئوية.	ديسمبر ١٩٩٤
		الغاء معاملات التعريف التفضيلية للصحة العامة.	يونيو ١٩٩٥
		خفض معدلات التعريف القصوى إلى ٥٠ في المئة وجميع شرائح التعريف الاخرى بين ٥٠ و ٢٠ في المئة بمقدار ١٠ نقاط مئوية.	ديسمبر ١٩٩٥

الفصل الرابع: الناتج والانفاق والاسعار

١ - الناتج: التحليل والتنبؤ

التنبؤ بالنمو الحقيقي في الناتج من أهم عناصر البرمجة المالية، ومن الضروري أن يكون نمو الناتج المتوقع متفقا لامع العناصر الأخرى في البرنامج فحسب، بل ومع الواقع الخارجي والسمات المميزة للاقتصاد المحلي. وليست هناك وسيلة بسيطة يمكن استخدامها بشكل مرض لتحقيق هذا الغرض. ويعتمد مستوى الناتج في اقتصاد ما في وقت معين على التفاعل بين عوامل العرض والطلب. وعلى أساس توفر عرض عوامل الانتاج والمستويات المتاحة من التكنولوجيا، يمكن تحديد مستوى الناتج المحتمل. وفي حالة البلدان الصناعية حيث تتسع قاعدة البيانات، يمكن تقدير دوال الانتاج لهذا الغرض (على أساس احصاءات العمالة ورصيد رأس المال). ويمكن بعد ذلك استخدام هذه الدوال في نماذج أكبر للاقتصاد القياسي تعكس العلاقات الأساسية المتبادلة في الاقتصاد، بما في ذلك العوامل المحددة للطلب. وتسمح مثل هذه النماذج بالتحديد الفوري للمتغيرات الداخلية المنشأ، وبذلك تتضمن أثر ظروف الطلب على العرض مما يؤثر في معدل استخدام الطاقة الانتاجية، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية العامة وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

أ- العوامل المحددة للناتج

(١) عوامل الانتاج

يجب أن تعكس الزيادات في الناتج بمرور الوقت اما زيادة في استخدام عوامل الانتاج (مثل العمل ورأس المال) أو زيادة كفاءة استخدام العوامل. وعلى المدى القصير، يعمل الاقتصاد برصيد معين من رأس المال، والعمل وموارد أخرى. وتعكس التغيرات قصيرة المدى في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التغيرات في مدى الاستخدام الكامل لعنصري العمل ورأس المال، أي معدلات استخدام الطاقة الانتاجية. ويشار إلى مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه باستخدام الطاقة الكاملة لقوة العمل، واستخدام العمل ورأس المال بكثافة طبيعية، باعتباره الناتج الممكن أو الناتج بكامل الطاقة. ويقاس استخدام الطاقة الانتاجية بنسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن. وبدلا من ذلك يمكن قياس الطاقة غير المستخدمة أو فجوة إجمالي الناتج المحلي باعتبارها الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي معبرا عنه كنسبة للناتج الممكن. وتحدث تغيرات قصيرة الأجل في استخدام الطاقة الانتاجية نتيجة للتحويلات في الطلب والتغيرات قصيرة الأجل في توفر عناصر الانتاج من المواد الخام.

وبالنسبة لبلد صناعي تتوفر عنه البيانات، يمكن تحليل النمو القطاعي للناتج المحتمل باستخدام دوال الانتاج، في حين أن تحديد الناتج على المدى القصير يمكن أن يعكس أثر التفاعل بين عوامل العرض والطلب. وتتطلب تقديرات دوال الانتاج بيانات كافية بشأن العمل ورصيد رأس المال، في حين أن بحث التفاعل بين عوامل العرض والطلب بصورة رسمية يعتمد على وجود نموذج جيد الترابط للاقتصاد القياسي.

وتشير دالة الانتاج الكلي إلى العلاقة بين الناتج ومختلف المدخلات التي تشكل عوامل الانتاج، ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$y = F(K, L) \quad (١)$$

تذكر المعادلة (١) أن الناتج المحتمل الحقيقي (y) يمكن أن يتغير بسبب الزيادة في توفر رأس المال (K) والعمل (L). كذلك يتأثر الناتج بالتقدم الفني الذي يساعد على استخدام رصيد العوامل الموجودة بصورة اكفاً.

ويتضمن اختيار دالة محددة للانتاج اجراء* تحليل لمدى امكان الاحلال بين العمل ورأس المال في عملية الانتاج. ومن الممكن أن تكون نسب رأس المال والعمل ثابتة في حالات غير عادية مما ينطوي على أن الزيادات في الناتج تتطلب زيادة عوامل الانتاج بنفس النسبة. أما في الواقع، فإن عملية الانتاج يمكن أن تسمح بالتبادل بين رأس المال والعمل وتحديد نسب العوامل على أساس الانتاجيات الحدية النسبية والاسعار. وهناك أسئلة هامة أخرى تتعلق بتحديد دوال الانتاج وهذه تتعلق بالطريقة التي يدخل بها التقدم الفني في تركيب الدالة./١

ويستخدم عدد كبير من الاقتصاديين نمو قوة العمل ببساطة باعتبارها بديلا عن الزيادة في اجمالي العمالة. والفرضية الضمنية هنا هي أنه لا توجد بطالة اضطرارية كبيرة في ظل سوق عمل تنافسي. لكن هذا المنهج لا يفيد بالنسبة لاقتصادات نامية عديدة مثل مصر. وفي حين أن المعادلة (٢) هي صيغة شديدة التجميع لدالة الانتاج، فمن الضروري التنبيه لما تتسم به معظم البلدان النامية من طبيعة مزدوجة. ففي مصر على سبيل المثال حيث تستوعب الزراعة ٤٠ في المئة من قوة العمل ولكنها تمثل فقط ١٩ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، تعتبر انتاجية العمل في القطاع الزراعي منخفضة نسبيا وقد يكون هناك فائض كبير في العمالة. وفضلا عن ذلك، فإن سوق العمل في الحضر في مصر شديد التجزؤ كما أن معدلات البطالة في الحضر مرتفعة./٢. ومن ثم فإن التحركات في قوة العمل قد تكون بديلا ضعيفا عن التغيرات في اجمالي العمالة.

ويؤدي عدم امكان الاعتماد على البيانات أو نقصها إلى صعوبة تقدير مساهمة العوامل المختلفة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. ومع ذلك توحى الدلائل المتوفرة بالاهمية النسبية لأثر تكوين رأس المال على النمو في هذه البلدان، لاسيما بالنسبة للمراحل الأولى من التنمية./٣ وتذكر الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن النمو في رصيد رأس المال المادي في البلدان المتوسطة الدخل

١/ ترد مناقشة لمختلف العناصر المحددة لدوال الانتاج في كتابات، D. Heathfield, "Production Function," Chapter 2 in D. Heathfield (ed.) Topics in Applied Macroeconomics (London, Macmillan, 1976) pp.33-68.

٢/ تتميز مصر بوجود فائض كبير في العمالة مما أدى إلى هجرة العمال إلى البلدان المجاورة، بالإضافة إلى الافراط في عدد الموظفين، والبطالة، والبطالة المقنعة. ويشمل فائض العمل العمال غير المهرة وكذلك مجموعة كبيرة من صغار السن المتعلمين المتقدمين لمل* وظائف القطاع العام. وقد أدت السياسة التي مارستها الحكومة لفترة طويلة في شغل الوظائف من خلال القطاع العام وضمان حماية حقوق العمال الأفراد إلى تجزئة سوق العمل، وسوء تخصيص الموارد البشرية، وعدم انتقال العمال من عمل إلى آخر.

٣/ راجع على سبيل المثال M. Ishaq Nadiri, "International Studies of Factor Inputs and Total Factor Productivity: A Brief Survey," Review of Income and Wealth, March 1972, pp. 129-154.

مثل كوريا والفلبين والمكسيك يمثل حوالي ثلث نمو الدخل، وأن الرقم قد يرتفع إلى النصف بالنسبة للبلدان الأفقر. فضلا عن ذلك، أظهرت الدراسات المتفرقة وجود عائد كبير على الاستثمار في رأس المال البشري. وفي هذا الإطار، جرى التركيز على الانفاق على التعليم ولاسيما الاستثمارات في التعليم الابتدائي. وفي العادة يتراوح قياس معادلة المعامل الحدي لانتاجية رأس المال للبلدان النامية بين ٧ و ٥، حيث ينطوي ارتفاع القيمة على تكلفة استثمارية كبيرة لتحقيق زيادة معينة في الانتاج.

(٧) الاسعار النسبية وتشوهات الاسعار

تعكس التغيرات في اجمالي العرض الحقيقي على المدى القصير تغيرات في اسعار المنتجات النهائية مقابل اسعار عوامل الانتاج. ومن المهم في هذا السياق تلك العلاقة بين الزيادة في الاسعار وتكاليف العمل. وعلى المدى القصير، يؤدي الارتباط بين العمل ورصيد معين من العوامل الأخرى إلى انخفاض الانتاجية الحدية للعمل. وعلى ذلك يجب خفض الأجور الحقيقية حتى يكون تشغيل أعداد اضافية من العمال مربحا لاصحاب الاعمال. وبالحد الذي تظل فيه الأجور ثابتة نسبيا على المدى القصير، نتيجة لعقود العمل القائمة، فقد يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاسعار. وهذا يجعل منحنى العرض الكلي مائلا إلى أعلى، بحيث تؤدي الزيادة في الاسعار إلى زيادة في العمالة والنتاج. ويشير منحنى الطلب الكلي إلى علاقة سالبة بين الطلب ومستوى الاسعار. وينتج هذا أساسا عن أثر التغيرات في المستوى السعري على القوة الشرائية الحقيقية للأرصدة النقدية والأصول المالية الأخرى والآثار المترتبة على الانفاق. ويؤدي أي تحول في منحنى الطلب الكلي، نتيجة مثلا لزيادة توسع السياسة المالية والنقدية، إلى تحرك في منحنى العرض وزيادة في كل من الناتج والاسعار.

ويشير ميل منحنى العرض الكلي إلى استجابة الناتج للزيادات في الاسعار. ومن المتوقع أن يكون الميل مستويا نسبيا عند المستويات المنخفضة من استخدام الطاقة الانتاجية نظرا لتوفر العمل وعوامل الانتاج الأخرى في العادة بتكاليف ثابتة نسبيا، أي بدون زيادات كبيرة في الأجور أو انخفاضات في الانتاجية. ومع الاقتراب من مستوى الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية، فمن المحتمل أن تؤدي الندرة المتزايدة للعوامل وزيادة استجابة الأجور لضغوط الطلب إلى جعل المنحنى غير مرن، أي أقل استجابة للزيادات السعرية. ومن المحتمل أن تؤدي محاولات زيادة الناتج بما يتعدى الطاقة الكاملة على المدى الطويل إلى تحقيق عكس الغرض المطلوب. وفي النهاية تؤدي زيادة الاسعار إلى زيادات نسبية في الأجور وغيرها من تكاليف العمل مما يسمح للأجور الحقيقية بأن تظل ثابتة ولاجمالي العرض بأن يصبح رأسيا عند مستوى الانتاج بكامل الطاقة.

وينطبق التحليل السابق لاستجابة العرض على المدى القصير على الاقتصادات المتقدمة أو القطاعات الصناعية في البلدان النامية. وتتسم معظم السلع الزراعية بطبيعتها بعدم مرونة العرض نسبيا على مدى فترات تقل عن سنة، بسبب دورة المحصول. أما المنتجات الأخرى مثل المطاط والبن فلها فترة نضج أطول. ومن الممكن أن تكون المرونة السعرية لعرض صناعات استخراج المعادن في البلدان النامية منخفضة على المدى القصير نتيجة لمحدودية توفر العمالة الماهرة والمعدات الرأسمالية المتخصصة. لذلك فعلى العكس من البلدان الصناعية، قد يكون اجمالي الطلب في البلدان النامية المنتجة للمواد الأولية غير مستجيب نسبيا للتغير في الاسعار على المدى القصير وقد يكون أكثر مرونة على الأجل الأطول.

وهناك صعوبات في تحديد الناتج في البلدان النامية بسبب تشوهات الاسعار التي تجعل اتخاذ القرارات الاقتصادية أكثر تعقيدا وأقل كفاءة. وبسبب الاعتماد الشديد على قطاع زراعي خاضع لتقلبات الطقس والتقلبات في الاسعار الدولية. كذلك فإن التنبؤ بأثر التغيرات الممكنة في اللوائح الحكومية المحددة للاسعار أو أثر التغير في الظروف الجوية على الزراعة والصناعات المعتمدة على الزراعة، يضيف إلى صعوبة التنبؤ بالناتج في البلدان النامية.

وتذكر الدراسات التجريبية أن الكفاءة التي تستخدم بها عوامل الانتاج المتوفرة تفسر ارتفاع معدل نمو نسبة كبيرة من الناتج. كما تفسر الفروق في معدلات النمو بين البلدان ذات الهبات الطبيعية المماثلة. /٤/ وينطوي التخصيص الكفؤ للموارد على تعظيم قيمة الناتج بالنسبة لمستوى معين من عناصر الانتاج. ومن العوامل الرئيسية المحددة للكفاءة تسعير المدخلات والمخرجات بحيث تعكس الندرة النسبية. وقد ينظر إلى اسعار السلع التي تنحرف بدرجة كبيرة عن قيمة ندرتها (أو "تكلفة الفرصة البديلة") على أنها مشوهة. وكثيرا ما تعكس مثل هذه التشوهات تشكك السلطات في أهمية المؤشرات السعرية أو في جهودها لتحقيق أهداف العدالة حتى على حساب الكفاءة.

وقد ركزت التحليلات على التشوهات السعرية بسبب أثرها على ميزان المدفوعات والنمو. وفي هذا السياق ظهرت بصفة خاصة أهمية التدابير المؤثرة على سعر الصرف والقيود التجارية، إذ تؤدي المغالاة في سعر الصرف بالنسبة للقوة الشرائية للعملة إلى خفض الحافز للتصدير أو لانتاج بدائل الواردات. وفي ظل عدم وجود تدابير تصحيحية فمن المتوقع أن تؤدي المغالاة في سعر الصرف إلى قيد على سعر الصرف وترشيد غير سعري للواردات، ومن شأن هذا الترشيد أن يحد من توفر المدخلات الوسيطة ويقيد بشدة من تطوير صناعات جديدة ومواصلة مستويات مرتفعة من استخدام الطاقة الانتاجية بالكامل في القطاعات القائمة. /٥/

وكثيرا ما تظهر تشوهات كبيرة في تسعير عوامل الانتاج. فقد ظلت اسعار الفائدة في بعض البلدان عند مستويات منخفضة بصورة مصطنعة حيث كان سعر الفائدة الحقيقي سالباً. وقد يكون من المتوقع أن تؤدي اسعار الفائدة الحقيقية السالبة إلى تشبيط المدخرات وتدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة إلى البلاد. وقد يؤدي الترشيد غير السعري للمدخرات المالية المتوفرة إلى مشكلات ادارية كبيرة وعدم كفاءة في التخصيص. وبالنسبة لمن يتاح لهم الحصول على الأموال، فإن انخفاض اسعار الفائدة يشجع نمط الانتاج الكثيف الاستخدام لرأس المال. ومما يشجع على ذلك ايضا ارتفاع الحد الأدنى للأجور نتيجة لقوانين العمل غير الواقعية وكذلك ضرائب الضمان الاجتماعي.

/٤/ راجع على نحو الخصوص World Bank Development Report 1983 (Washington, D.C. 1983), Par II; and Ramogopal Agarwala, "Price Distortions and Growth," Finance and Development, March 1984.

/٥/ تظهر بعض الدلائل المباشرة عن أثر قيود سعر الصرف على النمو في كتابات S. Robinson, "Sources of Growth in Less Developed Countries: A Cross-Section Study," Quarterly Journal of Economics 85, 1971, pp.391-408.

ب- تطورات الانتاج في مصر

نما اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الانتاج) بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١,٧ في المئة خلال السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٨٨ بما في ذلك عامين من شبه الكساد في السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (جدول الملحق ١). وفي حين أحرز بعض التقدم في تحرير الاقتصاد وانشاء هيكل ملائم للحوافز المعتمدة على آليات السوق لاسيما منذ ١٩٩٠، فقد كانت استجابة العرض ضعيفة من القطاع الخاص. وهكذا، انخفض معدل الدخل الفردي الحقيقي منذ السنة المالية ١٩٩٠ واستمر معدل البطالة في الارتفاع.

ونمت القيمة المضافة الحقيقية في قطاع الزراعة بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١,٧ في المئة بين السنوات المالية ١٩٨٨ و ١٩٩٣، مما يعكس من ناحية استمرار التشوهات السعرية، مع أن تحرير القطاع الزراعي كان قد بدأ في ١٩٨٧. كذلك فعلى الرغم من الغاء نطاق عريض من القيود السعرية وبعض التشوهات في الاطار التنظيمي، زادت القيمة المضافة في قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين بنسبة لا تتعدى في المتوسط نحو ٠,٨ في المئة سنويا خلال فترة السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٣. وظل انتاج النفط ثابتا بالفعل في حين توسع انتاج الغاز الطبيعي بسرعة. وتوسع قطاع الخدمات بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢,٦ في المئة سنويا، متأثرا بالتقييد المالي العام على الخدمات الحكومية في السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

(١) الزراعة

منذ مطلع الثمانينات وما بعدها خاصة منذ ١٩٨٧، استحدثت الحكومة اصلاحات شاملة واسعة النطاق وموجهة نحو السوق في قطاع الزراعة، تضمنت تحرير المحاصيل مثل القمح والذرة بالتدرج من نظام التوريد الالزامي باسعار التوريد المحددة من قبل الحكومة. وتسارع تحرير القطاع الزراعي بشدة في مطلع التسعينات، وتحرر سعر محصول الأرز بالكامل في فبراير ١٩٩١ وزيادت اسعار توريد القطن سنة ١٩٩٢ إلى ٦٦ في المئة من المستويات الدولية. كذلك جرى ترشيد اعانات الميزانية للمدخلات في السنة المالية ١٩٩٢. وحدث تقدم سريع في تحرير قطاع القطن مع رفع القيود على الاسعار، والانتاج، والتسويق والغزل، مع بقاء الحدود المفروضة على تعاقب المحاصيل دون تغيير.

ومع أن الاصلاحات في القطاع الزراعي أدت فيما يبدو إلى زيادة معتدلة في الانتاج، فلا يزال الأداء الزراعي يواجه العقبات بسبب عدة عوامل. فارتفاع مستوى الاعانات الضمنية لاستهلاك المياه يشوه أنماط الانتاج مشجعا المحاصيل الكثيفة الاستخدام للمياه على الرغم من تزايد ندرة المياه. وفضلا عن ذلك، لا يزال نصيب القطاع العام مرتفعا في بعض الأنشطة مثل توزيع مدخلات الانتاج وتمويل المزارعين. ولا تزال منشآت معالجة محاصيل القطن تابعة للقطاع العام وانما جرى تأجيرها فقط إلى شركات في القطاع الخاص.

(٢) الصناعات التحويلية والتعدين

كانت الصناعات التحويلية والتعدين تمثل ٢٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢ مقارنة بنسبة ٢٣ في المئة في السنة المالية ١٩٨٨. نظرا لبطء نمو القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع مقارنة بالقيمة المتولدة من بقية الاقتصاد. وانخفض ناتج الصناعات التحويلية والتعدين بالفعل بنحو ٢ في المئة في السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٣. عقب زيادات بمعدل نمو يبلغ في المتوسط ٢ في المئة فقط في السنوات الثلاث السابقة. ونتيجة لديناميكية قطاع الانشاءات، لاسيما في السنة المالية ١٩٩٢، سجلت القطاعات ذات الصلة مثل التعدين، والمنتجات الحرارية، ومواد البناء نموًا قويًا نسبيًا. كذلك نما قطاع معالجة المواد الغذائية بعض الشيء. ومع ذلك انكمش نصيب قطاع الغزل والنسيج، والقطاعات الكيميائية والهندسية والتعدينية من اجمالي القيمة الكلية. وكان انتاج البترول الخام مستقرًا بشكل عام عند مستوى ٤٥ مليون طن متري بين السنوات المالية ١٩٨٨ و ١٩٩٣، في حين زاد انتاج الغاز الطبيعي زيادة حادة.

وأدت كثافة الاستثمار في توليد الكهرباء في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات إلى زيادة كبيرة في الطاقة الناتجة. ويجري توليد نحو ٢٢ في المئة من الكهرباء من مصادر هيدروكهربائية، والباقي من مصادر حرارية. وعلى الرغم من زيادة التعريفات الكهربائية عدة مرات منذ ١٩٩٠، فهي لا تزال أقل بكثير من التكلفة الحدية لكل من التوليد والتوزيع على المدى الطويل. وتختلف الاسعار تبعا للمستخدمين، وتتاح الاسعار المخفضة لقطاع الأسر.

(٣) الخدمات

شهد قطاع الخدمات معدلات نمو مرتفعة نسبيًا خلال السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩١. ومع ذلك، انخفض نمو قطاع الخدمات بصورة ملحوظة خلال السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ مما يرجع أساسًا إلى أثر التقييد المالي على الخدمات الحكومية.

وتعد السياحة مصدرًا رئيسيًا لحصيلة النقد الأجنبي. وسجل عدد السياح الوافدين من الخارج رقمًا قياسيًا بلغ ٢,٩ مليون شخص في السنة المالية ١٩٩٣. وارتفعت حصيلة النقد الأجنبي ارتفاعًا حادًا من حوالي ٩٠٠ مليون في السنة المالية ١٩٨٨ إلى حوالي ١,٥ بليون في السنة المالية ١٩٩٢ على مدى السنوات التي جرى فيها تطوير أماكن الإقامة في القاهرة والاقصر وأسوان. وفي السنوات الأخيرة جرى انشاء مرافق أخرى على طول ساحل البحر الأحمر وفي سيناء.

كذلك تعد قناة السويس مصدرًا هامًا لحصيلة النقد الأجنبي. وبعد زيادة الإيرادات من حوالي ١,٣ بليون في السنة المالية ١٩٨٩ إلى حوالي ٢ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ١٩٩٢، انخفضت إيرادات هيئة قناة السويس عقب ذلك، مما يرجع إلى انخفاض حمولة السيارات العابرة لقناة السويس، الأمر الذي يعكس انتقالًا جزئيًا لانتاج مصانع تجميع السيارات الآسيوية إلى أوروبا، واحتمالات المنافسة بسبب انشاء طرق ووسائل نقل بديلة، لمنتجات البتروكيميايات أساسًا.

ج- التنبؤ بالنواتج في مصر

ليس من الممكن استخدام منهج تقدير الانتاج عن طريق تقدير اجمالي دوال الانتاج في حالة مصر وذلك بسبب نقص البيانات المطلوبة أو بسبب عدم امكان الاعتماد عليها. وهناك منهج آخر لتقدير الانتاج بكامل الطاقة وهو التقدير الاستقرائي للاتجاه، ويتضمن تقديرا خاصا باتجاه معدل النمو استنادا إلى البيانات السابقة، والتي قد تتيح في حالة استقرارها اعطاء تقدير تقريبي لمعدل نمو الناتج المحتمل، ثم يتم بعدئذ تعديل ذلك المعدل حسب الدرجة المتوقعة لاستخدام الطاقة الانتاجية بالكامل في سنة التنبؤ، ثم استخدام النسبة المعدلة في التنبؤ بالنواتج.

ويمكن استخدام هذا المنهج اما لاجمالي القيمة المضافة (اجمالي الناتج المحلي) ككل أو لقطاعات رئيسية في اجمالي الناتج المحلي (الزراعة، والصناعات التحويلية، الخ) منفردة ثم جمعها للحصول على تنبؤ واحد لاجمالي الناتج المحلي.

ويمكن تقدير معدلات النمو التاريخية المستخدمة في منهج التقدير الاستقرائي اما عن طريق اجراء انحدار أو باستخدام صيغة النمو المركب. ومن المفترض طبقا للطريقة الأخيرة أن يظل معدل النمو (r) ثابتا بين السنة الأولى والسنة الأخيرة من الفترة قيد البحث:

$$y_t = y_0 (1 + r)^t \quad (٢)$$

حيث:

$$Y_t = \text{اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في الوقت } t, \text{ حيث } t=1,2,3,\dots$$

$$r = \text{متوسط معدل النمو السنوي}$$

فإذا كانت المشاهدتين الأولى والثانية غير متسقتين مع المشاهدات الأخرى فقد يؤدي منهج النمو المركب إلى نتائج مضللة. وفي هذه الحالة من الأفضل تقدير معدلات النمو (أو أقرب تقدير ممكن) باستخدام انحدارات شبه لوغاريتمية:

$$\ln y_t = \ln y_0 + [\ln (1 + r)]^t \quad (٣)$$

حيث تعرف t كما سبق، و

$\ln(1+r)$ هي ميل انحدار $\ln(y_t)$ عبر الوقت، وهي بديل عن متوسط معدل نمو الناتج خلال فترة العينة.

وباجراء انحدار لوغار يتم اجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الوقت باستخدام البيانات عن مصر لفترة السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢. نحصل على المعادلة التالية: \ln

$$\ln(\text{GDPR}) = 10.4120 + 0.04230 T \quad (\text{GDP-1})$$

(377.996) (11.3018)

$$\bar{R}^2 = 0.9201 \quad D.W. = 0.4744 \quad \text{FY 1982-93}$$

تشير هذه المعادلة \ln إلى أن متوسط معدل النمو السنوي كان حوالي ٤.٢٢ في المئة خلال فترة العينة. وتعتبر المتبقيات الناتجة عن هذه المعادلة (جدول ٤-١) كبيرة نسبياً لأن الافتراض باستقرار معدل النمو لا يستند إلى البيانات عن مصر خلال تلك الفترة. والواقع أن فحص البيانات يدل على أن معدلات النمو الفعلية تراوحت بين ١.٩- في المئة في السنة المالية ١٩٩٢ وبين + ٩.٠ في المئة في السنة المالية ١٩٨٢. وحتى إذا كان معدل النمو المقدر بديلاً جيداً عن نمو الانتاج الممكن، فلا يزال بحاجة إلى تحديد مدى امكان استخدام الطاقة الانتاجية بالكامل وما إذا كانت سنة التنبؤ تمثل نقطة تحول في الدورة الحالية. ومن أساليب عمل ذلك القيام بتحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تساعد على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي. ومن أمثلة العوامل المفيدة في ذلك التغيرات في الطلبات، وتصاريح المباني، والمخزونات، وأسعار السندات، وهوامش الربح، والتدفق النقدي، واستخدام الطاقة الانتاجية بالكامل، وتكوين شركات قطاع الاعمال، الخ. وللأسف، لا تتوفر مثل هذه البيانات بشكل شامل في عديد من البلدان النامية. ونظراً لهذه الصعوبات فقد لا تكون أساليب توقعات الاتجاه ذات فائدة كبيرة في هذا المجال.

ومن الاساليب العملية الأخرى التي تستخدمها بعثات الصندوق في أحيان كثيرة الاتصال بممثلين من قطاعات مختلفة في الاقتصاد للحصول على تنبؤاتهم بشأن النمو الحقيقي في قطاعاتهم في السنة التالية. وبالنسبة للبلدان النامية المنتجة للمحاصيل الأولية، كثيراً ما تعلق الأهمية الكبرى على القطاع الزراعي. وتعتبر التغيرات في الظروف الجوية، والتطورات غير المواتية في الاسعار النسبية، وعدم كفاءة الهيئات القائمة بعمليات المعالجة والتسويق من العوامل التي تعرقل النمو الزراعي. وبقدر الممكن، يجب عمل تنبؤات للزراعة على أساس تفصيلي على أن تعكس التوقعات بشأن الظروف الجوية، واسعار المنتج والعوامل الخاصة الأخرى.

\ln لا تتوفر سلسلة متسقة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق. وقد أعدت السلسلة المستخدمة في تقدير هذه المعادلة باستخدام اجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق ومخفض اجمالي الناتج المحلي بتكلفة العوامل.

\ln الارقام بين أقواس هي قيم t وتستخدم في اختبار معامل المتغير مقابل الصفر عند مستويات ثقة معينة. R^2 هي معامل التحديد المعدل. وتقاس باعتبارها 1 ناقص نسبة حد تباين الخطأ إلى تباين المتغير التابع. أما $D.W.$ فهي احصائية دربين واتسون التي تحتسب من المتبقيات من انحدار المربعات الصغرى العادية وتستخدم لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (راجع الاطار ١ في هذا الفصل). وفي حالة المعادلة التي يكون فيها اتجاه الزمن هو المتغير التفسيري الوحيد، لا يجوز تصحيح الارتباط الذاتي.

ومن المحتمل أن يتعرض التصنيع للقيود في العديد من البلدان النامية لأن صفر حجم الأسواق، وانخفاض الكثافة السكانية، وضعف نظم النقل يحد من وفورات الحجم ويقلل من الخيارات المتاحة للصناعات. وقد تتفاقم هذه القيود بالسياسات الصناعية التي تعتمد على الحكومات. وكثيراً ما تلجأ السلطات إلى إنشاء مؤسسات عامة لقيادة عملية التصنيع، لكن هذه المؤسسات تعاني من ضعف الكفاءة الإدارية. وقد أدت الحماية المطولة للإنتاج المحلي إلى تعزيز تنمية صناعات تفتقر للكفاءة والامكانات النمو. وقد أدت هذه إلى سوء تخصيص الموارد بما يترتب على ذلك من أثر سالب على النمو الكلي. ومن الضروري أن تعكس التنبؤات بشأن نشاطات الصناعات التحويلية العوامل السابقة الذكر وكذلك العلاقات المتبادلة مع القطاع الزراعي، مثل العلاقة بين زراعة القطن ومعالجة غزل القطن في مصر.

وعلى ذلك، يجب على القائم بالتنبؤ أن يضع في الاعتبار أية معلومات خاصة مثل مقدار الأمطار التي تتلقاها المحاصيل الزراعية، وبدء نشاط أي مصانع كبيرة للصناعات التحويلية أو الطاقة، ومعدلات النمو المستهدفة للقطاعات المختلفة في خطة التنمية، وأية عقود تصدير كبيرة مما قد يؤدي إلى تعزيز الإنتاج. كذلك يجب توخي الحرص للتأكد من أن التنبؤات بالإنتاج القطاعي لقطاع الحكومة متسقة مع أوجه الانفاق في الميزانية. وبالمثل، فالتنبؤات الخاصة بالنفط، والقطن، وغير ذلك من أوجه الإنتاج يجب أن تكون متسقة مع التوقعات في ميزان المدفوعات.

وتتمثل الخطوة التالية في اعداد التنبؤات، في التنبؤ بمخفض إجمالي الناتج المحلي (راجع القسم الثالث). ومع وجود تنبؤ بالمخفض، يمكن التنبؤ بإجمالي الناتج المحلي الاسمي بتكلفة عوامل الإنتاج عن طريق ضرب مخفض إجمالي الناتج المحلي في القيمة المتنبأ بها لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وبإضافة تنبؤ للضرائب غير المباشرة ناقص الإعانات، نحصل على تقدير لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق.

ويجب حينئذ اخضاع هذه التوقعات للفحص الدقيق بإجراء تقدير لإجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج الانفاق. ويمكن الحصول على تنبؤ للانفاق والاستثمار الحكومي من الحلقة التطبيقية بشأن التنبؤ بالميزانية. ويمكن الحصول على التوقعات بشأن صادرات وواردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج من الحلقة التطبيقية بشأن التنبؤ بميزان المدفوعات. ولا يتبقى بعد ذلك سوى الاستهلاك والاستثمار الخاص الذين يرد تحليلهما في القسم الثاني أدناه.

د- تمارين وقضايا للمناقشة

يقدم جدول ٤-٢ بيانات عن معدلات النمو القطاعي في مصر ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٢.

(١) على أساس هذه المعلومات، قم بأعداد تنبؤات بديلة لإجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٤ باستخدام معدلات النمو الكلي والقطاعي.

(٢) ناقش دور الاجتهاد في الرأي ودور عوامل الطلب في اعداد التنبؤات لإجمالي الناتج المحلي.

الاطار ١ - التنبؤ باستخدام أساليب الانحدار

تحليل الانحدار هو أسلوب احصائي يستخدمه الاقتصاديون لتقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية. ويمكن لهذا الأسلوب أن يساعدنا بشكل كمي على تفهم كيفية عمل الاقتصاد وكيفية القيام بتنبؤات كمية للمتغيرات الاقتصادية. ويتم تقدير هذه العلاقات عادة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الذي يربط المتغير التابع بواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة (التفسيرية). كما يلي:

حيث

المتغير التابع	=	Y
المتغيرات التفسيرية	=	$X_1, X_2 \dots X_n$
نقطة التقاطع الرأسية للمقدر	=	a
المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية	=	$b_1, b_2 \dots b_n$
حد الخطأ، أي الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة عن طريق الانحدار.	=	U

وقد ابتكر أسلوب المربعات الصغرى من الناحية الرياضية بحيث يؤدي مجموع ناتج المتغيرات التفسيرية إلى أصغر حدود الخطأ.

وفيما يتعلق باستخدام الانحدار في التنبؤات الاقتصادية، فمن الأهمية بمكان الوفاء بعدد من المعايير الاقتصادية والاحصائية. أولاً، يجب أن تكون المعادلة المختارة ذات مغزى اقتصادي، أي من الضروري أن تكون هناك سببية معقولة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة. ثانياً، يجب أن تكون العلاقة المقدرة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية علاقة ذات مغزى احصائي. ومن المؤشرات الاقتصادية التي تُبحث عادة في هذا الشأن، ما يلي:

R - Bar Squared (\bar{R}^2)

\bar{R}^2 هو أفضل مؤشر معروف لنجاح مطابقة المربعات الصغرى. والواقع أن \bar{R}^2 يقيس النسبة المتوقعة للتغير في المتغير التابع في المعادلة التي فسرت بالمتغيرات في المتغيرات التفسيرية. وبصفة عامة، فكلما كان \bar{R}^2 أقرب ما يكون إلى الواحد الصحيح، كلما كانت المعادلة أفضل.

T - احصائية (T)

تبين احصائية T - مغزى كل متغير تفسيري في التنبؤ بالمتغير التابع. ومن المطلوب أن تكون احصائية T (سواء موجبة أو سالبة) أكبر ما يمكن لكل متغير تفسيري. وهناك جداول احصائية تشير إلى المستويات المقبولة من احصائية T - في عدد متنوع من المشاهدات ومستويات الثقة. وبصفة عامة، تعد أي احصائية أكبر من + ٢ أو أقل من - ٢ احصائية مقبولة.

احصائية دربين واتسون Durbin-Watson

تقدم احصائية دربين واتسون الاختبار المعياري للارتباط الذاتي بين حدود الخطأ. ويمكن الحصول على قيم حاسمة لاحصائية دربين واتسون من الجداول الاحصائية. وبصفة عامة، إذا كانت الاحصائية بين ١.٥ و ٢.٥، فليس هناك ارتباط ذاتي هام في معادلة الانحدار. فإذا كانت الاحصائية تقل عن ١.٥ فقد يكون هناك ارتباط موجب بين الأخطاء. وإذا كانت احصائية دربين واتسون تزيد عن ٢.٥، فقد يشير ذلك إلى ارتباط ذاتي سالب. وفي العادة تشير الارتباطات الذاتية إلى أنه لم يتم تفسير جزء هام من التغير في المتغير التابع. وأفضل حل لهذه المشكلة هو البحث عن متغيرات تفسيرية أخرى لكي تشملها معادلة الانحدار. فإذا لم يمكن تحديد أي متغيرات إضافية لخفض الارتباط الذاتي، يجب تعديل التنبؤات من المعادلة ذات الارتباط الذاتي بحيث تعكس الخطأ في المشاهدة الأخيرة. ومن الأساليب المستخدمة بشكل شائع لتصحيح الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى هو إجراء Cochran-Orcutt المتضمن في معظم برامج الكمبيوتر الاحصائية.

٢ - الانفاق: التحليل والتنبؤ

يتضمن التنبؤ بالانفاق أو باجمالي الطلب المكونات العامة والخاصة للطلب. وسوف تركز هذه الحلقة الدراسية التطبيقية على التنبؤ بالانفاق الخاص فقط. أما التنبؤ بالانفاق الحكومي فيعالج في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن التنبؤ بالميزانية.

ويمكن قياس اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج القومي بالانفاق على الناتج النهائي. ^{٩/} ويمكن التعبير عن مكونات الانفاق في اجمالي الناتج القومي كما يلي: ^{٩/}

$$Y = C_p + I_p + G + X - M \quad (٤)$$

حيث

اجمالي الناتج القومي	=	Y
الاستهلاك الخاص	=	C _p
الاستثمار الخاص	=	I _p
الانفاق الحكومي	=	G
صادرات السلع والخدمات	=	X
واردات السلع والخدمات	=	M

وفي معظم البلدان تمثل عناصر الانفاق الخاص في الطلب نصيبا كبيرا من اجمالي الناتج القومي. ويؤدي حجم انفاق القطاع الخاص إلى اعطائه أهمية كبيرة في تحليل مشكلات الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالحد من عدم استقرار الدخل على المدى القصير. وتحقيق وضع سليم للميزان الخارجي للحساب الجاري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ويعد الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص هامين في تحديد معدلات النمو. ويمثل الاستثمار، الصافي من الاهتلاك، اضافة إلى رصيد رأس المال. وقد راجعنا في القسم الأول تلك العلاقة بين مخزون رأس المال ومعدل النمو. ويمكن توضيح أهمية الاستهلاك الخاص بالنسبة للنمو عن طريق بحث اجمالي الناتج القومي من منظور استخدامات الدخل:

$$Y = C_p + S_p + T \quad (٥)$$

^{٩/} للتبسيط يفترض أن صافي التحويلات الجارية من الخارج يساوي صفر. وبصفة عامة، يمكن الحصول على اجمالي الناتج القومي المتاح بإضافة صافي التحويلات من الخارج إلى اجمالي الناتج القومي. ^{٩/} يمكن تعريف اجمالي الناتج القومي ومكوناته من حيث القيم الاسمية أو الحقيقية.

حيث:

$$\begin{aligned} \text{الادخار الخاص} &= S_p \\ \text{الضرائب ناقص التحويلات الحكومية} &= T \end{aligned}$$

وبإعادة تعريف الدخل المتاح (Y_d) as Y-T,

نحصل على:

$$Y_d = S_p + C_p \quad (٦)$$

تبين المعادلة رقم ٦ أن تحليل العوامل المحددة للاستهلاك الخاص يشير بالتساوي إلى العوامل المؤثرة في الادخار الخاص. ومن الضروري أن يكون مجموع الادخار الخاص والحكومي والأجنبي معادلاً للاستثمار. /١٠ وفي بلدان عديدة تمثل المدخرات الخاصة حصة كبيرة من إجمالي المدخرات وبالتالي تلعب دوراً رئيسياً في دعم تكوين رأس المال. /١١

أ- العوامل المحددة للاستهلاك الخاص

يمكن افتراض البديهية التالية باعتبارها علاقة سلوكية ممكنة بين الاستهلاك الخاص الحقيقي والدخل الجاري الحقيقي المتاح:

$$C_p = a + b Y_d \quad (٧)$$

حيث: $a > 0, 0 < b < 1$

/١٠ من المعادلتين (٤) و(٥)

$$Y = C_p + C_g + I_p + I_g + X - M = C_p + S_p + T$$

حيث:

$$I_g \text{ and } C_g = \text{الاستثمار والاستهلاك الحكومي. على التوالي}$$

وبإعادة ترتيب المعادلة:

$$I_p + I_g = S_p + (T - C_g) + (M - X)$$

أو:

$$I = S_p + S_g + S_f$$

حيث:

$$I = I_p + I_g$$

فإن $S_g = T - C_g$ أي، المدخرات الحكوميةأي، المدخرات الأجنبية $S_f = M - X$

/١١ يمكن إعادة تقسيم المدخرات الخاصة إلى مدخرات الأسر ومدخرات الشركات، ومع ذلك فإن مدخرات الشركات تكون صغيرة في العادة في البلدان النامية.

وينطوي هذا التحديد لدالة الاستهلاك على أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت وأنه يساوي b . في حين أن الميل الوسطي للاستهلاك ينخفض مع زيادة Y_p نتيجة لانخفاض الأهمية النسبية للحد الثابت. وتوحي هذه الخصائص بأن التطورات في الاستهلاك والادخار تساعد على تحقيق استقرار الاقتصاد مع زيادة نسبة المدخرات في سنوات الازدهار وانخفاضها في سنوات الكساد. وفضلا عن ذلك، فمع زيادة الدخل بمرور الوقت، فإنها توحي بزيادة في نسبة المدخرات.

وهناك فرضية رئيسية أخرى بشأن سلوك الاستهلاك، وهي منهج الدخل الدائم، التي يمكن كتابتها على أساس تجريبي كالتالي: ١٢/

$$C_p = \beta_0 + \beta_1 Y_p + \beta_2 C_p (-1)^1 \quad \underline{12/} \quad (A)$$

حيث

$$\begin{aligned} C_p &= \text{الاستهلاك الخاص بالقيم الحقيقية} \\ Y_p &= \text{الدخل الشخصي المتاح بالقيم الحقيقية.} \end{aligned}$$

ويمكن تفسير β_1 باعتباره الميل الحدي للاستهلاك على المدى القصير و $\beta_1 / (1 - \beta_2)$ باعتباره الميل الحدي للاستهلاك على المدى الطويل.

ب- العوامل المحددة للاستثمار الخاص

يتميز انفاق الاستثمار الخاص بعدم استقرار كبير في معظم البلدان. وتذكر نظرية المعجل البسيط للاستثمار أن الرصيد المرغوب من رأس المال (K^*) يعتمد على المستوى المتوقع للنتاج (Y^e) كالتالي:

$$K^*_t = k Y^e_t \quad (9)$$

حيث k هو معامل إنتاجية رأس المال ويفترض أن يكون ثابتا. ويمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالي، بافتراض أن يظل الرصيد الفعلي والمرغوب متعادلين:

$$\Delta K^*_t = I_{pt} = k \Delta Y^e_t \quad (10)$$

١٢/ للحصول على تفسير واشتقاق باستخدام مجموعة تحويلية من نوع Koyck-type، راجع D. Heathfield (ed), Topics in Applied Macroeconomics, (Macmillan, London, 1976), pp. 164-85.
١٣/ CPR متأخرة بفترة واحدة.

حيث $I_{pt} =$ الاستثمار الخاص الحقيقي. وتنطوي هذه الصياغة على ضرورة أن تكون هناك زيادة ثابتة في الناتج للمحافظة على مستوى الانفاق الاستثماري دون تغيير. وبمعنى آخر، فإن الاستثناء بحدوث تغير بطيء مثلًا في الناتج ينطوي على انخفاض الاستثمار الخاص، وعلى ذلك يفسر تقلب الانفاق الاستثماري من ناحية التغيرات في هذه التوقعات.

ولأن المسألة تتطلب وقتًا لتخطيط وبناء* وجمع رأس مال جديد، تحدث تأخرات زمنية في تصحيح رأس المال الفعلي إلى المستوى المرغوب. وتستخدم آلية تصحيح جزئي في تفسير سلوك الاستثمار المصاحب (I_{pt}):

$$\Delta K_t = \beta (K_t^* - K_{t-1}) = I_{pt} \quad (11)$$

حيث $0 \leq \beta \leq 1$.

ويفترض أن يختلف معامل التصحيح β . بشكل منتظم مع العوامل الاقتصادية التي تؤثر في قدرة المستثمرين في القطاع الخاص على تحقيق المستوى المرغوب من الاستثمار.

ومن العوامل الأخرى التي ينبغي استحداثها في نظرية المعجل البسيط في الاستثمار ما يرتبط بفرضية معامل إنتاجية رأس المال الثابت التي تنطوي على دالة للإنتاج بأبعاد ثابتة تكنولوجيا فيما بين مدخلات عوامل الإنتاج، بحيث لا تدخل أسعار عوامل الإنتاج في هذا التحديد. أما النظرية الكلاسيكية المحدثة للاستثمار فتتص على قدر من الاحلال بين رأس المال والعمل، وتتضمن تكلفة المستخدم لرأس المال كعامل محدد للاستثمار.

وفي البلدان النامية، وبسبب عوامل مؤسسية وهيكلية مثل عدم وجود الأسواق المالية المتطورة، والضخامة النسبية لدور الحكومة في تكوين رأس المال، والتشوهات الناشئة عن قيود النقد الأجنبي، وغير ذلك من شوائب السوق، لا يمكن في العادة تطبيق النماذج المعيارية لتعظيم الاستثمار المعتمدة على تكلفة المستخدم والإنتاجية الحدية لرأس المال. وفضلا عن ذلك، فإن القيود الشديدة على البيانات تحول في العادة دون محاولة تطبيق هذه النماذج. وقد يكون من الصعب الحصول على بيانات رصيد رأس المال، وقوة العمل، والأجور، وتكلفة المستخدم لرأس المال، أو أنها قد لا تكون موجودة أصلا.

وقد أكدت الدراسات التي أجريت على البلدان النامية أن توفر التمويل وليس تكلفته يمثل القيد الرئيسي على الاستثمار الخاص. /١٤/ وهذا يعكس استمرارية معدلات الفائدة الحقيقية عند مستوى يقل عن توازن السوق وتخصيص الموارد المالية بوسائل غير مرتبطة بالأسعار. ونتيجة لذلك، فإن الائتمان المصرفي، والتدفقات الرأسمالية الأجنبية والأرباح المحتجزة تمثل معوقات رئيسية للاستثمار الخاص. وهذا يؤكد على أهمية السياسة النقدية في هذه البلدان. كما يشير إلى امكانية المزاخمة المالية بقدر ما يؤدي لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي إلى الحد من توفر الائتمان إلى القطاع الخاص. كذلك فإن الاستثمار الحكومي قد يسبب "مزاخمة حقيقية" عن طريق تحويله دون الحصول على الموارد النادرة من الموارد المادية المستوردة وعن طريق الحد من فرص السوق. وعلى النقيض من هذه العلاقة التنافسية بين الاستثمار الخاص والعام، فإن الرأي الآخر يدعي وجود علاقة تكملية تعتمد على تقديم البنية الأساسية وخدمات مساندة للقطاع الخاص من خلال الاستثمار الحكومي. وقد أظهرت البحوث التجريبية في الآونة الأخيرة بعض التأييد لهذه العلاقة التكميلية بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. /١٥/

ج- التنبؤ بالاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص في مصر

انخفض إجمالي الاستثمار الذي كان يمثل حوالي ٢٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٠، إلى نحو ١٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢، مما يعزى من ناحية إلى ترشيد نفقات الاستثمار العام، وإيضاً إلى بطء استجابة القطاع الخاص للإصلاحات (جدول ٤-٣). وقد بلغ متوسط نصيب الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي ٨٨ في المئة خلال الفترة. وقد تحسن صافي ميزان الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير مرتبطة بعوامل الإنتاج بنحو ١٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي بين السنة المالية ١٩٩٠ والسنة المالية ١٩٩٢.

ولا تتوفر البيانات بشأن إجمالي الناتج المحلي حسب مكونات الانفاق بالأسعار الثابتة في حالة مصر. وعلى الرغم من ذلك، جرى تقدير دوال الاستهلاك الخاص لمصر بسلاسل زمنية للسنوات المالية ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٢، باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كبدل عن المخفض.

ونقدم فيما يلي معادلتين انحداريتين للاستهلاك: تستخدم الأولى "مستويات" والثانية لوغاريتيمات للمتغيرات، وفي كلتا المعادلتين، يعتمد الاستهلاك الخاص بالقيم الحقيقية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وقد تبين أن المساهمة الاحصائية للاستهلاك المتأخر غير ذات مغزى عندما أضيفت باعتبارها متغيراً تفسيرياً.

/١٤/ راجع

U Tun Wai and Chong-huey Wong, "Determinants of Private Investment in Developing Countries," *Journal of Development Studies*, (October 1982), pp. 19-36, and Mario I. Blejer and Mohsin S. Khan, "Government Policy and Private Investment in Developing Countries," *Staff Papers*, (June 1984), pp. 379-403.

/١٥/ راجع Blejer and Khan, *op.cit.*

$$\text{CPR} = 14296.9 + 0.99901 \text{GDPR} \quad (\text{CP-1})$$

(2.80320) (8.76038)

$$\bar{R}^2 = 0.8732 \quad \text{D.W.} = 2.5281 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\ln(\text{CPR}) = 2.85791 + 0.75907 \ln(\text{GDPR}) \quad (\text{CP-2})$$

(3.47543) (9.8659)

$$\bar{R}^2 = 0.8975 \quad \text{D.W.} = 2.5999 \quad \text{FY 1982-93}$$

وقد تم أيضا تقدير معادلة للاستثمار الخاص حيث اعتبر ان الاستثمار الاسمي الثابت للقطاع الخاص هو دالة للتغير في اجمالي الناتج المحلي والتغير في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص. وتظهر معادلة الانحدار المقدره على مدى الفترة للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٣ كالتالي:

$$\text{IP} = 1781.55 + 0.69132 \Delta \text{CREDP} + 0.43523 \Delta \text{GDP} \quad (\text{IP-1})$$

(2.68219) (3.54619) (7.58504)

$$\bar{R}^2 = 0.9018 \quad \text{D.W.} = 1.9266 \quad \text{FY 1982-93}$$

يقدم الجدولان ٤-٤ و ٥-٤ على التوالي القيم الحقيقية والقيم المتوقعة للاستهلاك الخاص بالقيم الحقيقية من المعادلات CP-1, CP-2 and IP من معادلة IP-1.

(١) علق على جوانب القصور في استخدام معادلات التنبؤ في مصر بالنسبة لاستهلاك القطاع الخاص واستثمار القطاع الخاص. ما هي مناهج التنبؤ الأخرى التي يمكن أن تستخدمها للتنبؤ بالاستهلاك الخاص والانفاق الاستثماري الخاص؟

- (٢) ابحث آثار العوامل التالية على الاستهلاك الخاص: (أ) أسعار الفائدة، (ب) توفر الائتمان، (ج) نمو الدخل، (د) الثقة في الاقتصاد، (هـ) توقعات الأسعار، و (و) القيود والتكاليف المرتبطة بالاستيراد.
- (٣) ابحث آثار العوامل التالية على الاستثمار الخاص: (أ) الانفاق الحكومي، (ب) أسعار الفائدة، (ج) التمويل المحلي والأجنبي، (د) توقعات الأسعار، و (هـ) القيود الخارجية.
- (٤) علق على قدرة المعادلات على التنبؤ بالاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص. قم باعداد تنبؤات للسنة المالية ١٩٩٤ على أساس هذه المعادلات وقم بتقييم نتائجك.
- (٥) افترض انك قمت باعداد مجموعة من التنبؤات بشأن الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص واجمالي الناتج المحلي ككل. على أساس الأساليب المقدمة في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية. ولنفترض أيضا أن التنبؤات الخاصة بالاستهلاك الحكومي والاستثمار الحكومي توفرت من الميزانية. هل تستطيع حينئذ التعليق على حجم عجز الحساب الجاري الخارجي؟

٢ - الاسعار : التحليل والتنبؤ

قد يتطلب اعداد برنامج مالي القيام بتنبؤات لمتغيرات سعرية كلية عديدة، كمؤشرات للتضخم وايضا كمتغيرات داخلية تستخدم في معادلات أخرى. وبصفة خاصة يمكن عمل التنبؤات لمخفض اجمالي الناتج المحلي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولأسعار الجملة إذا توفرت. ويجب أن تراعي التنبؤات لأي من هذه المتغيرات الأوزان الترجيحية لمختلف العوامل في تركيب الرقم القياسي أو المخفض. فعلى سبيل المثال يجب أن تراعي التنبؤات لمخفض اجمالي الناتج المحلي، الوزن الترجيحي للصادرات والتحرك المتوقع في أسعار التصدير، لا سيما عندما تكون هذه الأسعار معرضة لعدم استقرار كبير. وبالمثل، ينبغي مراعاة الوزن الترجيحي لبنود مثل الطعام في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ففي مصر مثلا، كان للطعام والمشروبات وزنا ترجيحيا يقدر بنحو ٦٥ في المئة من الاجمالي في مسح الأسر لسنة ١٩٨٢/١٩٨١ (جدول ٤-٦).

أ- قياس المستوى الكلي للأسعار

يعد مخفض اجمالي الناتج المحلي رقما قياسيا هاما للأسعار ويحتسب باعتباره نسبة اجمالي الناتج المحلي الاسمي في سنة معينة إلى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويقدر الاحصائيون اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمجموعة من الأساليب والاجراءات (للقطاعات المختلفة من الاقتصاد) وجميعها تحاول اعطاء قيمة تقريبية لانتاج السنة الجارية بأسعار سنة الأساس. وعلى ذلك يقيس مخفض اجمالي الناتج المحلي مدى تغير الأسعار عن مستواها في سنة الأساس. ومن الناحية المفاهيمية، فإن مخفض اجمالي الناتج المحلي يعاثل صيغة Paasche لأنه يقارن بين ناتج السنة الجارية (باعتباره ترجيحات في صيغة Paasche) بأسعار السنة الجارية وهي

(اجمالي الناتج المحلي الاسمي) مع نفس الناتج باسعار سنة الأساس. ويعتبر مخفض اجمالي الناتج المحلي رقما قياسيا للأسعار ذو قاعدة عريضة لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. وبذلك فهو يختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك من حيث نطاق شموله وتركيبه.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك رقما قياسيا للأسعار ويحتسب لقياس تكلفة سلة سوقية معثلة للسلع والخدمات تستهلك عادة من جانب المستهلكين في مناطق الحضر. وعلى ذلك، فإن مخفض اجمالي الناتج المحلي يمثل الأسعار لمجموعة أوسع من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد أكثر مما يمثلها الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويتضمن نطاق شمول المخفض الخدمات الحكومية والسلع الاستثمارية. واطافة إلى ذلك، فإن نطاق شمول الواردات والصادرات يختلف فيما بين الرقمين القياسيين. وهناك فرق آخر وهو أن مخفض اجمالي الناتج المحلي يحاول قياس أسعار السلع والخدمات المنتجة حاليا فقط في حين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعبر عن أسعار السلع والخدمات المستهلكة حاليا. وعلى ذلك تختلف معالجة السلع المعمرة مثل السيارات من الناحية المفاهيمية. فالرقم القياسي لأسعار المستهلك يتضمن تكاليف الخدمات التي يجري الحصول عليها من السيارات الموجودة في حين أن مخفض اجمالي الناتج المحلي يعبر عن أسعار السيارات المنتجة خلال فترات محددة زائد تكلفة خدمات النقل المستخدمة من جانب المستهلكين والوحدات الأخرى مثل مؤسسات الاعمال. كذلك يختلف الرقمان فيما يتعلق بتركيبهما: فالرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس تكلفة سلة معينة من السلع والخدمات، وهي لا تتغير من سنة لأخرى. أما سلة السلع والخدمات المتضمنة في مخفض اجمالي الناتج المحلي فهي تختلف من سنة لأخرى. على أساس ما ينتج ومقدار ما ينتج في الاقتصاد في كل سنة. وعلى نسق الرقم القياسي لأسعار المستهلك نجد أن الرقم القياسي لأسعار الجملة يقيس تكلفة سلة معينة من السلع، وتتضمن السلة في أغلبها موادا خامة وسلعا نصف مصنعة. ويصمم الرقم القياسي لقياس الأسعار في مرحلة مبكرة من نظام التوزيع، والأفضل عند مستوى المعاملة التجارية الأولى ذات المغزى. ويمكن اعداد رقم قياسي لأسعار المدخلات لقياس التحركات السعرية في المدخلات الانتاجية المستخدمة من جانب شركة أو صناعة معثلة. ويمكن استخدام الرقم القياسي لأسعار المنتج الذي يعد لمجموعة "مواد حساسة" باعتباره واحدا من مؤشرات دورة الاعمال.

ب- أسعار هامة أخرى

من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، لا يعد قياس المستوى الكلي للأسعار كافيا للتحليل الاقتصادي. وهناك أسعار أخرى هامة في تحديد تخصيص الموارد ومسار النمو في اقتصاد ما.

وفي ظل الظروف التنافسية، تعكس أسعار العوامل المختلفة للانتاج الندرة النسبية للعمل ورأس المال والأرض. لكنه بمجرد تحديدها يصبح لمستويات الأجور انعكاسات هامة على عدة أمور من بينها مستويات البطالة والطلب الاستهلاكي، كما أن أسعار الفائدة ومستويات الربح تكون لها انعكاسات على القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار. حينئذ تلعب مستويات أسعار العوامل وتحركاتها النسبية دورا هاما في تشكيل مزيج الناتج ونمط الانتاج (أي العمل مقابل كثافة استخدام رأس المال) في الاقتصاد. ويجب النظر إلى التدخل في عملية

التسعير، من ناحية الحد الأدنى للاجور، واسعار الفائدة الثابتة، إلى آخره. في إطار أثرها الواسع النطاق على كل هذه العوامل.

وهناك دور هام للأسعار النسبية بين مختلف قطاعات الاقتصاد، كما هو بين الزراعة والصناعة، والصناعة مقابل الخدمات، والقطاع العام مقابل القطاع الخاص، والعقارات مقابل الصناعات التحويلية، إلى آخره وذلك عند تحديد تخصيص الموارد وعلى ذلك فإن لها أثر على مسيرة التنمية الاقتصادية في بلد ما. ومن النتائج المترتبة على تحديد علاقات الأسعار النسبية من خلال التدابير التقديرية مثل القيود على الأسعار والأجور، واعانات المستهلك والمنتج، ومختلف أنظمة الحوافز، والاجراءات المالية العامة، إنها لا تحبذ بشكل نسبي بعض القطاعات في حين تؤيد قطاعات أخرى.

كذلك فإن سعر الصرف من أهم الأسعار في أي اقتصاد. ونظرا لأنه سعر مقيد أو محكوم في العادة بالنسبة لمعظم البلدان النامية حتى بعد التحرك نحو نظام سعر الصرف المرن، فهو دائما واحد من أكثر الأسعار تشويها. ويعد أثره المباشر على القطاع الخارجي في أي اقتصاد (الواردات والصادرات) أثرا مباشرا: فهو يؤثر على السعر النسبي بين سلع التبادل التجاري الدولي (السلع والخدمات التي يمكن التجارة فيها على نطاق دولي) والسلع للاستهلاك المحلي (الانشاءات والخدمات الحكومية والخدمات المحلية إلى آخره التي لا يمكن مبادلتها دوليا). وعن طريق سعر الصرف تؤثر الأسعار الدولية بشكل مباشر على اسعار سلع التبادل التجاري الدولي في حين تؤثر الضغوط التضخمية المحلية بشكل مباشر على أسعار السلع للاستهلاك المحلي. ويساعد تطور هذه الآثار بمرور الوقت على تحرك الأسعار النسبية في اتجاهات معينة وعلى تخصيص موارد البلد. مثال ذلك أن تخصيص الموارد في اقتصاد يتسم بارتفاع التضخم المحلي ومغالاة سعر الصرف، يميل إلى تأييد قطاع سلع الاستهلاك المحلي المغالى في تسعيرها وبذلك ينخفض نصيب سلع التبادل التجاري الدولي بالنسبة لاجمالي الناتج بمرور الوقت مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات ميزان المدفوعات.

ج- العوامل المحددة للتضخم

(١) نظريات التضخم المتعلقة بالطلب الزائد

يحدث التضخم عندما ينمو الطلب الجاري على السلع والخدمات أسرع من اجمالي الناتج بحيث يؤدي إلى ميل لانخفاض القوة الشرائية للنقود. ومن الأساليب التجريبية لقياس هذه الزيادة محاولة ايجاد الفرق بين الناتج في ظل العمالة الكاملة أو الناتج الممكن والناتج الفعلي. ويمثل هذا المنهج استخدام منحنى فيليبس المعروف الذي وضع أصلا كعلاقة سالبة بين معدل تغيير الأجور والبطالة، ولكنه اعتبر فيما بعد أنه علاقة بين التضخم والبطالة. ونظرا لأن البطالة يمكن أن تعد مقياسا لبطء الانتاج أو فجوة الانتاج مقارنة بالانتاج في ظل العمالة الكاملة، فإن معادلة التضخم من نوع فيليبس يمكن صياغتها كالتالي:

$$\pi = \Delta P/P = a_0 + a_1 \text{ GAP\%}$$

(١٢)

حيث:

Δp	=	التغير المطلق في مستوى الأسعار
P	=	مستوى الأسعار:
π	=	معدل التضخم:
GAP%	=	متغير يقيس ركود النشاط الاقتصادي /١٦ باعتبار الفرق بين القيمة الاتجاهية والقيمة الفعلية لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي كنسبة مئوية.

(٢) النقود

وفي موقف التوازن (أو الحالة الثابتة) على المدى الطويل، يكون الناتج ثابتا عند مستواه الممكن، وتكون أسعار الفائدة ثابتة، وينمو التضخم بسعر ثابت، ويكون التضخم متوقعا بشكل كامل. وفي هذه الظروف، يصبح معدل التضخم مساويا لمعدل نمو الرصيد النقدي الاسمي ($m = \Delta MO/MO$)، أي $m = \pi$.

وعلى الرغم من عدم الوصول مطلقا إلى التوازن على المدى الطويل، فإن السلوك العادي للاقتصاد على فترات مطولة قد يكون قريبا من التوازن عدا اختلاف عامل واحد عن ظروف التوازن، وهو أن الناتج ينمو في العادة بمرور الوقت بدلا من أن يكون ثابتا عند مستواه المحتمل. وتبعاً لذلك، فإن الطلب على النقود الحقيقية يزيد نتيجة لنمو الدخل، كما يتعين أن ينمو عرض النقود الحقيقية بنفس المقدار الإضافي. وبمعنى آخر،

$$m = \pi + g \quad (١٣)$$

حيث:

g	=	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
m	=	معدل نمو الرصيد الاسمي للنقود بمعناها الواسع

وبإعادة ترتيب المعادلة، نحصل على

$$\pi = m - g \quad (١٤)$$

ويمكن اختبار هذا التحليل بإجراء* انحدار من النوع التالي بالنسبة للبيانات. /١٧

$$\pi = c_0 + c_1 m + c_2 g \quad (١٥)$$

/١٦ تم الحصول على قيمة الاتجاه من $\ln \text{GDPR} = a_0 + a_1 t$ ، حيث t هي الزمن.
/١٧ أجري هذا الاختبار على بيانات شيلي. راجع

A. Harberger, "The Dynamics of Inflation in Chile," in Measurement of Economics, ed. Carl Christ, Stanford University.

(٢) أسعار الواردات

بذلت محاولات أيضا لاستخدام عناصر من نظريات مختلفة للتضخم بما في ذلك العوامل الخارجية لتفسير العملية التضخمية. ويجري ذلك في العادة باستحداث أسعار الواردات باعتبارها متغيرا تفسيريا في معادلة الأسعار. فعلى سبيل المثال استخدم Aghevli and Rodriguez /١٨/ معادلة من الصيغة التالية لتقدير معدل التضخم في اليابان.

$$\Delta \ln P = e_0 + e_1 \ln MQ(-1) + e_2 \ln GDPR + e_3 \ln GAP\% + e_4 \Delta \ln PM \quad (١٦)$$

كذلك استخدمت دراسات عديدة، متغير تكاليف العمل المعدلة بالانتاجية، الذي يتحدد بدوره بالتضخم المتوقع ودرجة ضغوط الطلب (GAP%) في تفسير معدلات التضخم. /١٩/

د- تطورات الأسعار في مصر

يمكن استخدام رقمين قياسييين للأسعار الكلية لأغراض التنبؤ بالتضخم: مخفض إجمالي الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة للسكان في مناطق الحضر. لكن هذين الرقمين القياسييين لهما جوانب قصور معينة. /٢٠/

وقد زادت الضغوط التضخمية مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في المتوسط بمعدل سنوي يقدر بنحو ١٨ في المئة بين السنة المالية ١٩٨٨ والسنة المالية ١٩٩٢ واتسمت بالتقلب الشديد (جدول ٤-٦). وانخفض معدل التضخم انخفاضا ملحوظا إلى ١١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢/٢١/ وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في هذا الانخفاض: (١) كان تصحيح الاسعار المحددة قليلا في تلك السنة. (٢) ظل سعر الصرف

B. Aghevli and Carlos Rodriguez. "Trade, Prices, and Output in Japan: A Simple Monetary Model," Staff ١٨/ Papers, March 1979.

/١٩/ ولكن Yash Mehra توصل في دراسة بعنوان "Unit Labor Costs and the Price Level" في Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, Vol. 79 (Sept. 1993) إلى أن النمو في تكاليف وحدة العمل لم يساعد على التنبؤ بمعدل التضخم على أساس مخفض إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٩٢.

/٢٠/ تظهر الصعوبات في استخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي لتحليل تطورات الاسعار نتيجة للضعف العام في عملية تقدير حسابات الدخل القومي في مصر التي أشرنا إليها من قبل. وبالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد بدأت السلاسل الحالية في يوليو ١٩٨٨. وتستخدم السنة المالية ١٩٨٧ كسنة أساس، وللرقم ترجيحات مستمدة من مسح الأسر لسنة ١٩٨١/١٩٨٢. ومع أنه يجري جمع المعلومات المتعلقة بأسعار المستهلك المرتبطة بالغذاء والملبس وغيره من السلع الاستهلاكية الأساسية على أساس شهري في مناطق الحضر، فإن بعض البنود التي تمثل ثلث الرقم القياسي تجمع على وتيرة أطول، ولا تتعدى في بعض الحالات مرة واحدة في السنة.

/٢١/ أظهرت التغيرات في مخفض إجمالي الناتج المحلي اتجاهها مماثلا بصفة عامة. وقد تقلب المعدل السنوي للزيادة في مخفض إجمالي الناتج المحلي ثقليا شديدا وبلغ في المتوسط أيضا نحو ١٨ في المئة بين السنة المالية ١٩٨٨ والسنة المالية ١٩٩٢. وفي السنة المالية ١٩٩٢ انخفض معدل الزيادة إلى حوالي ٦ في المئة.

مقابل الدولار الأمريكي مستقرا بالفعل عقب توحيد سوق سعر الصرف في نوفمبر ١٩٩١. (٣) استمر اتباع سياسات نقدية ومالية مقيدة.

فيما يتعلق بالقيود السعرية، تحقق تقدم كبير في تحرير الأسعار للمنتجات الصناعية والزراعية منذ ١٩٩٠. وظلت أسعار بعض السلع الأساسية محددة (القمح ودقيق القمح، والسكر، وزيت الطعام)، وكذلك أسعار استخدام المرافق، والمواد الصيدلانية، والايجارات. أما أسعار سلع الصناعات التحويلية فقد تحررت في خطوات متعددة. وفي مارس ١٩٩٠، تحررت أسعار المنتجات في المجموعة ١ (منتجات تنافسية ذات حماية تجارية منخفضة)، وفي يوليو ١٩٩٠ تحررت أسعار المنتجات للمجموعة ٢ (سلع غير متنافسة ذات حماية تجارية منخفضة) والمجموعة ٣ (منتجات تنافسية ذات حماية تجارية مرتفعة). وكانت منتجات المجموعات ١ - ٣، المكونة أساسا من سلع وسيطة و سلع استهلاكية نهائية، تمثل ٥٥ في المئة من اجمالي قيمة انتاج الشركات الصناعية في القطاع العام في السنة المالية ١٩٩٠. كذلك وضعت صيغة في يناير ١٩٩٢ لتسعير المستحضرات الصيدلانية على أساس زائد التكلفة. وفي مايو ١٩٩٢، تحررت جميع أسعار المنتجات في المجموعة ٤ (غير تنافسية وتتمتع بحماية تجارية مرتفعة). وأخيرا الغيت القيود السعرية على منتجات المجموعة ٥ (سلع منتجة في ظل ظروف احتكارية أو سلع مستفيدة من مدخلات مدعومة)، عدا القيود على التبغ.

كذلك استمر اصلاح الأسعار في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل. وبالإضافة إلى إلغاء الإعانات المقدمة لمدخلات الانتاج في ١٩٩٢، تتحدد الآن معظم الأسعار الزراعية بقوى السوق. وقد تحقق أيضا قدر من التقدم في إلغاء القيود على الايجارات الزراعية، وذلك بصدور قانون جديد في يونيو ١٩٩٢. ورفعت الأسعار بشدة في مجال الطاقة، وجرت تصحيحات سعرية في قطاع النقل في ١٩٩١ و ١٩٩٢، لا سيما عن طريق زيادة أسعار الهيئة العامة للسكك الحديدية في مصر.

هـ - معادلات الانحدار المتعلقة بالأسعار والتضخم في مصر

أدت عوامل خارجية وداخلية كثيرة، وإن اختلفت في أهميتها النسبية بمرور السنوات، إلى امكان تحديد التضخم في مصر على مدى الفترة للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٣. وقد أدى التدخل الحكومي في تحديد أسعار المنتج والمستهلك ووضع توجيهات بالنسبة لزيادات الأجور، إلى اضافة عنصر تقديري كبير في عملية تحديد الأسعار واختلف في نطاق شموله وصرامته على مدى تلك الفترة. ويؤدي تغير وتنوع هذه العوامل مجتمعة إلى صعوبة تفسير عملية التضخم في مصر من خلال نظرية واحدة معينة للتضخم. وفضلا عن ذلك، وازافة إلى بعض الشكوك بشأن احصاءات التضخم ذاتها، فإن قصور البيانات من حيث عدم وجود سلاسل بيانية للعمل والبطالة مثلا، وعدم شمولية تغطية البيانات بشكل كاف بشأن الأجور، أمور تحد من اختبار هذه الفرضيات.

ومع ذلك، فإن معادلات الانحدار التالية لمخفف اجمالي الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك تبين الأثر القوي المتجمع للمتغيرات التفسيرية المتعلقة بعرض النقود وجمالي الناتج المحلي الحقيقي في شرح

التضخم، وكيف أن أثر عرض النقود موجب واجمالي الناتج المحلي الحقيقي سالب كما هو متوقع. وإضافة إلى ذلك، فإن المعادلة الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك تبين الأثر الموجب لأسعار الواردات بالعملة المحلية على تكلفة المعيشة.

$$\text{PGDP} = 52.3797 + 0.00204 \text{ MQ} + 0.00057 \text{ GDPR} \quad (\text{PGDP-1})$$

(2.46938) (17.4550) (0.97247)

$$\bar{R}^2 = 0.9911 \quad \text{D.W.} = 2.0806 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\ln(\text{PGDP}) = 11.3109 + 1.05315 \ln(\text{MQ}) - 1.65991 \ln(\text{GDPR}) \quad (\text{PGDP-2})$$

(4.95981) (16.9102) (6.09337)

$$\bar{R}^2 = 0.9937 \quad \text{D.W.} = 1.1873 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\text{PGDP}\% = 12.3172 + 0.32293 \text{ MQ}\% - 1.37294 \text{ GDPR}\% \quad (\text{PGDP-3})$$

(1.76946) (1.09342) (3.00475)

$$\bar{R}^2 = 0.4168 \quad \text{D.W.} = 1.9603 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\text{PGDP}\% = 6.14193 + 0.68148 \text{ MQ}\% - 1.83025 \text{ GDPR}\% - 0.85374 \text{ GAP}\% \quad (\text{PGDP-4})$$

(1.00370) (2.45012) (4.45493) (2.45324)

$$\bar{R}^2 = 0.6256 \quad \text{D.W.} = 2.9465 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\text{CPI} = 8.57902 + 0.00136 \text{ MQ} - 0.00042 \text{ GDPR} - 0.46825 \text{ PM} \quad (\text{CPI-1})$$

(0.38886) (4.41574) (0.59385) (2.26145)

$$\bar{R}^2 = 0.99417 \quad \text{D.W.} = 1.4246 \quad \text{FY 1982-93}$$

$$\ln(\text{CPI}) = 0.43939 + 0.59402 \ln(\text{MQ}) - 0.37817 \ln(\text{GDPR}) - 0.43797 \ln(\text{PM}) \quad (\text{CPI-2})$$

(0.15113) (3.63138) (1.14439) (2.25868)

$$\bar{R}^2 = 0.9939 \quad \text{D.W.} = 1.3224 \quad \text{FY 1982-93}$$

يبين الجدولان ٧-٤ و ٨-٤ القيم المتنبأ بها لمخض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس المعادلات السابقة.

و- تمارين وقضايا للمناقشة

- (١) علق على تحديد المعادلات لمخفوض اجمالي الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك، والخصائص الاحصائية للانحدارات المقدره، وقدرتها على التنبؤ. هل تتوقع امكان تفسير الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومخفوض اجمالي الناتج المحلي بنفس المتغيرات التفسيرية؟ لماذا؟
- (٢) قم باعداد التنبؤات الخاصة بالتضخم في مصر للسنة المالية ١٩٩٤ على أساس المعادلات المقدمة اعلاه.
- (٣) علق على دور العوامل الخاصة المؤثرة في التطورات السعرية في مصر. كيف يمكن لهذه العوامل أن تؤثر في عملية التنبؤ بالأسعار؟
- (٤) ما هي المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تستخدمها إذا قمت بعمل معادلات انحدار للأسعار؟ هل من الأفضل أن يعتمد التنبؤ بالتضخم على نموذج شامل للاقتصاد المصري؟
- (٥) قم بمراجعة المفاضلات الممكنة بين النمو والتضخم في مصر.

الجدول رقم ١-٤ مصر: معادلة اجمالي الناتج المحلي، القيم الحقيقية والمنتوقعة
للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢
(بملايين الجنيهات المصرية بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٦/١٩٨٧)

معادلة (اجمالي الناتج المحلي - ١)			
القيمة المتبقية	القيمة المتوقعة	اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٢ ٤٧٥,٨٢-	٢٤ ٦٩٢,٦٤	٢٢ ٢١٦,٨١	١٩٨٢
١ ٠٧٧,٠٧-	٢٦ ١٩١,٥٥	٢٥ ١١٤,٤٨	١٩٨٣
٢٨,٩٦	٢٧ ٧٥٥,٢٧	٢٧ ٧٨٤,٢٣	١٩٨٤
١ ١٩٤,١٦	٢٩ ٢٨٦,٥١	٤٠ ٥٨٠,٦٨	١٩٨٥
١ ٤٣٩,١٧	٤١ ٠٨٨,٢٧	٤٢ ٥٢٧,٤٤	١٩٨٦
٢ ٢٨٥,٤٨	٤٢ ٨٦٣,٥٢	٤٥ ٢٤٩,٠٠	١٩٨٧
١ ١٠٦,٥٤	٤٤ ٧١٥,٥٠	٤٥ ٨٢٢,٠٥	١٩٨٨
١ ٧٠٩,٤٦	٤٦ ٦٤٧,٤٦	٤٨ ٣٥٦,٩٣	١٩٨٩
١ ٤٠١,١٩	٤٨ ٦٦٢,٩٥	٥٠ ٠٦٤,١٣	١٩٩٠
٢٤٤,٢٢	٥٠ ٧٦٥,٤٦	٥١ ٠٠٩,٦٨	١٩٩١
٢ ٨٩٣,٦٨-	٥٢ ٩٥٨,٨٦	٥٠ ٠٦٥,١٨	١٩٩٢
٢ ٨٢٠,٥٤-	٥٥ ٢٤٦,٩٨	٥٢ ٤٢٦,٤٥	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤-٧ مصر: تكوين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ١٩٨٨ - ١٩٩٢

						السنة المنتهية في ٢٠ يونيو
١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
(التغير كنسبة مئوية)						
١,٦	١,٤	١,٨	١,٧	٢,٠	٢,٥	الزراعة والري
١,٥-	٠,٤-	٢,١	١,٩	١,٨	٢,٧	التصنيع والتعدين
٥,٠	٠,٥-	١,٠	٠,٩	١,٠	٧,٨	الانشاءات
						النقل والتخزين
٠,٥	٠,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٥,٠	والاتصالات
٠,٥	٠,٤-	٢,٠	٢,٢	٢,٠	٤,٠	التجارة والمالية والتأمين
٠,٥	١,٥	٢,٠	٢,٠	٥,٢	٢,٠	خدمات حكومية
٠,٥	٠,٥	٢,٨	٥,٢	٥,٩	٩,٥	خدمات اخرى
						اجمالي الناتج المحلي الكلي
٠,٥	٠,٢	٢,١	٢,٤	٢,٠	٤,٠	بتكلفة عوامل الانتاج
(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٧/١٩٨٦)						
٩ ٦٣٨	٩ ٤٨٥	٩ ٢٥٢	٩ ١٨٧	٩ ٠٢٢	٨ ٨٥٦	الزراعة والري
١٠ ٤٨٩	١٠ ٦٤٩	١٠ ٦٩٥	١٠ ٤٧٠	١٠ ٢٧٠	١٠ ٠٩٠	التصنيع والتعدين
٢ ٣٠٧	٢ ١٩٧	٢ ٢٠٨	٢ ١٨٦	٢ ١٦٦	٢ ١٤٥	الانشاءات
						النقل والتخزين
٤ ٢٧٢	٤ ٢٥٢	٤ ٢٢٠	٤ ٢٠٢	٤ ٠٨٠	٢ ٩٤٢	والاتصالات
١٠ ٧٧٨	١٠ ٧٧٤	١٠ ٧٦٧	١٠ ٥٥٥	١٠ ٢٢٢	١٠ ٠٢٢	التجارة والمالية والتأمين
٥ ٢٤٢	٥ ٢١٦	٥ ٢٣٧	٥ ١٢٢	٤ ٩٨١	٤ ٧٢٧	خدمات حكومية
٤ ٥٥٩	٤ ٥١٦	٤ ٤٩٢	٤ ٣٦٩	٤ ١٥٢	٢ ٩٢٠	خدمات اخرى
						اجمالي الناتج المحلي الكلي
٤٧ ٤٨٥	٤٧ ٢٤٠	٤٧ ٠٨٢	٤٦ ١٠٢	٤٥ ٠١٥	٤٢ ٧٢٢	بتكلفة عوامل الانتاج

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٤ مصر: المصروفات على اجمالي الناتج المحلي
بالأسعار الجارية، ١٩٩٠-١٩٩٢

(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٠	للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٨٨,٩	٨٥,٠	٩٠,٤	٨٩,٤	الاستهلاك
٧٨,٣	٦٨,٩	٧٣,٨	٧١,٥	قطاع خاص
١٨,٠	١٦,١	١٦,٧	١٧,٩	قطاع عام
١٦,٦	١٧,٥	٢٠,٤	٢١,٩	اجمالي الاستثمار
١٦,١	١٧,١	٢٠,٠	٢١,٤	اجمالي الاستثمار الثابت
١٠,٠	١٠,١	١١,٦	١٢,٤	قطاع خاص
٦,١	٧,٠	٨,٤	٩,١	قطاع عام
٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	التغيرات في الارصدة
				صافي صادرات السلع والخدمات
٥,٥-	٢,٥-	١٠,٩-	١١,٣-	غير المرتبطة بعوامل الانتاج
٣٦,٠-	٣٥,٩-	٤٣,٨-	٤١,١-	واردات
٣٠,٥	٣٣,٤	٣٢,٩	٢٩,٨	صادرات
				اجمالي الناتج المحلي بأسعار
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	السوق

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٤-٤ مصر: معادلات الاستهلاك الخاص بالقيم الفعلية والمنتوقعة
للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢

المعادلة (CP-2)		المعادلة (CP-1)		السنوات المنتهية في ٣٠ يونيو	فعلية
متبقية	منتوقعة	متبقية	منتوقعة		
٢٦٩,٩٤-	٤٦٠٢٩,٥٩	٧١١,٩٧-	٤٦٤٨١,٦٢	٤٥٧٦٩,٦٦	١٩٨٢
١٤٠٥,١٧-	٤٩١٥٠,٠١	١٦٣١,٥٨-	٤٩٣٧٦,٤٢	٤٧٧٤٤,٨٤	١٩٨٣
٥٨١,٩٥	٥١٩٦١,٣٩	٤٩٩,٨٣	٥٢٠٤٣,٥١	٥٢٥٤٢,٣٤	١٩٨٤
١٤٨٠,٦٢	٥٤٨٥٥,٢٨	١٤٩٨,٧٢	٥٤٨٣٧,١٨	٥٦٣٢٥,٩٠	١٩٨٥
٢١٧٦,٦٧-	٥٦٨٤١,٥٠	٢١١٧,١٨-	٥٦٧٨٢,٠١	٥٤٦٦٤,٨٢	١٩٨٦
٤٢٩٥,٨٩	٥٩٥٨١,٩٢	٤٣٧٦,٩٦	٥٩٥٠٠,٨٦	٦٢٨٧٧,٨٢	١٩٨٧
٣٤٧,٦٤	٦٠١٥٣,٩٠	٤٢٨,٢٠	٦٠٠٧٣,٣٤	٦٠٥٠١,٥٤	١٩٨٨
٢٤٢٤,١٢	٦٢٦٦٣,٣٦	٢٤٨١,٧٩	٦٢٦٠٥,٧٠	٦٥٠٨٧,٤٨	١٩٨٩
٣٢٥٦,٦٣-	٦٤٢٢٥,٦٣	٣٣٣٢,٢٠-	٦٤٣١١,٢٠	٦٠٩٧٩,٠٠	١٩٩٠
٢٨٩١,٠٢-	٦٥٢٥٥,٨٥	٢٨٩٠,٩٨-	٦٥٢٥٥,٨١	٦٢٣٦٤,٨٣	١٩٩١
٢٥٧٧,٨٦	٦٤٣٣٦,٦٨	٢٦٠٢,٢٩	٦٤٣١٢,٢٥	٦٦٩١٤,٥٤	١٩٩٢
١١٥٩,٨٣-	٦٦٦٢٧,١١	١٢٠٣,٨٩-	٦٦٦٧١,١٦	٦٥٤٦٧,٢٨	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٥-٤ مصر: الاستثمار الخاص بالقيم الفعلية والمتوقعة
للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢

المعادلة (IP-1)		السنة المنتهية في ٢٠ يونيو	الفعلية
المتبقية	المتوقعة		
٧٧٤,٤٢-	٤ ٧٧٢,٤٢	٣ ٩٩٨,٠٠	١٩٨٢
١ ٢٢١,٨٥	٣ ٤٤٩,١٥	٤ ٦٨١,٠٠	١٩٨٣
١٧٩,١٨	٤ ١٠٧,٨٢	٤ ٢٨٧,٠٠	١٩٨٤
١٢٣,٩٦-	٤ ٧٧٦,٩٦	٤ ٦٥٣,٠٠	١٩٨٥
٧٩٧,٥٣-	٥ ٤٨٢,٥٣	٤ ٦٨٦,٠٠	١٩٨٦
١ ٦٠٨,٠٦-	٦ ٨٣٨,٠٦	٥ ٢٣٠,٠٠	١٩٨٧
٧٦٣,٧٧	٧ ٨٣٠,٢٣	٨ ٥٩٤,٠٠	١٩٨٨
٨٥١,٧٤	٨ ٦٠٠,٢٦	٩ ٤٥٢,٠٠	١٩٨٩
٩٥,٤٧	٩ ٦٦٤,٥٣	٩ ٧٦٠,٠٠	١٩٩٠
١ ٤٨٨,٩٦-	١٢ ٩٣٢,٩٦	١١ ٤٤٤,٠٠	١٩٩١
٧٠٧,٢٤	١١ ٢٤٦,٧٦	١١ ٩٥٤,٠٠	١٩٩٢
٩٦٣,٦٧	١٢ ١٨٩,٣٣	١٣ ١٥٣,٠٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٦-٤ مصر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسكان في الحضر،
يونيو ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٣

(يونيو ١٩٨٧ = ١٠٠)

نهاية يونيو						الترجيحات ^{١/}	
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨		
٢٥٤,٠	٢٣٥,٩	٢١٨,٥	١٨٧,٤	١٥٣,٣	١٢٩,٢	٥٥,٧	الطعام والمشروبات
١٥٨,٨	١٤٠,٠	١٢٨,٥	١١٧,٩	١٠٩,٦	١٠١,١	٦,٨	الايجار والمياه
٢٦٠,٠	٢٣٣,٨	٢٢١,٨	١٦٥,٦	١٣٥,٦	١١٩,٧	١٠,٩	الملبس
٤٥٨,٥	٣٣٢,٢	٢٩٨,٩	٢٤٥,١	١٩١,٩	١٧٤,١	٥,٠	الاثاث والسلع المعمرة
٣٦١,١	٣٠٩,٤	٢٣٧,٨	١٧٦,٨	١٣٧,٥	١١٩,١	٤,٧	النقل والاتصالات
٢٩٢,٩	٢٦٠,٠	١٩٧,٢	١٥٦,٣	١٣٢,٤	١١٨,٣	١٦,٩	خدمات ومصروفات أخرى
٣٨٤,٨	٣١٥,٩	٢١٨,٠	١٤٨,٦	١٢٠,٢	١١٢,٥	٣,٧-	الطاقة والوقود
٢٧٢,٤	٢٤١,٨	١٩٦,٩	١٧٩,٧	١٥٠,١	١٣٠,٣	٣,٢-	الترفيه والتعليم
٢٢٦,٧	٢٠٢,٧	١٨٢,٦	١٦٠,٩	١٢٩,٢	١٢٥,٧	٢,٧-	الرعاية الطبية
٢٨٣,٧	٢٦٤,٥	١٩٤,٩	١٥٠,٤	١٣٣,٩	١١٤,٧	٧,٢-	متفرقات
٢٧٠,٦	٢٣٥,٥	٢١٤,٥	١٧٧,٧	١٤٦,٤	١٢٥,٥	١٠٠,٠	جميع البنود

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

^{١/} تعتمد الترجيحات على المسح السكاني لسنة ١٩٨٢/١٩٨١.

الجدول رقم ٧-٤ مصر: معدلات مخفض إجمالي الناتج المحلي بالقيم الفعلية والمتوقعة

للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢

المعادلة (PGDP-2)		المعادلة (PGDP-1)		مخفض إجمالي الناتج المحلي	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
متبقية	متوقعة	متبقية	متوقعة		
٢,٥٤	٦٠,٤٤	١,٤٩	٦١,٤٩	٦٢,٩٨	١٩٨٢
٠,٤٤	٦٩,٧١	١,٧٢	٦٨,٤٤	٧٠,١٥	١٩٨٣
٢,٧١ -	٧٦,٥٢	١,٢٩ -	٧٥,١٠	٧٣,٨٠	١٩٨٤
١,٣٩ -	٨١,٥٢	١,٧٤ -	٨١,٨٧	٨٠,١٣	١٩٨٥
٥,٢٨ -	٩٠,٠٣	٥,٦٧ -	٩٠,٤١	٨٤,٧٤	١٩٨٦
٠,٧٧	٩٩,٢٣	١,٩٤ -	١٠١,٩٤	١٠٠,٠٠	١٩٨٧
٠,٣٢	١١٨,٧٤	١,٦١	١١٧,٤٤	١١٩,٠٥	١٩٨٨
٢,٢٥	١٣٣,٣٦	٠,٠٧ -	١٣٥,٦٨	١٣٥,٦١	١٩٨٩
٨,٣٩	١٤٩,٢٠	٣,٤٥	١٥٤,١٤	١٥٧,٥٩	١٩٩٠
٤,٧١	١٨٨,٧١	٢,٣٣	١٩١,١٠	١٩٣,٤٢	١٩٩١
١,٥٢	٢٣٤,٤٩	١١,٨٩	٢٢٤,١٣	٢٣٦,٠٢	١٩٩٢
١١,٩٢ -	٢٦١,٨٩	١١,٧٧ -	٢٦١,٧٣	٢٤٩,٩٧	١٩٩٣

المعادلة (PGDP-4)		المعادلة (PGDP-3)		مخفض إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
متبقية	متوقعة	متبقية	متوقعة		
٢,١٧ -	١٨,٥٦	٥,٠٠ -	٢٠,٣٩	١٥,٣٩	١٩٨٢
٢,٠٢	٨,٣٧	١,٣٦	١٠,٠٣	١١,٣٩	١٩٨٣
٢,٥٠ -	٧,٧١	٢,٩٨ -	٩,١٨	٥,٢١	١٩٨٤
٠,٥٤	٨,٠٣	٠,٣٣	٨,٢٤	٨,٥٧	١٩٨٥
٧,٠٧ -	١٢,٨٣	٥,٨٨ -	١١,٦٤	٥,٧٦	١٩٨٦
٤,٥٥	١٣,٤٥	٧,٧١	١٠,٣٠	١٨,٠٠	١٩٨٧
١,١٦ -	٢٠,٢٢	١,٧١	١٧,٣٥	١٩,٠٥	١٩٨٨
٠,٠٨	١٣,٨٣	٢,٢٣	١١,٦٨	١٣,٩١	١٩٨٩
٢,١٥	١٤,٠٦	٣,٠٩	١٣,١٢	١٦,٢١	١٩٩٠
٠,٠٦	٢٢,٦٧	٣,٧٣	١٩,٠٠	٢٢,٧٤	١٩٩١
٢,٩٨	١٨,٠٤	٠,٩٢	٢١,١٠	٢٢,٠٢	١٩٩٢
٠,٤٨ -	٦,٣٩	٦,٢١ -	١٢,١٢	٥,٩١	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٨-٤ مصر: معادلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالقيم الفعلية والمنتوقعة
للسنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢

المعادلة (CPI-2)		المعادلة (CPI-1)		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	للسنة المنتهية في ٢٠ يونيو
متبقية	منتوقعة	متبقية	منتوقعة		
١,٢٨	٤٧,٢٢	٢,١٨	٤٥,٢٢	٤٨,٥٠	١٩٨٢
-٠,٤١	٥٥,٨١	١,١٠	٥٤,٢٠	٥٥,٤٠	١٩٨٢
١,٧٢	٦٢,١٨	٢,٢٨	٦٢,٦٢	٦٤,٩٠	١٩٨٤
١,٢٨-	٧٢,٢٨	٢,١٠-	٧٢,١٠	٧١,٠٠	١٩٨٥
٥,٨٢-	٨٨,٢٢	٧,٠٤-	٨٩,٥٤	٨٢,٥٠	١٩٨٦
٤,٨٢-	١٠٤,٨٢	٧,٢٦-	١٠٧,٢٦	١٠٠,٠٠	١٩٨٧
٢,٠٤	١٢٢,٤٦	٢,٠٢	١٢٢,٤٧	١٢٥,٥٠	١٩٨٨
٤,٨١	١٤١,٥٩	٢,٥١	١٤٣,٨٩	١٤٦,٤٠	١٩٨٩
٩,٨٢	١٦٧,٨٧	٧,٢٢	١٧٠,٤٨	١٧٧,٧٠	١٩٩٠
٥,٧٩	٢٠٨,٧١	٥,٣٦	٢٠٩,١٤	٢١٤,٥٠	١٩٩١
١٢,٥٢-	٢٤٧,٩٢	٧,٤٢-	٢٤٢,٨٢	٢٣٥,٤٠	١٩٩٢
-٠,٨٥-	٢٧١,٤٥	-٠,٢٦	٢٧٠,٢٤	٢٧٠,٦٠	١٩٩٢

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٩-٤ مصر: متغيرات مستخدمة في معادلات الانحدار،

السنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٩٢

السنة المنتهية في يونيو	CPI	CPR	CREDP	ΔCREDP	GAP%	GDP	ΔGDP
١٩٨٢	٢٧,٢٩	٤٥ ٦٧٩,٦٦	٦ ٦٣٨,٠٠	٢ ٤٧١,٠٠	٧,١٤	٢٠ ٢٩٠,٠٠	٢ ٩٤٧,٠٠
١٩٨٣	٢١,١٨	٤٧ ٧٤٤,٨٤	٦ ٣١٦,٠٠	٣٢٢,٠٠ -	٢,٩٨	٢٤ ٦٣٢,٠٠	٤ ٣٤٢,٠٠
١٩٨٤	٣٦,٥٢	٥٢ ٥٤٢,٣٤	٧ ٦٣٢,٠٠	١ ٣١٧,٠٠	-٠,٠٧	٢٧ ٨٨٦,٠٠	٣ ٢٥٢,٠٠
١٩٨٥	٣٩,٩٥	٥٦ ٣٣٥,٥٠	٩ ٠٥١,٠٠	١ ٤١٨,٠٠	٣,٠٣-	٣٢ ٥١٦,٠٠	٤ ٦٣٠,٠٠
١٩٨٦	٤٦,٤٢	٥٤ ٦٦٤,٨٢	١٢ ١٨٨,٠٠	٣ ١٣٧,٠٠	٢,٥٠ -	٣٦ ٣٩,٠٠	٣ ٥٢٢,٠٠
١٩٨٧	٥٦,٢٧	٦٢ ٨٧٧,٨٢	١٣ ٧٠٤,٠٠	١ ٥١٦,٠٠	٥,٥٦-	٤٥ ٢٤٩,٠٠	٢١٠,٠٠
١٩٨٨	٧٠,٦٢	٦٠ ٥٠١,٥٤	١٦ ٥٩٦,٠٠	٢ ٨٩٢,٠٠	٢,٤٧-	٥٤ ٥٥٢,٠٠	٩ ٣٠٤,٠٠
١٩٨٩	٨٢,٣٩	٦٥ ٠٨٧,٤٨	١٩ ٥١٩,٠٠	٢ ٩٢٢,٠٠	٣,٦٦-	٦٥ ٥٧٧,٠٠	١١ ٠٢٤,٠٠
١٩٩٠	١٠٠,٠	٦٠ ٩٧٩,٠٠	٢٢ ٥٣٦,٠٠	٣ ٠١٧,٠٠	٢,٨٨-	٧٨ ٨٩٧,٠٠	١٣ ٣٢٠,٠٠
١٩٩١	١٢٠,٧١	٦٢ ٣٦٤,٨٢	٢٦ ٢٢٢,٠٠	٣ ٦٨٦,٠٠	-٠,٤٨	٩٨ ٦٦٤,٠٠	١٩ ٧٦٧,٠٠
١٩٩٢	١٣٢,٤٧	٦٦ ٩١٤,٥٤	٢٧ ٦٣٧,٠٠	١ ٤١٥,٠٠	٥,٤٧	١١٨ ١٦٤,٠٠	١٩ ٥٠٠,٠٠
١٩٩٣	١٥٢,٢٨	٦٥ ٤٦٧,٢٨	٣٤ ٥٨٠,٠٠	٦ ٩٤٢,٠٠	٥,١١	١٣١ ٠٤٩,٠٠	١٢ ٨٨٥,٠٠

السنة المنتهية في يونيو	GDPR	IP	MQ*	MQ%	PGDP	PGDP%	PM	t
١٩٨٢	٣٢ ٢١٦,٨١	٣ ٩٩٨,٠٠	١٣ ٥٦٦,٠٠	٣٠,٩٠	٦٢,٩٨	١٥,٣٩	٤٧,٢٥	١
١٩٨٣	٣٥ ١١٤,٤٨	٤ ٦٨١,٠٠	١٧ ٧٩٢,٠٠	٣١,١٥	٧٠,١٥	١١,٣٩	٥١,٦٢	٢
١٩٨٤	٣٧ ٧٨٤,٢٣	٤ ٢٨٧,٠٠	٢١ ٨١٧,٠٠	٢٢,٦٢	٧٣,٨٠	٥,٢١	٥٥,٢٥	٣
١٩٨٥	٤٠ ٥٨٠,٦٨	٤ ٦٥٣,٠٠	٢٥ ٩٢٩,٠٠	١٨,٨٥	٨٠,١٣	٨,٥٧	٦٣,٣٢	٤
١٩٨٦	٤٢ ٥٢٧,٤٤	٤ ٦٨٦,٠٠	٣٠ ٦٧٦,٠٠	١٨,٣١	٨٤,٧٤	٥,٧٦	٨٢,٩٧	٥
١٩٨٧	٤٥ ٢٤٩,٠٠	٥ ٢٣٠,٠٠	٣٧ ١٠٢,٠٠	٢٠,٩٥	١٠٠,٠٠	١٨,٠٠	١٠٠,٠٠	٦
١٩٨٨	٤٥ ٨٢٢,٠٥	٨ ٥٩٤,٠٠	٤٤ ٨٧٨,٠٠	٢٠,٩٦	١١٩,٠٥	١٩,٠٥	١١١,٣٨	٧
١٩٨٩	٤٨ ٣٥٦,٩٢	٩ ٤٥٢,٠٠	٥٤ ٥٤٩,٠٠	٢١,٥٥	١٣٥,٦١	١٣,٩١	١٢٤,٧٢	٨
١٩٩٠	٥٠ ٠٦٤,١٣	٩ ٧٦٠,٠٠	٦٤ ٠٩٤,٠٠	١٧,٥٠	١٥٧,٥٩	١٦,٢١	١٥٢,٣٥	٩
١٩٩١	٥١ ٠٠٩,٦٨	١١ ٤٤٤,٠٠	٨٢ ٥٠٨,٠٠	٢٨,٧٣	١٩٣,٤٢	٢٢,٧٤	١٨٠,٧٢	١٠
١٩٩٢	٥٠ ٠٦٥,١٨	١١ ٩٥٤,٠٠	٩٨ ٤٦٤,٠٠	١٩,٣٤	٢٣٦,٠٢	٢٢,٠٢	٢٠٧,٣٠	١١
١٩٩٣	٥٢ ٤٢٦,٤٥	١٣ ١٥٣,٠٠	١١٧ ٥٩٤,٠٠	١٩,٤٣	٢٤٩,٩٧	٥,٩١	٢٠٨,٥٤	١٢

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

* بيانات تقديرية على أساس السنوات التقويمية.

تعريف المتغيرات

الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نهاية يونيو، يونيو ١٩٩٠ = ١٠٠.	CPI
الاستهلاك الخاص بملايين الجنيهات المصرية، مخفضاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.	CPR
مستحقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص بملايين الجنيهات المصرية، نهاية يونيو.	CREDP
$100 \times (GDPRT - GDP) / GDPRT$ ، حيث يشير الرمز GDPRT إلى القيمة المتنبأ بها لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي من المعادلة $(GDP - 1)$.	GAP%
اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق بملايين الجنيهات المصرية.	GDP
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مخفضاً باستخدام مخفض اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج).	GDPR
التغير كنسبة مئوية في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.	GDPR%
الاستثمار الخاص بملايين الجنيهات المصرية.	IP
النقود زائد شبه النقود بملايين الجنيهات المصرية، في بداية الفترة.	MQ
التغير كنسبة مئوية في النقود زائد شبه النقود.	MQ%
مخفض اجمالي الناتج المحلي، $100 = 1987/1986$ (مخفض اجمالي الناتج المحلي بتكلفة العوامل مستخدم كبديل عن مخفض اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق).	PGDP
التغير كنسبة مئوية في مخفض اجمالي الناتج المحلي.	PGDP%
الرقم القياسي لأسعار الاستيراد بالجنيهات المصرية، $100 = 1987/1986$.	PM
الزمن، حيث $1 = 1982/1981$ و $2 = 1982/1982$ وهكذا.	T
تشير إلى التغير خلال سنة واحدة.	Δ
تشير إلى لوغاريتم طبيعي.	log

الفصل الخامس: ميزان المدفوعات

١ - التنبؤ بميزان المدفوعات

أ- اعتبارات عامة

هناك عدد من المسائل العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عادة عند التنبؤ بميزان مدفوعات البلد. ^{١/} ويحتاج التنبؤ السليم الى مراعاة الروابط المتبادلة بين هذه المسائل المتعددة.

• فالتنبؤات المتعلقة بالقطاع الخارجي تتضمن علاقات متبادلة مع العالم الخارجي، وبذا ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ما يحدث في الاقتصاد العالمي من تطورات. فقيم الصادرات والواردات مثلا تتوقف على اسعار السلع في الأسواق العالمية وعلى مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الشريكة في التجارة. كما أن اسعار الفائدة في الأسواق العالمية تشكل عاملا هاما يحدد صافي مدفوعات الفوائد بالحساب الجاري، وتؤثر الفروق بينها وبين اسعار الفائدة المحلية تأثيرا هاما، على حجم واتجاه تدفقات رأس المال.

ويمكن الحصول على تنبؤات التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من عدد من المؤسسات الخاصة والحكومية والدولية. كما يمكن الحصول على معلومات تهم عملية التنبؤ بميزان مدفوعات البلد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الذي ينشره صندوق النقد الدولي مرتين سنويا. غير أنه لا مفر من أن ترتبط مثل هذه التنبؤات بدرجة كبيرة من عدم اليقين. وهكذا فمن المفيد القيام "بتحليل حساسية" لأثار انحرافات بعض المتغيرات الخارجية الهامة عن المستويات المتنبأ بها، ومن أمثلة هذه المتغيرات اسعار الفائدة واسعار السلع ونمو الناتج في البلدان الصناعية.

• تتسم فئات المعاملات المتوجب التنبؤ بها، بدرجة كبيرة من التنوع فيما بينها. وهكذا تتوقف أنواع العلاقات السلوكية و المتغيرات التفسيرية المطلوبة لتفسير مختلف بنود حسابات التجارة والخدمات والحساب الرأسمالي على البنود موضع النظر، كما قد تتسم البيانات بالقصور من حيث نوعيتها ومدى توفرها، علاوة على وجود مشاكل في تحديد علاقات سلوكية مستقرة.

^{١/} تتضمن الكتابات التالية استعراضا للمشاكل الأكثر اتساما بالطابع الفني، والمتعلقة بالتنبؤ بميزان المدفوعات: (Edward E. Leamer and R.M. Stem, Quantitative International Economics (Aldine, Chicago, 1970) and George McKenzie, "Imports and Exports," in David F. Heathfield (editor), Topics in Applied Macroeconomics, (Macmillan, London, 1976), pp. 144-63. أنظر أيضا: Morris Goldstein and Mohsin S. Khan, "Income and Price Effects in Foreign Trade," in Ronald W. Jones and Peter B. Kene, eds., Handbook of International Economics, Vol. II (North-Holland, Amsterdam, 1984).

وقد تتسم هذه المشاكل بحدة خاصة في أوقات التغير الهيكلي، بما في ذلك التغيرات في هياكل الانتاج والتجارة، مثل تلك التي قد تحدث بفعل الاصلاحات في قطاع الزراعة أو القطاع المالي أو قطاع الصناعة التحويلية. وقد يتأثر استقرار العلاقات الاقتصادية بتغيرات السياسات (مثال ذلك تحرير التجارة بحيث يحل الاعتماد على آلية السعر محل القيود الكمية)، كما يتأثر أيضا بما يطرأ على المؤسسات الاقتصادية من تغيرات نتيجة للتغيرات في الأنظمة السياسية.

وفي مثل هذه الظروف، قد يتطلب الأمر أن تعتمد التنبؤات الكمية بشكل كبير على الحكم الاجتهادي.

• عند التنبؤ بميزان المدفوعات، يجب تحقيق الاتساق مع حسابات الاقتصاد الكلي الأخرى عن طريق أخذ عوامل معينة في الاعتبار، مثل موقف السياسات الاقتصادية، والمستوى المتنبأ به للنشاط الاقتصادي، وحجم الموارد المالية والمحلية التي يتطلبها القطاعان العام والخاص. مثال ذلك، أن من الضروري أن يكون الحساب الجاري متسقا مع ميزان الادخار- الاستثمار المشتق من الحسابات القومية، ^{٢/} ومع الخط الأساسي للسياسات النقدية والمالية التي تساعد سلوك الادخار لدى الأفراد وأنماط انفاقهم.

• أما كيف يمكن تعديل التنبؤ للتأكد من الاتساق مع حسابات الاقتصاد الكلي الأخرى وداخل الحسابات الخارجية، فيتوقف على طبيعة التصحيح المرجح حدوثه. وترتبط هذه الطبيعة بدورها بظروف وتوجه سياسة البلد. وقد تتضمن عملية التصحيح خفضا لقيمة العملة و/أو إدخال تدابير أخرى (بما في ذلك استخدام السياستين النقدية والمالية)، لزيادة صافي الصادرات. غير أنه إذا كان رد فعل السلطات هو تكثيف القيود الادارية على الواردات، فمن الواضح أن مسار التصحيح سيكون مختلفا بالنسبة للصادرات والناج المحلي والاستثمار والاسعار. وتعكس متأخرات المدفوعات الخارجية حالة متطرفة من حالات القيود على المدفوعات، ويؤدي هذا الأسلوب "للتصحيح" إلى الإضرار بسمعة البلد من حيث ملاءته الائتمانية، وبالتالي خفض الواردات والاستثمار وامكانيات النمو.

• هناك اعتبار هام آخر في عملية التنبؤ، هو ما إذا كانت النتيجة المتنبأ بها للحساب الجاري قابلة للاستمرار. فقدرة الاقتصاد على اجتذاب تدفقات رأس المال للتمكن من استمرار عجز الحساب الجاري تتوقف، ضمن ما تتوقف، على حكم الدائنين على ملاءة البلد ومدى كفاءة استخدامه للأموال المقترضة. وعلى وجه الخصوص، لا يؤدي اقتراض البلد الى مشاكل خدمة الدين إذا كانت الأموال المقترضة تستخدم لتمويل استثمارات تولد عائدا بالقدر الذي يكفي لتمويل سداد المبالغ المقترضة، فإنه لا يجب أن تكون هنالك مشاكل خدمة الدين. غير أنه قد يجب توقع مشاكل خدمة الدين حين تستخدم الموارد المقترضة دون كفاءة أو تستخدم لتمويل الاستهلاك المحلي

^{٢/} أنظر الفصل بعنوان: "الحسابات الاقتصادية الكلية والعلاقات فيما بينها".

فقط. كما قد تؤثر التغييرات في الظروف الاقتصادية العالمية تأثيرا كبيرا على توفر أموال الاقراض والقدرة على دفع تكاليفها. مثال ذلك أن ارتفاع اسعار الفائدة في أوائل الثمانينات قد أدى إلى تفاقم مصاعب خدمة الدين لدى كثير من البلدان النامية.

وتتعرض المناقشة التالية لشرح البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات لتقترح كيف يمكن التنبؤ بكل منها. ويقدم القسم التالي استعراضا عاما للقطاع الخارجي في مصر. ويتبع ذلك في الفصل الثالث إرشادات أكثر تحديدا حول التنبؤ بميزان المدفوعات في مصر.

ب- الصادرات

على جانب التصدير، يتضمن افتراض البلد الصغير أن البلد صغير بما فيه الكفاية في السوق العالمية بحيث يمكنه بيع أي قدر يوده دون التأثير على الأسعار العالمية، أي أن الطلب مرن إلى ما لا نهاية.

وفي حالة البلدان والسلع التي يصح بالنسبة لها افتراض البلد الصغير، يصبح العرض المحلي هو القيد الفعلي على الصادرات. وفي هذه الحالات يتطلب تفسير أحجام الصادرات دراسة عملية العرض المحلي. ويمكن من حيث المبدأ تقسيم التحليل إلى مرحلتين: (١) مراجعة للعوامل المؤثرة على الانتاج المحلي؛ و (٢) دراسة نسبة الناتج التي تصدر. وتلعب الحوافز السعرية دورا أساسيا في المرحلتين. ويتمثل الحافز السعري المناسب المؤثر على الانتاج في سعر الناتج بالعملة المحلية بالقياس إلى تكاليف الانتاج. وتتأثر نسبة الناتج الذي يصدر بالسعر الذي يمكن بيع السلع به في الخارج (السعر العالمي بالعملة المحلية) بالقياس إلى السعر المحلي.

ويمكن بناء الصياغات التجريبية لدوال عرض الصادرات على المعادلة المبسطة التالية:

$$\left(\frac{X}{PX} \right)_t = d_0 + d_1 \left(\frac{PX}{PD} \right)_t + d_2 CU_t - d_3 DD_t \quad (١)$$

حيث:

- X = قيمة صادرات السلع بالعملة المحلية؛
- PX = قيمة وحدة الصادرات بالعملة المحلية؛
- PD = الأسعار المحلية؛
- DD = الطلب المحلي الحقيقي؛ و
- CU = الطاقة الانتاجية في قطاع الصادرات.

ويلتقط متغير السعر النسبي أثر حركات اسعار التصدير العالمية واسعار الصرف بالقياس إلى تكلفة الانتاج. المنعكسة في الأسعار المحلية، على حجم الصادرات. فعلى سبيل المثال، يؤدي خفض قيمة العملة

المحلية إلى رفع سعر التصدير الذي يتلقاه المنتجون بالعملة المحلية ويجعل الصادرات أكثر ربحية عما كانت عليه من قبل بالقياس إلى المبيعات المحلية. كما يخضع حجم الصادرات للحدود التي يفرضها وجود طاقة إنتاجية معينة في قطاع التصدير. ويصعب في معظم الأحيان الحصول على تقديرات تجريبية لهذا المتغير. وإذا كانت المنتجات القابلة للتصدير تباع أيضا في السوق المحلية، يرجح أن يؤثر مستوى الطلب المحلي في البلد المعني على الصادرات، فبافتراض مستوى معين للطاقة الإنتاجية في قطاع التصدير، يؤدي انخفاض الطلب المحلي إلى حفز المنتجين على التوسع في مبيعاتهم في الخارج من أجل الحفاظ على مستوى الربحية.

ويزداد الموقف تعقيدا حين يكون البلد هاما بما فيه الكفاية في الأسواق العالمية بحيث يمكن أن تؤثر تصرفاته على السعر العالمي. وحينئذ تتقرر الأسعار والأحجام في الأسواق العالمية بفعل التفاعل بين الطلب والعرض. ولذلك يتطلب التنبؤ بقيمة الصادرات تقييم كليهما. ويتوقف الطلب على الصادرات عموما على مستوى الدخل والنفقات في البلدان الشريكة في التجارة، وعلى سعر الصادرات بالقياس إلى سعر السلع المنتجة محليا في هذه البلدان أو بالقياس إلى أسعار تصدير المنافسين.

ويتطلب بناء متغيرات الحجم ومتغيرات السعر النسبي المعنية معلومات عن الدخل في البلدان الشريكة في التجارة أو في بلدان الصادرات المنافسة، مع وضع متوسطات لها باستخدام الأوزان الترجيحية المناسبة.

ويمكن تحديد دالة للطلب على الصادرات كالتالي:

$$\left[\frac{X}{PX} \right]_t = e_0 + e_1 YW_t - e_2 \left[\frac{PX}{PW} \right]_t \quad (2)$$

حيث:

YW = الدخل الحقيقي العالمي؛ و

PW = المتوسط المرجح لأسعار التصدير في البلدان المنافسة (بالعملة المحلية).

وتتطلب دراسة عاملي العرض والطلب معا، من حيث المبدأ، تحديدا أكثر تعقيدا للمواصفات الاقتصادية القياسية. غير أنه قد يمكن تبسيط عملية التنبؤ، إلى حد ما، عن طريق تقسيم الصادرات إلى المنتجات التي تغلب على التأثير فيها اعتبارات جانب العرض أو اعتبارات جانب الطلب.

ج- الواردات

تتوقف قيمة واردات البلد على رغبة المقيمين في شراء هذه الواردات، أي على الطلب على الواردات، وأيضا على استعداد الأجانب لعرضها، أي عرض الواردات. ويمكن أن تتخذ معادلة بسيطة للتنبؤ بحجم الواردات بناء على عوامل الطلب، بالصيغة التالية:

$$\left[\frac{M}{PM} \right]_t = a_0 + a_1 DD_t - a_2 \left[\frac{PM}{PD} \right]_t \quad (3)$$

حيث:

M = قيمة واردات البضائع بالعملة المحلية؛

PM = قيمة وحدة الواردات بالعملة المحلية؛

PD = الأسعار المحلية؛ و

DD = الطلب المحلي الحقيقي.

وتستند هذه المعادلة على الفرضية القائلة بأن الطلب على الواردات يرتبط بعلاقة موجبة مع الطلب المحلي الحقيقي (متغير الحجم)، وعلاقة سالبة مع نسبة أسعار الواردات الى الأسعار المحلية. ويتولد ميل إلى إعادة تخصيص الانفاق نحو السلع المحلية عند ارتفاع السعر النسبي للسلع المستوردة. فالمشتري المحلي يقارن الأسعار النسبية بنفس العملة، حين يفكر فيما إذا كان الأفضل شراء السلع المحلية أم المستوردة، وبالتالي يمكن أن تعكس التغيرات في متغير السعر النسبي حركات الأسعار المحلية والأجنبية كل بعملته، وتغيرات في سعر الصرف. وتتمارس تغيرات معدل الرسم الجمركي أثرا على الأسعار النسبية يشابه ذلك الذي يتولد عن تغيرات سعر الصرف.

ويتضمن تقدير المعادلة في هذه الصيغة عددا من الافتراضات الهامة. فلكي يمكن التنبؤ بالواردات عن طريق استخدام معادلة الطلب فقط، يتعين توظيف ما يسمى بفرضية البلد الصغير، التي تذهب إلى أن التغيرات في طلب البلد المستورد على الواردات لا تؤثر بشكل هام على سعر واردات هذا البلد بالعملة الأجنبية، أي أن العرض مرن إلى ما لا نهاية أو أقرب إلى المرونة إلى ما لا نهاية. غير أنه بقدر ما لا تصح هذه الفرضية في الحالة المعنية، بقدر ما يتطلب الأمر بحث معادلة لعرض الواردات. ^{٢/} وتبدو فرضية البلد الصغير معقولة في حالة بلد كمصر.

كما تفترض مواصفات المعادلة (٣-٥) أيضا أن الواردات الفعلية تتكيف مع المستوى المرغوب في إطار فترة الملاحظة. غير أن التكيف الكامل قد لا يحدث خلال فترة واحدة بسبب التكاليف المتضمنة في التغيرات القصيرة الأجل في مستوى الواردات أو بسبب القيود التي تفرضها شروط الترتيبات التعاقدية. وبالتالي فقد يكون من الأنسب صياغة مواصفات للتكيف الجزئي كالتالي:

$$\left[\frac{M}{PM} \right]_t - \left[\frac{M}{PM} \right]_{t-1} = \delta \left[\left[\frac{M}{PM} \right]_t^* - \left[\frac{M}{PM} \right]_{t-1} \right] \quad (4)$$

^{٢/} انظر

Mohsin S. Khan, "Import and Export Demand in Developing Countries," IMF Staff Papers, IMF, Vol. 21 (November 1974), pp. 678-93.

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t^* = b_0 + b_1 DD_t - b_2 \left(\frac{PM}{PD} \right)_t \quad (5)$$

حيث

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t^* = \quad \text{الحجم المرغوب للواردات} \quad 0 \leq \delta \leq 1 \quad (6)$$

وبالتعويض بالمعادلة (5) في المعادلة (4) ينتج:

$$\left(\frac{M}{PM} \right)_t = c_0 + c_1 DD_t - c_2 \left(\frac{PM}{PD} \right)_t + c_3 \left(\frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (7)$$

حيث :

$$\begin{aligned} \delta b_0 &= c_0 \\ \delta b_1 &= c_1 \\ \delta b_2 &= c_2 \\ (1-\delta) &= c_3 \end{aligned}$$

ويمكن تقدير قيم المعاملات c_0, c_1, c_2, c_3 مباشرة من الانحدار. ويمكن استخدام هذه القيم المقدرة من أجل اشتقاق القيم المقدرة لـ b_0, b_1, b_2 و δ في المعادلتين (4) و (5).

وهناك عدد من العوامل الأخرى غير الدخل والأسعار النسبية، التي تؤثر على مستوى الواردات، وقد يكون واحد من أهمها مدى توفر الائتمان، إما لتمويل الواردات أو من أجل نشاط آخر. وقد يؤثر إجمالي الائتمان المتاح على الواردات بشكل غير مباشر من خلال أثره على نمو مكونات الطلب المحلي. وتتأثر الواردات في كثير من البلدان بعدد من مختلف أشكال القيود الكمية، والتعريفات وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر مثل هذه السلع. ويجب مراعاة آثار أي تغييرات في هذه القيود على مستوى الواردات. وفي البلدان التي تخضع فيها الواردات إلى التخصيص إلى حد كبير، قد يشكل توفر النقد الأجنبي عاملاً مهماً يؤثر على التغييرات القانونية في القيود أو على تنفيذها الفعلي.

لاحظ أن $\delta - c_3 = 1$ وبالتالي فإن $\delta = 1 - c_3$. وإذا تم تقدير المعادلة (7-5) في صيغة لوغار يتمية، يصبح c_1 و c_2 تقديران على المدى القصير الاجل للطلب ومروونات السعر النسبي، على التوالي. وبنفس الشكل يصبح

$$\frac{c_2}{1 - c_3} \quad \text{و} \quad \frac{c_1}{1 - c_3}$$

تقديران على المدى الطويل الاجل للطلب ومروونات السعر النسبي، على التوالي.

د- الخدمات والتحويلات

تشكل الخدمات مجموعة معاملات تتسم بالتجانس، ويشير التالي إلى بعض العوامل المحددة لفتاتها الرئيسية.

- غالباً ما ترتبط متحصلات ومدفوعات الشحن والتأمين بحركات الصادرات والواردات، على التوالي. فقد تقدر المدفوعات على سبيل المثال على أساس نسبة ثابتة لقيم الواردات.

- خدمات نقل أخرى، مثل خدمات المواني* والركاب، تتأثر أيضاً بتدفقات تجارة البضائع، علاوة على العوامل التي تؤثر على المستوى الكلي للسياحة، والوضع التنافسي للناقلات المحلية وتكلفة الوقود.

- متحصلات ومدفوعات السفر تتأثر عموماً بالدخل النسبي والأسعار النسبية بين الاقتصاد المعني والعالم الخارجي. فقد تعكس المتحصلات مثلاً مستويات الدخل في البلدان التي يأتي منها المسافرون، بالإضافة إلى الوضع الدوري في هذه البلدان. ويجب إدراج تحليل آثار القدرة التنافسية للأسعار في التنبؤات. وينبغي إجراء مقارنة بين تطورات الأسعار المحلية المرتبطة بالسياحة، وبين الأسعار وأسعار الصرف في البلدان المنافسة على السياح. كما تمثل تكلفة النقل إلى بلدان المقصد عاملاً هاماً يؤثر على تدفقات السياح. وعلى الأجل القصير، يمكن أن تتعرض السياحة لمعوقات هامة بفعل اختلال الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد يؤدي تحسين خدمات السياحة، كالفنادق، إلى آثار هامة على تدفقات السفر على الأجل الأطول.

- يمكن التفرقة بين دخل الاستثمار الناتج من الاستثمار المباشر، ودخل الاستثمار الناتج من أنواع الاستثمار الأخرى. وتتوقف الإيرادات المستمدة من الاستثمار المباشر على تراكم الاستثمار الأجنبي في الماضي والعائدات عليها. أما بالنسبة للدخل المستمد من الاستثمارات الأخرى، فإن مدفوعات ومتحصلات الفوائد تعكس حجم وتكلفة الاقتراض والاقراض الأجنبيين في الماضي، بالإضافة إلى مستوى الاحتياطيات الدولية وغيرها من الأصول الأجنبية ومعدلات العائد على هذه الأصول.

- وتشكل تحويلات العاملين غالباً المكون الرئيسي للتحويلات الخاصة بدون مقابل / و وينبغي التمييز بين مجموع الإيرادات التي يحصل عليها العاملون مقابل عملهم في البلد المضيف، وبين المبلغ الذي يحولونه إلى اقتصاد الإقامة. فمجموع الإيرادات قد يختلف تبعاً للوضع الدوري في

/ و يجب في حسابات ميزان المدفوعات إدراج تحويلات الأفراد العاملين في الخارج لفترة تقل عن عام واحد تحت دخل العمالة، بينما يجب في حالة كون فترة العمل بالخارج أطول من عام واحد، تصنيفها كتحويلات عاملين تحت بند "تحويلات خاصة بدون مقابل".

البلد المضيف، أما المبالغ المحولة منها الى اقتصاد الإقامة فتتأثر بحوافز التحويل الى هذا الاقتصاد، بما في ذلك توقعات سعر الصرف والعوامل المتعلقة بالضرائب. ^{١/}

- يجب أن تكون تنبؤات التحويلات الرسمية بدون مقابل في ميزان المدفوعات، متسقة مع تقديرات المنح الأجنبية في الميزانية.

هـ- تدفقات رأس المال

يمكن تقسيم تدفقات رأس المال إلى أربع فئات رئيسية: الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة، وأنواع أخرى من التمويل المتوسط والطويل الأجل، والتدفقات القصيرة الأجل. ويمكن اجراء* مزيد من التقسيم داخل كل من هذه الفئات، كأن يجري التقسيم إلى رأسمال رسمي ورأسمال خاص. وينفذ التقسيم في أغراض التنبؤ، لأن المتوقع أن يختلف سلوك الوحدات الاقتصادية الداخلة في مختلف المعاملات، اختلافاً بينا. كما قد يفيد التقسيم حسب نوع الائتمان، لأن صرف القروض غالباً ما يرتبط بأنشطة اقتصادية معينة، إذ يرتبط اقراض المشاريع مثلاً بمستوى الانفاق الاستثماري، بينما يرتبط الائتمان التجاري بقيمة الصادرات والواردات.

ويرتبط مقدار الاستثمار المباشر بوجود الفرص الاستثمارية واحتمالات النمو الاقتصادي السريع. ويمثل تواجد القواعد والتنظيمات الواضحة جزءاً* من المناخ الاستثماري المؤاتي، كذلك الوضع بالنسبة للسياسات الحكومية المصممة لتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

وتتضمن تدفقات الحافظة طرح سندات القطاع العام في الخارج ومعاملات خاصة في الأوراق المالية وحقوق الملكية. وتشمل أنواع أخرى من تدفقات رأس المال المتوسطة والطويلة الأجل صرف القروض (صافية من استهلاك الدين). أما تدفقات رأس المال القصيرة الأجل فتشمل عادة الائتمانات التجارية وغيرها من القروض القصيرة الأجل. ويمكن أن تتأثر هذه التدفقات أيضاً بهروب رأس المال الذي يمكن أن يتخذ شكل خفض أثمان الصادرات عن المستوى الحقيقي عند التسجيل في الفواتير، والعكس بالنسبة للواردات.

ويمكن استخدام الميزانية وخطط التنمية كمصدر للحصول على المعلومات اللازمة للتنبؤ بصافي تدفقات رأس المال الرسمية الى الاقتصاد، كما يمكن استخدام معلومات من الأطراف المانحة في نفس الغرض. أما التنبؤ بالتدفقات الخاصة فهو أصعب بحكم طبيعتها. فقدره الكثير من البلدان على الوصول إلى بيانات الاقراض المصرفي الدولي محدودة، وتميل الى التغير حسب تغير الظروف السائدة في أسواق رأس المال الدولية، ودرجة الملاءمة المالية للبلد. وتتأثر درجة الملاءمة المالية للبلد المدين بالاحتمالات لميزان المدفوعات بشكل عام، وموقف السياسات الاقتصادية فيه، إلى جانب الأوضاع السياسية والاجتماعية.

^{١/} للاطلاع على مراجعة لموضوع الحوافز، أنظر

A.G.Chanadavarkar, "Use of Migrants' Remittances in Labor Exporting Countries," Finance and Development, June 1980.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي حالات قدرة تدفقات رأس المال على الاستجابة إلى قوى السوق، أي حين تقل القيود على تدفقات رأس المال مع وجود بعض القابلية للاحتلال بين الأوراق المالية المحلية والأجنبية، تلعب فروق أسعار الفائدة دورا هاما، حيث تميل الأموال إلى التحرك من الأسواق ذات أسعار الفائدة الأقل إلى الأسواق ذات أسعار الفائدة الأعلى. غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أثر فروق أسعار الفائدة في إطار التوقعات المتعلقة بالتغير في سعر الصرف.

٢- القطاع الخارجي في مصر

أ- نظرة عامة

أبدى وضع ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا بدءا من السنة المالية ١٩٩١. إذ أدى اتباع برنامج للتصحيح، وجهود المانحين للتعويض عن أثر أزمة الخليج، إلى العفو عن قدر كبير من الدين الخارجي، وتقديم مساعدات نقدية بحجم هام في السنة المالية ١٩٩١. وقد كان تقديم المعونات الاستثنائية عاملا أساسيا لتحول وضع ميزان المدفوعات الكلي إلى فائض بلغ حجمه ٢ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ١٩٩١ (جدول ١-٥). وفي السنة المالية ١٩٩٢، أدى تضيق السياسات المالية وإصلاح نظام النقد الأجنبي إلى احتواء نمو الواردات واستمرار التحسن في وضع ميزان المدفوعات. وقد تم إزالة المتأخرات تقريبا بحلول يونيو ١٩٩٢. وفي السنة المالية ١٩٩٢، سجل الحساب الجاري الخارجي (مع استبعاد التحويلات الرسمية) فائضا قدره ٢,٢ بليون دولار. وعند إدراج التحويلات الرسمية، وصل فائض الحساب الجاري إلى حوالي ٥ بليون دولار. وسجل الميزان الكلي فوائض كبيرة خلال الأعوام المالية ١٩٩١-١٩٩٢. وقد انعكست هذه التطورات في ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي من حوالي ٤,١ بليون دولار في يونيو ١٩٨٨ إلى ١٥,٥ بليون دولار في يونيو ١٩٩٢.

ب- نظام الصرف

اعتمدت مصر أثناء الثمانينات على نظام سعر الصرف المتعدد (سعر مجمع البنك المركزي، وسعر مجمع البنوك التجارية، وسعر البنوك الخارجية أو سعر السوق الحرة). واتسم النظام بتجزئة أسواق الصرف الأجنبي وبوجود تدخل قوي من جانب الحكومة. وقد بادرت السلطات، كرد فعل لإزالة التوترات الدورية في السوق، بإصلاحات في نظام الصرف في أربع مناسبات مختلفة قبل آخر إصلاح، وهو الذي أصبح ساري المفعول في ٢٧ فبراير ١٩٩١. وعلى ضوء الاختلال الكبير بين العرض والطلب الخاصين بالنقد الأجنبي، تضمن كل من هذه الإصلاحات إجراء تخفيضات كبيرة على أسعار الصرف الخاضعة للتحكم الإداري. وقامت السلطات عند إجراء كل إصلاح من هذه الإصلاحات بتحديد واضح للمعاملات المسموح بها في مختلف الأسواق، مما أدى إلى تجزئة صريحة لسوق النقد الأجنبي. كما لم تعكس تعاملات الصرف الأجنبي في السوق غير الخاضعة للتحكم الرسمي، ظروف المنافسة، بسبب القيود العامة لنظام التجارة والمدفوعات، وتراكم المتأخرات دوريا، والمجهودات الرسمية المتواترة للحد من أنشطة هذه السوق.

ومن أجل تبسيط نظام الصرف وضمان وجود سعر صرف تنافسي، تم إلغاء نظام اسعار الصرف المتعددة في ٢٧ فبراير ١٩٩١، وحل محله نظام لسعر الصرف المزدوج، يتكون من سوق أساسية وسوق حرة لفترة انتقالية حتى ٨ أكتوبر ١٩٩١. كما طبق سعر صرف ثالث يرتبط بينود مجمع البنك المركزي. عمل من خلال حسابات فرعية بالبنك المركزي. وقد أوقف العمل بهذا الترتيب اثناء يوليو - ٨ أكتوبر ١٩٩١، ثم إلغى رسميا في ١٨ نوفمبر ١٩٩١. وفي هذا الوقت كان قد تم توحيد اسعار الصرف بالكامل. ومنذ نهاية نوفمبر ١٩٩١، تم اتباع نظام سعر صرف موحد يتقرر بفعل قوى السوق ويطبق على كافة المعاملات. واستقر هذا السعر عند حوالي ٢,٢٠ جنيه مصري للدولار الأمريكي، حتى يونيو ١٩٩٢.

ج- السياسة التجارية

شكل الاعتماد بشدة على الحواجز غير التعريفية أحد الملامح الخاصة بالنظام التجاري حتى أوائل التسعينات. فقد لجأت الحكومة الى وضع قوائم للمواد المحظورة الاستيراد، واشترطت الحصول على موافقات استيراد مسبقة، بغية تشجيع تطوير القطاع المحلي البديل للواردات. كما شكلت التعريفات الإسمية المرتفعة على السلع المصنعة حماية إضافية، بينما أدى انتشار استخدام الترتيبات الجمركية التفضيلية الى افساح المجال أمام الاستنساب الاداري. وكان الغرض من منع تصدير الموارد الخام (مثل القطن) هو تقديم مدخلات انتاج زهيدة الثمن للصناعات المحلية. وكننتيجة لهذه الاستراتيجية الانفلاقية، عملت الصناعة المصرية تحت اسعار منخفضة عن اسعار الأسواق الدولية، مما أدى الى تشوهات، وانخفاض في الانتاجية، وسوء تخصيص للموارد.

وفي محاولة لتغيير هذا الوضع، عملت السلطات على تحويل الاقتصاد الى نظام مفتوح، مع اعتدال في الحماية عن طريق التعريفات الجمركية. وقد اتخذت خطوات الاصلاح بدءا من مايو ١٩٩١، وشملت تضييق تشتت معدلات التعريفات، وخفض قائمة المنتجات التي يجب الحصول على إذن مسبق من الحكومة لاستيرادها، وخفض عدد السلع المحظورة الاستيراد. كما خفضت أيضا قائمة الصادرات الواجب الحصول على إذن مسبق من الحكومة لتصديرها، وقائمة المنتجات التي تخضع لحصص تصدير سنوية.

د- الدين الخارجي

وصل رصيد الدين الخارجي (المتوسط والطويل الاجل) لمصر الى ذروة تبلغ ٢٩ بليون دولار أمريكي في يونيو ١٩٩٠ (الجدول رقم ٢-٥). وبلغت الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل على الجهاز المصرفي حوالي ٤ بليون دولار أمريكي. ونتيجة لقيام الدائنين في المنطقة الى جانب الولايات المتحدة، بإلغاء أجزاء من الدين، انخفض رصيد الدين المتوسط والطويل الأجل من حوالي ٢٩ بليون دولار أمريكي في نهاية يونيو ١٩٩٠ الى ٢٩ بليون دولار في نهاية يونيو ١٩٩١.

ووصل حجم ما أسقطته الولايات المتحدة من الديون في أواخر عام ١٩٩٠، ٦,٦ بليون دولار. وقد أدى الإعفاء من الدين بهذا الشكل الى توفير ما يعادل بليون دولار سنويا تقريبا من مبالغ خدمة الدين خلال السنوات

المالية التالية الخمس ١٩٩١-١٩٩٥. وبلغ الدين الذي ألغاه الدائنون في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك مؤسسات التمويل الاقليمية، ٦,٣ بليون دولار. ورغم أن هذا الدين بالكامل تقريباً كان في شكل متأخرات وبالتالي لم يخضع لجدول خدمة التزامات الدين، فقد وفر الاقتصاد المصري حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من مدفوعات الفوائد. وعلاوة على ذلك قام عدد من الدائنين الثنائيين الرسميين بإلغاء دين المساعدات الإنمائية الرسمية.

وفي ٢٥ مارس ١٩٩١، وافق نادي باريس على إعادة تنظيم شاملة لرصيد الدين بشكل شامل. ويتضمن الاتفاق خفض صافي القيمة الحالية للدين عبر الوقت بنسبة تصل الى ٥٠ في المئة، مع تنفيذ برنامج تصحيحي مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي. وبلغ الدين المعاد هيكلته، شاملاً إلغاء الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة، ٢٩ بليون دولار. وهو ما يعادل ٧٠ في المئة من رصيد مصر للدين القائم المتوسط والطويل الأجل قبل إلغاء الدين. ونص الاتفاق على أن يتم تخفيض القيمة الحاضرة على مراحل، حيث يخفض جزء في البداية، والباقي خلال فترة ثلاث سنوات، شريطة الوفاء بمتطلبات معينة. وقد خفضت صافي قيمة الدين القائمة بنسبة ١٥ في المئة فوراً، اعتباراً من الأول من يوليو ١٩٩١.

وفي نهاية يونيو ١٩٩٢، بلغ مجموع الدين الخارجي المستحق على مصر حوالي ٣٠,٢ بليون دولار، منها ٢٩,٢ بليون ديون متوسطة وطويلة الأجل، والباقي ديوناً قصيرة الأجل. ومعظم الدين المتوسط والطويل الأجل مستحق لدائنين ثنائيين. وكانت خدمة الدين الخارجي المستحقة على مصر قد وصلت الى حوالي ٥٠ في المئة من متحصلات الحساب الجاري في أواخر الثمانينات قبل التخفيف الهام للدين الذي تم منحه في ١٩٩٠ و ١٩٩١؛ وانخفضت هذه النسبة الى حوالي ١٥ بالمئة في المتوسط أثناء فترة السنتين الماليتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٣ - إرشادات حول التنبؤ بميزان المدفوعات في مصر

يقدم هذا الفصل بعض التوجيهات عن كيفية التنبؤ بالبنود الرئيسية لميزان المدفوعات في مصر.

أ- تجارة البضائع

(١) الصادرات

بلغت الصادرات ذروتها في السنة المالية ١٩٩١ عند ٣,٩ بليون دولار نتيجة لارتفاع اسعار النفط بعد أن كانت مستقرة عند مستوى حوالي ٢ بليون دولار أمريكي أثناء السنوات الثلاث السابقة. وزادت حصيلة صادرات النفط ومنتجاته بنسبة ٦٠ في المئة الى ٢ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩١، مما زاد نصيبها في مجموع الصادرات الى ما يربو على ٥٠ في المئة. وكننتيجة لأزمة الشرق الأوسط، ارتفع متوسط سعر برميل النفط الخام المصري من ١٤,١ دولار للبرميل في السنة المالية ١٩٩٠ الى ٢٠ دولار للبرميل في السنة المالية ١٩٩١.

وتتكون الصادرات غير النفطية أساساً من القطن والمنسوجات القطنية، والمنتجات الزراعية، والمعادن والمنتجات الهندسية. وكاستجابة لانخفاض سعر الصرف وغير ذلك من تدابير الإصلاح في السنة المالية ١٩٨٧-١٩٨٦، ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٥ في المئة إلى ١,٧ بليون دولار في السنة المالية ١٩٨٨ لكنها لم تزد بعد ذلك إلا ببطء إلى ١,٩ بليون في السنة المالية ١٩٩١، قبل أن تهبط إلى ١,٦ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢. وقد أدى ارتفاع مستوى الاستيعاب المحلي وانخفاض ربحية الصادرات إلى تقييد نمو الصادرات غير النفطية. وانخفضت صادرات القطن باطراد، لأن السعر الذي تشتري به الحكومة ظل أقل من ثلثي الأسعار الدولية، فهبطت صادرات القطن إلى ٢٧ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢ بالمقارنة بـ ٢٩٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٩. كما انخفضت صادرات المنتجات الزراعية الأخرى، خاصة الموالح، أو بقيت في حالة ركود، بسبب المنافسة من بلدان أخرى (جدول ٥-٣).

وعند التنبؤ بالصادرات، يمكن تقسيم التكوين السلعي إلى فئتين: الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية.

وتتوقف تنبؤات الصادرات النفطية على الافتراضات المتعلقة بسعر النفط في السوق العالمية وحجم الانتاج القابل للتصدير. وقد ارتفع حجم صادرات النفط الخام من ٨,٢ مليون طن متري في السنة المالية ١٩٩٠ إلى ١٢,١ مليون طن متري في السنة المالية ١٩٩٢، وحجم صادرات المنتجات النفطية من ٤,٨ مليون طن إلى ٦,٧ مليون طن. وكان السبب الأساسي في ارتفاع حجم الانتاج القابل للتصدير هو الزيادات الحادة في الأسعار المحلية للمنتجات النفطية، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك المحلي.

وفي حالة الصادرات غير النفطية، جرت محاولة لإجراء انحدار لحجم الصادرات غير النفطية على سعر هذه الصادرات بالقياس إلى الأسعار المحلية، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي. غير أن النتائج التي ظهرت لم تكن ذات دلالة احصائية. ومن الأسباب المحتملة لذلك ضعف بيانات حسابات الدخل القومي بالإضافة إلى وجود حصص التصدير.

(٢) الواردات

ارتفعت الواردات من ٩,٩ بليون دولار في السنة المالية ١٩٨٨ إلى ١١,٤ بليون في السنة المالية ١٩٩٠، مما يعكس زيادات في الأسعار كما في الحجم. ويعزى النمو الذي سجلته الواردات أثناء هذه الفترة لعدد من العوامل التي تتضمن ازدياد الوجهة التوسعية لسياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وانخفاض فرق ارتفاع سعر الصرف في السوق الحرة عن سعر الصرف في البنوك التجارية. وبقيت الواردات حوالي ١١,٤ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩١، ثم انخفضت إلى ١٠ بليون في السنة المالية ١٩٩٢، قبل أن ترتفع إلى ١٠,٧ بليون في السنة المالية ١٩٩٢. ويعزى الركود في الواردات أثناء السنتين الماليتين ١٩٩٢-١٩٩١ إلى الوجهة الأكثر تقييداً بوجه عام لسياسات إدارة الطلب، وانخفاض مستوى الاستثمار، وتخفيض قيمة العملة في نهاية فبراير ١٩٩١، والزيادة في معدلات الرسوم الجمركية بالإضافة إلى إدخال ضريبة المبيعات في مايو ١٩٩١ (جدول ٥-٥).

ويمكن، عن طريق افتراض مرونة لا نهائية في عرض الواردات (افتراض البلد الصغير)، التنبؤ بحجم الواردات في مصر بناءً على معادلة الطلب فحسب، أي أنه لا حاجة لدراسة معادلة العرض بشكل مستقل دراسة صريحة. غير أنه بالنظر إلى اختلاف المتغيرات التي يتأثر بها كل من العرض والطلب، وكذلك كل من فئات السلع المستوردة، وأيضاً إلى أن واردات السلع تتأثر بمتغيرات مختلفة، فقد كان الأنسب تجزيء البيانات لتوضع لها نماذج مستقلة. غير أنه لم يكن من الممكن تنفيذ ذلك بسبب قصور البيانات.

وعلى هذا فقد تم تقدير مواصفات بديلة (المعادلات من ٨ إلى ١١) لمعادلة الطلب على الواردات، وتوجد النتائج أدناه. ورغم أن المعاملات المقدرة تحمل الإشارات الصحيحة وتتسم بالدلالة الاحصائية، فالقيمة التنبؤية للمعادلات محدودة (جدول ٦-٥). وقد يرجع أحد أسباب ذلك إلى تعدد أسعار الصرف المطبقة على مختلف فئات الواردات، علاوة على التغيرات في نظام الاستيراد أثناء فترة تقدير المعادلات. ومع توحيد أسعار الصرف في أكتوبر ١٩٩١ والدرجة الكبيرة من تحرير التجارة التي تحققت بحلول ذلك الوقت، فقد يشكل تحليل مرونة الواردات للدخل والسعر أثناء السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٢ بديلاً أفضل من استخدام المعادلات المقدرة للتنبؤ بالواردات عن السنة المالية ١٩٩٤.

المعادلات المقدرة

$$MR_t = 5773.0 + 0.1296GDPR\$_t \quad (8)$$

(5.3) (2.9)

$$\bar{R}^2 = 0.48 \quad D.W. = 1.52 \quad FY 1983-93$$

$$\ln(MR_t) = 5.96 + 0.3108 \ln(GDPR\$_t) \quad (9)$$

(5.06) (2.65)

$$\bar{R}^2 = 0.44 \quad D.W. = 1.52 \quad FY 1983-93$$

$$MR_t = 9709.7 + 0.5558MR_{t-1} - 3099.6 \left(\frac{PM_t + Exch_t}{P_t} \right) \quad (10)$$

(3.3) (2.5) (2.6)

$$\bar{R}^2 = 0.61 \quad D.W. = 2.3 \quad FY 1983-93$$

$$\ln(MR_t) = 4.9 + 0.5073 \ln(MR_{t-1}) - 0.6162 \ln \left(\frac{PM_t + Exch_t}{P_t} \right) \quad (11)$$

(2.3) (2.2) (2.4)

$$\bar{R}^2 = 0.57 \quad D.W. = 2.4 \quad FY 1983-93$$

حيث:

الواردات الحقيقية، سيف	=	MR _t
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بملايين الدولارات الامريكية	=	GDPR\$
سعر وحدة الواردات، ١٠٠ = ١٩٨٦	=	PM
مخفض اجمالي الناتج المحلي، ١٠٠ = ١٩٨٧	=	P
سعر الصرف، الجنيهات المصرية للدولار الامريكي، معدلات السنوية	=	Exch
الواردات الحقيقية، سيف، مؤخرة بسنة واحدة	=	MR _{t-1}

ب- الخدمات وتحويلات العاملين

رغم الارتفاع الحاد في التزامات الفوائد، سجل صافي حساب الخدمات فائضا يفوق ٢ بليون دولار في المتوسط أثناء السنوات الأربع المنتهية بالسنة المالية ١٩٩١. ومع انخفاض الفوائد المستحقة بحوالي ٢,٤ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ١٩٩٢، سجلت الخدمات فائضا يربو على ٥,٤ بليون دولار أثناء تلك السنة (جدول ٧-٥). وانخفض الفائض في حساب الخدمات الى ٤,٦ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢. بينما ارتفعت تحويلات العاملين بحدة الى حوالي ٦ بليون دولار. وقد فاق مجموع فائض الخدمات وتحويلات العاملين خلال كل من السنة المالية ١٩٩٢ والسنة المالية ١٩٩٣ على العجز التجاري، مما أدى الى فائض في الحساب الجاري (مع استبعاد التحويلات الرسمية) قدره ٢,٧ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢ و ٢,٢ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٣.

وقد بلغت رسوم قناة السويس الى ١,٧ بليون في السنة المالية ١٩٩١ وحوالي ٢ بليون دولار في كل من السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وهو ما يوازي حوالي ربع مجموع حصيلة الخدمات. وبين السنوات المالية ١٩٨٨ و ١٩٩١، بقيت متحصلات السياحة ثابتة بحدود بليون دولار سنويا. وبعد انتهاء أزمة الخليج، زادت متحصلات السياحة بشكل كبير خلال السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وارتفع دخل الاستثمار بنسبة ٥٨ في المئة بين السنوات المالية ١٩٨٨ و ١٩٩١، الى ١,٤ بليون دولار. وقد حدثت هذه الزيادة رغم الانخفاض في سعر فائدة الليبور (LIBOR)، وتعزى الى النمو في الاحتياطيات الدولية. واستقر دخل الاستثمار عند حوالي ١,٣ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢ والسنة المالية ١٩٩٣.

ويعزى النمو في اجمالي مدفوعات الخدمات من حوالي ٤,٣ بليون في السنة المالية ١٩٨٨ الى ٦,٢ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩١، لحد كبير الى ازدياد التزامات الفوائد الأجنبية. وكانت المدفوعات النقدية الفعلية عن الفوائد أقل كثيرا من ذلك بسبب تخفيف الدين أو تراكم المتأخرات. ففي السنة المالية ١٩٨٨، على سبيل المثال، سمح اتفاق مايو ١٩٨٧ مع نادي باريس بالحد من مدفوعات الفوائد الى حوالي بليون دولار فقط، من اجمالي الفوائد المستحقة البالغة ٢,٤ بليون. ولم يدفع في السنة المالية ١٩٩١ سوى ١,٢ بليون دولار فوائد من اجمالي مبلغ مستحق قدره ٢,٧ بليون، نتيجة لإلغاء الدين واتفاق نادي باريس في مايو ١٩٩١. ^{٧/}

ورغم أن حوالي ربع الوظائف التي كان يشغلها مصريون في الخارج قد فقدت مع عودة العاملين في العراق، فقد ظلت تحويلات العاملين الى مصر ثابتة بوجه عام أثناء السنة المالية ١٩٩١، نتيجة لازدياد سرعة حركة إعادة المدخرات مع العمال العائدين. وزادت تحويلات العاملين بحد كبير في السنة المالية ١٩٩٢، حيث وصلت الى حوالي ٦ بليون دولار أمريكي. ويمكن ربط تنبؤات الخدمات وتحويلات العاملين عن السنة المالية ١٩٩٤ باحتمالات "آفاق الاقتصاد العالمي" على وجه العموم وباحتمالات منطقة الخليج على وجه الخصوص.

^{٧/} شكل ثلاث مبلغ الـ ٢,٧ بليون المستحقة كمدفوعات فوائد في السنة المالية ١٩٩١ التزامات فوائد تراكمت في شكل متأخرات وصلت الى ١١,٤ بليون دولار في نهاية يونيو ١٩٩٠.

وبالتحديد، فإن إيرادات قناة السويس تتأثر بشكل مهم بالتطورات في التجارة الدولية، بينما تتأثر تحويلات العاملين بالأدلة الاقتصادية في البلدان العربية في منطقة الخليج.

ج- التحويلات الرسمية

بلغت التحويلات الرسمية خلال السنة المالية ١٩٩٠ حوالي ١,١ بليون دولار، وقدمت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من هذه المساعدات المدنية الأجنبية. ونظرا لتوقع أثر معاكس لأزمة الشرق الأوسط على الاقتصاد المصري، ارتفعت التحويلات الرسمية إلى حد كبير في السنة المالية ١٩٩١ إلى ٤,٨ بليون دولار أمريكي، منها ٢,٤ بليون تحت رعاية "مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج". وشمل هذا المبلغ منحاً يبلغ مجموعها ٢ بلايين دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ومنظمة الخليج للتنمية في مصر، وكان معظمه غير مرتبط بمساعدات ميزان المدفوعات. وبنهاية أزمة الشرق الأوسط، انخفضت التحويلات الرسمية من ذروتها التي تحققت أثناء السنة المالية ١٩٩١، لكنها ظلت أعلى من مستواها المتوسط السابق، فوصلت إلى ١,٤ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢ و ١,٩ بليون في السنة المالية ١٩٩٢. وبالنسبة للسنة المالية ١٩٩٤، يمكن التنبؤ بمستوى معتاد للتحويلات الرسمية بحدود بليون دولار، حيث أن من المنتظر أن تنتهي المعونة المقدمة من مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج بنهاية السنة المالية ١٩٩٢.

د- الحساب الرأسمالي

نظرا إلى أن التزامات سداد أصل الديون أثناء فترة السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ قد فاقت باستمرار سحبوات القروض، كان الحساب الرأسمالي (على أساس الاستحقاق) في حالة عجز خلال تلك الفترة. ومع الانخفاض الكبير في التزامات سداد أصل الدين خلال السنة المالية ١٩٩٢، سجل الحساب الرأسمالي فائضا بسيطا قدره ٣٠٠ مليون دولار خلال ذلك العام. وأبدت سحبوات القروض التي بلغ متوسطها حوالي ٢ بليون دولار في فترة السنوات الخمس المنتهية بالسنة المالية ١٩٩١، اتجاهها ثابتا نحو الانخفاض، إذ بلغ متوسطها ١,٢ بليون في السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣. غير أن التزامات مدفوعات أصل الدين التي بلغ متوسطها حوالي ٢,٧ بليون دولار في السنوات المالية ١٩٨٧-١٩٩١، قد انخفضت أيضا خلال العامين التاليين لتبلغ حوالي ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وقد عكست هذه التطورات في المدفوعات تخفيض الدين وإعادة هيكلته من جانب الدائنين من منطقة الشرق الأوسط، ودائني نادي باريس بموجب "محضر نادي باريس المتفق عليه" بتاريخ مايو ١٩٩١. وبالنسبة للسنة المالية ١٩٩٤، يمكن الافتراض أن سحبوات القروض ومدفوعات استهلاك الدين يشابه بوجه عام الحجم في السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتا بوجه عام، في نطاق حوالي ٠,٥٠٠ بليون دولار أثناء السنة المالية ١٩٩٢ والسنة المالية ١٩٩٢. ومن الممكن الافتراض أنه سيتم على نفس المعدل خلال السنة المالية ١٩٩٤. ويمكن أن يتم ربط التنبؤ بتدفقات رأس المال الخاص خلال السنة المالية ١٩٩٤ بالتوقعات بشأن الفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية وأيضا التوقعات بالنسبة لسعر الصرف للجنه المصري.

٤ - تمارين ومسائل للمناقشة

أ- تمارين

- (١) قم بإعداد تنبؤ لميزان المدفوعات للسنة المالية ١٩٩٤. ويجب أن تكون التنبؤات متسقة مع تنبؤات الحلقات الدراسية التطبيقية الأخرى، خاصة الحلقة المتعلقة بالأسعار والناجح والإنفاق.
- (٢) عدّد الافتراضات الأساسية الكامنة وراء تنبؤاتك. ويرجى الرجوع إلى الجدول رقم ١ بالفصل الثامن للاطلاع على الافتراضات المتعلقة بالبيئة الخارجية التي تواجهها مصر.

ب- مسائل للمناقشة

- (١) إلى أي حد يبدو التنبؤ بميزان المدفوعات، المعد لعام ١٩٩٤، مقبولاً؟ وإذا كان التنبؤ يشير إلى مشاكل (كأن تكون احتياجات التمويل مرتفعة إلى درجة غير واقعية بما يشير إلى ظهور فجوة تمويل)، فما هي الاختيارات الرئيسية المتاحة أمام السلطات؟

- (٢) علق على التأثير المحتمل للتغيرات في البنود التالية على التنبؤات بميزان المدفوعات:

- الائتمان المحلي
- الاستهلاك المحلي
- سعر الصرف
- أسعار الفائدة الأجنبية أو المحلية

- (٣) ما هي المسائل الرئيسية المتعلقة بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وذات الصلة بالقطاع الخارجي في نهاية السنة المالية ١٩٩٣؟ ما هي المسائل الرئيسية المتعلقة بضعف الأداء الهيكلي أو اختلال التوازن؟

الجدول رقم ١-٥ مصر: ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٠
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ السيناريو الأساسي
الميزان التجاري	٨ ٢٩٧-	٧ ٥٣٨-	٦ ٤٢٠-	٧ ٣١٢-	٧ ٣١٢-
الصادرات	٣ ١٤٤	٣ ٨٨٧	٣ ٦٣٤	٣ ٤١٧	٣ ٤١٧
النفط	١ ٢٢٩	١ ٩٧١	١ ٦٥١	١ ٨٠٣	١ ٨٠٣
غير ذلك	١ ٩١٦	١ ٩١٦	١ ٩٨٣	١ ٦١٤	١ ٦١٤
واردات (سيف)	١١ ٤٤١-	١١ ٤٢٥-	١٠ ٠٥٤-	١٠ ٧٢٨-	١٠ ٧٢٨-
الخدمات (بالصافي)	٢ ٤٦٣	٢ ٦٢٩	٥ ٤١٢	٤ ٥٦٨	٤ ٥٦٨
المتحصلات	٧ ٦٩١	٨ ٨٢٧	٩ ٥٨٨	٩ ٧٦٢	٩ ٧٦٢
رسوم قناة السويس	١ ٤٧٢	١ ٦٦٢	١ ٩٥٠	١ ٩٤١	١ ٩٤١
السياحة	١ ٥٤٨	١ ٦٤٦	٢ ٥٢٩	٢ ٣٧٥	٢ ٣٧٥
الاستثمار	١ ٢٠٩	١ ٤٧٥	١ ٣٧٩	١ ٢٥٨	١ ٢٥٨
غير ذلك	٣ ٤٦٢	٤ ٠٤٤	٣ ٧٣٠	٤ ١٨٧	٤ ١٨٧
المدفوعات	٥ ٢٢٨-	٦ ١٩٨-	٤ ١٧٥-	٥ ١٩٤-	٥ ١٩٤-
ومنها: الفوائد (أساس الاستحقاق)	٢ ٩٦٠-	٣ ٧١٦-	١ ٣٢٠-	١ ٤٥٥-	١ ٤٥٥-
تحويلات خاصة	٣ ٢٦٧	٣ ٠٥٣	٣ ٧٧٢	٥ ٩٢٩	٥ ٩٢٩
الحساب الجاري (مع استبعاد التحويلات الرسمية)	٢ ٥٦٧-	١ ٨٥٦-	٢ ٧١٣	٣ ١٩٥	٣ ١٩٥
التحويلات الرسمية	١ ٠٩٤	٤ ٨٥١	١ ٣٥٢	١ ٩٠٢	١ ٩٠٢
منح نقدية	٢١٥	٦٣٣	٣١٠	٤٦٤	٤٦٤
منح سلعية	٨٧٩	٨٥٤	٧٣٠	٨٨٩	٨٨٩
منح مرتبطة بأزمة الخليج	--	٣ ٣٦٤	٢٦٨	٥٤٩	٥٤٩
الحساب الجاري (شاملاً التحويلات الرسمية)	١ ٤٧٣-	٢ ٩٩٥	٤ ٠٦٥	٥ ٠٩٧	٥ ٠٩٧
التحويلات الرأسمالية	١ ٠٦٥-	٩٥٩-	٢٠٧-	٣٢٥	٣٢٥
القروض المتوسطة والطويلة الأجل (بالصافي)	٧٩٤-	٦٦٩-	٢٦٧-	٨١	٨١
السحوبات	٢ ٣٥٧	١ ٩٤٩	١ ٤٥٣	١ ٠٩٠	١ ٠٩٠
السداد (أساس الاستحقاق)	٢ ٠٥١-	٢ ٦١٨-	١ ٧٢٠-	١ ٠٠٩-	١ ٠٠٩-
الاستثمار المباشر	١٦١	١٣٦	٣٥٩	٤٥٣	٤٥٣
غير ذلك	٤٣٢-	٤٢٦-	٢٩٩-	٢٠٩-	٢٠٩-
الخطأ والسهو (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر)	١ ٣٢٧	٤٢	٢ ٠٨٢	١ ٤٠٠-	١ ٤٠٠-
الميزان الكلي	١ ٢١١-	١ ٩٩٤	٥ ٩٤٠	٤ ٠٢١	٤ ٠٢١

الجدول رقم ١-٥ مصر: ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٢ (تتمة)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
السيناريو الأساسي					
	٤٠٢١-	٥٩٤٠-	١٩٩٤-	١٢١١	التمويل
	٤٠٢١-	٥٢٧٩-	٥٩٩٤-	١١٠٣-	صافي الاحتياطيات الدولية مع استبعاد (اتمانات) الصندوق (- تعني زيادة)
	٤٢٠٣-	٤٢٢٤-	٢٢٧٩-	١٤٨-	البنك المركزي
	٢٨٢	٩٤٥-	٢٧١٥-	٩٥٥-	البنوك التجارية وغيرها من البنوك
		٤١	٣	-	استخدام ائتمان الصندوق (بالصافي)
		١٢٢	٨٤	-	مشتريات
		٨١-	٨٠-	-	إعادة شراء*
		٧٠٢-	٢٩٩٧	٢٢١٤	التمويل الاستثنائي/٢
		١٠٠٩-	٩٥٥٨-	٢٢١٤	تراكم (+) ونقص (-) المتأخرات
		-	١٢٧٩-	-	العفو عن خدمة الدين
		-	١١٧٤	-	الفوائد
		-	١٠٥	-	سداد الدين
		-	٦٢٩٢	-	رصيد العفو عن المتأخرات/٣
		٣٠٧	٥٨٨٢	-	إعادة الجدولة
		-	٢٥٩٢	-	أجال السداد الجارية
		-	١٢٤٦	-	أصل الديون
		-	١٢٤٦	-	الفوائد
		٣٠٧	٢٢٩١	-	المتأخرات
					بنود تذكيرية:
	٦,٩	١١,٦-	٥,٥	١٢,٩	شروط التبادل التجاري (التغير المئوي)
					الحساب الجاري/٤
	٧,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٧,٩-	(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
	١٥ ٤٦٦	١١ ١٧٢	٦ ٩٠٠	٢ ٧٢٩	إجمالي الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ بما في ذلك الفوائد المحتسبة على حيازات الودائع المودعة في الخارج.

٢/ مع استبعاد عمليات تحويل الدين.

٣/ الولايات المتحدة، والبلاد العربية للنقط، و GODE.

٤/ بالإضافة، بلغ حجم الدين الذي يلقى دون أن يكون متأخر السداد ٦ ٥١٥ مليون دولار أمريكي.

٥/ مع استبعاد التحويلات الرسمية.

الجدول رقم ٢-٥ مصر: الدين الخارجي، ١٩٩٣-١٩٨٨
(بملايين الدولارات الأمريكية في نهاية الفترة)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدين العام المتوسط والطويل الأجل	٣٧ ٤٨٩	٣٩ ٤٤٧	٣٩ ١٥٢	٣٨ ٧٣٦	٣٦ ١٢٠	٣٩ ١٦٨
قروض قصيرة الأجل	٣ ٧٤٠	٣ ٧٨١	٣ ٩٤٨	١ ٥٠٤	١ ٣٦٦	١ - ٦٢
دين على القطاع الخاص	٢٤٦	١٩٨	٢٢٨	٢٦١	١١٥	٤٧
مجموع الدين	٤١ ٤٧٥	٤٣ ٤٢٨	٤٣ ٣٢٨	٤٠ ٥٠١	٣٧ ٦٠١	٣٠ ٢٨٢

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٥ مصر: صادرات البضائع الأساسية، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السن الأساسي	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	قصة المنتهية في ٣٠ يونيو
البضائع	١ ٨٠٢	١ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	١ ٥٧١	
البضائع الخام	١ ٣٧٤	١ ١٧٢	١ ١٧٢	١ ١٧٢	١ ١٧٢	١ ١٧٢	١ ١٧٢	١ ١٧٢	
المنتجات المنطقية/١	٥٢٨	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	
القطاع الزراعي	١ ١٩١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	١ ٠٦١	
القطاع	٧٧	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	
القطن	٧١	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	
الأرز	١١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	
البحايطا	٤٢	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	
المواج	٧٥	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	
غير ذلك	٤٥١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	٤٠١	
القطر والنسج	٢٠٤	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	
مفروقات قطعية	٧٢	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	
مستوحقات قطعية	١٠٢	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	
غير ذلك	١٠٢	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	
صناعات أخرى	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	
المواد الغذائية	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	
الكهوليات	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	
الصناعات المعدنية والهندسية	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	
غير ذلك	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	
صادرات أخرى غير موازنة	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	٧٧٧	
المجموع	٧ ٤١٧	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	٧ ٣٧٤	

المصدر: البيانات المتوفرة المعهد صندوق النقد الدولي.
١/ مع استبعاد قود الشحنات، التي يدرج في صادرات الخدمات في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم ٤-٥ مصر: اتجاه التجارة، الصادرات، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٨٧
(كنسبة مئوية من المجموع)

	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	النسبة المئوية في ٣٠ يونيو
٥٢,٨	٥٢,٢	٥١,٩	٥٢,١	٥٠,٤	٥١,٤	٥١,٤	البلدان الصناعية
١٤,٢	١٤,٨	١٥,٢	١٢,٦	١١,١	١٢,٧	١٢,٧	ألمانيا
٧,٤	٧,٦	٨,٦	٥,١	٦,٢	٧,٢	٧,٢	الولايات المتحدة
٧,٤	١,٤	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٢,٢	٢,٢	اليابان
٤,٢	٤,٩	٤,٠	٧,٠	٤,٨	٤,٩	٤,٩	فرنسا
٢,٤	٢,٧	٦,١	٥,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	ألمانيا
٥,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٩	السويد المتحدة
٢,٢	٢,٨	٦,٢	٥,٦	٦,٩	٥,٩	٥,٩	هولندا
٧,٠	٢,٨	١,٥	٢,٢	٢,٢	٦,٠	٦,٠	اليونان
	٩,٩	٧,٥	٨,٤	٦,٤	٨,٩	٨,٩	غير ذلك
٢٤,٠	٢٠,٢	١٥,٩	١٥,١	١٥,٥	١١,٩	١١,٩	الشرق الأوسط
١٧,٤	١٧,٧	١٤,٢	١٢,٨	١٤,٤	١٤,٢	١٤,٢	البلدان النامية
٤,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٢	-٠,٩	-٠,٩	البرازيل
٧,٨	٩,٤	٦,٦	٦,٨	٨,٢	٤,٤	٤,٤	آسيا
٥,٠	٥,٢	٥,٧	٤,٧	٤,٦	٨,٨	٨,٨	أوروبا
-٠,٢	-٠,٦	-٠,٠	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	نصف الكرة الغربي
٢,٥	٦,٢	١٥,٨	١٢,١	١٤,٤	١٥,٥	١٥,٥	بلدان الاتحاد السوفياتي السابق
٢,٤	٢,٥	٢,١	٤,٩	٥,٢	٧,٠	٧,٠	بلدان أخرى مشتركة، غير مدرجة في أماكن أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	بلدان غير محددة
							المجموع

المصدر: البيانات المتوفرة لسجل صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 0-0 مصر : التكوين السلمي للواردات
السنوات المالية 1988-1994

1994 البيانات الأساسي	1993	1992	1991	1990	1989	1988	الفترة المنتهية في 30 يونيو	
			(بملايين الدولارات الأمريكية)					
1 498	1 494	1 494	1 497	1 277	1 244	1 714	الأغذية والمشروبات	
1 279	924	924	1 319	981	740	791	الدهون والزيوت	
1 117	1 177	1 177	1 177	1 124	1 000	1 127	الكيميائيات	
1 042	942	942	1 120	1 124	877	827	الأخشاب والورق والمنسوجات	
1 222	1 274	1 274	1 277	1 277	1 200	1 117	الآلات والمعدات	
514	792	792	817	825	807	840	المعادن ومنتجاتها	
270	277	277	278	270	277	211	مواد مصنوعة متفرقة	
228	272	272	221	1 217	1 210	1 277	واردات غير موزعة 2/3	
445	400	400	1 179	495	713	724	مع سلمية	
---	792	792	907	292	---	---	قروض مباشرة	
1 0 778	1 0 225	1 0 225	1 1 272	1 1 221	1 0 771	4 287	مجموع الواردات (سيف)	
			(كنسبة مئوية من المجموع)					
---	---	---	17,3	16,7	20,3	19,7	الأغذية والمشروبات	
---	---	---	21,2	22,7	22,3	21,7	سلع وسيطة	
---	---	---	27,9	22,4	22,7	27,9	سلع رأسمالية	
---	---	---	19,9	16,7	19,3	19,2	سلع استهلاكية	
---	---	---	7,5	7,3	7,7	7,3	منتجات تنظية	
---	---	---	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع	

المصدر: البيانات المتوفرة والبيانات المتوقعة من البنك الدولي.

2/ يمثل جزء كبير نظير القروض الأجنبية.

الجدول رقم 7-0 مصر: القيم النقدية والمنتج بها للمعادلات 11-أ،
السنوات المالية 1997-1987

القيمة المنتجة بها 11 المعادلة	الواردات النقدية (In MR)		القيم المنتجة بها		القيمة المنتجة (MR)	القيمة المنتجة في 30 يونيو
	المعادلة 9	المعادلة 10	المعادلة 10	المعادلة 11		
9,1A	9,1A	9,11	9366,6E	9311,0E	9,10,9F	1987
9,1B	9,1A	9,10	9375,3E	9462,0A	1-988,7F	1986
9,1F	9,1B	9,14	1-997,3E	9207,2E	1-858,9F	1985
9,1I	9,1C	9,17	9718,7A	8687,5-	9277,0-	1983
9,1E	9,1A	9,31	8781,7E	8770,7F	7817,5E	1984
9,2B	9,1A	9,17	7917,0-	8788,3E	8788,3E	1988
9,1F	9,1C	9,36	8777,1F	8671,0-	7987,7A	1985
9,1F	9,1E	9,17	7987,0-	8277,8F	8288,7E	1986
9,1F	9,1-	9,17	8702,7D	8-71,3A	8278,3F	1981
9,17	9,2B	9,37	8771,8E	7977,0-	7070,7E	1987
9,1B	9,37	9,17	8288,7A	7601,7A	8701,8E	1987

المصدر: البيانات المتوفرة المعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 8-0 مصر: احصاءات مختارة
1993-1997

P	Exch	FX (1000 LE)	GDP (ملايين الجنيهات المصرية)	المصارف (ملايين الدولارات الأمريكية)	الواردات (ملايين الدولارات الأمريكية)	PIE (1000 LE)	GDP (ملايين الجنيهات المصرية بالأسعار 1988 LE)	الصة المستهلكة في 10 يونيو
90.10	1.10	117.20	41371.00	7987.00	4048.00	100.10	72117.00	1007
97.00	1.20	118.00	37667.00	7510.00	10787.00	98.00	77903.00	1008
00.10	1.20	118.10	37617.00	7378.00	10817.00	97.00	80090.00	1009
06.00	1.20	100.00	37049.00	7297.00	9727.00	100.00	87219.00	1010
10.00	1.00	86.00	42718.00	7711.00	9827.00	100.00	82718.00	1011
11.00	1.00	100.10	44227.00	7778.00	9887.00	119.00	84871.00	1012
12.10	1.00	100.00	50077.00	7787.00	10710.00	119.00	84787.00	1013
13.00	1.00	119.00	56887.00	7912.00	11811.00	127.00	80078.00	1014
14.00	1.00	119.00	60718.00	7669.00	11872.00	127.00	81000.00	1015
15.00	1.00	110.00	110071.00	7391.00	10081.00	127.00	80078.00	1016
16.00	1.00	110.00	100000.00	7337.00	10078.00	119.10	87117.00	1017

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الفصل السادس: القطاع الحكومي

تلعب ميزانية الحكومة دورا رئيسيا في السياسات الاقتصادية للبلد. سواء بمفردها من خلال برامج الانفاق والإيرادات، أو من خلال أثرها على قطاعات الاقتصاد الكلي الأخرى (كما في حالة الاقتراض من القطاع المصرفي). وبسبب هذه الآثار المترتبة على سياسة المالية العامة، فإنها تصبح إحدى أدوات السياسة الهامة الداخلة في تصميم البرنامج المالي. ولذلك فمن الضروري إعداد تنبؤات دقيقة عن مكونات الميزانية التالية: الإيرادات والنفقات والتمويل.

١ - تعريف اصطلاح الحكومة

يعرف القطاع الحكومي عموما على أنه يشمل الوظائف التي تؤديها السلطات العامة من خلال ممارسة السلطة المخولة لها سياسيا. ويشمل ذلك من الناحية العملية نطاقا واسعا من الخدمات غير السوقية، بما في ذلك معاملات الدخل التي تمول بواسطة القطاعات الأخرى غير الحكومية في الاقتصاد، وتنفذ من خلال أدوات حكومية. /١/ وتتضمن هذه الهيئات الحكومية المركزية وحكومات الولايات (أو المناطق)، والحكومات المحلية، إلى جانب عدد من الوكالات شبه الحكومية، مثل المؤسسات المالية وغير المالية الخاضعة للملكية العامة، وبرامج الضمان الاجتماعي، والسلطات فوق القومية. وتستبعد عادة المؤسسات العامة التي تقوم بعمليات تجارية ولعدم كونها عنصرا نشطا في السياسة العامة. وعند تحليل السياسة المالية ودورها في الاقتصاد، عادة ما يقتصر نطاق الحكومة، كما هو الحال في مصر، على الحكومة المركزية نظرا لعدم توفر البيانات عن نشاط الوكالات العامة الأخرى. ويجرى فصل القطاع المالي عن تعريف القطاع العام، من أجل إلقاء الضوء على تعاملات الحكومة مع المؤسسات المالية وقدرتها على الوصول إلى موارد هذه المؤسسات.

٢ - أهداف تمرين التنبؤ

الهدف الأساسي لهذه الحلقة الدراسية التطبيقية هو التنبؤ بالعجز الكلي للميزانية واحتياجات تمويله، التي ستسرى خلال القطاعات الأخرى وبالتالي تؤثر، ضمن ما تؤثر، على المتغيرات الهدفية الرئيسية، مثل النمو والتضخم. وعادة ما يفضل مدخل منهجي منظم لتقدير الإيرادات والنفقات الحكومية مباشرة، وبالتالي تقدير العجز كمتبق، خاصة وأن هذا المنهج يتيح مرونة النظر في التأثير الممكن لمختلف بدائل السياسة. ويستحق المدخل المنهجي المحدد اللازم لتحقيق هذا الهدف دراسة متأنية.

/١/ أنظر: صندوق النقد الدولي: دليل إحصاءات مالية الحكومة. وغالبا ما تتضمن الخدمات المقدمة بعض معاملات السوق، لكن مثل هذه المعاملات عادة ما تكون عرضية بالنسبة للأنشطة الحكومية الرئيسية، إلا في حالات اقتصادات التخطيط المركزي، حيث يتولى القطاع الحكومي مسؤولية مباشرة أكبر بكثير في مجال النشاط الاقتصادي.

ومن المتفق عليه عموماً من ناحية المفاهيم أن أفضل مدخل منهجى لوضع النماذج هو اتباع نظام شامل للتوازن العام، للإمساك بردود الفعل المتبادلة بين المتغيرات. وبالاستناد الى مثل هذا المنهج يقوم المرء بدراسة كيفية تأثير مختلف المعدلات الضريبية على الوعاء الضريبي ذاته عبر الوقت، وبالتالي يقدر الإيرادات، أو كيفية تأثير الدعومات الحكومية على تخصيص الموارد وعلى عرض السلع المدعومة. غير أن ما ينطوي عليه أسلوب التوازن العام من تعقيد يحد من مزاياه من الناحية العملية، لأن إعادة تخصيص الموارد على نطاق كبير بما يكفي للتأثير بشكل ملحوظ على النتائج عادة ما يستغرق وقتاً، كما أن وقع الآثار الأخرى غير المتوقعة داخل الإطار الزمني تجعل من سلامة هذا المدخل منهجى موضعاً للشك. وفي حالة الأجل القصير (سنة واحدة)، وهي الحالة المعنية هنا، يحسن استخدام مدخل منهجى للتوازن الجزئي، حيث تستند التنبؤات على توقعات بسيطة للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (المتغيرات المستقلة في معادلات الانحدار)، وهي لا تفل دقة لكن العمليات الحسابية المطلوبة لها أكثر وضوحاً. ولا يغيب عن البال أن تغير البنية التحتية للاقتصاد بشكل كبير بمرور الوقت في بلد كمصر، يطرح مشاكل خاصة. إذ لا يمكن تطبيق أساليب التنبؤ الاقتصادي، بغض النظر عما إذا كان الأسلوب المتبع هو التوازن العام أم الجزئي، دون تدبر ومراعاة التغيرات البنيوية التي قد تؤثر على العلاقات السلوكية الموجودة.

وهناك مدخلان منهجيان أساسيان للتنبؤ بوضع الميزانية. ويتمثل أحدهما في إعداد تقدير للاتجاهات الأساسية من أجل التنبؤ بنتائج تنفيذ الميزانية، مع افتراض عدم وجود أي تطورات استثنائية أو مبادرات جديدة، وعادة ما يشار إليه باسم "السيناريو الأساسي". وبناءً على هذا المدخل منهجى يمكن التنبؤ بكل مكون رئيسي للميزانية على أساس التغيرات المتوقعة في متغيرات صورية تعد مؤثرة على هذه المكونات الموجودة تحت جانبي الإيرادات والنفقات (أنظر أدناه). أما المدخل منهجى الثاني فيتبع في إطار تمرين البرمجة المالية، حيث يتقرر بناءً على مؤشرات كلية معينة لأداء الميزانية - مثل الميزان الكلي للميزانية أو ميزان الحساب الجاري - وجوب تعديل السياسة المالية لمساعدة الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى. فقد يعتبر العجز الكلي بناءً على هذه الخطوات أكبر مما ينبغي، مما يجعله يؤدي مثلاً إلى الإسهام في نمو عرض النقود بشكل مفرط أو زيادة الدين الخارجي إلى مستويات تتجاوز الحدود السليمة، أو قد يعتبر ميزان الحساب الجاري بالميزانية غير كاف لتوليد المدخرات بالقدر المطلوب لتمويل الجهود الاستثمارية المرغوبة. ومعنى هذا أن السياسة المالية في هذه الحالة متيدة، وتتطلب الأهداف الموجزة المرغوبة تعديلاً في مكونات كل من الإيرادات والنفقات، عن طريق اتخاذ تدابير استثنائية في مجال الميزانية. غير أنه حتى في حالة اتباع المدخل منهجى الثاني، يتطلب الأمر إجراءً تقديرياً مبدياً جيد لوضع الميزانية المحتمل تبلوره، بافتراض عدم وجود أي مبادرات مالية جديدة، كخطوة بالغة الأهمية في تحديد السياسات الاقتصادية السليمة.

والمدخل منهجى الأساسي في أسلوب التقدير هو القيام أولاً بالتنبؤ بأهم فئات الإيرادات والإنفاق على أساس العلاقات الكمية المستندة إلى تقديرات مفصلة عن أوعية هذه المتغيرات (المبيعات الخاضعة للضريبة، والواردات الخاضعة للضريبة.. الخ). وفي حالات عدم توفر تقديرات مرتبطة مباشرة بالمتغيرات الصورية، يجب إقامة علاقة بين المتغيرات الواجب التنبؤ بها وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة (إجمالي الناتج المحلي، والواردات.. الخ). ثم يجري التنبؤ بعدئذ بفئات الإيراد والإنفاق الأخرى الأقل أهمية كمجموعة بناءً على الاتجاهات أو على العلاقة بإجمالي الناتج المحلي، ثم جمع النتائج للتوصل إلى العجز المقدر

للميزانية. ثم يجري عندئذ استخدام مختلف موارد التمويل للتوصل إلى تقدير لمدى اللجوء إلى التمويل المصرفي، الذي يقدر في تنبؤ السناريو الأساسي الأولي. ويتضمن ما تبقى من هذا الفصل ملخصاً لهيكل المالية العامة في مصر وتطورات الميزانية في الآونة الأخيرة، ومراجعة لمفاهيم تهم خطوات التنبؤ، وأخيراً، العودة إلى عملية التنبؤ.

٣ - تنظيم القطاع العام في مصر

يتضمن القطاع العام غير المالي في مصر الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والمؤسسات العامة. وتتألف الحكومة المركزية من الإدارة المركزية، التي تتكون من رئاسة الجمهورية والوزارات والهيئات التشريعية (ويبلغ عدد الموظفين الإجمالي بها حوالي المليون)، وهيئات الخدمات العامة، وهي وكالات عامة غير هادفة للربح مثل الجامعات ومعاهد الأبحاث والمستشفيات (ويبلغ إجمالي عدد العاملين بها حوالي ٤٠٠ ألف). وتدرج عمليات هذه الهيئات في ميزانية الحكومة، إذ تمول نفقاتها من مخصصات الميزانية، وتسجل متحصلاتها من الرسوم كبنود إيرادات مستقل. وتتكون الحكومات المحلية من ٢٥ محافظة تشرف على عمليات الحكومات البلدية وتقدم معظم الخدمات الاجتماعية، وتوظف ما يبلغ مجموعه قرابة الثلاثة ملايين. ويأتي معظم التمويل اللازم لهذه الحكومات من ضرائب مخصصة لذلك تحصلها بواسطة الإدارة المركزية، ومن تحويلات من الحكومة المركزية. علاوة على ضرائب محلية ورسوم وأتعاب مقابل خدمات محلية. وكانت المحليات تمتلك حتى عام ١٩٩٠، حوالي ٢٠٠٠ مؤسسة صغيرة، بيع الكثير منها فيما بعد.

وتنظم المؤسسات العامة في شكل سلطات عامة اقتصادية وشركات قطاع عام. وتتكون السلطات الاقتصادية العامة من ٥٦ مؤسسة عامة مملوكة تماماً للدولة ومنظمة على أسس تجارية، ومعظمها موجود قبل ١٩٥٠. وتشمل "المؤسسة المصرية العامة للبترو"، و"هيئة قناة السويس"، وعدد من مختلف هيئات المرافق العامة، وتعاونيات البناء، والهيئة العامة للسلع التموينية". وتتكون الشركات العامة من حوالي ٢٨٦ مؤسسة عامة تمت حيازتها أو تأسيسها بعد عام ١٩٥٠. وتختلف هذه الشركات عن الهيئات الاقتصادية من حيث أنها تتمتع عموماً بقدر أكبر من الاستقلال في التشغيل، ولم تعد تخضع للضوابط على الأسعار، ولا تستخدمها الحكومة عادة كأداة لتقديم الدعم الاستهلاكية. والجدير بالذكر بأن انفاق الشركات العامة الاستثماري فقط يدخل في حسابات القطاع العام.

وتركز المناقشة في هذا القسم على بيانات الميزانية الموحدة للحكومة المركزية، التي تنشر في منشور "إحصاءات مالية الحكومة" الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتتضمن هذه البيانات، بالإضافة إلى ميزانية الحكومة المركزية، عمليات صناديق الضمان الاجتماعي وحسابات الحكومة المركزية الخارجة عن الميزانية.

٤ - التطورات أثناء فترة السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢

أ- نظرة عامة

ينعكس الدور المهيمن للحكومة في الاقتصاد المصري في حجم النفقات الموحدة للحكومة المركزية بالقياس إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ بلغ هذا الحجم النسبي ٢٩ في المئة في المتوسط أثناء فترة الخمس سنوات المنتهية بالسنة المالية ١٩٩٢، (الجدول رقم ٦-١). وبلغ متوسط الإيرادات ٢٧ في المئة والمنح الأجنبية ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي أثناء الفترة نفسها. وسجلت الميزانية عجزا كليا بلغ متوسطه حوالي ٤,٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة السنوات الأربع المنتهية بالسنة المالية ١٩٩٢. لكنه أبدى فائضا بلغت نسبته ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢. وكانت السلطات النقدية المصدر الأساسي لتمويل عجز الميزانية الكلي أثناء فترة السنوات الأربع المنتهية بالسنة المالية ١٩٩٢، ومن ثم القطاع غير المصرفي إلى حد أقل.

وبدأت الحكومة في السنة المالية ١٩٩١ ببرنامج للتصحيح والاصلاح الهيكلي. وتضمنت اهداف المالية العامة الرئيسية إزالة اختلالات المالية العامة خلال فترة متوسطة الأجل (خفض جزء كبير من العجز دفعة واحدة في البداية)، والحد من دور القطاع العام في مجالات الانتاج والاستثمار. وتم اتخاذ خطوات في هذه المجالات المختلفة. وعلى ذلك فقد هبط عجز المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من متوسط نسبته ٦,٧ في المئة خلال السنة المالية ١٩٨٩-١٩٩١ إلى ١,١ في المئة في السنة المالية ١٩٩١، لكنه ارتفع إلى ٤,١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢ (يرجع ذلك أساسا إلى حدوث تحويل رأسمالي كبير غير متكرر إلى المصارف التجارية الخاضعة للملكية العامة). ثم تحول إلى فائض يبلغ ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢. وقد عكس التحسن في ميزان المالية العامة الكلي أثناء السنوات الثلاث الأخيرة بصفة رئيسية حدوث زيادة في الإيرادات، ثم إلى حد أقل، حدوث زيادة في المنح الأجنبية. كما أسهمت تحركات سعر الصرف منذ السنة المالية ١٩٩١ في حدوث زيادة في كل من الإيرادات والنفقات الحكومية، بينما مارست أثرا محايدا عموما على عجز المالية العامة. وانخفض سعر صرف البنك المركزي من ٠,٧ جنيه مصري للدولار إلى ١,١ جنيه للدولار في أغسطس ١٩٨٩، ثم إلى ٢ جنيه للدولار في يوليو ١٩٩٠. وكجزء من عملية توحيد اسعار الصرف، تم استبدال سعر صرف البنك المركزي بسعر الصرف الأساسي الذي وصل إلى ٢,٢٨ جنيه للدولار بحلول يوليو ١٩٩١. وفي نوفمبر ١٩٩١، تم توحيد نظام الصرف بالكامل، ووصل سعر الصرف إلى ٢,٢٥ جنيه للدولار بحلول نهاية يونيو ١٩٩٢. وأدى انخفاض الجنيه المصري بهذا الشكل إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية غير الضريبية (من قناة السويس والمؤسسة المصرية العامة للبترول أساسا). كما أدى ذلك أيضا إلى ازدياد الدعوم

على السلع المستوردة وزيادة مصروفات خدمة الدين الأجنبي، لأن دعوم سعر الصرف الضمنية على هذه البنود قد أزيلت وأصبحت واضحة. ٢/

ب- الإيرادات والمنح

زاد مجموع إيرادات الحكومة المركزية الموحدة بالقياس إلى إجمالي الناتج المحلي من متوسط ٢٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي أثناء فترة السنتين المنتهية بالسنة ١٩٩٠/١٩٨٩، إلى ٣٦ في المئة في السنة المالية ١٩٩١، و٤٢ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢، وما يربو على ٤٥ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢ (الجدول ٢-٦). وفي السنة المالية ١٩٩١، تعزى الزيادة في الإيرادات إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، وإلى حد أقل، زيادة الإيرادات المتحصلة من الضرائب على دخل الشركات، والأرباح، والمكاسب الرأسمالية. وتنسب هذه الزيادات إلى تدابير استثنائية، وتأثير انخفاض سعر الصرف، ولدرجة أقل، لارتفاع أسعار صادرات النفط. وقد أدخلت تدابير تستهدف خفض العجز في عدد من المناسبات أثناء العام. فعلى جانب الإيرادات، شملت هذه التدابير، ضمن غيرها، زيادات في أسعار الطاقة المحلية وفي الضرائب على منتجات التبغ، ورفع الرسوم، وزيادة أسعار تذاكر النقل بالسكك الحديدية. وأدى خفض سعر الصرف المشار إليه أعلاه إلى ارتفاع كبير في الضرائب على أرباح الأعمال وفي تحويلات الأرباح من المؤسسة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس. وقد تأثرت مصادر الإيراد هذه بشكل إيجابي بالارتفاع في أسعار النفط العالمية وارتفاع رسوم العبور في قناة السويس. كما أسهمت الزيادات في أسعار النفط المحلية (بنسبة ٤٣ في المئة في مايو ١٩٩٠ لكافة المنتجات النفطية و ٥٠ في المئة في يناير ١٩٩١ بالنسبة لمنتجات نفطية معينة). في هذه الأرباح، ورغم التدابير الحكومية، فقد هبطت الإيرادات المستمدة من الضرائب المحلية على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بشكل طفيف، في السنة المالية ١٩٩١ بالقياس إلى العامين السابقين، نتيجة لانتشار المعدلات النوعية. وبطريقة مماثلة، فقد هبطت أيضا المتحصلات الجمركية كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، التي كانت مقيدة بهيكل للتعريفات يتسم بوجود كثير من المعدلات النوعية والاعفاءات.

وفي السنة المالية ١٩٩٢، عكست الزيادة في الإيرادات أساسا إدخال ضريبة عامة على المبيعات في مايو ١٩٩١، وزيادة في الضرائب على دخل الشركات. وقد طبقت ضريبة المبيعات على مرحلتين الصناعة التحويلية والاستيراد. وقدم خصم ضريبي على المبالغ المدفوعة كضريبة مبيعات في حالات مشتريات السلع والخدمات الوسيطة، من أجل تجنب ازدواج المدفوعات الضريبية. ويسمح ذلك بتحويل الضريبة إلى ضريبة القيمة المضافة بالمعنى الكامل عبر الوقت عن طريق توسيع نطاقها ليشمل تجار الجملة والتجزئة على أنه لا يوجد خصم كهذا على خدمات السلع الرأسمالية، مما يحدث تشوهات في النظام الضريبي. وقد تحدد هيكل المعدلات عند ٥ في المئة بالنسبة لنطاق محدود من السلع الضرورية، و ١٠ في المئة بالنسبة لمعظم المنتجات،

٢/ لقد تفاوتت صافي تأثير انخفاض سعر الصرف على حسابات الحكومة باختلاف حجم النفقات والإيرادات بالعملة الأجنبية. وبعد الزيادة في أسعار صادرات النفط في النصف الأول من ١٩٩٠/١٩٩١، أصبح تأثير انخفاض سعر العملة على الميزان الكلي محايدا بوجه عام، إلى أن هبطت أسعار النفط مرة أخرى في ١٩٩١، غير أن إعادة الجدولة مع نادي باريس في مايو ١٩٩١ قد أدى إلى خفض النفقات بالعملة الأجنبية، مما أدى بالتالي إلى خفض التأثير المعاكس لانخفاض الجنيه على حسابات الحكومة، بحيث أصبح محايدا إلى حد كبير مرة أخرى.

السيولة المحلية. وزادت مدفوعات الفوائد المستحقة لجهات أجنبية أيضا بعض الشيء رغم إعادة الجدولة مع نادي باريس، نتيجة لتأثير انخفاض سعر الصرف مرة أخرى في السنة المالية ١٩٩٢، وتولى الحكومة أمر الالتزامات المستحقة على بعض المؤسسات العامة، خاصة في حالة الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية وهيئة الكهرباء المصرية، حيث قامت الحكومة بخدمة الدين الخارجي المستحق عليهما.

وقد انخفض مجموع النفقات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢ بمقدار ٢,٤ نقاط مئوية للانخفاض أساسا في النفقات الرأسمالية بمقدار ٦,٤ نقطة مئوية، ووازن ذلك جزئيا زيادة في مدفوعات الفائدة بمقدار ٣ نقاط مئوية. وكما في السنة السابقة، عكست الزيادة في نفقات الفوائد أساسا ارتفاع مدفوعات الفوائد المحلية، لكنها شملت أيضا بعض الزيادة في مدفوعات الفوائد الأجنبية. وقد نتج خفض النفقات الرأسمالية أساسا من انخفاض حاد في التحويلات الرأسمالية، بعد التحويل الرأسمالي الكبير لمرة واحدة في السنة المالية ١٩٩٢ من الحكومة إلى البنوك لإعادة رسميتها. وزاد تكوين رأس المال الثابت أثناء السنة بقدر طفيف هو ٠,٥ نقطة مئوية بالقياس إلى إجمالي الناتج المحلي.

وانخفض صافي الاقتراض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من متوسط قدره حوالي ٥ في المئة في السنتين الماليتين ١٩٨٩-١٩٩١ إلى حوالي ٣ في المئة خلال السنتين الأخيرتين، بما يتماشى مع سياسة الحكومة الهادفة إلى الحد من القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة وتشجيع زيادة اعتماد هذه المؤسسات على التمويل الذاتي.

٥ - مفاهيم التنبؤ

أ- الإيرادات

تتمثل التميزات الرئيسية لصفات الإيرادات في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، كما يتمثل التمييز للضرائب في الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتصنف الضرائب كضرائب مباشرة إذا كانت تأخذ في الحسبان الخصائص الفردية للوحدة الخاضعة للضريبة عند تقدير الالتزام الضريبي، وكضرائب غير مباشرة إن لم يكن الأمر كذلك. ورغم ما تتسم به هذه التقسيمات من أهمية كبيرة في مجال تقييم السياسة الضريبية، كما أنها تظهر بشكل بارز في العروض المعتادة لبيانات الإيرادات (أنظر الجدول رقم ٧)، فلا دور لها تقريبا في عملية التنبؤ. لكن التقسيم الأكثر أهمية لعملية التنبؤ هو التقسيم إلى ضرائب نوعية وضرائب قيمية. فمعدلات الأولى لا ترتبط بأسعار البنود الخاضعة للضريبة، بما يعني أن إيرادات هذا النوع من الضرائب لا تزداد مع التضخم، أما معدلات الضرائب القيمية فتمثل نسبة مئوية من سعر بيع البند الخاضع للضريبة، وبالتالي يرتفع الإيراد المستمد منها مع التضخم. وعند عدم وجود تدابير استثنائية، ترتفع المتحصلات من الضرائب القيمية بسرعة تزيد جدا على متحصلات الضرائب النوعية، خاصة مع تسارع التضخم. ومن الواضح أن تغير استجابة تحصيل الإيرادات لتغيرات الناتج يمثل علاقة هامة، صيغت علميا في شكل مفهوم "المرونة" ذي الأهمية الكبيرة.

السيولة المحلية. وزادت مدفوعات الفوائد المستحقة لجهات أجنبية أيضا بعض الشيء رغم إعادة الجدولة مع نادي باريس. نتيجة لتأثير انخفاض سعر الصرف مرة أخرى في السنة المالية ١٩٩٢، وتولى الحكومة أمر الالتزامات المستحقة على بعض المؤسسات العامة، خاصة في حالة الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية وهيئة الكهرباء المصرية، حيث قامت الحكومة بخدمة الدين الخارجي المستحق عليهما.

وقد انخفض مجموع النفقات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢ بمقدار ٢,٤ نقاط مئوية للانخفاض أساسا في النفقات الرأسمالية بمقدار ٦,٤ نقطة مئوية، ووازن ذلك جزئيا زيادة في مدفوعات الفائدة بمقدار ٢ نقاط مئوية. وكما في السنة السابقة، عكست الزيادة في نفقات الفوائد أساسا ارتفاع مدفوعات الفوائد المحلية، لكنها شملت أيضا بعض الزيادة في مدفوعات الفوائد الأجنبية. وقد نتج خفض النفقات الرأسمالية أساسا من انخفاض حاد في التحويلات الرأسمالية، بعد التحويل الرأسمالي الكبير لمرة واحدة في السنة المالية ١٩٩٢ من الحكومة إلى البنوك لإعادة رسميتها. وزاد تكوين رأس المال الثابت أثناء السنة بقدر طفيف هو ٠,٥ نقطة مئوية بالقياس إلى إجمالي الناتج المحلي.

وانخفض صافي الاقتراض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من متوسط قدره حوالي ٥ في المئة في السنتين الماليتين ١٩٨٩-١٩٩١ إلى حوالي ٢ في المئة خلال السنتين الأخيرتين، بما يتماشى مع سياسة الحكومة الهادفة إلى الحد من القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة وتشجيع زيادة اعتماد هذه المؤسسات على التمويل الذاتي.

٥ - مفاهيم التنبؤ

أ- الإيرادات

تتمثل التميزات الرئيسية لفئات الإيرادات في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، كما يتمثل التمييز للضرائب في الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتصنف الضرائب كضرائب مباشرة إذا كانت تأخذ في الحساب الخصائص الفردية للوحدة الخاضعة للضريبة عند تقدير الالتزام الضريبي، وكضرائب غير مباشرة إن لم يكن الأمر كذلك. ورغم ما تتسم به هذه التقسيمات من أهمية كبيرة في مجال تقييم السياسة الضريبية، كما أنها تظهر بشكل بارز في العروض المعتادة لبيانات الإيرادات (أنظر الجدول رقم ٧)، فلا دور لها تقريبا في عملية التنبؤ. لكن التقسيم الأكثر أهمية لعملية التنبؤ هو التقسيم إلى ضرائب نوعية وضرائب قيمية. فمعدلات الأولى لا ترتبط بأسعار البنود الخاضعة للضريبة، بما يعني أن إيرادات هذا النوع من الضرائب لا تزداد مع التضخم، أما معدلات الضرائب القيمية فتمثل نسبة مئوية من سعر بيع البند الخاضع للضريبة، وبالتالي يرتفع الإيراد المستمد منها مع التضخم. وعند عدم وجود تدابير استثنائية، ترتفع المتحصلات من الضرائب القيمية بسرعة تزيد جدا على متحصلات الضرائب النوعية، خاصة مع تسارع التضخم. ومن الواضح أن تغير استجابة تحصيل الإيرادات لتغيرات الناتج يمثل علاقة هامة، صيغت علميا في شكل مفهوم "المرونة" ذي الأهمية الكبيرة.

إن مرونة أي مصدر للإيراد تقيس استجابته للتغيرات في الدخل. وبمزيد من الدقة، "تعرف المرونة على أنها التغير النسبي في متحصلات الإيرادات المتحصلة من هيكل ضريبي معين بالمقارنة بالزيادة النسبية في وعاء الدخل". ويوضع ذلك في صياغة رياضية كالتالي:

$$e = \frac{\frac{\Delta \hat{T}}{\hat{T}}}{\frac{\Delta Y}{Y}} \quad (١)$$

حيث e هي المرونة، و \hat{T} و Y هما المتحصلات الضريبية دون تغير النظام الضريبي، والدخل القومي، و $\Delta \hat{T}$ و ΔY هما التغيرات المناظرة للإيرادات والدخل أثناء الفترة الزمنية. وتزيد مرونة الإيرادات عن الواحد الصحيح إذا كان نمو الإيرادات أسرع من نمو الدخل أثناء الفترة، وتقل عن الواحد الصحيح إذا كان معدل نمو الدخل أسرع من معدل نمو الإيرادات. وفي إطار المناقشة السابقة عن الضرائب النوعية والضرائب القيمة، يمكن القول أن الضرائب القيمة عادة ما تكون أكثر مرونة من الضرائب النوعية.

ويشابه تعريف المرونة الضريبية مفهوم المرونة السعرية الذي يشكل جزءاً من التحليل الاقتصادي العام، وبالتالي يشترك المفهومين في الكثير من المزايا التي تساعد على كشف علاقات السوق. ولعل أهم هذه العلاقات هي العلاقة بين مرونة واستجابة مجموع الإيرادات R للتغيرات في المعدل الضريبي t . ويمكن صياغة تعريف المرونة في المعادلة (١) كالتالي: /

$$\frac{\Delta(R)}{\Delta t} = Y \left[1 + \frac{1}{e} \right] \quad (٢)$$

وهكذا فكلما زادت مرونة الضريبة كلما زادت استجابة مجموع المتحصلات الضريبية للزيادات في المعدل الضريبي، وهو أمر واضح بمجرد الحدس، لأن عدم مرونة الطلب تعني استعداد المستهلكين لشراء السلعة المعنية بثمن أكثر ارتفاعاً بكثير، بدلا من الاحجام عنها. ولا شك أن السياسة الضريبية لا تتقرر، ولا

/ $\Delta(R) = \Delta(tY) = t\Delta Y + Y\Delta t$ حيث t ترمز إلى المعدل الضريبي، وينتج عن ذلك :

$$\frac{\Delta(R)}{\Delta t} = t \left[\frac{\Delta Y}{\Delta t} \right] + Y = Y \left[\frac{t}{\frac{\hat{T}}{\Delta \hat{T}}} + 1 \right] = Y \left[1 + \frac{1}{e} \right]$$

يجب أن تتقرر، ببساطة على أساس سهولة فرض الضرائب على السلع ذات ذات الطلب غير المرن، لكن عنصر المرونة هو أحد العوامل التي تستند إليها دعوات رفع معدلات الضرائب الرادعة *sumptuary tax* على السلع الكمالية كالكحول والتبغ، وهما سلعتان يتسم استهلاكهما بعدم المرونة.

وهناك مفهوم قريب الصلة جدا هو "المرونة الشاملة". فالمرونة الشاملة للضريبة هي الزيادة النسبية في متحصلات الإيرادات بالمقارنة بالزيادة النسبية في الدخل. وتكشف المقارنة السريعة بين تعريفي المرونة والمرونة الشاملة أنهما متطابقان فيما عدا خلو التعريف الثاني من الإشارة إلى "هيكل ضريبي معين". وعلى هذا فالصياغة الرياضية للمرونة الشاملة هي نفس الصياغة الخاصة بالمرونة، وينحصر الفرق الوحيد في تفسير متغيرات المعادلة.

$$b = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta Y}{Y}} \quad (2)$$

وفي حالة المرونة الشاملة، يقاس التغير المئوي النسبي في الإيرادات الضريبية ($\Delta T/T$) باعتباره المتحصلات الضريبية الفعلية، بينما يجب في حالة المرونة تعديل المتحصلات الفعلية المستخدمة في المعادلة رقم (2) على ضوء أي تعديلات استثنائية في النظام الضريبي المعمول به أثناء فترة العينة. فإذا أدت التعديلات إلى تحسن الإيرادات، تزيد المرونة الشاملة عن المرونة، لأن المتحصلات ستزيد عن الحجم الذي كان سيتحقق دون وجود التعديلات الاستثنائية، أما في الحالة الأكثر ندرة التي تؤدي فيها التعديلات الاستثنائية إلى خفض الإيرادات، فتكون المرونة أكبر من المرونة الشاملة. وحيث أن المرونة تبين استجابة الضريبة لتغيرات الدخل في حالة عدم وجود تعديلات على نظام الإيرادات، فهي المفهوم الذي يصح استخدامه في التنبؤ بالمتحصلات المستقبلية قبل اتخاذ تدابير سياسة إضافية، ويشير الاطاران ١ و ٢ إلى أسلوبين فنيين يمكن استخدامهما لإجراء هذا التعديل.

تتبقى الإشارة إلى مضمون أخير هام لمفهوم المرونة في هذا الصدد. فبينما ترتبط معظم الضرائب بشكل أو بآخر بالمستوى الكلي للدخل، يمكن في بعض الحالات فصل الوعاء الضريبي ذاته عن التطورات الاقتصادية العامة. فالضرائب على التجارة مثلا ترتبط ارتباطا جذريا بمستوى الواردات، وفي مثل هذه الحالات، قد يرجع نمو الإيرادات أساسا إلى تغيرات في الوعاء الضريبي لا إلى تغيرات في مرونة الضريبة ذاتها، ومن المهم معرفة الأصل الحقيقي لهذا النمو في الإيرادات. ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق إعادة صياغة العلاقة الأساسية المتعلقة بالمرونة في المعادلة (١) كمرونتين منفصلتين بالشكل التالي:

⑤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، إرجع إلى :

Sheetal K. Chand, "Some Procedures for Forecasting Tax Revenue in Developing Countries," (IMF, DM/75/91, October 1975).

$$e = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta Y}{Y}} = \left(\frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta B}{B}} \right) \times \left(\frac{\frac{\Delta B}{B}}{\frac{\Delta Y}{Y}} \right) \quad (4)$$

وبهذا تصبح مرونة الضريبة مساوية لمرونتها بالقياس الى وعائها الضريبي (B) مضروبة في مرونة الوعاء الضريبي بالقياس الى الدخل. وقد يساعد هذا المدخل على الكشف عن المرونة المرتفعة للضرائب التي تعد غير مرنة بشكل عام، ولكن ذات الأوعية الضريبية السريعة التوسع. غير أن هذا المدخل المنهجي لا يعد مفيداً إلا إذا توفرت تقديرات مستقلة عن الوعاء الضريبي أو عن علاقته بنمو الدخل، كما في حالة تقديرات الواردات التي يجري إعدادها ارتباطاً مع الحلقة الدراسية التطبيقية الخاصة بميزان المدفوعات.

الاطار ١ - أسلوب الانحدار

إن لم تتوفر معلومات عن أثر التغييرات الاستثنائية الضريبية على الإيرادات، مع سفر عدد سنوات التغييرات الاستثنائية بالقياس الى العينة التي تتوفر بها بيانات الإيرادات، يمكن تقدير المرونة الضريبية من بيانات المتحصلات الضريبية الفعلية عن طريق التقدير الاقتصادي القياسي واستخدام متغيرات صورية لعزل أثر التدابير الاستثنائية. والطريقة هي استخدام المتغيرات الصورية لـ "الإمساك" بالتحول في العلاقة، الناتج عن التغييرات الاستثنائية، ما يظهر في المعادلة:

$$T_t = a + (b - cDUM_t) \ln GDP_t$$

حيث:

$DUM_t = 0$ قبل التغيير الاستثنائي.
 $DUM_t = 1$ بعد ذلك.

ويقيس المعامل المرونة الضريبية، مع استبعاد أثر التغيير الاستثنائي في متحصلات الإيرادات في السنة i ، و $(b + c)$ يقيس المرونة الشاملة، شاملة الأثر الاستثنائي.

الاطار ٧- اسلوب التعديل التناسبي

إذا كان عدد التغييرات الضريبية الاستثنائية كبيراً بالقياس إلى فترة العينة لكن تقديرات الإيرادات متاحة عن التغييرات الاستثنائية D، يمكن تعديل الإيرادات الفعلية لاستبعاد هذه التغييرات الاستثنائية باستخدام "اسلوب التعديل التناسبي"، والمرونة المقدره من هذه البيانات المعدلة باستخدام معادلة اقتصاد قياسي بالصيغة:

$$\ln AT_t = a + b \ln GDP_t$$

ويفترض الاسلوب ان الاثر التناسبي للتغييرات الاستثنائية على المتحصلات الفعلية لن يتغير من سنة إلى اخرى. ويمكن تقدير سلسلة الإيرادات المعدلة (AT) من متحصلات الإيرادات الفعلية (T) وتقديرات التغييرات الاستثنائية (D) عن طريق الاسلوب التالي:

حيث انه لا يوجد تعديل في الإيرادات في سنة الأساس t:

$$AT_t = T_t \quad (١)$$

والاثر التناسبي للتغيير الاستثنائي في الاسنة السابقة هو:

$$AT_{t-1} = T_{t-1} [T_t / (T_t - D_t)] \quad (٢)$$

وبالتعويض بالمعادلة (١) في المعادلة (٢)، ينتج:

$$AT_{t-1} = T_{t-1} [AT_t / (T_t - D_t)] \quad (٣)$$

وبالنسبة لأي سنة t-n يمكن تعميم المعادلة (٣) كالتالي:

$$AT_{t-n} = T_{t-n} [AT_{t-n+1} / (T_{t-n+1} - D_{t-n+1})] \quad (٤)$$

ب- النفقات

يتضمن هذا القسم استعراضاً لعاملين يمكن أن يؤديا إلى تعقيد عملية تقدير إجمالي الإنفاق، وهما التضخم وتغيرات سعر الصرف. ورغم أن قدراً كبيراً من الجهد قد بذل في مجال الأساليب الفنية للتنبؤ بالإيرادات، فلا تزال الكتابات المتخصصة في مجال تقدير الإنفاق الحكومي قليلة نسبياً. وقد يرجع هذا الاختلال إلى عدد من العوامل. أولاً: تتمثل أفضل تنبؤات الأجل المتوسط من بعض الأوجه، في عمليات ميكانيكية بسيطة لتمديد نطاق العلاقات المحاسبية الأساسية، وليس في نماذج الاقتصاد القياسي المتطورة. إذ يجري مثلاً ربط كشف الأجور مباشرة بعدد الموظفين (شاملاً الموظفين الجدد) وبمعدل الأجر العام شاملاً أثر الزيادة السنوية في الأجر. ثانياً: يحدث في كثير من الحالات أن يتحمل جانب الإنفاق بالميزانية، خاصة تكاليف الصيانة، العبء الأكبر في أي جهد لتصحيح المالي، مما يجعل منها هدفاً بارزاً للتدخل الرسمي ويصعب التنبؤ بها. ثالثاً: تستهلك البرامج التي لا يسهل إجراء تغييرات استثنائية عليها (مثل برامج الرعاية الاجتماعية) حالياً جزءاً كبيراً من نفقات الحكومة، كما أنها أساساً خارجة عن الميزانية.

إن التأكيد على أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يستعصي على التحكم المباشر لا يعني عدم وجود اتجاهات يمكن استنتاجها، كما لا يعني عدم إمكانية استخدام مثل هذه الاتجاهات الأساسية في التنبؤ بنفقات الحكومة في المستقبل. وفي البلدان التي تشهد تغيرات مفاجئة في معدل التضخم العام، تتسم تغيرات الأسعار الإسمية بأهمية كبرى للتنبؤ الدقيق بمصروفات الميزانية، حيث أن التغيرات ذات الرقم العشري المزدوج في الأسعار قد تحجب ما يتسم به تغيير الأولويات العامة من إعادة لتخصيص الموارد الحقيقية. ولهذا السبب فمن الضروري مراعاة التضخم عند وضع التنبؤات المتعلقة بنفقات الميزانية.

وعادة ما تكون التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمخفض إجمالي الناتج المحلي هي التي تعتبر مقياساً أنسب لتكاليف المشتريات الحكومية، لأنها تعكس مباشرة الأسعار المتغيرة للسلع والخدمات المستوردة. ومن أكثر الأطر الزمنية شيوعاً في الاستخدام لقياس معدلات التضخم، إطار الفترة الواقعة بين نقطتين زمنيتين، و متوسط " الفترة ". وتحدد إحصاءات الفترة الواقعة بين نقطتين زمنيتين معدل التضخم (الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) بين نقطتين زمنيتين متميزتين، عادة يفصل بينهما عام واحد، كأن يكون القياس من نهاية ديسمبر في السنة الأولى حتى نهاية ديسمبر في السنة التالية. أما متوسطات الفترة فتشير إلى الزيادة في متوسط الرقم القياسي للأسعار أثناء فترة معينة، عادة ما تكون عاماً واحداً أيضاً. ولما كانت إحصاءات القياس بين نقطتين زمنيتين تقدم مقياساً أكثر دقة للتضخم عند نقاط زمنية منفصلة وتحدد بشكل أفضل استجابات الأسعار لمبادرات معينة من جانب السياسة، مثل النمو النقدي، فهي تلقى في العادة اهتماماً أكبر في تمارين البرمجة المالية. غير أن الشعور بانخفاض متوسط التضخم عند قياسه عن طريق متوسط الفترة يستغرق وقتاً أطول بالمقارنة بقياسه بين نقطتين زمنيتين، في حالة ما إذا أصبح التضخم متوطناً. ولذلك فمن الأنسب لأغراض تنبؤات الميزانية قياس التضخم عن طريق متوسطات الفترة (عن سنة الميزانية على وجه الخصوص)، لأنه يدرج بشكل أكثر دقة الزيادة في تكاليف مشتريات الحكومة خلال السنة المتنبأ بها، مقارنة بالتكلفة "المتوسطة" لمشتريات الحكومة في السنة السابقة عليها.

وسعر الصرف هو المعلم الثاني الذي قد تتمخض عنه آثار عميقة على حسابات الميزانية. ويتوقف الأثر الكلي على مختلف بنود الإيرادات والنفقات الرئيسية بالطبع على الأهمية النسبية للبنود المحررة بالعملة الأجنبية على جانبي كل من الإيرادات والنفقات. فعلى جانب الإيرادات، عادة ما تكون المنح محررة بقيم عملات أجنبية، وتستند الضرائب على الواردات ضمناً إلى تكلفة السلع المستوردة بالعملة الأجنبية، كما أن أسعار تصدير النفط عادة ما تصدر بالدولار الأمريكي. وعلى جانب الإنفاق، لا يخفي الارتباط بين المشتريات الحالية من السلع والخدمات المستوردة مثل المنتجات النفطية وبين سعر الصرف، وكذلك الحال فيما يخص حالات خدمة الدين الأجنبي وكثير من المصروفات الاستثمارية. وحيث أن هذه المصروفات الاستثمارية كثيراً ما يجري تمويلها عن طريق قروض خارجية، تحرر عادة أيضاً بالعملة الأجنبية، فإن الزيادات المرتبطة بسعر الصرف في تكلفة المشاريع الرأسمالية لا تمارس غالباً إلا أثراً ضئيلاً على احتياجات التمويل المحلية لكنها قد تؤدي إلى زيادة في العجز الكلي للميزانية. ومن الواضح أنه من الواجب إدراج التغيرات الهامة في سعر الصرف كعامل هام في عمليات التنبؤ بالميزانية.

تنطوي الآثار المترتبة على تمويل العجز على انعكاسات بعيدة المدى على الاقتصاد، وينبغي أن توزن آثار هذه القرارات بتأن. فكثيرا ما يحدث أن تقوم وزارة المالية عند تحليل تمويل العجز بإيلاء أشد الاهتمام إلى الهيكل الزمني للدين الجديد بغية الإقلال إلى الحد الأدنى من مدفوعات الفوائد في المستقبل. ورغم أن تكلفة تمويل الميزانية تمثل مسألة هامة، ويجب إدراجها كعامل عند التوصل إلى اختيار أدوات الدين العام، فهي ليست الاعتبار الوحيد في قرارات التمويل. فالافتراض العام له دور خاص في الاقتصاد، إذ تشكل السوق القياسية لأدوات التمويل في البلدان المتقدمة، والمحدد الأساسي للنمو النقدي في الكثير من البلدان النامية.

وأحد الاعتبارات الهامة هو التأثير التوسعي لمختلف أشكال الاقتراض الحكومي على عرض النقود. فالتمويل الأجنبي عموما يعد أقل مصادر الاقتراض توسعية، طالما أنه يستخدم للمشتريات الخارجية وبالتالي يضيف إلى المعروض السلعي المتاح لتلبية احتياجات الطلب المحلي دون زيادة عرض النقود. غير أنه يجب القيام بشكل مستقل بدراسة انعكاساته الطويلة الأجل من حيث خدمة الدين وقابلية استمرار وضع الميزانية (أنظر بعده). ومن بين أنواع التمويل المحلي الثلاث، يعد الاقتراض غير المصرفي (أي الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي)، أقل وسائل التمويل توسعية، حيث أن ما يحدث للطلب الكلي بسببه ليس إلا الانتقال بين قطاعات الاقتصاد دون أن يزيد. كما تعتبر الأموال المقترضة من البنوك التجارية أقل توسعية من الاقتراض من البنك المركزي، حيث أن القدرة الاقراضية للبنوك التجارية ستعني أن طلب الحكومة قد يبدأ في مزاحمة القطاع الخاص في مجال الطلب على الائتمان. وأخيرا، يعد الاقتراض من البنك المركزي أكثر مصادر تمويل العجز توسعا، حيث أنه يمثل خلق أصول احتياطية لدى الجهاز المصرفي.

٦ - التنبؤ بميزانية مصر

يصعب بشكل خاص إجراء تنبؤات للميزانية في البلدان النامية مثل مصر، حيث أن الهيكل الاقتصادي يتطور بسرعة. ويتبع محلل الميزانية الحاذق نهجا انتقائيا، حيث يعتمد على ما يتاح أمامه من معلومات ويوظف عددا متنوعا من الأساليب الفنية حسبما تقتضي الظروف. وتركز المناقشة التالية على معادلات الانحدار التي تم تطويرها على أساس بيانات تاريخية، ولكن في حالات الاصلاحات الهيكلية التي تقطع استمرارية العلاقات الموجودة، سيتعين استخدام الحكم التقديري للتوصل إلى نتائج معقولة. ومن المهم بوجه خاص مراعاة آثار البرامج الجديدة أو التطورات الخارجية، خاصة خلال السنتين المنتهيتين بالسنة المالية ١٩٩٢، وعلى أية حال، تمثل المقارنات البسيطة مثل الاتجاهات بالقياس إلى اجمالي الناتج المحلي، ومعدلات النمو المستقلة، ضوابط واقعية مناسبة لتكامل الأساليب الكمية.

أ- الإيرادات

تتضمن الفقرات أدناه التقديرات الاقتصادية القياسية المحددة لعدد من أهم الضرائب، بناءً على بيانات فترة السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢. وفي حالة الإيرادات غير المعروضة للمناقشة صراحة أدناه، يتوجب إما تقديرها على حدة أو، عند وجود اتجاهات مشتركة، كمجموعة على أساس الاتجاهات أو النسب السابقة إلى إجمالي الناتج المحلي. ويجب التزام الروح العملية خلال عملية التقدير بكاملها وفرض ضوابط واقعية reality checks على أي تنبؤات، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

يبين الجدول ٦ كيفية احتساب سلسلة الإيرادات المعدلة للضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (AT1)، والضرائب المحلية على السلع والخدمات (AT2)، والضرائب على الواردات (AT3)، حسب أسلوب التعديل التناسبي الذي تم عرضه سابقاً.

(١) الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

يجب تقدير الضرائب على دخل الشركات بمعزل عن الضرائب على دخل الأفراد، كي تعكس اختلاف الوعاء الضريبي بين كل من نوعي الضرائب (إذ تنشأ الضريبة على دخل الأفراد من الدخل الشخصي، بينما تنشأ الضريبة على دخل الشركات من فوائض تشغيل المؤسسات). غير أن بيانات المؤسسات لا تقدر بشكل منفصل من الناحية العملية، ويمثل إجمالي الناتج المحلي المتغير الصوري الوحيد المتاح الذي يمكن بناءً التنبؤات منه. وقد تم في المعادلتين ٥ و ٦ أدناه أخذ السلاسل المعدلة تناسبياً للضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية AT1، وكذلك لوغار يتماتها $\ln AT1$ ، وإجراء انحدار لها على إجمالي الناتج المحلي ولوغار يتم إجمالي الناتج المحلي على التوالي، وكانت النتائج كالتالي: ^{١/}

$$AT1 = 4472.21 + 0.115GDP \quad (5)$$

(0.36) (1.73)

$$\bar{R}^2 = 0.953 \quad D.W. = 1.895 \quad FY 1983-93$$

$$\ln AT1 = 6.108 + 1.301 \ln GDP \quad (6)$$

(1.03) (1.73)

$$\bar{R}^2 = 0.937 \quad D.W. = 2.119 \quad FY 1983-93$$

ويتضمن الجدول رقم ٦-٤ AT1 الفعلية، وقيمها المتنبأ بها والمتبقية من المعادلتين ٥ و ٦.

^{١/} تم تصحيح المعادلات لمراعاة أثر التسامت، حيث أن إحصاءة دربن واتسون كانت تحت القيمة الحرجة المتى يمكن قبولها.

(٢) الضرائب المحلية على السلع والخدمات

ان اتساع نطاق السلع والخدمات الخاضعة للضرائب العامة على المبيعات ورسوم الانتاج وغيرها من الضرائب النوعية على السلع والخدمات يجعل من هذه المتحصلات صعبة التنبؤ بشكل استثنائي. ولذلك قدرت السلسلة المعدلة تناسبيا للضرائب المحلية على السلع والخدمات AT2 كدالة للاستهلاك الخاص الإسمي CP، الذي يعتبر أكثر الأوعية الضريبية قرباً منها. وفيما يلي المعادلات المقدره في صيغها الخطية واللوغاريتمية:

$$AT2 = 2016.62 + 0.04598CP \quad (٧)$$

(5.03) (6.19)

$$\bar{R}^2 = 0.773 \quad D.W. = 1.254 \quad FY 1983-93$$

$$\ln AT2 = 3.507 + 0.45226 \ln CP \quad (٨)$$

(4.36) (5.92)

$$\bar{R}^2 = 0.756 \quad D.W. = 1.237 \quad FY 1983-93$$

ويتضمن الجدول رقم ٥-٦ AT2 الفعلية وقيمها المتنبأ بها والمتبقية من المعادلتين ٧ و ٨.

(٢) الضرائب على التجارة الدولية

تمثل رسوم الاستيراد حتى الآن معظم المتحصلات الضريبية المرتبطة بالتجارة في مصر، أما الضرائب على الصادرات فهي ضئيلة لدرجة يمكن إهمالها. وفي المعادلتين ٩ و ١٠ أدناه، أجرى انحدار للسلسلة المعدلة تناسبيا لرسوم الواردات AT3 ولوغاريتمها In AT3 على الواردات (سيف) MCIF، ولوغاريتمها In MCIF، على التوالي:

$$AT3 = 1848.54 + 1.2329MCIF \quad (٩)$$

(15.54) (17.28)

$$\bar{R}^2 = 0.964 \quad D.W. = 1.981 \quad FY 1983-93$$

$$\ln AT3 = 3.914 + 0.47170 \ln MCIF \quad (١٠)$$

(11.87) (14.26)

$$\bar{R}^2 = 0.948 \quad D.W. = 1.523 \quad FY 1983-93$$

ويتضمن الجدول رقم ٦-٦ AT3 الفعلية وقيمها المتنبأ بها والفعلية من المعادلتين ٩ و ١٠.

عادة ما تتضمن الإيرادات غير الضريبية متحصلات دخل الملكية، والرسوم، والمبيعات غير الصناعية، وفوائض تشغيل المنشآت العامة، والغرامات، والمصادرات، والتبرعات الخاصة. وقد يمكن التوصل إلى علاقات منتظمة بالنسبة لمكونات معينة في الإيرادات غير الضريبية، لكن الكثير من البنود غالباً ما تبدي قدراً كبيراً من الميل للتقلب، وبالتالي فغالباً ما تتم تنبؤات الإيرادات غير الضريبية على أساس الحكم التقديري، أو بناءً على خطوات بسيطة مؤقتة. ويجري أحياناً إعداد التنبؤات لمجموع الإيرادات غير الضريبية عن طريق تطبيق نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الناتج القومي في العام السابق على القيمة المتوقعة لإجمالي الناتج القومي، أو من خلال إجراء انحدار للإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الناتج القومي أو إجمالي الناتج المحلي. غير أنه بدلاً من الاعتماد على التنبؤ الميكانيكي لمجموع الإيرادات، قد يكون من الممكن مراعاة التغيرات المتوقعة في العوامل المعنية من خلال تعديلات اجتهادية في المفردات المكونة لهذا المتغير الكلي.

ب- النفقات

تعرض المناقشة التالية لدراسة بنود الانفاق الأساسية الواجب التنبؤ بها من أجل تحديد العلاقات الهيكلية التي يمكن الانتفاع منها لتقدير مستويات الانفاق في المستقبل.

(١) النفقات الجارية على السلع والخدمات

يجب أن تكون فاتورة أجور القطاع العام أكبر العناصر التي تدخل في تكوين الانفاق الحكومي القابل للتحديد. إذ عادة ما يكون عدد الموظفين متاحاً ومصنفاً حسب النوع والدرجة، في تعداد يمكن الحصول عليه من هيئة الخدمات العامة، أما هيكل الأجور فهو أمر معروف. وعادة ما تتضمن عملية الميزانية تحديداً صريحاً لاحتياجات التوظيف الجديدة، وتقارنها بخطط التقاعد، كما أن سياسات الترقيات والزيادات العامة في الأجور تمثل عناصر في السياسة العامة عادة ما تتقرر كجزء من عمليات تحضير الميزانية. وعادة ما تكون الزيادة العامة في الرواتب بسبب الترقيات من خلال هيكل الرواتب صغيرة الحجم جداً، حيث يحل الموظفون الجدد محل المحالين إلى التقاعد. وحيث أن البيانات الخاصة بقاعدة الموظفين (مجموع عدد الموظفين) ومتوسط معدلات الرواتب غير متاحة هنا، يمكن استخدام الزيادة المتنبأ بها في كل منهما لاحتساب الزيادة المتنبأ بها في فاتورة الأجور ذاتها. أي أن الزيادة المتنبأ بها في عدد الموظفين (كنسبة مئوية) يمكن ضربها في النسبة المئوية المبرمجة للزيادة في رواتبهم (مع مراعاة سياسات الأجور المشار إليها أعلاه) من أجل تقدير النمو في فاتورة الأجور.

ويشكل الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى تكاليف التشغيل الرئيسية للحكومة، ومعظمها يرتبط بالتكاليف الثابتة والصيانة. وباعتبارها كذلك يمكن ضغطها إلى حد ما دون أن يتمخض عن ذلك تأثير فوري ملموس على وظائف الحكومة، وبالتالي فهي أول العناصر التي غالباً ما تتأثر بالضوابط على الإنفاق. غير أن هذه السلع والخدمات تتسم خلال الأجل الأطول بأهميتها البالغة لكفاءة عمليات الحكومة، وبالتالي يمكن أن

يؤدي نقص النفقات المخصصة لها الى إضعاف فعاليتها وإعاقة أهداف التنمية. فمباني المدارس تصبح قليلة النفع دون مدرسين، والمدرسون يحتاجون الى مواد للتعليم. كذلك يحتاج موظفو الإرشاد الزراعي الى التفتيش في الحقول لتقديم المشورة الفنية الثمينة، ومن الكفا من الناحية الاقتصادية إصلاح الطرق بانتظام بدلا من تأخير الإصلاحات الى أن يتدهور الوضع الى حد الحاجة الى بناء الطرق من جديد.

وما لم تكن هناك قيود خاصة مفروضة على هذا النوع من النفقات، يمكن التنبؤ عادة بأنها ستزداد بمحاذاة زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هناك عددا من العوامل الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار أيضا قبل تقبل سلامة هذا الافتراض. فمن المهم أن ندرك أن بعضا من هذه السلع والخدمات يستورد، وبالتالي فقد تمارس حركات اسعار الصرف تأثيرا كبيرا على تكاليفها. كما أنه في حالة حدوث توسع كبير في البرنامج الرأسمالي، ستطلب هذه المشاريع الجديدة موارد إضافية متكررة يجب أخذها في الحسبان صراحة عند التنبؤ بالنفقات على السلع والخدمات.

(٢) مدفوعات الفوائد

أدى التوسع السريع في دين القطاع العام الى جعل مدفوعات خدمة الدين أكبر بنود نفقات الميزانية في كثير من الميزانيات القومية. وقد ارتفعت مدفوعات الفوائد في مصر من حوالي ١٧ في المئة من النفقات الجارية في السنة المالية ١٩٩١ الى حوالي ٣٠ بالمئة عام ١٩٩٢ بسبب العمليات التي قام بها البنك المركزي لتعقيم اثر التدفقات الرأسمالية على السيولة المحلية، وذلك عن طريق بيع كميات كبيرة من اذون الخزنة الى البنوك التجارية.

وتعتبر عملية التنبؤ بمدفوعات الفوائد عملية غير معقدة من ناحية المفاهيم: إذ يجب تقدير المكون المحلي على حدة والمكون الأجنبي على حدة، مع حساب سعر الفائدة المستحق على الرصيد القائم لكل منهما. وفيما يتعلق بالدين المحلي، قد تكون اسعار الفائدة عنصرا من عناصر السياسة العامة، ويجب أن يعكس سعر الفائدة المستخدم هذا القرار. وفي حالة مصر، يشمل هذا القرار الاجراءات الاقتصادية التي يمكن ان تتخذ فيما لو استمرت التدفقات الرأسمالية من الخارج بشكل كبير. أما بالنسبة للدين الخارجي، فيجب التنبؤ باسعار الفائدة على أساس التغيرات المفترضة عن السعر الضمني المحتسب بنا* على آخر مدفوعات فعلية للفوائد المستحقة لجهات أجنبية، وتحويل مدفوعات الفائدة هذه من العملة الأجنبية الى مصروفات محلية من خلال سعر الصرف. ويجب بنفس الشكل تقدير الدين الذي ينشأ أثناء العام نتيجة لأي عجز بالميزانية، وإضافته الى تكاليف الفوائد على الدين القائم للتوصل الى رقم شامل.

(٣) الدعم والتحويلات

يرى البعض ان انعكاسات السياسة المالية على الاقتصاد الكلي قد بولغ في أهميتها بالنسبة لانعكاساتها على الاقتصاد الجزئي. ولا ترجع أهمية وضع الميزانية الى أن العجز مكون هام في الطلب الكلي، ولكن أيضا الى أنه أحد المجالات التي يمكن تحديد التدخل الحكومي في قوى السوق بوضوح فيها. وعلى هذا الأساس، يمثل

الاتفاق على الدعم والتحويلات تكاليف البرامج الموضوعة لتحقيق أهداف عامة معينة، وهي برامج يصعب إلّاؤها بعد إنشائها. وبالتالي ستظل هذه النفقات تعكس اتجاهات سابقة/٧. ما لم تتخذ إجراءات محددة لتغيير هذا الوضع.

وقد شكلت الدعم وغيرها من التحويلات الجارية جزءا كبيرا من النفقات الحكومية في مصر على امتداد كثير من السنوات، حيث بلغت ٩-١١ في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة السنوات الخمس المنتهية بالسنة المالية ١٩٩٢. وتقوم الهيئة العامة للسلع التموينية بتولى شؤون الدعم الغذائية (وهي أساسا على القمح والدقيق والسكر)، وتحصل الهيئة على تحويلات سنوية من الحكومة في حدود ٧٠٠ - ٨٠٠ مليون جنيه مصري. وكان تمويل التكاليف غير المتوقعة التي تطرأ خلال العام يتم من خلال الاقتراض المصرفي، الذي تولته الحكومة بصورة دورية عن طريق إصدار سندات إلى هذه البنوك. وبالإضافة إلى ذلك، استغادت الهيئة من قدرتها على الوصول إلى العملة الأجنبية بسعر صرف مجمع البنك المركزي المرتفع. وتغطي الدعم أيضا سلف الإسكان، والمخصبات والبذور والري واستصلاح الأراضي، وسلف للمزارع، ومواصلات السكك الحديدية ومواصلات المناطق الحضرية. وتوجه التحويلات الجارية، التي تشكل الجزء الأكبر (٢/١ إلى ٤/٢) من إجمالي النفقات على الدعم والتحويلات، نحو المؤسسات غير الهادفة للربح والأسر، التي تطلقها أساسا في شكل أموال ضمان اجتماعي. ويجب أن تراعى علمية التنبؤ بهذا البند في مصر، جهود الحكومة مؤخرا في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، الرامية إلى تصويب الدعم الغذائية والحد من التحويلات الجارية، خاصة تلك التي يجري تقديمها إلى المؤسسات العامة.

(٤) النفقات الرأسمالية

تعرض النفقات الرأسمالية من الناحية النظرية للتعديل أكثر من معظم أنواع النفقات الأخرى، وقد اقترح بعض خبراء المالية العامة أن النفقات الرأسمالية لا الضرائب هي التي يجب تعديلها حسب الحاجة للتوصل إلى الوجهة المالية "السليمة". غير أنه ليس من السهل من الناحية العملية بدء المشروعات الرأسمالية وإلّاؤها على نحو متقطع من فترة لأخرى تبعا لتغير التصورات الخاصة بالمنشط المالي المناسب، خاصة في البلدان النامية التي يشكل فيها التمويل الخارجي (وعادة ما يكون بشروط ميسرة) مصدرا رئيسيا للتمويل.

وفي مصر، تتصل النفقات الرأسمالية المبينة في الجدول رقم ٦-١، مثل بنود الميزانية الأخرى المشار إليها فيما سبق، بالحكومة المركزية الموحدة، وتستبعد منها الشركات الهامة (التي تزيد استثماراتها عادة عن استثمارات الحكومة المركزية). وتتكون هذه النفقات من تحويلات رأسمالية، ونفقات رأسمالية ثابتة على مشاريع اقتصادية مختلفة (مثل الزراعة والكهرباء.. الخ)، وخدمات غير اقتصادية (مثل الإدارة والصحة والتعليم.. الخ) تقدمها الحكومة. وخلال فترة السنوات الثلاث المنتهية بالسنة المالية ١٩٩١، بلغ متوسط النفقات الرأسمالية ٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن ترتفع إلى ما يربو على ١٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢، ثم تعود للانخفاض مرة أخرى إلى ٨ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢، وكانت

/٧/ قد يمكن في بعض الحالات تحديد تكاليف دعم هامة معينة عن طريق تحليل تكلفة الوحدة ثم إضافة هذه المعلومات إلى التقديرات الملخصة المعدة من برامج أخرى تمت التنبؤ بها على حدة.

الزيادة في السنة المالية ١٩٩٢ ترجع أساساً، كما سبقت الإشارة بالذكر، الى تحويلات رأسمالية من الحكومة المركزية لإعادة رسملة بنوك القطاع العام. وتتمثل احدي أسس التنبؤ بالنفقات الرأسمالية في الميزانية، في مدى تواجد موارد التمويل من المصادر المحلية والأجنبية. كما أنه في بلد مثل مصر حيث تتبع الحكومة خطة اقتصادية (لدى مصر خطة تنمية خمسية)، يقدم جدول الاستثمار الموضوع بناءً على الخطة أساساً آخر للتنبؤ بالنفقات الرأسمالية في الميزانية.

٧- تمارين ومسائل للمناقشة

أ- تمارين

- (١) تنبأ ببندود الإيرادات الضريبية الرئيسية للسنة المالية ١٩٩٤ باستخدام المعادلات المقدرة الموجودة في النص. وعند إعداد التنبؤ، اعتمد على المعلومات المرجعية الآتية:
- تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الاسمي والاستهلاك الخاص بأسعار السوق من تنبؤات الناتج والأسعار.
 - تنبؤات التجارة الخارجية من تنبؤات ميزان المدفوعات.

(٢) قم بإعداد تنبؤ بعمليات ميزانية الحكومة للمركزية الموحدة في السنة المالية ١٩٩٤ مستخدماً التصميم الموجود في الجدول رقم ١-٦.

(٣) ضع تقديراً لمدى لجوء الحكومة الى التمويل غير المصرفي، الخارجي والداخلي، للميزان. ويجب أن يكون التمويل الخارجي متسقاً مع تنبؤات تدفقات رأس المال الرسمي المدرجة في الحلقة الدراسية التطبيقية المتعلقة بميزان المدفوعات. قم باشتقاق التمويل المصرفي كمتبق.

ب- مسائل للمناقشة

(١) بالقياس الى تنبؤاتك، قم بمراجعة الأثر المحتمل للعوامل التالية على تطوير المكونات الرئيسية للإيرادات والنفقات في السنة المالية ١٩٩٤: انخفاض معدل نمو الناتج؛ ارتفاع التضخم؛ انخفاض سعر الصرف؛ ارتفاع اسعار الفائدة الدولية والمحلية؛ وازدياد نمو الواردات.

(٢) علق على التغييرات التي تبدو مرغوبة خلال الأجل المتوسط في الإيرادات والنفقات.

الجدول رقم ١-٦ مصر: ملخص عمليات ميزانية الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٦٢٧٦٢	٥٢٠١٥	٢٨٢٥٠	٢٤٨٦٢	٢٢٦٢٤	اجمالي الإيرادات والمنح
٢٤٤٧٩	٢٠١٢٥	٢٠٤٤٦	١٦٠٩١	١٣٦٩٢	الضريبية
١٩٥٧٩	١٥٢٨٢	١٢٦٢١	٥٩٨٨	٧٦٢٢	غير الضريبية
٥٢٨٥	٤٢٦٠	٢٢٦٢	١٢٥٦	١٢٧٦	الإيرادات الرأسمالية
٢٢٦٩	٢٢٢٧	٢٨٢٠	١٤٢٨	١٠٢٢	منح
٦٠٠٢١	٥٧٨٤٦	٢٩٢١٧	٢٠٢٥٧	٢٧٧٥٠	مجموع الاتفاقيات وصافي الاقتراض
٥٦١٤٢	٥٤٦٤٩	٢٥٤٩٩	٢٦٧٢٨	٢٢٩١٢	مجموع الاتفاقيات
٤٥٥٩٤	٢٧٦٤٥	٢٩٤١٤	٢٢١١١	٢٠١١٦	الاتفاقيات الجاري
١٨١٧٢	١٦٢٩٢	١٢٧٥٥	١١٢٩٩	١٠١١٦	الاتفاقيات على السلع والخدمات
٩٤٠٠	٨٤٧١	٧١٩٨	٦١٢٥	٥٢٩٨	الأجور والرواتب
٨٢٧٢	٧٨٢١	٦٥٥٧	٥١٦٤	٤٨١٨	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
١٢٤٢٢	١١٨٨٨	١٠٨٨٠	١٢٧٠٠	٢٠٨٩	مدفوعات الخوائد
١٢٩٨٨	١٢٥٦٥	٩٧٧٩	٧٠٥٢	٦٩١١	الذمم وغيرها من التحويلات الجارية ومنها: الذمم
...	٢٥٧٢	٢١٩٥	النفقات الرأسمالية
١٠٥٤٩	١٧٠٠٤	٦٠٨٥	٤٦٢٧	٢٧٩٧	استثمارات رأس المال الثابت
٢٧٧٩	٦٠٤٢	٤٧٧٢	٢١٢٧	٢٩٤٧	تحويلات رأسمالية
٢٢٧٠	١٠٩٦٢	١٢٦٢	٩٤٠	٨٥٠	الاتفاقيات ناقص السداد
٢٨٨٨	٢١٩٧	٢٨١٨	٢١١٩	٢٨٢٧	الفائض الكلي/العجز الكلي (مع استبعاد المنح)
٥٨٨-	٨١٦٨-	٢٨٨٧-	٦٩٢٢-	٥١٤٩-	الفائض الكلي/العجز الكلي
٢٦٨١	٤٨٢١-	١٠٦٧-	٥٤٩٤-	٤١٢٦-	التمويل
٢٦٨١-	٤٨٢١	١٠٦٧	٥٤٩٤	٤١٢٦	من الخارج
١٢٦٢-	١٨٧٧-	١٢٢٩-	٦٧٠-	٤٢٥-	من الداخل
١٢١٩-	٦٧٠٨	٢٢٩٦	٦١٦٤	٤٥٥١	اجمالي الناتج المحلي
١٢١٠٥٠	١١٨١٦٤	٩٨٦٦٤	٧٨٨٩٧	٦٥٥٧٧	
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)					
٤٧,٩	٤٤,٩	٢٨,٨	٢١,٥	٢٦,٠	مجموع الإيرادات والمنح
٢٦,٢	٢٥,٥	٢٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٩	الضريبية
١٤,٩	١٢,٩	١٢,٨	٧,٦	١١,٦	غير الضريبية
٤,١	٢,٦	٢,٤	١,٧	١,٩	الإيرادات الرأسمالية
٢,٥	٢,٨	٢,٩	١,٨	١,٦	منح
٤٥,٨	٤٩,٠	٢٩,٨	٢٨,٥	٤٢,٢	مجموع الاتفاقيات وصافي الاقتراض
٤٢,٨	٤٦,٢	٢٦,٠	٢٢,٩	٢٦,٥	مجموع الاتفاقيات
٢٤,٨	٢١,٩	٢٩,٨	٢٨,٠	٢٠,٧	الاتفاقيات الجاري
١٢,٩	١٢,٨	١٢,٩	١٤,٢	١٥,٤	الاتفاقيات على السلع والخدمات
٧,٦	٧,٢	٧,٢	٧,٨	٨,١	الأجور والرواتب
٦,٢	٦,٦	٦,٦	٦,٥	٧,٢	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
١٠,٢	٧,٤	٦,٠	٤,٨	٤,٧	مدفوعات الخوائد
١٠,٧	١٠,٦	٩,٩	٨,٩	١٠,٥	الذمم وغيرها من التحويلات الجارية ومنها: الذمم
...	٢,٢	٤,٩	النفقات الرأسمالية
٨,٠	١٤,٤	٦,٢	٥,٩	٥,٨	استثمارات رأس المال الثابت
٥,٦	٥,١	٤,٨	٤,٦	٤,٥	تحويلات رأسمالية
٢,٥	٩,٢	١,٢	١,٢	١,٢	الاتفاقيات ناقص السداد
٢,٠	٢,٧	٢,٩	٤,٦	٥,٩	الفائض الكلي/العجز الكلي (مع استبعاد المنح)
٠,٤-	٦,٩-	٢,٩-	٨,٨-	٧,٩-	الفائض الكلي/العجز الكلي
٢,٠-	٤,١-	١,١-	٧,٠-	٦,٢-	التمويل
١,٠-	١,٦-	١,٢-	٠,٨-	٠,٦-	من الخارج
١,٠-	٥,٧	٢,٢	٧,٨	٦,٩	من الداخل

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٦-٢ مصر: ملخص إيرادات الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٨٩-١٩٩٢
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	
٥٩٤٤٢	٤٩٦٧٨	٢٥٤٢٠	٢٢٤٢٥	٢٢٦٠١	مجموع الإيرادات
٥٤٠٥٨	٤٥٤١٨	٢٢٠٦٧	٢٢٠٧٩	٢١٢٢٥	الإيرادات الجارية
٢٤٤٧٩	٢٠١٢٥	٢٠٤٤٦	١٦٠٩١	١٣٦٩٢	الإيرادات الضريبية
١١١١٤	٩٩٨٩	٦٤٠٧	٤٢٤٥	٢٣٩٥	الضرائب على الدخل والأرباح والعكاسب الرأسمالية
٨٨٦	٧٥٧	٦٤٥	٤٥٧	٢٨٤	الأفراد
٨٥٤٤	٧٩٦١	٤٨٢٩	٢٩٨٢	٢٤٥٥	الشركات
١٦٨٤	١٢٧١	٩٢٢	٨٠٥	٥٥٦	جهات أخرى غير محددة
٥٢٥٧	٤٤٢٩	٢٨٦٦	٢٤١٢	٢٠٢٦	مساهمات الضمان الاجتماعي
٢٥٢	٢٠٢	٢٥٨	٢٤٢	١٩٢	الضرائب على الملكية
٧٢٦٢	٦٤٢٩	٢٥١٩	٢٠٠٤	٢٥٢١	الضرائب المحلية على السلع والخدمات
٥٤٢٨	٤٩٤١	٢٤٢٢	٢٠٢٩	٢٩٨٢	الضرائب على التجارة الدولية
٥٤٢٨	٤٩٤١	٢٤٢٢	٢٠٢٧	٢٩٨١	رسوم الاستيراد
--	--	--	٢	٢	رسوم التصدير
٤٨٦٥	٤٠٢٥	٢٩٧٤	٢١٤٨	١٥٥٤	ضرائب أخرى
١٩٥٧٩	١٥٢٨٢	١٢٦٢١	٥٩٨٨	٧٦٢٢	الإيرادات غير الضريبية
٩٤٥٦	٨٩٤٢	٧٠٤١	٢٢٥٢	٢٥٦٠	دخل تنظيم الأعمال ودخل الملكية
١٦٥٥	١٢١٧	١٢٨٢	١١١٠	١٢٥٩	الرسوم و
٨٤٦٨	٥١٢٢	٤٢٩٧	٢٥٢٥	٢٨١٤	إيرادات أخرى غير ضريبية
٥٢٨٥	٤٢٦٠	٢٢٦٢	١٢٥٦	١٢٧٦	إيرادات رأسمالية
١٢١٠٥٠	١١٨١٦٤	٩٨٦٦٤	٧٨٨٩٧	٦٥٥٧٧	إجمالي الناتج المحلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)					
٤٥.٤	٤٢.٠	٢٥.٩	٢٩.٧	٢٤.٥	مجموع الإيرادات
٤١.٢	٢٨.٤	٢٢.٥	٢٨.٠	٢٢.٥	الإيرادات الجارية
٢٦.٢	٢٥.٥	٢٠.٧	٢٠.٤	٢٠.٩	الإيرادات الضريبية
٨.٥	٨.٥	٦.٥	٥.٤	٥.٢	الضرائب على الدخل والأرباح والعكاسب الرأسمالية
-٠.٧	-٠.٦	-٠.٧	-٠.٦	-٠.٦	الأفراد
٦.٥	٦.٧	٤.٩	٢.٨	٢.٧	الشركات
١.٢	١.١	-٠.٩	١.٠	-٠.٨	جهات أخرى غير محددة
٤.١	٢.٧	٢.٩	٤.٢	٤.٦	مساهمات الضمان الاجتماعي
-٠.٢	-٠.٢	-٠.٢	-٠.٢	-٠.٢	الضرائب على الملكية
٥.٦	٥.٤	٢.٦	٢.٨	٢.٩	الضرائب المحلية على السلع والخدمات
٤.١	٤.٢	٢.٥	٢.٩	٤.٥	الضرائب على التجارة الدولية
٤.١	٤.٢	٢.٥	٢.٨	٤.٥	رسوم الاستيراد
-٠.٠	-٠.٠	-٠.٠	-٠.٠	-٠.٠	رسوم التصدير
٢.٧	٢.٤	٢.٠	٢.٧	٢.٤	ضرائب أخرى
١٤.٩	١٢.٩	١٢.٨	٧.٦	١١.٦	الإيرادات غير الضريبية
٧.٢	٧.١	٧.١	٢.٠	٢.٩	دخل تنظيم الأعمال ودخل الملكية
١.٢	١.٠	١.٢	١.٤	١.٩	الرسوم و
٦.٥	٤.٢	٤.٤	٢.٢	٥.٨	إيرادات أخرى غير ضريبية
٤.١	٢.٦	٢.٤	١.٧	١.٩	إيرادات رأسمالية

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٦ مصر: احتساب الضرائب المعدلة

$AT1 = T1 * AF1$	$AF1 = AT1[+1] / (T1[+1] / \frac{1}{1-D1[+1]})$	$T1/(T1-D1)$	D1	T1	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٨٩٤	١,١٨	١,٠٠	—	١٦٠٥	١٩٨٢
٢٢٩١	١,١٨	١,٠٠	—	١٩٤٥	١٩٨٣
١٨٨٧	١,١٥	١,٠٢	٢٥	١٦٣٤	١٩٨٤
٢١٧٦	١,١٠	١,٠٥	٩٨	١٩٧٨	١٩٨٥
٢٦٧٦	١,١٠	١,٠٠	—	٢٤٣٢	١٩٨٦
٢٥٩٤	١,١٠	١,٠٠	—	٢٢٥٨	١٩٨٧
٢٠٥٤	١,١٠	١,٠٠	—	٢٧٧٦	١٩٨٨
٢٧٢٥	١,١٠	١,٠٠	—	٢٢٩٥	١٩٨٩
٤٢٤٥	١,٠٠	١,١٠	٤٠٠	٤٢٤٥	١٩٩٠
٦٤٠٧	١,٠٠	١,٠٠	—	٦٤٠٧	١٩٩١
٩٩٨٩	١,٠٠	١,٠٠	—	٩٩٨٩	١٩٩٢
١١١١٤	١,٠٠	١,٠٠	—	١١١١٤	١٩٩٣

$AT2 = T2 * AF2$	$AF2 = AT2[+1] / (T2[+1] / \frac{1}{1-D2[+1]})$	$T2/(T2-D2)$	D2	T2	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٨٣٢	٢,٢٢	١,٠٠	—	٨٢٤	١٩٨٢
٢٩١٧	٢,٢٢	١,٠٠	—	١٣١٢	١٩٨٣
٢١٩٤	٢,٢٢	١,٠٠	—	١٤٣٧	١٩٨٤
٢٤٢٦	٢,٢٢	١,٠٠	—	١٥٤١	١٩٨٥
٢٦٢٦	٢,٢٢	١,٠٠	—	١٦٣٦	١٩٨٦
٤٠٢١	٢,١٦	١,٠٢	٥٠	١٨٦٠	١٩٨٧
٤٢٤١	٢,٠٧	١,٠٥	٩٥	٢١٠٢	١٩٨٨
٤٠٥٠	١,٦٠	١,٢٩	٥٧٠	٢٥٣٦	١٩٨٩
٢٩٧٤	١,٢٢	١,٢١	٥٢٠	٢٠٠٤	١٩٩٠
٤٠٢٦	١,١٤	١,١٦	٤٧٨	٢٥١٩	١٩٩١
٦٧٨٠	١,٠٥	١,٠٩	٥١٢	٦٤٣٩	١٩٩٢
٧٢٦٢	١,٠٠	١,٠٥	٢٧٠	٧٢٦٢	١٩٩٣

١/ [+1]: تعني فترة واحدة متقدمة.

الجدول رقم ٢-٦ مصر: احتساب الضرائب المعدلة (تتمة)

AT3 = T3*AF3	AF3 = AT3(+1) /(T3(+1) -D3(+1))	T3/(T3-D3)	D3	T3	الصلة المنتهية في ٣٠ يونيو
٢٥٨٢	١,٥١	١,٠٠	—	١٧٠٧	١٩٨٢
٢٦٠١	١,٥١	١,٠٠	—	١٧١٩	١٩٨٢
٢٩٨٧	١,٤٧	١,٠٢	٥٧	٢٠٢١	١٩٨٤
٢٩٤٢	١,٤٢	١,٠٤	٧٢	٢٠٧٢	١٩٨٥
٢٧٢٥	١,٤٢	١,٠٠	—	١٩٢٧	١٩٨٦
٢٧٢٨	١,٤٢	١,٠٠	—	١٩٢٩	١٩٨٧
٢٤٩٦	١,٤٢	١,٠٠	—	٢٤٦٢	١٩٨٨
٤٢٢١	١,٤٢	١,٠٠	—	٢٩٨١	١٩٨٩
٤٢١١	١,٤٢	١,٠٠	—	٣٠٢٧	١٩٩٠
٤٨٥٧	١,٤٢	١,٠٠	—	٢٤٢٢	١٩٩١
٤٩٤١	١,٠٠	١,٤٢	١٤٦٠	٤٩٤١	١٩٩٢
٥٤٢٨	١,٠٠	١,٠٠	—	٥٤٢٨	١٩٩٢

الجدول رقم ٤-٦ مصر: ATI - القيم الفعلية والمنتبأ بها
(من المعادلة ٥ والمعادلة ٦)

المعادلة ٦ متبق	المعادلة ٥ متبق	المعادلة ٦ منتبأ بها	المعادلة ٥ منتبأ بها	ATI فعلية	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٣٦٢,٣	٥٧٩,٥	١٩٢٩,١	١٧١١,٩	٢٢٩١,٤	١٩٨٣
٤٢,٠ -	٣٦٧,٧	١٩٢٩,٣	١٥١٩,٦	١٨٨٧,٣	١٩٨٤
٦٧,٧	٥٩٤,٢	٢١٠٨,١	١٥٨١,٦	٢١٧٥,٨	١٩٨٥
٤٤٤,١	١٠٨٠,٥	٢٢٢٢,٢	١٥٩٥,٨	٢٦٧٦,٣	١٩٨٦
٢٥٢,١ -	٢٦٣,٤	٢٨٤٦,٩	٢٢٣٠,٤	٢٥٩٢,٨	١٩٨٧
٤٤٧,٥ -	٧٧,١ -	٣٥٠١,١	٣١٣٠,٧	٣٠٥٢,٦	١٩٨٨
٦٠٣,٤ -	٤٤٠,١ -	٤٣٣٧,٩	٤١٧٤,٦	٣٧٣٤,٥	١٩٨٩
١١٧٨,٠ -	١٢٧٥,٦ -	٥٤٢٣,٠	٥٥٢٠,٦	٤٢٤٥,٠	١٩٩٠
٧٦٠,٥ -	١٢٣٢,٨ -	٧١٦٧,٥	٧١٣٩,٨	٦٤٠٧,٠	١٩٩١
١٠٠٠,٥	٢٣٤,٦	٨٩٨٨,٥	٩٧٥٤,٤	٩٩٨٩,٠	١٩٩٢
٨٨٨,٢	١٥,٩ -	١٠٢٢٥,٨	١١١٢٩,٩	١١١١٤,٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة للمعهد صندوق النقد الدولي.

ATI: سلسلة معدلة عن الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال.

الجدول رقم ٥-٦ مصر: AT2 - التقييم الفعلية والمنتبأ بها
(من المعادلة ٧ والمعادلة ٨)

المعادلة ٨ متبق	المعادلة ٧ متبق	المعادلة ٨ منتبأ بها	المعادلة ٧ منتبأ بها	AT2 فعلية	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٥٤٥,١-	٧٥٩,٢-	٢٢٧٦,٩	٢٥٩١,٠	١٨٢١,٨	١٩٨٢
٢٤٢,٦	٢١٥,٦	٢٥٧٢,٩	٢٧٠١,٠	٢٩١٦,٦	١٩٨٣
٢٠٨,٣	٢٩٥,٥	٢٨٨٦,٢	٢٨٩٨,٩	٣١٩٤,٥	١٩٨٤
٢٢٢,٥	٣٧٤,١	٣١٠٢,١	٣٠٥١,٥	٣٤٢٥,٦	١٩٨٥
٢٥٠,٦	٤٤٢,٢	٣٢٧٥,١	٣١٨٣,٥	٣٦٢٥,٧	١٩٨٦
١٨٧,٧	٢٥٢,٠	٣٨٢٢,٦	٣٦٦٩,٤	٤٠٢١,٣	١٩٨٧
١٩٥,٤	٢٥٩,٤	٤١٤٥,٣	٣٩٨١,٢	٤٣٤٠,٦	١٩٨٨
٥٤٤,١-	٤٢٢,٥-	٤٥٩٢,٧	٤٤٨٢,١	٤٠٤٩,٦	١٩٨٩
٨٩٤,٤-	٨٤٦,٠-	٤٨٦٨,٧	٤٨٢٠,٣	٣٩٧٤,٣	١٩٩٠
١٢٢٩,٧-	١٤٥٢,١-	٥٢٥٥,٤	٥٤٧٧,٨	٤٠٢٥,٧	١٩٩١
١٠١٤,٢	٦٨٨,١	٥٧٦٦,١	٦٠٩٢,١	٦٧٨٠,٣	١٩٩٢
١٢٨٢,٢	٧٦٢,٨	٦٠٨٠,٨	٦٦٠٠,٢	٧٢٦٣,٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوقعة لمعهد صندوق النقد الدولي.

AT2: سلسلة معدلة عن الضرائب المحلية على السلع والخدمات.

الجدول رقم ٦-٦ مصر: AT3 - القيم الفعلية والمنتبأ بها
(من المعادلة ٩ والمعادلة ١٠)

المعادلة ١٠ متبق	المعادلة ٩ متبق	المعادلة ١٠ منتبأ بها	المعادلة ٩ منتبأ بها	AT3 فعلية	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٤٩,٢	٣٦,٦-	٢٥٣٣,٥	٢٦١٩,٢	٢٥٨٢,٦	١٩٨٢
٣٠,٥-	٨٢,٩-	٢٦٣١,٣	٢٦٨٣,٧	٢٦٠٠,٨	١٩٨٣
٢٤٩,٤	٢٢٠,١	٢٧٣٧,١	٢٧٥٦,٥	٢٩٨٦,٦	١٩٨٤
١٥٥,٠	١٥٠,٢	٢٧٨٧,٥	٢٧٩٢,٣	٢٩٤٢,٥	١٩٨٥
٩٦,١-	٨٨,٨-	٢٨٢١,٣	٢٨٢٤,٠	٢٧٣٥,٢	١٩٨٦
٣٧٩,٦-	٣٠٧,٠-	٣١١٧,٦	٣٠٤٥,٠	٢٧٣٨,١	١٩٨٧
١٨٩,٠-	٥٨,٠-	٣٦٨٥,٠	٣٥٥٤,٠	٣٤٩٦,٠	١٩٨٨
٢٣٠,٦	٢٥٢,٦	٤٠٠٠,٧	٣٨٧٨,٧	٤٢٣١,٣	١٩٨٩
١٤٨,٣-	٩٢,٨-	٤٤٥٩,٠	٤٤٠٣,٥	٤٣١٠,٨	١٩٩٠
١٦,٢-	٧٦,٠-	٤٨٧٣,٤	٤٩٣٣,٢	٤٨٥٧,٣	١٩٩١
٦٠,٧-	١٦٦,٩-	٥٠٠١,٧	٥١٠٧,٩	٤٩٤١,٠	١٩٩٢
٣٢٣,٢	١٧٦,٠	٥١٠٤,٨	٥٢٥٢,٠	٥٤٢٨,٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

AT3: سلسلة معدلة على ضوء رسوم الاستيراد.

الجدول رقم ٧-٦ مصر: بيانات المالية العامة وغيرها (بما في ذلك البيانات المستخدمة في المعادلات) (تتمة)

GDP	EXTFN	DOMFENDMB	DOMFENMA	DOMFENBE	DOMFIN	DOMFNSBUN	مستتبه في ٢٠ يونيو	قمة المستتبه
T-YR,-	072,٢	٤٧٢,٢	٢٢٣٤,٢	٢٨٧٢,٢	٢٠١٤,٧	١٤٧,٧		١٤٨٢
٢٤٧٢,٢	٢٢٣,٤	٤٨٨,٢	١٤٧٢,٢	٢٠٧٢,٢	٢٠٢٤,٢	٢٢,٨		١٤٨٢
٢٢٨٨٢,٢	٤٧٢,٢	٤٧٢,٢	٢٢٣٢,٢	٢٢٤٤,٢	٢٠١٢,٢	٢٧,٢		١٤٨٤
٢٢٤٢٢,٢	٤٤٢,٢	٧٤٢,٢	٢٨٠٤,٢	٢٠٧٢,٢	٢٢٤٧,٢	١١٤,٢		١٤٨٤
٢٢٠٢٤,٢	٤٧٢,٢	٤٧٢,٢	٤١٢٢,٢	٤١٠٤,٢	٤٤٢٢,٢	٢٢٧,٢		١٤٨٦
٤٤٢٤,٢	٢٢٤,٢	١٧٢,٢	٢٢٤٤,٢	٢٤٨٧,٢	٢٢٧٧,٢	٢٤,٢		١٤٨٧
٤٤٤٢,٢	٢٢٤,٢	٢٢٤,٢	٤٠٧٢,٢	٤٢٠٢,٢	٤٠٢٢,٢	٢٢٢,٢		١٤٨٨
٧٤٤٧,٢	٤١٤,٢	٢١٠,٢	٤٧٤٤,٢	٤٤٤٤,٢	٤٤٤٢,٢	٢,٢		١٤٨٩
٧٤٨٧,٢	٧٢,٢	٢,٢	٤٤٢٧,٢	٤٤٢٧,٢	٧٢٤,٢	٧٢٧,٢		١٤٩٠
٨٤٢٤,٢	١٢٢,٢	٢,٢	١٧٨٤,٢	١٧٨٤,٢	٢٢٣٢,٢	١١١,٢		١٤٩١
١٤٨٢٤,٢	١٤٧٢,٢	٢,٢	٤٢٣٤,٢	٤٢٣٤,٢	٧٢٠٤,٢	٨١٠,٢		١٤٩٢
١٢٢٠٤,٢	١٢٢,٢	٢,٢	٢٢٠٢,٢	٢٢٠٢,٢	١٢٢٤,٢	٧٤٤,٢		١٤٩٢

الجدول رقم ٧-٦ مصر: بيانات المالية العامة وغيرها (بما في ذلك البيانات المستخدمة في المعادلات) (تتمة)

MICF	INTPT	GRANTS	GOVREVGRT	GOVEVGRS	GOVECPNLN	GOVDEF	GOVCUREXP	GOVCAPEXP	القصة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٧٥١,٠	٥١٦,٠	٦,٠	٩٧٧,٠	٤١١٨,٠	١٣٧٧,٠	٢٥٥٤,٠	٩٣١٧,٠	٢٢٤٨,٠	١٩٨٢
١٧٧٢,٦	٨٤٩,٠	١٠٠,٠	١١٠٧٧,٠	٤٧٠٥,٠	١٧٤٤١,٠	٢٣٦٤,٠	٩١٣٧,٠	١٥٥٨,٠	١٩٨٢
٧٧٤٤,٤	١١٢٨,٠	١,٠	١٢٣٦٦,٠	٦٠٢٤,٠	١٥٦٠٤,٠	٣٢٥٨,٠	١٢٥١٩,٠	٨٤٢,٠	١٩٨٤
٧٦٥٤,٥	١٢٧٧,٠	٢١٩,٠	١٣٩٠٠,٠	٧٠٠١,٠	١٧٧٧٩,٠	٧٤٣٩,٠	١٢٨٩١,٠	٢٠٥٤,٠	١٩٨٥
٧٩١٢,٦	١٥٦٧,٠	٣٧٤,٠	١٥٨٨٢,٠	٧٧١٧,٠	٢٠٥٣٧,٠	٤٦٥٥,٠	١٥٠٥٤,٠	٢٤٩٨,٠	١٩٨٦
٩٧٠٤,٦	١٨٨٦,٠	١٠٨٧,٠	١٧٨٥٢,٠	٨٣٩٩,٠	٢٠٤٤٤,٠	٢٦١٢,٠	١٥٠٠٨,٠	٢٠٨٢,٠	١٩٨٧
١٢٨٣٢,٢	٢٤٢٨,٠	٥٤٨,٠	٢٠٤٦٥,٠	٩٢٨٢,٠	٢٥١٨٠,٠	٤٧١٥,٠	١٨٩٥٧,٠	٢٥١١,٠	١٩٨٨
١٦٤٦٦,٦	٢٠٨٩,٠	١٠٢٢,٠	٢٣٢٤٤,٠	١٠١١٦,٠	٣٧٧٥٠,٠	٤١٢٦,٠	٢٠١١٦,٠	٣٧٧٧,٠	١٩٨٩
٢٠٧٢٢,٤	٣٧٦٠,٠	١٤٢٨,٠	٢٤٨٢٢,٠	١١٢٩٩,٠	٢٠٢٥٧,٠	٥٤٤٤,٠	٢٢١١١,٠	٤٦٢٧,٠	١٩٩٠
٢٥٠١٩,٧	٥٨٨٠,٠	٢٨٢٠,٠	٢٨٧٥٠,٠	١٣٧٥٥,٠	٣٩٦٧٧,٠	١٠٦٧,٠	٢٩٤٤٤,٠	٦٠٨٥,٠	١٩٩١
٢٦٤٣٦,٦	٨٧٨٨,٠	٣٣٣٧,٠	٥٢٠١٥,٠	١٢٣٩٢,٠	٥٧٨٤٦,٠	٤٨٣٦,٠	٣٣٦٤٥,٠	١٧٠٠٤,٠	١٩٩٢
٣٧٦٠٤,٩	١٢٤٢٢,٠	٣٢٦٩,٠	٦٧٧٢٢,٠	١٨١٧٢,٠	٦٠٠٣٦,٠	٢٦٨١,٠	٤٥٥٤٤,٠	١٠٤٤٩,٠	١٩٩٣

الجدول رقم ٧-٦ مصر: بيانات العمالة العامة وغيرها (بما في ذلك البيانات المستخدمة في المعادلات) (تتمة)

EXINDXO	DOINT	EXGSPROT	IX	T3	T2	T1	SUBS	NTDR	NLN	العملة المنتهية في ٣٠ يوليو
109٠	1٠٧٤	1٤-٢	٥٧٢	1٦-٧	٨٧٤	1٦-٤	٤٧٢	٢١٨٢	1٧٧٠	1٩٨٢
1٤	1٧٢٢	1٧٦٠	٧٥٨٢	1٧٦٠	1٧٦٢	1٧٤٤	٤٠٢٢	٧٨٢٠	٢٢٤٠	1٩٨٢
٢	٢-٧٤	٢١٧٠	٧٢٢٢	٢-٢٧	٤٢٢٢	1٧٢٤	٥٧٢٢	٤٧٧٢	٢٢٤٢	1٩٨٤
٢	٢-٧٤	٢٢٨٢	٨٢٢٢	٢-٢٢	٤٤٤٢	1٧٦٨	٤٧٨٤	٤٧٨٤	٢٢٤٢	1٩٨٤
1٢٢	٢-٦	٢٦-٤	٤٢٢٢	1٨٢٢	1٧٢٢	٢٢٢٢	٥٢٢٠	٤٤٢٢	٢١٨٤	1٩٨٦
٢	1٧٢٠	٢٢٢٠	٤٨٢٢	1٨٢٠	1٨٢٠	٢٢٢٠	٤٧٢٢	٤٦٨٠	٢٢٢٢	1٩٨٢
٧٤	٢٢٢٢	٢٢٢٢	1٤٤٨٤	٢٤٢٢	٢١-٢	٢٢٢٢	٧٢٤٢	٧٤٢٢	٢٢٢٢	1٩٨٨
٢	٢١٨٢	٤٢٢٨	1٢٢٨٢	٢١٨٢	٤٢٢٠	٢٢٢٤	٧٨٤٢	٧٢٢٢	٢١٢٢	1٩٨٨
٢	٢-٢٤	٥٢٢٤	1٦-٤٤	٢-٢٢	٢-٤٢	٤٤٤٤	٧-٤٢	٥٤٨٨	٢١٤٠	1٩٩٠
٠	٤٤٢٢	٧٢٢٠	٢-٤٤٢	٢٢٢٢	٢٢٢٠	٧٤-٧	٤٢٢٢	1٢٢٢٠	٢١٢٠	1٩٩١
٠	٤٤٤٠	1-٢٢٢	٢-1٢٤	٤٤٤٠	٤٤٢٠	٤٤٨٠	1٢٤٦٤	1٤٢٨٢	٢١٧٠	1٩٩٢
٠	٤٤٢٨	1٢٤٠	٢٤٢٢	٤٤٢٨	٧٢٢٢	1٤٤٤	1٢٤٨٠	1٤٤٢٢	٢١٨٨	1٩٩٢

الجدول رقم ٧-٦ بيانات المالية العامة وغيرها (بما في ذلك البيانات المستخدمة في المعدلات) (تتمة)

WAGSAL	TXSSC	TXPR	TXOT	TXNCSSPY	TXNCOR	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٢٠١٢٠	١٠٥١٠	١١٨٠	٤٦١٠	٢٦٥٦٠		١٩٨٢
٢٢٣٦٠	١١٧٥٠	١١٦٠	٥٠٢٠	٣١٢٠	١٦٩٦٠	١٩٨٢
٢٦٥٧٠	١٤٠٤٠	١١٢٠	٦١٢٠	٢٠٢٨٠	١٣٣٩٠	١٩٨٤
٣٢٠٤٠	١٨٣٦٠	١٢١٠	٧٢٠	٢٨١٤٠	١٦٥٠	١٩٨٥
٣٤٩٧٠	٢١٧٧٠	١٤٢٠	٩٣١٠	٤٦١٠	١٩٥١٠	١٩٨٦
٣٧٢٩٠	٢٣١٩٠	١٦٠	١١٩٥٠	٤٦٧٧٠	١٧٦٥٠	١٩٨٧
٤٦٢٤٠	٢٦٤٦٠	١٧٤٠	١٢٥٠	٥٤٢٢٠	٢١٢٥٠	١٩٨٨
٥٢٩٨٠	٣٠٣٦٠	١٩٢٠	١٥٥٤٠	٦٤٢١٠	٢٤٥٥٠	١٩٨٩
٦١٢٥٠	٣٤١٢٠	٢٤٢٠	٢١٤٨٠	٧٦٥٧٠	٢٩٨٣٠	١٩٩٠
٧١٩٨٠	٣٨٦٦٠	٢٥٨٠	٢٩٧٤٠	١٠٢٧٢٠	٤٨٢٩٠	١٩٩١
٨٤٧١٠	٤٤٢٩٠	٣٠٢٠	٤٠٢٥٠	١٤٤١٨٠	٧٩٦١٠	١٩٩٢
٩٩٠٠٠	٥٢٥٧٠	٣٥٢٠	٤٨٦٥٠	١٥٥١٢٠	٨٥٤٤٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة للمعهد صندوق النقد الدولي.

تعريف المتغيرات

السلسلة المعدلة لـ T1 و T2 و T3. على التوالي (أنظر أدناه)	AT1, AT2, AT3
الإيرادات الرأسمالية الحكومية	CAPREV
الاستهلاك الخاص	CP
أثر التدابير الاستثنائية على T1 و T2 و T3. على التوالي (أنظر أدناه)	D1, D2, D3
التمويل المحلي غير المصرفي (شاملا مبالغ استهلاك الدين المحلي الموجهة لدائنين غير مشار اليهم في البيانات) لعجز ميزانية الحكومة	DMFNNBUN
التمويل المحلي لعجز ميزانية الحكومة	DOMFIN
التمويل المحلي من الجهاز المصرفي	DOMFINBK
التمويل المحلي من السلطات النقدية	DOMFINMA
التمويل المحلي من بنوك الودائع النقدية	DOMFINDMB
مكون التمويل الخارجي لعجز ميزانية الحكومة (شاملا صافي استهلاك الدين)	EXTFIN
اجمالي الناتج المحلي	GDP
النفقات الرأسمالية للحكومة	GOVCAPEXP
النفقات الجارية للحكومة	GOVCUREXP
عجز الحكومة	GOVDEF
نفقات الحكومة على السلع والخدمات	GOVEXPGS
إنفاق الحكومة وصافي الإقراض الحكومي	GOVEXPNLN
الإيرادات والمنح الكومية	GOVREVGRT
المنح الأجنبية الى الحكومة المصرية	GRANTS
صافي مدفوعات الفوائد بواسطة الحكومة	INTPT
إيرادات البضائع (سيف)	MCIF
صافي الإقراض بواسطة الحكومة	NLN
الإيرادات غير الضريبية	NTXR
الدعوم والتحويلات الجارية من الحكومة الى القطاع الخاص والقطاع شبه الخاص	SUBS
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	T1
الضرائب المحلية على لاسلع والخدمات	T2
رسوم الاستيراد	T3
مجموع الضرائب	TX
الضرائب على السلع والخدمات والممتلكات وغيرها من الضرائب (A.4 و A.5 و A.7 في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة)	TXGSPROT
الضرائب على التجارة الدولية	TXINT
الضرائب على التصدير وغيرها من الضرائب على غير الواردات	TXINTXO
الضرائب على دخل الشركات	TXNCOR

الضرائب على الدخل، والضمان الاجتماعي وفكشوف المرتبات (A.1 و A.3 في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة)	TXNCSSPY
ضرائب أخرى (ضرائب التمغة وغيرها من الضرائب غير المذكورة في أماكن أخرى)	TXOT
الضرائب على الممتلكات	TXPR
مساهمات الضمان الاجتماعي	TXSSC
الأجور والرواتب	WAGSAL

الفصل السابع: القطاع النقدي

١ - الهيكل المالي والتطورات النقدية الأخيرة في مصر

أ- الهيكل المؤسسي

تمت الوساطة المالية في مصر أساساً من خلال القطاع المصرفي، الذي يتكون من البنك المركزي و٢٧ بنكاً تجارياً و ٢٥ بنكاً من بنوك الأعمال والاستثمار، و٤ بنوك متخصصة. وهناك مؤسسة هامة تتسم ببعض سمات البنوك لكنها تقع خارج البنوك المشار إليها وليست مدرجة في الإحصاءات النقدية، هي "بنك الاستثمار القومي". ويعد هذا البنك مؤسسة وساطة مالية تملكها الحكومة، وتم فصلها عن وزارة الخزانة في أوائل الثمانينات ومنحها مسؤولية تعبئة التمويل اللازم لمكون العملة المحلية باستثمارات القطاع العام، علاوة على القيام بوظيفة الخزانة على جانب المبالغ المنصرفة. وعلى هذا يتلقى البنك فوائض أموال صناديق المعاشات التقاعدية العامة والتأمينات العامة كوديعة ويقترضها، لفترات تتراوح عادة بين ١٠ - ١٥ سنة، إلى مؤسسات الأعمال العامة والحكومة. وقد بلغ مجموع أصول هذا البنك ٢٥ بليون جنيه مصري اعتباراً من يونيو ١٩٩٠. وفي أوائل التسعينات، قام البنك تدريجياً برفع أسعار الفائدة التي يتقاضاها على قروضه لتصبح قريبة من أسعار السوق. وبلغ سعر الفائدة الذي يدفعه البنك على ودائعه الجديدة والتي حان أجل استحقاقها في نهاية مارس ١٩٩٢، ١١ في المئة، بينما بلغ سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه الجديدة ١٦ في المئة.

وتتضمن جهات الوساطة المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى شركات التأمين التي تملك الدولة معظمها ونظام التوفير البريدي، شركات الاستثمار الإسلامية التي تتنافس على مدخرات الأسر للاستثمار في مصر أو في الخارج. وقد تم من الناحية الفعلية تقليص أنشطة هذه الشركات بعد القانون رقم ١٤٦ في يونيو ١٩٨٤، الذي وضع الشركات المذكورة تحت إشراف "هيئة سوق رأس المال"، بعد أن كان نطاق أنشطتها قد اتسع إلى حوالي ٢,٥ بليون جنيه مصري بنهاية يونيو ١٩٨٧ (وهو ما يعادل حوالي ١٠ في المئة من ودائع القطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي).

وقد أعيدت هيكلة عدد من هذه الشركات أو تمت تصفيتها بعد وجود دلائل على خسائر كبيرة لديها.

١/ وهي بنوك صغيرة نسبياً مملوكة ملكية عامة، تتخصص في تقديم الائتمان الزراعي الموسمي، والاقراض الطويل الأجل إلى المؤسسات الصناعية، والقروض العقارية وقروض أنشطة البناء.

ب- التطورات النقدية الأخيرة (١٩٩٢-١٩٨٨)

شهدت فترة السنوات الثلاث المنتهية في يونيو ١٩٩٠ توسعا سريعا في الائتمان المحلي المقدم من الجهاز المصرفي، مما أدى الى نمو كبير في النقود وشبه النقود، وانخفاض في صافي الأصول الأجنبية. وقد انتهى هذا النمط في السنة المالية ١٩٩١ حين بدأ نمو الائتمان المحلي في التناقص التدريجي وأصبح التوسع في النقود بمعناها الواسع $\frac{1}{2}$ أكثر ارتباطا بنمو صافي الأصول الأجنبية.

(أ) عرض النقود

نمت النقود وشبه النقود في المتوسط بمعدل حوالى ٢١ في المئة سنويا أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٨٨ (الجدول ٧-١). كما زاد اجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال نفس الفترة أيضا بمعدل سنوي متوسط بلغ حوالى ٢٦ في المئة. وقد بقيت سرعة تداول الدخل مستقرة نسبيا عند حوالى ١,٢٥-١,٤٦ أثناء نفس الفترة.

وقد أبدت مكونات عرض النقود اتجاهات متباينة. فقد زادت العملة وودائع الطلب بالجنيه المصري بمعدل حوالى ٨,٨ في المئة في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٨٨، مع هبوطها بانتظام بالقيم الحقيقية وكنسبة من الكتلة النقدية. وعلى العكس من ذلك ارتفعت الودائع لأجل بالجنيه المصري بمعدل متوسط بلغ حوالى ٥٤ في المئة أثناء السنوات الستة المنتهية في يونيو ١٩٩٢، اذ نمى بمعدل ١٤ في المئة في ١٩٨٨، وتسارع هذا النمو الى ٥٩ في المئة في يونيو ١٩٩٢ والى حوالى ٤٢ في المئة في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في يونيو ١٩٩٢. عاكسه تحرير اسعار الفائدة في أوائل ١٩٩١. وزاد مكون النقد الأجنبي في النقود بمعناها الواسع بمعدل ٢٥ في المئة في المتوسط أثناء فترة السنوات الأربع المنتهية في يونيو ١٩٩١، نتيجة لإحلال العملة كاستجابة لمعدلات العائد المتوقعة (بعد الأخذ في الحسبان الانخفاض المتوقع في قيمة الجنيه المصري). مثال ذلك أنه أثناء فترة السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٠، كان سعر الفائدة على الوديعة لمدة ٢ شهور بالجنيه المصري مثبتا عند ٨,٥ في المئة، بينما كانت الودائع المحررة بالدولار تحقق عائدا متحققا صافيا بالجنيه المصري يبلغ ٢٤ في المئة.

وقد تباطأ نمو النقود بمعناها الواسع خلال فترة الـ ١٢ شهرا المنتهية في يونيو ١٩٩٢ الى معدل سنوي حوالى ١٦ في المئة سنويا. وقد عكس هذا التباطؤ بكامله تباطؤا في نمو الائتمان، حيث ان صافي الأصول الأجنبية قد ارتفعت بحددة. وفي نفس الوقت تغير تكوين عرض النقود، فقد انخفض حجم الأموال المحررة بعملات أجنبية في ما يعادل ٤٩ بليون جنيه مصري في نهاية يونيو ١٩٩١ الى حوالى ٢٧ بليون جنيه مصري، بينما ارتفعت الأموال المحررة بالجنيه المصري بنسبة ٢٨ في المئة الى حوالى ٨٨ بليون جنيه مصري في يونيو ١٩٩٢. وقد اسهم في هذه الزيادة الفرق في اسعار الفائدة الذي فاق ١٠ نقاط مئوية لصالح ودائع الجنيه

$\frac{1}{2}$ تعرف النقود بمعناها الواسع على أنها النقود وشبه النقود الموجودة في حيازة القطاع الخاص، بما في ذلك ودائع العملة الأجنبية. وتطرح ودائع مؤسسات القطاع العام من القروض المقدمة اليها للخروج بالقيمة الصافية، بسبب سهولة تحويل الودائع الى البنك المركزي ومنه، ومدى نفوذ الحكومة المركزية على العمليات المالية للمؤسسات كمجموعة.

المصري، الى جانب توقع استقرار سعر الصرف والامكانيات الجديدة المتاحة لنقل الحيازات بسرعة بين عملة وأخرى بأسعار السوق. ٢/ ونتيجة لذلك فقد انعكس مسار عملية تحويل المدخرات المحلية الى دولارات، حيث انخفضت نسبة الودائع المحررة بالعملة الأجنبية في النقود بمعناها الواسع، من ذروة بلغت ٥٣ في المئة في يونيو ١٩٩١ الى حوالي ٢٠ في المئة بحلول يونيو ١٩٩٢.

(٢) صافي الأصول الأجنبية

انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصر في من متوسط بلغ حوالي ٢ بليون جنيه مصري اثناء فترة السنة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، الى التزام صاف بلغ حوالي ٢ بليون جنيه مصري بحلول يونيو ١٩٩٠. وقد عكس هذا الانكماش تراكم التزامات الدين الخارجي، سواء المتأخرات أو المبالغ التي أعيدت جدولتها، /بحجم فاق كثيرا الزيادة التي حدثت في صافي الاحتياطيات الدولية. ومع التحسن الكبير في ميزان المدفوعات في السنة المالية ١٩٩١، شهد صافي الأصول الأجنبية تحولا رئيسيا، حيث ارتفع بمقدار ١٠ بليون جنيه مصري، مع زيادة إضافية بمقدار ٢٢ بليون جنيه مصري بين يونيو ١٩٩١ و يونيو ١٩٩٢. وتمثلت العوامل الرئيسية التي أسهمت في هذا التحول، في العنوعن الدين، والنمو القوي في تحويلات العاملين ومتحصلات السياحة، وارتفاع تدفقات رؤوس الأموال بأحجام كبيرة بسبب ارتفاع اسعار الفائدة الإسمية على الودائع بالجنيه المصري. مع توقع استقرار سعر الصرف، ثم الغاء جزء من المتأخرات الخارجية والالتزامات المتوسطة الأجل على البنك المركزي في ١٩٩١.

(٢) الائتمان المحلي

ارتفع الائتمان المحلي من ٥٨ بليون جنيه مصري في يونيو ١٩٨٨ الى ١٠٧ بليون جنيه مصري في يونيو ١٩٩١، وهو ما يوازي معدل نمو سنوي قدره ٢٦ في المئة في المتوسط بالقياس الى الكتلة النقدية في البداية. ثم تباطأ هذا النمو بعدئذ بحلول يونيو ١٩٩٢ الى ١,٣ في المئة. وأبدى الائتمان الى القطاعين العام والخاص نمطا مشابها من النمو السريع في السنوات المنتهية بيونيو ١٩٩١، وتبع ذلك شبه استقرار في السنة المالية ١٩٩٢. وفي السنة المالية ١٩٩٢، زاد الائتمان المحلي بحوالي ٦ بليون جنيه مصري، وارتفعت مساهمته في نمو النقود بمعناها الواسع الى ٥,٥ في المئة أثناء العام.

٢/ تحصل الودائع المحررة بالعملة الأجنبية على أسعار فائدة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار الفائدة في السوق الدولية.

٣/ تم فتح حساب مجمد بالبنك المركزي في مايو ١٩٨٧ يرتبط بإعادة جدولة نادي باريس. وتقوم هيئات القطاع العام بدفع مبلغ بالعملة المحلية يعادل خدمة الدين الخارجي، الى هذا الحساب، طبقا للجدول الأصلي، وتقيم كل من هذه المعاملات بسعر الصرف الساري في تاريخ استحقاق المعاملة. وبنفس الشكل، يخصم من الحساب المجمد ما يقابل خدمة الدين المدفوعة فعلا لنادي باريس. وقد استمر العمل بأسلوب الدفع في الحساب المجمد الى ما بعد تاريخ انتهاء فترة التوحيد (نهاية يونيو ١٩٨٨). حين أدى عدم دفع الاستحقاقات بكاملها الى ظهور متأخرات خارجية.

(أ) صافي الائتمان الى القطاع العام

زاد صافي استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام بمعدل سنوي بلغ متوسطه حوالي ٢٠ في المئة، بالقياس الى الكتلة النقدية في بداية الفترة، أثناء السنوات الأربع المنتهية بعام ١٩٩١ (الجدول ١). ويعزى أكثر من ثلثي الزيادة الى الحكومة المركزية، التي قامت، أثناء السنتين الماليتين ١٩٨٨-١٩٩٠، بتمويل ما يقرب من ٤٠ في المئة من العجز المالي السنوي باللجوء الى الجهاز المصرفي. وفي السنة المالية ١٩٩٢، زاد صافي الائتمان الى الحكومة المركزية بحوالي ١٠ في المئة بالقياس الى مستواه في السنة المالية ١٩٩١، بينما انخفض الائتمان الى مؤسسات القطاع العام بحوالي ١٢ في المئة. وكنتيجة لذلك ظل صافي الائتمان الى القطاع العام ثابتا تقريبا دون إسهام صاف في التغيير في الكتلة النقدية أثناء السنة المالية ١٩٩٢. وفي السنة المالية ١٩٩٣، انخفض صافي الائتمان الى الحكومة المركزية بحوالي ٤ بليون جنيه مصري، بينما زاد الائتمان الى المؤسسات العامة غير المالية بحوالي ٢ بليون جنيه مصري. ونتيجة لذلك، فقد كان إسهام صافي الائتمان المقدم الى القطاع العام في نمو النقود سالبا أثناء العام.

(ب) الائتمان الى القطاع الخاص

زاد الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص باستمرار أثناء فترة السنوات الأربع المنتهية في يونيو ١٩٩١. غير أن إسهامه في نمو النقود بمعناها الواسع قد انخفض من ٧,١ في المئة في السنة المالية ١٩٨٨ الى ٦,٢ في المئة في السنة المالية ١٩٩١. وفي السنة المالية ١٩٩٢، انخفض معدل نمو الائتمان الى القطاع الخاص بالقياس الى عرض النقود في بداية الفترة الى ١,٣ في المئة، وهو ما يتمشى مع الانخفاض الحاد في الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي أثناء هذا العام. وقد أسهم عدد من العوامل في تباطؤ نمو الائتمان، بما في ذلك ركود النشاط الاقتصادي، والزيادة الحادة في اسعار الفائدة على القروض الى مستويات كانت موجبة بالقيم الحقيقية (مع تحرير اسعار الفائدة من الضوابط)، وتفضيل البنوك لأذونات الخزنة الجديدة على تقديم الائتمان الى القطاع الخاص، و سداد القروض التي كانت قد سحبت من قبل بغرض الحصول على ودائع بالعملة الأجنبية. وربما أيضا أدى شطب القروض المعدومة والقروض المشكوك في سدادها وقيام البنك المركزي مرة أخرى بغرض ستوف ائتمانية لكل مصرف على حدة، الى الإسهام في تباطؤ نمو الائتمان. وفي السنة المالية ١٩٩٣، زاد الائتمان الى القطاع الخاص بنسبة حوالي ٢١ في المئة بالقياس الى مستواه في السنة المالية ١٩٩١، وزاد إسهامه في نمو النقود بمعناها الواسع من ١,٣ في المئة في السنة المالية ١٩٩٢ الى ٦,١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٣. ولكي يتم تخفيف الأثر التوسعي على عرض النقود من جراء التدفقات الكبيرة الرأس مالية خلال السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، قام البنك المركزي بعمليات تعقيم كبيرة، تم معظمها عن طريق بيع اذون خزنة الى البنوك التجارية. وقد قدر انه تم بيع اذون خزنة الى البنوك التجارية والبنك الوطني للاستثمار لغرض التعقيم بما مقداره ١٦ مليار جنيه مصري خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣.

ج- عملية الاصلاح النقدي

بدأت السلطات المصرية في أوائل ١٩٩١ برنامج اصلاح نقدي بهدف اعطاء قوى السوق الدور الاساسي في عمليات تخصيص الائتمان، وتعبئة المدخرات، وإدارة السياسة النقدية. وكان من المتوقع ازدياد كفاءة الوساطة المالية عبر الوقت كنتيجة لزيادة المنافسة، وخفض القيود على السماح بمزاولة النشاط المصرفي، وتنمية أسواق النقد ورأس المال. وفي نفس الوقت، تم إحكام الإشراف الرشيد على البنوك وتعزيز هياكل رؤوس أموالها من أجل المساعدة في هذه العملية.

وكان الوضع السائد قبل عام ١٩٩١ هو وجود سياسة نقدية متساهلة، جنباً الى جنب مع ضوابط انتقائية على الائتمان. وكانت الزيادات في عرض النقود في مصر تتقرر الى حد كبير على أساس طلب الحكومة على الائتمان، ولم يحاول البنك المركزي إدارة عرض السيولة. وكان استخدام عمليات السوق المفتوحة قليلاً، واستمر تطبيق شروط الاحتياطي القانوني المعمول بها دون تغيير لفترة طويلة، فكانت ٢٥ في المئة بالنسبة لودائع الجنيه المصري و ١٥ في المئة بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية. واستهدفت سياسة البنك المركزي التحكم مباشرة في الائتمان المقدم الى شركات القطاع العام والقطاع الخاص. وتمثلت الأدوات التي طبقت لتحقيق هذا الهدف في النسب القصوى بين القروض والودائع (٦٥ في المئة)، والسقوف الائتمانية على كل بنك على حدة بالنسبة لفئات معينة من استخدامات الائتمان التي اختلفت من حيث نطاق شمولها وسريان مفعولها خلال السنوات العشر الماضية.

(١) تحرير سعر الفائدة ومزادات أذونات الخزنة

اتخذت الخطوة الرئيسية الأولى في التحول الى نظام التحكم النقدي غير المباشر في ٢ يناير ١٩٩١ بإدخال اسعار الفائدة التي تقرر بفعل قوى السوق على القروض والودائع في كافة البنوك. وكان البنك المركزي قبل عام ١٩٩١ يحتفظ بجدول لحدود اسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية، وكانت هذه الاسعار أقل من معدل التضخم الى حد كبير. وقد مكنت القروض بهذه الاسعار المنخفضة للفائدة مؤسسات القطاع العام من الاستمرار في عملياتها بطرق غير اقتصادية، كما أن اسعار الفائدة التنضيلية الإجبارية جعلت البنوك تعزف عن الاقراض الى أنشطة الصناعة أو الزراعة. ومنذ رفع الضوابط، أصبحت اسعار الفائدة تنافسية، حيث صار سعر الفائدة على الودائع لمدة ٣ أشهر مشابهاً للزيادة في اسعار المستهلك. وكنتيجة لذلك، لقيت تعبئة المدخرات دفعة تشجيع وزادت نسبة النقود بمعناها الواسع المحررة بالعملة المحلية الى حوالي ٧٠ في المئة بحلول يونيو ١٩٩٢، بالمقارنة بحوالي ٤٧ في المئة في يونيو ١٩٩١. واتخذت خطوة اضافية للتحرك نحو التحكم النقدي غير المباشر، فطرحت أذونات الخزنة في مزادات أسبوعية منذ يناير ١٩٩١، واصبح سعر الفائدة على أذونات الخزنة مؤشراً محورياً في هيكل اسعار الفائدة الجديد وإطار السياسة. وكان الحجم الذي تم طرحه أولاً للمزاد ١٠٠ مليون جنيه مصري في الأسبوع. وكان هناك تشكك أثناء الأشهر الأولى

/٩ تحدد سعر الفائدة على الودائع لفترة ثلاثة أشهر بـ ١٢ في المئة كحد أدنى، ولا تزال البنوك ممنوعة من دفع فوائد على الودائع تحت الطلب.

فيما يتعلق بالعائد على الأذونات بعد الضريبة، لكنه زال في مايو حين قام مجلس الشعب بعد نطاق الاعفاء من ضريبة الدخل المستمد من الفوائد. فأصبحت تشمل أذونات الخزنة وبأثر رجعي، ريثما يتم إجراء إصلاح ضريبي أكثر شمولاً. وبعدئذ زادت أحجام المزايدات الأسبوعية ففاقت في بعض الأحيان ٥٠٠ مليون جنيه مصري.

(٢) أدوات أخرى

من أجل تقوية تحكم البنك المركزي المصري في الأوضاع النقدية، تم إجراء عدد من التغييرات الفنية المساندة في سياسة الاحتياطي القانوني. فمن أجل تحسين امكانيات التنبؤ بمضاعف النقود وباحتياجات البنوك لنقود الاحتياطي، تم توسيع نطاق شروط الاحتياطي القانوني ليشمل الودائع بمختلف آجال استحقاقها. كما استبعد النقد في الخزائن من الاحتياطيات وأخرت فترة احتساب الودائع بحوالي أسبوعين عن فترة الاحتفاظ بالاحتياطي، مما جعل متوسط حجم الاحتياطيات المشترطة المطلوبة في كل أسبوع واضحاً لا لبس فيه. وصدق مجلس الشعب على قانون البنوك الجديد في يونيو ١٩٩٢، وخول القانون البنك المركزي المصري بزيادة غرامة عدم الامتثال لشروط الاحتياطي القانوني إلى ضعف سعر خصم البنك المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام البنك المركزي، من أجل الحد من خلق نقود الاحتياطي عن طريق تسهيلات إعادة التمويل، برفع سعر الفائدة على إعادات الخصم العادية إلى مستوى جزائي يزيد نقطتين مئويتين عن آخر سعر في آخر مزار لأذونات الخزنة. كما قوى البنك المركزي أيضاً من تحكمه في عمليات إعادة الخصم. ولهذا السبب تم استبدال حجم كبير من سندات الحكومة القابلة لإعادة الخصم آلياً والموجودة في حيازة البنوك، إما بسندات لا يمكن إعادة خصمها إلا حسبما يقرر البنك المركزي، أو بأذونات خزنة.

(٣) الإشراف الرشيد وكفاية رأس المال

مع تحرير السوق المالية، تم أيضاً تنفيذ تدابير لعلاج نواحي ضعف الجهاز المصرفي، المتعلقة بانكشاف البنوك في مجال النقد الأجنبي، وكفاية رأس المال. وأصدر البنك المركزي منشوراً في ١٩٩١ يحد من نسبة الخصوم بالعملة الأجنبية لدى البنوك إلى الأصول الأجنبية (والعكس)، إلى ١٠٥ في المئة. كما نصت تعديلات قانون البنوك التي أدخلت في يونيو ١٩٩٢ على إنشاء نظام رسمي للتأمين على الودائع. وفيما يتعلق بكفاية رأس المال، أصدر البنك المركزي منشوراً في ١٩٩١ لتوحيد نسبة رأس المال المشترط عند مستوى ٨ في المئة من الأصول المرجحة بعنصر المخاطرة. وقد اتبع التوجيه المتعلق بالترجيح الإرشادات التي وضعتها لجنة بازل. ثم صدر منشور آخر في نفس العام يتضمن إرشادات تتعلق بتصنيف القروض ورصد المخصصات الاحتياطية لأصول البنوك بما يستهدف تقوية الميزانيات العمومية للبنوك ويحدد القروض المشكوك في سدادها عند ظهورها. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ من يناير ١٩٩١، تم الفصل بين شروط الاحتياطي القانوني لخصوم العملة المحلية وبين الشروط الخاصة بخصوم العملة الأجنبية. ومن أجل الحد من تركيز القروض، تم في مايو ١٩٩٢ إصدار لائحة تحصر نطاق مجموع انكشاف البنك إزاء عميل واحد (قروض وأوراق مالية وغيرها من أنواع الانكشاف) في حدود ٣٠ في المئة من رأسمال البنك، بتعريف لجنة بازل، على أن يتم الامتثال الكامل لذلك من قبل البنوك بنهاية ديسمبر ١٩٩٦.

أ- مقدمة

ان المجملات النقدية تلعب دورا هاما في تحديد الناتج الحقيقي والأسعار وميزان المدفوعات، وهي متغيرات تشير إلى بعض الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية. ^{١/} وعلى هذا فإن التنبؤ بالمجملات النقدية يمثل خطوة بالغة الأهمية في تصميم السياسة النقدية.

ينبغي عند صياغة السياسة النقدية أن تكون السلطات على يقين بالأدوات النقدية المتاحة تحت تصرفها، وبأهدافها النهائية. غير أن هذه العلاقات عادة ما تكون غير مباشرة ويمكن النظر إليها على أنها تتكون من عنصرين أساسيين: (١) الرابطة بين المجملات النقدية التي تمثل أهدافا وسيطة، وبين الأهداف النهائية. (٢) الرابطة بين أدوات السياسة وبين الأهداف الوسيطة. ومن المفيد من بعض الجوانب إضافة تمييز آخر: أي التمييز بين الأهداف الوسيطة والأهداف التشغيلية في حالات كون هذه الأخيرة متغيرات تخضع بشكل مباشر جدا لنفوذ أو تحكم السلطات النقدية.

ويقدم المسح النقدي إطارا لتحليل القيم المرغوبة للمتغيرات التي يمكن أن تضع السلطات بشأنها أهدافا وسيطة، أي المجملات النقدية. ويعكس المسح النقدي دمج الميزانيات العمومية لمختلف مكونات الجهاز المصرفي، أي مجموع معاملات البنك المركزي والبنوك التجارية صافية من جميع المعاملات بين البنوك. وتمثل المجملات النقدية نظيرا، وبالتالي معادلا بحكم التعريف، لمجموع صافي الأصول الأجنبية (مقيمة بالعملة المحلية) والائتمان المحلي صافيا من البنود الأخرى (الإطار رقم ١).

ويتضمن القسم الثالث مناقشة للرابطة بين أدوات السياسة والأهداف الوسيطة، في إطار الميزانيات العمومية للسلطات النقدية.

^{١/} من بواكير الكتابات المتخصصة التي ربطت بين السياسة النقدية والكلية النقدية، وبين إطار البرمجة المالية، دراسة:

J.J. Polak, "Monetary Analysis of Income Formation and Payments Problems," Staff Papers, IMF, Vol. 5 (November, 1957).

تم عرض هذا المدخل المنهاجي بمزيد من التفصيل في:

The Monetary Approach to the Balance of Payments (Washington: IMF, 1977).

ب- التنبؤات بالمجملات النقدية

(١) العرض والطلب الخاصين بالنقود

تحتاج عمليات التحليل والتنبؤ إلى التمييز أساساً بين المجملات النقدية بالقيم الحقيقية (الأسعار الثابتة) والمجملات النقدية بالأسعار الاسمية (الأسعار الجارية).

الاطار ١ - مسح نقدي نمطي	
أصول	خصوم
صافي الأصول الأجنبية ومنها:	المجملات النقدية
صافي الاحتياطيات الدولية	العملة المتداولة
الائتمان	ودائع الطلب
إلى القطاع الحكومي (بالصافي)	الودائع لأجل وودائع الادخار
إلى مؤسسات القطاع العام	ودائع العملة الأجنبية
إلى المؤسسات المالية غير المصرفية	التزامات أخرى (أقل سيولة)
إلى القطاع الخاص غير المالي	
بنود أخرى (بالصافي)	

ويتشكل الطلب على النقود بالقيم الحقيقية بفعل حيازة الوحدات الاقتصادية طواعية للنقود بغرض التمتع بقوة شرائية على سلة ممثلة من السلع. مثال ذلك أنه إذا زادت جميع الأسعار إلى الضعف ثم بقيت عند المستوى الجديد، سيحتاج الجمهور إلى حيازة ضعف ما كان يحوزه من النقود تماماً، في المتوسط، للقيام بنفس الحجم من المعاملات الحقيقية. ورغم أنه يجب النظر إلى الطلب على النقود بهذا الشكل بالقيم الحقيقية، لا تستطيع السلطات النقدية إلا أن تؤثر على عرض النقود بالقيم الاسمية (أنظر القسم أدناه للاطلاع على مناقشة عملية عرض النقود). وإذا عرضت السلطات النقدية قدراً أكبر (أقل) مما يرغب القطاع الخاص في حيازته عند مستوى معين للأسعار، يقوم الأفراد بخفض (زيادة) أرصدهم النقدية الحقيقية.

وهناك ثلاث آليات رئيسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على الأرصدة النقدية الحقيقية:

(أ) قد يقوم الأفراد بشراء* (بيع) العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ارتباطا بمعاملات ميزان المدفوعات، أي واردات (صادرات) السلع والخدمات والمعاملات الراسمالية. وينخفض رصيد صافي العملة المحلية (يزيد) بفعل هذه المعاملة، ويحدث نفس الشيء* لرصيد الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية.

(ب) قد يقوم الأفراد بشراء* (بيع) السلع مقابل العملة المحلية. فإذا كان شعور الأفراد هو أن لديهم قدرا زائدا من النقود بالقياس إلى ما لديهم من السلع الحقيقية، ستزداد مشترياتهم، وتؤدي هذه الزيادة في الطلب على السلع إلى رفع الأسعار المحلية، ويعنى ذلك من الناحية الفعلية أن الأفراد يخفضون ما لديهم من الأرصدة النقدية الحقيقية عن طريق التضخم، رغم أن الرصيد الاسمي قد يظل كما هو.

(ج) قد يقوم الأفراد بشراء* (بيع) أصول مالية محلية غير النقود مقابل العملة المحلية، فتقل كتلة الأرصدة النقدية المحلية (تزيد). وتؤدي الزيادة الناتجة (الانخفاض) في أسعار الأصول المالية غير النقدية إلى انخفاض (زيادة) العائدات - أسعار الفائدة - على هذه الأصول.

وقد تعمل جميع هذه الآليات في نفس الوقت. فإذا طرحت السلطات النقدية قدرا أكثر مما ينبغي (أقل مما ينبغي) من النقد، قد تزيد أسعار السلع المحلية (تقل)، وقد تنخفض أسعار الفائدة (ترتفع)، كما قد يتدهور ميزان المدفوعات (يتحسن). وتزداد شدة التأثير على ميزان المدفوعات كلما زاد انفتاح أسواق السلع ورأس المال وكلما قلت مرونة نظام سعر الصرف.

فبافتراض أن الاقتصاد يتبع نظاما لسعر الصرف الثابت دون فرض ضوابط على الصرف والتجارة، لن تتمتع السلطات الا بقدر ضئيل من التحكم في الكتلة النقدية الاسمية. ويؤدي أي اختلال بين عرض النقود والطلب عليها إلى توسع أو انكماش نقدي من خلال ميزان المدفوعات، مع تأثير محدود على الأسعار. وعلى العكس في حالة الاقتصاد الذي يتبع نظاما مرنا تماما لسعر الصرف مع عدم وجود ضوابط على الصرف والتجارة، يعمل سعر الصرف على موازنة عرض النقد الأجنبي والطلب عليه بحيث يظل صافي الأصول الأجنبية دون تغير. وفي هذه الحالة يؤدي التوسع النقدي إلى أحداث زيادة دائمة في المستوى الاسمي للمجمعات النقدية، ويكون المقابل النظير لها على الأرجح هو زيادة في الأسعار، بما في ذلك أسعار العملة الأجنبية (أي انخفاض في سعر الصرف).

وقد يؤدي تزايد الانفاق نتيجة التوسع النقدي إلى زيادة الناتج الحقيقي، خاصة إذا كانت هناك طاقة إنتاجية غير موظفة. وعلى العكس قد يؤدي انخفاض الانفاق إلى خفض الناتج، وتزداد حدة هذا التأثير كلما قلت مرونة الأسعار في اتجاه الهبوط. ولنأخذ الحالة الأولى كمثال: فالزيادة في الناتج الحقيقي يجب أن تؤدي، عن طريق زيادة عدد المعاملات التي يجب تمويلها، إلى زيادة في الطلب على النقود. وهكذا فالأثر المتمحض

عن الناتج يخدم كسبيل آخر لاستعادة التوازن. ومن المقبول عموماً أن هناك عادة علاقة موجبة بين نمو المجلات النقدية والناتج الاسمي. غير أنه لا تزال هناك اختلافات لا يستهان بها بين وجهات النظر حول مدى قوة هذه العلاقة تقسيم آثار التغيرات في عرض النقود الاسمية بين الأسعار والناتج الحقيقي.

(٧) أساليب التنبؤ

حيث أن الأفراد يقررون القيمة الحقيقية للمجلات النقدية، فإن سلوك هؤلاء الأفراد يتعين أن يؤخذ في الاعتبار عند التنبؤ بالقيمة الحقيقية للمجلات النقدية، وناقش هنا أسلوبين عامين، الأول يتضمن تقدير دالة الطلب على النقود بناءً على أساليب الانحدار، بينما يتسم الأسلوب الثاني بالاعتماد الأقل على الأسلوب العلمي المنظم ويعتمد على الاتجاهات في سرعة تداول النقود. ويملي اختيار الأسلوب الغني المتبع عموماً، مدى توفر البيانات، واستقرار الترتيبات المؤسسية عبر الوقت، والعلاقات السلوكية في الاقتصاد المعني.

(أ) دالة الطلب على النقود

يفترض هذا الأسلوب أنه يمكن تفسير السلوك المالي للوحدات الاقتصادية كدالة لعدد صغير من المتغيرات الاقتصادية. ويفترض أيضاً أن العلاقة بين المجلات النقدية المحازة طوعاً وبين المتغيرات التفسيرية هي علاقة مستقرة عبر الوقت.

ويجب أن يتقرر اختيار تعريف النقود الذي سيجرى استخدامه في التقدير، بناءً على ما تملبه النتائج التجريبية. وليس من الممكن مسبقاً تحديد المجلات النقدية التي يتسم طلب الجمهور عليها بأنه الأكثر استقراراً. ويمكن القول عموماً أنه كلما زاد نصيب خصوم الجهاز المصرفي المستحقة للقطاع غير الحكومي والمدرجة في تعريف النقود، كلما زادت فائدتها في التنبؤ بالمسح النقدي. غير أنه قد يكون من الأصعب على السلطات النقدية التحكم في المجلات النقدية المعرفة بالمعنى الواسع للنقود.

وتتضمن أكثر دالة للطلب على النقود شيوعاً في الاستخدام متغيرات تفسيرية تشمل متغيراً يرتبط بالمعاملات (متغير حجم)، غالباً ما يكون اجمالي الناتج المحلي، ومتغيراً يقيس الجاذبية النسبية لحيازة النقود (أو متغير تكلفة الفرصة البديلة) كمتغيرين تفسيريين.

ويتوقف اختيار متغير تكلفة الفرصة البديلة إلى حد ما على تعريف المجلات النقدية المستخدمة وعلى الترتيبات المؤسسية بالبلد. ويمكن على وجه العموم اختيار سعر فائدة اسمي ممثل باعتباره أفضل مقياس لتكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأصول النقدية التي لا تغل فوائد (النقود بمعناها الضيق). أما بالنسبة للأصول النقدية التي تغل فوائد، فقد يكون من المناسب اختيار متغير يقيس فرق أسعار الفائدة بين الحيازات النقدية وغيرها من الأصول المالية. وفي البلدان التي تمثل فيها خصوم الجهاز المصرفي إزاء القطاع الخاص أكبر جزء من مجموع الأصول المالية لدى الأخير، استخدم سعر الفائدة الحقيقي أحياناً كبديل عن العائد على الأصول المالية بالمقياس إلى الأصول الحقيقية (الأثر المتوقع لسعر الفائدة الحقيقي على الطلب على النقود بالمعنى

الواسع يكون موجب). وفي حالات بقاء اسعار الفائدة دون تغير خلال فترات طويلة من الوقت أو في حالات كونها سالبة بالقيم الحقيقية، قد يكون من الأفضل الامسك بهذا الأثر عن طريق النظر في التضخم وحده (الأثر المتوقع للتضخم على الحيازات النقدية الحقيقية سالب). $\gamma/$

وقد استندت تقديرات الطلب على النقود في مصر في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى المواصفات البسيطة التالية لدالة الطلب على النقود، مثلاً:

$$\frac{M^d}{P'} = a_1 + a_2 \frac{Y}{P'} + a_3 \quad \text{II} \quad (1)$$

$$a_2 \geq 0; a_3 \leq 0$$

حيث:

$$\begin{aligned} M^d &= \text{الطلب على الكلية النقدية.} \\ P' &= \text{رقم قياسي مناسب للأسعار.} \\ Y &= \text{اجمالي الناتج المحلي الاسمي.} \\ \text{II} &= \text{تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود.} \end{aligned}$$

ويمكن أيضاً التعبير عن المعادلة رقم (١) في صياغة لوغاريتمية كالتالي: $\Delta/$

$$\text{Log} \left[\frac{M^d}{P'} \right] = a_1 + a_2 \text{Log} \left[\frac{Y}{P'} \right] + a_3 \quad \text{II} \quad (1-1)$$

وتنطوي المعادلتان (١) و(١-١) على افتراض هام، هو أن الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية يساوى دائماً العرض الفعلي الحقيقي. والواقع ان التكيف ازا* أي اختلال قد لا يكون فورياً. وقد يعكس ذلك عوامل مثل التكاليف وعدم ملائمة انفاق أي نقود زائدة فوراً، أو عامل الوقت اللازم قبل العلم بأن الحيازات النقدية تزيد على المستويات المرغوبة. ومن أجل مراعاة التأخرات الزمنية المرتبطة بالعودة الى التوازن، غالباً ما يتم استخدام نموذج للتكيف الجزئي، يفترض أن التكيف في أي فترة معينة يناظر جزءاً من المستوى المرغوب للتكيف (ب).

$\gamma/$ أبقى على سعر الخصم وسعر الفائدة على الودائع في مصر ثابتين أثناء الفترة ١٩٨٢-١٩٨٨، كما أبقى على سعر الفائدة على القروض ثابتاً أثناء الفترة ١٩٨١-١٩٨٦.
 $\Delta/$ يترك متغير تكلفة الفرصة البديلة، وعادة ما يكون معدل التضخم أو سعر الفائدة، في صيغته الأصلية بدلا من الصيغة اللوغاريتمية، لأنه يمكن في بعض الأحيان أن يتخذ قيمة سالبة.

عندئذ، باستخدام الرمز MQ^d للتعبير عن المبلغ المرغوب للكتلة النقدية والرمز MQ للتعبير عن المبلغ الفعلي لنفس الكتلة، بالقيم الاسمية أيضا، ينتج:

$$\left[\frac{MQ}{P'} \right]_t - \left[\frac{MQ}{P'} \right]_{t-1} = \beta \left[\left[\frac{MQ^d}{P'} \right]_t - \left[\frac{MQ}{P'} \right]_{t-1} \right] \quad (٧)$$

حيث $0 \leq \beta \leq 1$. وجمع المعادلتين (٧-١) و (٧-٢) وإعادة ترتيب النتائج:

$$\left[\frac{MQ}{P'} \right]_t = b_1 + b_2 \left[\frac{Y}{P'} \right]_t + b_3 (II)_t + b_4 \left[\frac{MQ}{P'} \right]_{t-1} \quad (٨)$$

أو، في صيغة لوغاريتمية:

$$\ln \left[\frac{MQ}{P'} \right]_t = b_1 + b_2 \ln \left[\frac{Y}{P'} \right]_t + b_3 (II)_t + b_4 \ln \left[\frac{MQ}{P'} \right]_{t-1} \quad (٨-٢)$$

حيث:

$$\begin{aligned} \beta a_1 &= b_1 \\ \beta a_2 &= b_2 \\ \beta a_3 &= b_3 \text{ و} \\ 1-\beta &= b_4 \end{aligned}$$

ويمكن تقدير قيم المعاملات b_2 و b_3 و b_4 مباشرة من الانحدار. ويمكن استخدام هذه القيم المقدره لاشتقاق القيم المقدره لـ a_2 و a_3 و β في المعادلتين (١) و (٢).^{٩/}

ويخلص الجدولان ٧-٢ و ٧-٢ نتائج تقدير دالة للطلب على النقود في مصر باستخدام البيانات السنوية عن فترة السنوات المالية ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢. والمتغير التابع هو متوسط الكتلة النقدية بالمعنى الواسع للنقود (العملة موضع التداول زائد ودائع الطلب، وودائع المدخرات والودائع لأجل وودائع النقد الأجنبية)، مخفضة بمخفف اجمالي الناتج المحلي. وتفترض المعادلتان (٤) و (٤-١) أن الطلب على النقود الحقيقية يتخذ شكل المعادلتين (١) و (١-١) على التوالي بالنص، أي بافتراض أن الرصيد المرغوب من الحيازات النقدية الحقيقية يعادل العرض في كافة الأوقات. وتدرج المعادلتان (٥) و (٥-١)، كمتغير تفسيري، الأرصد النقدية الحقيقية مؤخره لفترة زمنية واحدة للامسك بأي اختلالات مؤقتة في سوق النقد، كما هو وارد في المعادلتين (٢) و (٢-١).

^{٩/} لاحظ أن: $b_4 = 1-\beta$ ، إذن: $\beta = 1-b_4$.

في النص. وتتسم المطابقة الكلية لهاتين المعادلتين بالجودة عموماً، كما أن قيم معاملات الانحدار تحمل الاشارات المتوقعة. ويتضمن الجدول ٧-٢ القيم المتنبأ بها والمتبقية للمواصفات المذكورة أعلاه.

(ب) سرعة تداول النقود

تعرف سرعة تداول النقود V على أنها عدد المرات التي يجري فيها تداول المعروض النقدي، أيًا كان تعريفه، في فترة معينة لتمويل مستوى معين من النشاط الاقتصادي. فإذا أمكن التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي بشكل تقريبي عن طريق مقياس ما للدرس، مثل إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ويتكون من إجمالي الناتج المحلي y ، ومستوى الأسعار P)، ويمكن تمثيل سرعة تداول النقود بالمطابقة التالية:

$$V = \frac{Py}{MQ} = \frac{y}{\left(\frac{MQ}{P}\right)} \quad (٦)$$

ويجب أن نتذكر من أجل تفسير المعادلة (٦) سلوكياً، أن الأرصدة النقدية الحقيقية في وضع التوازن

$$\left(\frac{MQ}{P}\right)$$

تساوي الطلب على هذه الأرصدة. وهكذا فإن التغيرات في سرعة التداول تتبع التغيرات في الطلب الحقيقي على النقود.

مثال ذلك أنه إذا افترضنا أن مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية للدخل تساوي ١، أي أن أي زيادة مئوية معينة في الناتج الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب الحقيقي على النقود بنسبة مئوية معادلة، فمعنى ذلك أن التغيرات في الدخل الحقيقي لن تؤثر على سرعة التداول. ومن الناحية الأخرى، إذا أدى تزايد الضغوط التضخمية إلى زيادة العائد على الأصول الحقيقية عن العائد على الأصول المالية، فلنا أن نتوقع أن ينخفض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، عند مستوى معين للدخل. ويؤدي ذلك إلى زيادة سرعة التداول. وتطلب التنبؤات بالطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية باستخدام هذا المدخل المنهجي تقديرات اجتهدانية لسرعة التداول. بحيث يمكن أن يؤخذ في الحسبان عند وضعها التغيرات السلوكية أو المؤسسية الحادثة في الآونة الأخيرة أو المحتمل حدوثها، التي قد تؤثر على طلب المتعاملين على النقود. وتمثل ميزة استخدام أسلوب سرعة التداول بدلاً من معادلات الانحدار للتنبؤ بالأرصدة النقدية الحقيقية في أن التنبؤات لا تتقيد بالعلاقات السلوكية الماضية التي قد لا تكون مستقرة أو التي قد لا يتوقع لها الاستمرار في المستقبل.

ورغم أن عملية التحديد الكمي للأثار على سرعة تداول النقود صعبة دون شك، فمن المهم على الأقل تقييم اتجاه التغير. ويجب الملاحظة عند التنبؤ بسرعة التداول أن تقدير سرعة التداول بأقل من حقيقتها، أي المبالغة في قيمة الطلب على النقود، سيؤدي على الأرجح إلى معدل أعلى للتضخم و/أو إلى نتيجة أسوأ لميزان المدفوعات بالقياس إلى الوارد في البرنامج. ومن الناحية الأخرى فإن المبالغة في تقدير سرعة التداول يمكن أن تؤدي إلى الآثار العكسية. وفي هذه الحالة تتمثل المخاطرة في أن الطلب الزائد على النقود سيترجم

في شكل نمو أقل في الناتج ومستوى أعلى للبطالة، لو كانت الأسعار تتسم بالجمود من حيث قابليتها للهبوط. وهكذا يتوقف أيضا اختيار الافتراض الخاص بسرعة التداول في البرنامج المالي على الأهمية النسبية التي تمنح لهدف التضخم بالمقارنة بهدف في الناتج والعمالة.

ويبين الجدول ٤-٧ حسابات سرعة تداول النقود بمعناها الضيق ومعناها الواسع أثناء الفترة ١٩٨١/١٩٨٢-١٩٩٢/١٩٩٢. ويمكن أن نرى أن سرعة تداول النقود بمعناها الضيق قد اتبعت اتجاهها هابطا حتى ١٩٨٦، ثم زادت باطراد بعدئذ. أما سرعة تداول النقود بمعناها الواسع فقد هبطت أثناء نمو الانخفاض ١٩٨٦-١٩٨٢، وظلت مستقرة جدا أثناء ١٩٨٧-١٩٩١، ثم انخفضت بعدئذ.

ج- التنبؤ بالمكونات الأخرى للمسح النقدي

(١) صافي الأصول الأجنبية

ترتبط تنبؤات صافي الأصول الأجنبية مباشرة باحتمالات ميزان المدفوعات الكلي. وفي السيناريو الأكثر معيارية، عادة ما يوضع صافي الأصول الأجنبية كهدف يجرى السعي لتحقيقه بدلا من معاملتها كمجرد نتيجة تتمخض عن السياسات المعمول بها. وبمعزل عن مشاكل البيانات ومشاكل التقييم، يجب أن يكون التغيير في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي مساويا للتغيير في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية (تسجل بحكم العرف المتوافق عليه، تحت الخط في ميزان المدفوعات) و أصول اجنبية أخرى في حيازة الجهاز المصرفي وغير مدرجة في تعريف الاحتياطيات (تسجل فوق الخط في الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات)، ناقص التغيير في المديونية الخارجية المستحقة على الجهاز المصرفي (تسجل أيضا في الحساب الرأسمالي).

وقد كان صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في مصر سالبا اثنا معظم الفترة بين السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٢، وأبدى مدى واسعا من التقلب. أما صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية، ويسجل فوق الخط في الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات، فقد كان موجبا ومتزايدا عبر الوقت.

(٢) الائتمان المحلي

بعد أن تتقرر التنبؤات باجمالي الناتج المحلي الحقيقي والأسعار وصافي الأصول الأجنبية، وتتم تقديرات الكتل النقدية بناء على السلوك المتوقع للجمهور، يمكن احتساب حجم الائتمان المحلي كمتبق (مع الأخذ في الاعتبار بقدر معقول احتمال حدوث تغيير في بنود أخرى). ويأتي ذلك من متطابقة المسح النقدي. غير أنه يتعين أن يكون الحجم المحتسب للائتمان المحلي متجانسا مع التطورات في القطاعات الأخرى بالاقتصاد، بمعنى أن العلاقات السلوكية بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية يجب أن تصح، أي أنه يجب أن يكون النمو المحتسب في الائتمان متسقا مع تطورات الاستثمار والناتج المتنبأ بها، وإلا يتعين تكرار عملية التنبؤ الاقتصادي عبر القطاعات.

إن توزيع الائتمان بين الحكومة المركزية والمؤسسات العامة غير المالية والمؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص دالة لأولويات السياسة الاقتصادية. مثال ذلك أنه في حالة افتراض سيناريو تعتبر فيه سياسات الحكومة عامل معطى، سيكون العامل الذي يملأ عادة مقدار صافي الائتمان المقدم إلى الحكومة هو الوضع القائم لميزانية الحكومة بالمقارنة بتكلفة التمويل من المصادر الخارجية والمصادر غير المصرفية، ومدى توفر التمويل من هذين النوعين من المصادر. وستزداد بالطبع قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات القطاع غير الحكومي للائتمان إذا تم تعديل وضع الميزانية من خلال تدابير زيادة الإيرادات وخفض النفقات.

(٢) بنود أخرى (بالصافي)

إن بنود أخرى (بالصافي) متغير يصعب التنبؤ به بحكم طبيعته. ذلك أن العوامل التي تؤثر بشدة على حركات هذا المتغير تتضمن زيادة رأس المال لدى المصارف (لمواجهة متطلبات كفاية رأس المال مثلا)، وتغييرات تقييم وضع صافي الأصول الأجنبية، وأرباح/خسائر الجهاز المصرفي.

فانخفاض قيمة الجنيه المصري إزاء العملات الأخرى مثلا يؤدي إلى رفع مستوى صافي المديونية الخارجية على الجهاز المصرفي، مقاسة بالعملية المحلية. وبافتراض عدم وجود تدفقات صافية جديدة من النقد الأجنبي، فلا يجب أن يؤدي ذلك إلى التأثير على مستوى المجمعات النقدية، بل مجرد قيد موازن لتعديل التقييم يدرج في بنود أخرى (تكون الإشارة موجبة إذا كان الوضع الأجنبي هو وضع مدين). وتسجل الأرباح غير الموزعة للجهاز المصرفي في بنود أخرى (بالصافي) بإشارة سالبة، ويسجل القيد الموازن انخفاضا في المجمعات النقدية. وفي مصر، زادت البنود الأخرى بالصافي بشكل تدريجي منذ السنة المالية ١٩٨٨، باستثناء السنة المالية ١٩٩١، حين حدثت زيادة كبيرة (حوالي ١٢٢ في المئة)./١٠

٣ - التنبؤ بحسابات السلطات النقدية

يتضمن الإطار ٢ شكلا معتادا للميزانية العمومية للسلطات النقدية. ويشار إلى الخصوم (الالتزامات) المحلية للسلطات النقدية باسم النقود الاحتياطية (أو تسمى أيضا القاعدة النقدية). وتعرف النقود الاحتياطية على أنها مجموع العملة خارج البنوك زائد العملة في حوزة البنوك وودائع البنوك لدى البنك المركزي. وتعكس التغيرات في النقود الاحتياطية (RM) التغيرات في الميزانية العمومية للسلطات النقدية، التي تتكون من صافي الاحتياطيات الدولية (NIR)، وصافي الاستحقاقات على القطاع العام (NDCG)، والاستحقاقات على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية (DCF)، والخصوم الأجنبية المتوسطة والطويلة الأجل (MFL)، وبنود أخرى بالصافي (OIN). ومثال ذلك أن الفائض الكلي (العجز الكلي) في ميزان المدفوعات يضيف إلى (يخصم من)

/١٠ كانت هذه الزيادة الحادة أساسا نتيجة للاضافات إلى صافي أصول البنك المركزي وبقية الجهاز المصرفي. وفي حالة البنك المركزي، كانت الزيادة نتيجة للعبء عن الدين أثناء ١٩٩٠/١٩٩١ (بمبلغ ١٥ بليون جنيه مصري). وفي حالة البنوك التجارية، زاد رأس مالها بمبلغ ٦ بليون جنيه مصري عن طريق إعادة رسملة خاصة بواسطة الحكومة.

صافي الأصول الدولية للسلطات النقدية، كما يزيد (يخضع من) النقود الاحتياطية على ضوء الائتمان المحلي وغيره من صافي الخصوم. وبالمثل، حين يحدث البنك المركزي زيادة صافية (خفضا صافيا) في أصوله عن طريق شراء (بيع) الأوراق المالية الحكومية أو تقديم (أو طلب سدادها بالكامل) قروض إلى (من) البنوك التجارية، فإن الزيادة (الانخفاض) في هذه الأصول عادة ما تصحبها زيادة (انخفاض) في النقود الاحتياطية.

الاطار ٢ - ميزانية عمومية صمّية للسلطات النقدية	
أصول	خصوم
صافي الاحتياطيات الدولية	النقود الاحتياطية
الائتمان المحلي	عملة خارج البنوك
استحقاقات على القطاع العام (بالصافي)	احتياطيات البنوك التجارية
استحقاقات على البنوك التجارية	خصوم أجنبية متوسطة وطويلة الأجل
استحقاقات على مؤسسات مالية أخرى	
بنود أخرى (بالصافي)	

ولا يتحكم البنك المركزي في النقود الاحتياطية بشكل كامل. على سبيل المثال، لا يمكن عموما اعتبار التغيرات في صافي الاحتياطيات الدولية، وهي انعكاس لنتيجة ميزان المدفوعات، متغيرا يخضع لتحكم السياسة. كذلك فالتغيرات في صافي الاستحقاقات على الحكومة في كثير من البلدان تعدل لمجرد التكيف إزاء وضع ميزانية الحكومة، رغم أن من الواضح بأنه من الممكن التحكم في هذا المتغير بشكل فعال في البلدان التي يتواجد فيها تنسيق بين البنك المركزي وبين وزارة المالية. وأكثر العوامل خضوعا للتحكم في العادة هو الاستحقاقات على البنوك التجارية.

ويمكن ربط سلوك المجملات النقدية للجهاز المصرفي الموحد، كما تنعكس في المسح النقدي، بسلوك النقود الاحتياطية لدى البنك المركزي عن طريق المعادلة التالية:

$$MQ + kRM = k (NIR + NDCG + DCF - MFL - OIN) \quad (٧)$$

حيث:

MQ = الكلية النقدية، أيًا كان تعريفها، للمسح النقدي.

K = مضاعف النقود.

وإذا كانت الكلية النقدية المعنية في الجهاز المصرفي الموحد هي النقود بمعناها الواسع، يمكن اشتقاق المضاعف كالتالي:

$$k = \frac{MQ}{RM} = \frac{CY + DD + TD}{CY + R} = \frac{CY + DD + TD}{CY + r_d DD + r_t DD + r_e DD} \quad (8)$$

حيث:

العملة خارج البنوك.	=	CY
ودائع الطلب.	=	DD
احتياطيات البنوك (العملة في الخزائن + الاحتياطيات المطلوبة على الودائع تحت الطلب + الاحتياطيات المطلوبة على المخزرات والودائع لأجل + الاحتياطيات الزائدة).	=	R
الودائع لأجل وودائع المدخرات.	=	TD
نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة مقابل ودائع الطلب.	=	r_d
الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع لأجل وودائع المدخرات.	=	r_t
الاحتياطي الزائد كنسبة من ودائع الطلب.	=	r_e

وبقسمة البسط والمقام على DD وتعريف c و b باعتبارهما نسبيتي العملة خارج البنوك والودائع لأجل وودائع المدخرات، على التوالي، الى ودائع الطلب:

$$k = \frac{c + 1 + b}{c + r_d + b r_t + r_e} \quad (9)$$

حيث:

$$b = \frac{TD}{DD} ;$$

$$c = \frac{CY}{DD}$$

وتشير المعادلة (٩) الى أن قيمة مضاعف النقود تعكس سلوك ثلاثة أنواع مختلفة من الوحدات الاقتصادية: (١) السلطات النقدية، التي تضع شروط الاحتياطي القانوني. (٢) الجمهور العام، الذي يقرر، على ضوء هيكل اسعار الفائدة وغيره من المتغيرات، تكوين الكتلة النقدية، أي حجم العملة المحازة بالقياس الى الودائع. (٣) البنوك التجارية التي تقرر القدر الزائد من الاحتياطيات التي تود حيازته.

وتظهر من دراسة الجدول ٥-٧ صورة للتطورات المتعلقة بمضاعف النقود بمعناها الضيق ومضاعف النقود بمعناها الواسع. ويظهر من الجدول أن مضاعف النقود بمعناها الضيق قد تقلب بين ٠,٨٢ و ١,١٢ أثناء الفترة ١٩٨٢-١٩٩٣، بينما شهد مضاعف النقود بمعناها الواسع ارتفاعا مطردا خلال نفس الفترة.

ويمكن استخدام المعادلة (١٠) أدناه، التي تبين العلاقة بين عرض النقود (MQ) والنقود الاحتياطية (RM)، للتنبؤ بـ RM بشكل يتسق مع التنبؤ بـ MQ. وتعكس هذه المعادلة تأثير اجراءات البنك المركزي، مثل التغييرات في الاستحقاقات على البنوك التجارية وتغييرات شروط الاحتياطي القانوني. وتعكس أيضا التطورات في مجالات القطاع الخارجي (MFL و NIR)، وسلوك الحكومة (NDCG)، والبنوك التجارية (r_c)، والجمهور العام غير المصرفي (b و c). ويجب تدبر هذه التطورات صراحة عند التنبؤ بعرض النقود والسعي للتحكم فيه. ويتضمن الجدول ٦-٧ القيم المتنبأ بها والمتبقية للمعادلة (١٠).

$$MQ = - 24757.2 + 3.9315 RM \quad (10)$$

(6.08) (22.25)

$$\bar{R}^2 = 0.98 \quad D.W. = 1.25 \quad FY 1983-93$$

حيث:

MQ = النقود وشبه النقود في نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.
و:
RM = النقود الاحتياطية في نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.

٤ - تمارين ومسائل للمناقشة

أ- تمارين

(١) تنبأ بالمسح النقدي عن السنة المالية ١٩٩٤ كما هو مبين في الجدول ٧-٧، ويجب:

- أن تكون تنبؤات صافي الوضع الخارجي وصافي الائتمان المتقدم للقطاع العام متسقة مع التنبؤات التي تمت في الحلقات الدراسية التطبيقية الأخرى عن ميزان المدفوعات وحسابات المالية العامة.
- إجراء تقييم صريح للعوامل المؤثرة على الطلب على النقود ونصيب العملة وودائع العملة الأجنبية في النقود بمعناها الواسع.
- رغم أنه بالإمكان احتساب الائتمان المتقدم الى القطاع الخاص في اول مرة كمتبق، يجب أن يكون متسقاً مع التطورات المتوقعة في الأسعار والناتج. وقد يتطلب تحقيق ذلك بعض التكرار مع الحلقات الدراسية التطبيقية الأخرى.

(٢) تنبأ بحسابات السلطات النقدية المصرية عن السنة المالية ١٩٩٤ كما هو مبين في الجدول رقم ٨. ويجب إيلاء الاهتمام الى القيمة المتوقعة للمضاعف النقدي والتغيرات الضمنية في الميزانية العمومية للبنك المركزي بالقياس الى الاتجاهات الماضية.

ب- مسائل للمناقشة

- (١) راجع العوامل الرئيسية التي أخذت في الحسبان عند تقدير الطلب على النقود.
- (٢) ناقش أدوات التحكم النقدي التي يستند اليها السيناريو الذي تراه. ما هو مغزى أن يكون مضاعف النقود أكبر من المتنبأ به؟ كيف يمكن أن يحدث ذلك؟
- (٣) على ضوء السيناريو الذي تراه. ما هي انعكاسات حدوث تحسن في ميزان المدفوعات على السياسة النقدية؟ ما هي الاستجابة السليمة للسياسة إزاء مثل هذا الموقف؟
- (٤) ما هي انعكاسات احلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية. أي تغيير الحيازات النقدية من العملة المحلية الى العملة الأجنبية. على تصريح شؤون السياسة النقدية؟
- (٥) إشرح تأثير تغير سعر الصرف على المسح النقدي.

الجدول رقم ٧-١ مصر: العوامل المؤثرة على التوسع النقدي، السنوات المالية ١٩٨٨-١٩٩٣

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	الصحة المنتهية في ٣٠ يونيو
(التغيرات من يونيو السابق) بملايين الجنيهات المصرية)						
١٧ ٢٩٣	١٤ ٨١٢	١٠ ١٢٢	٤ ٦٤٦-	٨	٢ -١٢	صافي الأصول الأجنبية
١٥ ٦٩٦	٨ ٩٤٧	٧٩٤	٨ -٦٦-	٢ ٢١٩-	٢ -٩٢-	السلطات النقدية
١ ٦٩٧	٥ ٨٦٥	٩ ٢٢٨	٢ ٤٢٠	٢ ٢٢٧	٤ ١٠٥	بنوك الودائع النقدية
٥ ٨٧٨	١ ٢١٢	١٩ ٨٩٧	١٨ ٦١٢	١٠ ٢٩٢	٩ ٨٢٥	الائتمان المحلي
٤ ١٤٢-	٤ ٧٥٢	٨ ٢٦٥	١٠ ٣٠٢	٤ ٩٤٨	٤ ٩١٦	استحقاقات على الحكومة المركزية (بالصافي)
٢ ٤٥٦	٤ ٦٩١-	٧ ٢٢٢	٥ ١٦٩	١ ٨٤٨	١ ٧٢٤	استحقاقات على مؤسسات قطاع الأعمال العام غير المالية
٦ ٩٤٢	١ ٤١٥	٢ ٦٨٦	٢ -١٧	٢ ٩٢٢	٢ ٨٩٢	استحقاقات على القطاع الخاص
٢٧٨-	٢٦٤-	٧١٢	١٢٤	٥٧٤	٢٩٢	استحقاقات على مؤسسات مصرفية أخرى
١٧ ٢٦٣	١٤ ٢٢٦	٢٠ ٦٦٩	١٢ ٧٥٢	٨ ٩١٢	١١ ٢٦٤	النقد وشبه النقد
٢ ٥٢١	١ ٩٢٧	٢ -١١	٤ -١٠	١ ٩٨٧	٢ ٩٨٢	النقد
٩٠٦-	١ -٩٧-	٥ ٨٧١	٩٦٨	٧٠٢	١ ٥٤٤	ومنها: وداغ العملة الأجنبية
١٢ ٧٧٢	١٢ ٤٠٩	١٨ ٦٥٨	٨ ٧٤٢	٦ ٩٢٥	٨ ٢٨١	شبه النقد
٥ ٧٨٨-	٤ ٢١٩-	١١ ٧٩٤	٤ ٨٥٢	٤ ٤٢٨	٦ ٢٩٤	ومنها: وداغ العملة الأجنبية
١ ٤٢٤	١ ٢٦٠-	١ ٦٤٢	٩١١	١٦٢	١ ٤١٥	ودائع مقيدة
٤ ٥٧٤	٢ -٤٩	٧ ٢٠٨	٢٠٢	١ ٢٢٦	٨٢٢-	بنود أخرى (بالصافي)
١٦,١	١٥,٤	٢٨,٦	٢١,٤	١٧,٦	٢٨,٧	النقد وشبه النقد
١٦,٢	١٥,٩	١٤,٠	٧,٨-	-٠	٥,١	صافي الأصول الأجنبية
٥,٥	١,٢	٢٧,٦	٢١,٢	٢٠,٤	٢٥,٠	الائتمان المحلي
-٠,٦-	-٠	٢١,٤	٢٦,٠	١٢,٤	١٧,٩	صافي الائتمان المحلي إلى القطاع العام/٢
٦,١	١,٢	٦,٢	٥,٢	٧,٠	٢,١	الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص/٢
١,٢	١,٥-	٢,٢	١,٥	-٠,٢	٢,٦	ودائع مقيدة
٤,٢	٢,٢	١٠,٧	-٠,٥	٢,٤	-٢,١	بنود أخرى (بالصافي)
(النسبة المئوية للتغير منذ يونيو السابق/١)						
بملايين الجنيهات المصرية)						
٨٧ ٦٢٨	٦٢ ٦٧١	٤٢ ٩١٩	٤٠ ٩١٥	٢٢ ٩٨٤	٢٠ ٢١٢	بنود تذكيرية:
٢٦ ٨٥٧	٤٢ ٥٥١	٤٨ ٩٦٧	٢١ ٣٠٢	٢٥ ٤٨١	٢٠ ٢٤٠	النقد وشبه النقد في شكل:
١٠ -٥٥	١٠ ٩٦١	١٢ -٥٨	٦ ١٨٧	٥ ٢١٩	٤ ٥١٦	عملة محلية
٢٦ ٨٠٢	٢٢ ٥٩٠	٢٦ ٩٠٩	٢٥ ١١٥	٢٠ ٢٦٢	١٥ ٨٢٤	عملية أجنبية
						ودائع تحت الطلب
						ودائع وودائع مدخرات

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ كنسبة مئوية من الكتلة النقدية في بداية الفترة.
 ٢/ يشمل الاستحقاقات على الحكومة المركزية والاستحقاقات على مؤسسات القطاع العام غير المالية.
 ٣/ يشمل الاستحقاقات على القطاع الخاص والاستحقاقات على المؤسسات المصرفية الأخرى.

الجدول رقم ٧-٢ مصر: معادلات مقدره مختارة
لمتوسط الطلب الحقيقي على النقود (AMQR)

الفترة	D.W.	\bar{R}_2	AMQR(-1)	P	GDPR	الكمية الثابتة	المعادلة
السنة المالية ١٩٩٢-١٩٨٢	١,٤٦	٠,٩٧	--	١٤٦,٢٦١- (٢,٢٤)	١,٢٠٠٢٧ (١٦,٠٥)	١٤٩٧٧,١- (٤,٨٦)	٤
السنة المالية ١٩٩٢-١٩٨٢	٢,٦٥	٠,٩٨	٠,٥٨٤٢٨ (٢,٢٤)	٢٢٠,٤٤٦- (٤,٥٢)	٠,٤٦٦٢٤ (٢,٠٧)	١١٦٧,١١- (٠,٢٥)	٥

ملاحظات:

قيم ا مدرجة بين أقواس.

- AMQR = المتغير التابع. معرف باعتباره متوسط كثرة النقود وشبه النقود في نهاية الفترة وبداية الفترة، مخفضة بمخض اجمالي الناتج المحلي.
- AMQR(-1) = AMQR مؤخرًا فترة واحدة.
- GDPR = اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
- P = معدل التضخم معرفًا باعتباره التغير المتوي في مخض اجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم ٧-٢٢ مصر: معادلات مقدره مختارة
لمتوسط الطلب الحقيقي على النقود (ln AMQR)

المعادلة	الكمية الثابتة	ln(GDPR)	P	ln(AMQR _{t-1})	R ²	D.W.	الفترة
4أ	٥,٧٢٧٧٥- (٥,١١)	١,٥٢١٢٥ (١٤,٣٧)	-٠,٠٠٤١٢- (١,٩٤)	---	٠,٩٦	١,٢٢	السنة المالية ١٩٩٣-١٩٨٣
5أ	-٠,٩٠٥١٢- (٠,٦٧٨٢٧)	-٠,٥٥٧٣٦ (٢,٣١)	-٠,٠٠٥٤٢- (٤,٢٩)	٠,٥٢٩٠٩ (٤,١٣)	٠,٩٩	٢,٨٧	السنة المالية ١٩٩٣-١٩٨٣

ملاحظات:

قيم امدرجة بين أقواس.

ln AMQR = المتغير التابع، معرف باعتبارها اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط النقود وشبه النقود بالقيم الحقيقية.

ln GDPR = اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الناتج المحلي بالقيم الحقيقية.

ln AMQR_{t-1} = اللوغاريتم الطبيعي للنقود وشبه النقود في الفترة t-1.

الجدول رقم ٢-٧ مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها
لمعادلات الطلب على النقود، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

(بملايين الجنيهات المصرية)

المعادلة (أ٥)		المعادلة (ب٥)		المعادلة (أ٤)		المعادلة (ب٤)		المتوسط الفعلي الحقيقي للنقود بمعناها الواسع	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
متبقي	متبأ	متبقي	متبأ	متبقي	متبأ	متبقي	متبأ		
٥٨	٢٤ ٢٧٢	١٥٢	٢٤ ١٧٨	١ ١٩٢-	٢٥ ٥٢٢	١ ١٧٨-	٢٥ ٥٠٩	٢٤ ٢٣١	١٩٨٢
١٦٠-	٢٩ ٢٧٨	٤٠٦-	٢٩ ٥٢٢	١٥١-	٢٩ ٢٦٩	٥٠١-	٢٩ ٦١٨	٢٩ ١١٧	١٩٨٤
٧١٥-	٣٢ ٨٩٤	٦٩٨-	٣٢ ٨٧٨	٧	٣٢ ١٧٢	٢٩٧-	٣٢ ٤٧٧	٣٢ ١٨٠	١٩٨٥
١ ٦١٢	٣٦ ١٥٠	١ ٥٦٢	٣٦ ١٩٩	٢ ٨٠٤	٣٤ ٩٥٨	٢ ٥٣١	٣٥ ٢٣١	٣٧ ٧٦٢	١٩٨٦
٥٢٤-	٣٨ ١١٠	٤٤٢-	٣٨ ٠٨٨	١ ٠٦٢	٣٦ ٥٢٢	٨٨٢	٣٦ ٧٠٢	٣٧ ٥٨٦	١٩٨٧
٢٢٥-	٣٨ ٠٦٨	٢٢٠-	٣٧ ٩٦٢	٦٦١	٣٧ ٠٧١	٤٩٢	٣٧ ٢٤٠	٣٧ ٧٢٢	١٩٨٨
١٤٦	٤٠ ٤١٩	٢٠٠-	٤٠ ٣٦٤	٥٢١-	٤١ ٠٩٥	٤٦٩-	٤١ ٠٣٢	٤٠ ٥٦٤	١٩٨٩
٥٠٦-	٤٢ ٢٨٦	٥٢٨-	٤٢ ٣٠٨	١ ١٣٥-	٤٢ ٩١٥	٩٦٧-	٤٢ ٧٤٧	٤١ ٧٨٠	١٩٩٠
٧٨٦	٤١ ٨٩٤	٦٦٠	٤٢ ٠٢٠	٣٠٢-	٤٢ ٩٨١	٢٤٦-	٤٢ ٩٢٦	٤٢ ٦٨٠	١٩٩١
٣٠١	٤٢ ٠٩٢	١٢٠	٤٢ ٢٦٢	٤٩٢	٤١ ٨٩٩	٤٩٦	٤١ ٨٩٦	٤٢ ٢٩٢	١٩٩٢
٦١٢-	٤٦ ٩٥٩	٤٠٠-	٤٦ ٧٤٧	١ ٦٨٠-	٤٨ ٠٢٧	٧٤٢-	٤٧ ٠٨٩	٤٦ ٢٤٧	١٩٩٢

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٧-٤ مصر: سرعة التداول، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٣

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	متوسط النقود بمعناه الضيق/١	متوسط النقود بمعناها الواسع	سرعة تداول	
				النقود بمعناها الواسع/٢	النقود بمعناها الضيق/٣
١٩٨٢	٢٠ ٢٩٠	٦٠ ٥٤٠٠٠	١٢ ٣٧٢,٥٠	٣,٢٥	١,٦٤
١٩٨٣	٢٤ ٦٣٤	٨ ٤٩٥,٥٠	١٧٠ ٦٨,٠٠	٢,٩٠	١,٤٤
١٩٨٤	٢٧ ٨٨٦	١٠ ٨٧٣,٠٠	٢١ ٤٨٨,٥٠	٢,٥٦	١,٣٠
١٩٨٥	٢٢ ٥١٦	١٢ ٧٣٤,٠٠	٢٥ ٧٨٥,٥٠	٢,٥٥	١,٢٦
١٩٨٦	٣٦ ٠٣٩	١٤ ٨٤٥,٠٠	٢١ ٩٩٩,٥٠	٢,٤٣	١,١٣
١٩٨٧	٤٥ ٢٤٩	١٦ ١٩٤,٥٠	٣٧ ٥٨٦,٠٠	٢,٧٩	١,٣٠
١٩٨٨	٥٤ ٥٥٣	١٨ ٠٨٣,٥٠	٤٤ ٩٢١,٠٠	٣,٠٢	١,٢١
١٩٨٩	٦٥ ٥٧٧	٢٠ ٥٦٨,٥٠	٥٥ ٠٠٩,٠٠	٣,١٩	١,١٩
١٩٩٠	٧٨ ٨٩٧	٢٣ ٥٦٧,٠٠	٦٥ ٨٤١,٠٠	٣,٢٥	١,٣٠
١٩٩١	٩٨ ٦٦٤	٢٦ ٥٧٧,٥٠	٨٢ ٥٥١,٥٠	٣,٧١	١,٣٠
١٩٩٢	١١٨ ١٦٤	٢٨ ٥٤٦,٥٠	١٠٠ ٠٥٤,٠٠	٤,١٤	١,١٨
١٩٩٣	١٣١ ٠٥٠	٣١ ٢٧٥,٥٠	١١٥ ٨٥٣,٥٠	٤,١٩	١,١٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ معرفة على أنها كتلة النقود بمعناها الضيق في نهاية الفترة (t) + كتلة النقود بمعناها الضيق في نهاية الفترة (t-1)

٢

٢/ معرفة على أنها كتلة النقود بمعناها الواسع في نهاية الفترة (t) + كتلة النقود بمعناها الواسع في نهاية الفترة (t-1)

٣

٣/ معرفة على أنها إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
متوسط النقود بمعناها الضيق

٤/ معرفة على أنها إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
متوسط النقود بمعناها الواسع

الجدول رقم ٧-٥ مصر: النقد بمعناها الضيق، والنقد بمعناها الواسع، والنقد الاحتياطي
والمضاعف النقدي، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	النقد بمعناها الضيق	النقد بمعناها الواسع	نقد الاحتياطي	المضاعف النقدي بالمعنى الضيق للنقد	المضاعف النقدي بالمعنى الواسع للنقد
١٩٨٢	٦ ٨٢٠	١٤ ٦١٤	٨ ٢٨٢	-٠,٨٢	١,٧٦
١٩٨٣	١٠ ١٧٦	١٩ ٥٢٢	١٠ ٥٧٧	-٠,٩٦	١,٨٥
١٩٨٤	١١ ٥٧٥	٢٣ ٤٥٥	١٢ - ٥١	-٠,٩٦	١,٩٥
١٩٨٥	١٣ ٨٩٢	٢٨ ١١٦	١٤ ٣٢٢	-٠,٩٧	١,٩٦
١٩٨٦	١٥ ٧٩٧	٣٥ ٨٨٣	١٦ ٨٢٢	-٠,٩٤	٢,١٣
١٩٨٧	١٦ ٥٩٢	٣٩ ٢٨٩	١٨ ٣٤٤	-٠,٩٠	٢,١٤
١٩٨٨	١٩ ٥٧٥	٥٠ ٥٥٣	١٨ ٤٩٧	١,٠٦	٢,٧٣
١٩٨٩	٢١ ٥٦٢	٥٩ ٤٦٥	٢٠ ١٥٦	١,٠٧	٢,٩٥
١٩٩٠	٢٥ ٥٧٢	٧٢ ٣١٧	٢٢ ٨٩١	١,١٢	٣,١٥
١٩٩١	٢٧ ٥٨٣	٩٢ ٨٨٦	٢٩ ٩٦٣	-٠,٩٢	٣,١٠
١٩٩٢	٢٩ ٥١٠	١٠٧ ٢٢٢	٢٢ ٦٢٩	-٠,٩٠	٣,٢٩
١٩٩٣	٣٣ - ٤١	١٢٤ ٤٨٥	٣٩ - ١٦	-٠,٨٥	٣,١٩

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٦-٧ مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها للمعادلة (١٠).
السنوات المالية ١٩٨٣-١٩٩٣

(بملايين الجنيهات المصرية)

المعادلة (١٠)		النقد الفعلية بمعناها الواسع	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
متبقي	منتبأ		
٢ ٦٧٨	١٦ ٨٤٤	١٩ ٥٢٢	١٩٨٣
٨١٤	٢٢ ٦٤١	٢٣ ٤٥٥	١٩٨٤
٣ ٤٩٧٠	٣١ ٦١٣	٢٨ ١١٦	١٩٨٥
٥ ٥٦٣٠	٤١ ٤٤٦	٣٥ ٨٨٣	١٩٨٦
٨ ١٠٣٠	٤٧ ٣٩٢	٣٩ ٢٨٩	١٩٨٧
٢ ٥٥٩	٤٧ ٩٩٤	٥٠ ٥٥٣	١٩٨٨
٤ ٩٤٦	٥٤ ٥١٩	٥٩ ٤٦٥	١٩٨٩
٦ ٩٤٠	٦٥ ٢٧٦	٧٢ ٢١٧	١٩٩٠
٢٠ ٦٠	٩٣ ٠٩٢	٩٢ ٨٨٦	١٩٩١
٣ ٦٤٥	١٠٣ ٥٧٧	١٠٧ ٢٢٢	١٩٩٢
٤ ٢١٣٠	١٢٨ ٦٩٨	١٢٤ ٤٨٥	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٧-٧ مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٨٨

(بملايين الجنيهات المصرية، أرصدة نهاية الفترة)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
السيناريو الأساسي							
	٤٠ ٥٠٤	٢٣ ١١١	٨ ٢٩٩	١ ٨٢٣-	٢ ٨٢٣	٢ ٨١٥	صافي الأصول الأجنبية
	٩ ٢٥٩	٦ ٤٣٧-	١٥ ٣٨٤-	١٦ ١٧٨-	٨ ١١٣-	٤ ٧٩٣-	السلطات النقدية
	٢١ ٢٤٥	٢٩ ٥٤٨	٢٣ ٦٨٢	١٤ ٣٥٥	١٠ ٩٣٥	٧ ٦٠٨	بنوك الودائع النقدية
	١١٣ ٨٠٢	١٠٧ ٩٢٤	١٠٦ ٧١١	٨٦ ٨١٤	٦٨ ٢٠٢	٥٧ ٩٠٩	الائتمان المحلي
	٥٠ - ٥٢	٥٤ ١٩٥	٤٩ ٤٤٢	٤١ ١٧٧	٣٠ ٨٧٥	٢٥ ٩٢٧	استحقاقات على الحكومة المركزية (بالصافي)
	٢٥ ٣٩٠	٢١ ٩٣٤	٢٦ ٦٢٥	١٩ ٣٩٢	١٤ ٢٢٣	١٢ ٣٧٥	استحقاقات على مؤسسات القطاع العام غير المالية
	٢٤ ٥٨٠	٢٧ ٦٣٧	٢٦ ٢٢٢	٢٢ ٥٣٦	١٩ ٥١٩	١٦ ٥٩٦	استحقاقات على القطاع الخاص
	٢ ٧٨٠	٤ ١٥٨	٤ ٤٢٢	٢ ٧٠٩	٣ ٥٨٥	٣٠ ١١	استحقاقات على مؤسسات مصرفية أخرى
	١٥٤ ٣٠٦	١٣١٠٣٥	١١٥٠١٠	٨٤ ٩٩١	٧١٠٢٥	٦٠ ٧٢٤	الأصول = الخصوم
	١٢٤ ٤٨٥	١٠٧ ٢٢٢	٩٢ ٨٨٦	٧٢ ٢١٧	٥٩ ٤٦٥	٥٠ ٥٥٢	النقود وشبه النقود
	٢٢ - ٤١	٢٩ ٥١٠	٢٧ ٥٨٢	٢٥ ٥٧٢	٢١ ٥٦٢	١٩ ٥٧٥	النقود
	١٠ - ٥٥	١٠ ٩٦١	١٢٠٥٨	٦ ١٨٧	٥ ٢١٩	٤ ٥١٦	ومنها: ودائع العملة الأجنبية
	٩١ ٤٤٤	٧٧ ٧١٢	٦٥ ٣٠٢	٤٦ ٦٤٥	٣٧ ٩٠٣	٣٠ ٩٧٨	شبه النقود
	٢٦ ٨٠٢	٣٢ ٥٩٠	٣٦ ٩٠٩	٢٥ ١١٥	٢٠ ٢٦٢	١٥ ٨٢٤	ومنها: ودائع العملة الأجنبية
	٨ ١٣٠	٦ ٦٩٦	٨٠٥٦	٦ ٤١٤	٥ ٥٠٣	٥ ٣٤٠	ودائع مقيدة
	٢١ ٦٩١	١٧ ١١٧	١٤٠٦٨	٦ ٣٦٠	٦٠٥٧	٤ ٨٣١	بنود أخرى

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٨-٧ مصر: ميزانية عمومية للسلطات النقدية، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٨٨

(بملايين الجنيهات المصرية، أرصدة نهاية الفترة)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
السيئاريو الأساسي							
	٥٠ ٥٤٦	٣٥ ٧٤١	٣١ ٧٠٦	٣ ٨٣٣	٣ ٦١٠	٣ ٨٨٨	الأصول الأجنبية
	٥٥ ١١٤	٥٤ ٠٤٤	٥٤ ٥٥٤	٣٨ ٨٥٧	٣٧ ٥٧٣	٣٣ ٣٣٠	استحقاقات على الحكومة المركزية
	٨٣١	٨٤١	٩٧٠	٥٦٦	٥١٣	٥١٣	استحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
	١٣ ٠٩٦	٦ ٣٦٦	٦ ٠١٣	٣ ٧٤٣	٣ ١١٠	٣ ٢٤٣	استحقاقات على بنوك الودائع النقدية
	٣ ١٠٤	١ ٩٣١	١ ٨١٦	١ ٥٥١	١ ٤٤٩	١ ٣٩٧	استحقاقات على مؤسسات مالية أخرى
	١٣٠ ٦٨١	٩٨ ٨١٣	٨٥ ٠٥٨	٤٨ ٥٥٠	٣٥ ٣٥٤	٣٩ ٣٦٩	الأصول = الخصوم
	٣٩ ٠١٦	٣٣ ٦٣٩	٣٩ ٩٦٣	٣٣ ٨٩١	٣٠ ١٥٦	١٨ ٤٩٧	النقد الاحتياطية
	١٦ ٣١٥	١٤ ٣١٥	١٣ ٠٥٧	١٣ ١٣٩	١٠ ٧١٣	٩ ٨٩٦	ومنها: العملة موضع التداول
	٤١ ٣٨٧	٤٣ ١٧٨	٣٧ ٠٩٠	٣٠ ٠١١	١٠ ٧٣٣	٧ ٦٨١	خصوم أجنبية
	٣٨ ٠٩٠	٣٤ ٣٧٧	١٦ ٧٦٣	٣ ٠٣٤	١ ٨٨٥	١ ٦٩٩	ودائع الحكومة المركزية
	٣ ٣٨٨	٣٧٠ -	١ ٣٤٣	٣ ٦١٤	٣ ٤٩١	١ ٣٩٣	بنود أخرى (بالصافي)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٩-٧ مصر: احصاءات مختارة، السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

(بملايين الجنيهات المصرية)

RR	RM	TD	DD	CY	MQ	QM	MO	PGDP	GDPR	GDP	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٢٥٩٥	٨٢٨٢	٩٩٢٦	٢١٢٢	٤٦٨٨	١٤٦١٤	٧٧٩٤	٦٨٢٠	٦٢,٩٨	٢٢٢١٧	٢٠٢٩٠	١٩٨٢
٤٥٨٥	١٠٥٧٧	١٢٥٢٠	٤١٧٩	٥٩٩٢	١٩٥٢٢	٩٢٥١	١٠١٧١	٧٠,١٥	٢٥١١٥	٢٤٦٢٤	١٩٨٣
٥٠٧٥	١٢٠٥١	١٦٤٧٩	٤٥٩٩	٦٩٧٦	٢٣٤٥٥	١١٨٨٠	١١٥٧٥	٧٢,٨٠	٢٧٧٨٦	٢٧٨٨٦	١٩٨٤
٦٤٩٨	١٤٢٢٢	٢٠٢٨٢	٦٠٥٩	٧٨٢٤	٢٨١١٦	١٤٢٢٢	١٣٨٩٢	٨٠,١٢	٤٠٥٧٩	٣٢٥١٦	١٩٨٥
٨٠٧١	١٦٨٢٢	٢٧١٢٢	٧٠٢٦	٨٧٦١	٣٥٨٨٢	٢٠٠٨٦	١٥٧٩٧	٨٤,٧٤	٤٢٥٢٩	٣٦٠٢٩	١٩٨٦
٩١٢٤	١٨٢٤٤	٣٠٠٦٩	٧٢٧٢	٩٢٢٠	٣٩٢٨٩	٢٢٦٩٧	١٦٥٩٢	١٠٠,٠٠	٤٥٢٤٩	٤٥٢٤٩	١٩٨٧
٨٦٠١	١٨٤٩٧	٤٠٦٥٧	٩٦٧٩	٩٨٩٦	٥٠٥٥٢	٢٠٩٧٨	١٩٥٧٥	١١٩,٠٥	٤٥٨٢٤	٥٤٥٥٢	١٩٨٨
٩٤٤٤	٢٠١٥٦	٤٨٧٥٢	١٠٨٥٠	١٠٧١٢	٥٩٤٦٥	٢٧٩٠٢	٢١٥٦٢	١٢٥,٦١	٤٨٢٥٧	٦٥٥٧٧	١٩٨٩
١٠٧٥٢	٢٢٨٩١	٦٠٠٧٨	١٣٤٣٣	١٢١٣٩	٧٢٢١٧	٤٦٦٤٥	٢٥٥٧٢	١٥٧,٥٩	٥٠٠٦٥	٧٨٨٩٧	١٩٩٠
١٦٩٠٦	٢٩٩٦٣	٧٩٨٢٩	١٤٥٢٦	١٣٠٥٧	٩٢٨٨٦	٦٥٢٠٢	٢٧٥٨٢	١٩٢,٤٢	٥١٠١٠	٩٨٦٦٤	١٩٩١
١٨٢١٤	٣٢٦٢٩	٩٢٩٠٧	١٥١٩٥	١٤٢١٥	١٠٧٢٢٢	٧٧٧١٢	٢٩٥١٠	٢٣٦,٠٢	٥٠٠٦٥	١١٨١٦٤	١٩٩٢
٢٢٧٠١	٣٩٠١٦	١٠٨١٧٠	١٦٧٢٦	١٦٢١٥	١٢٤٤٨٥	٩١٤٤٤	٣٣٠٤١	٢٤٩,٩٧	٥٢٤٢٦	١٣١٠٥٠	١٩٩٣

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

تعريف المتغيرات

اجمالي الناتج المحلي باسعار السوق، بملايين الجنيهات المصرية.	GDP
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بملايين الجنيهات المصرية.	GDPR
مخفض اجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠=١٠٠	PGDP
العملة خارج البنوك (موضع التداول)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	CY
ودائع الطلب، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	DD
مجموع الودائع (ودائع الطلب، وودائع المدخرات والودائع لأجل، وودائع العملة الأجنبية)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	TD
النقود بمعناها الضيق (CY + DD)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	MO
شبه النقود (ودائع الطلب، وودائع المدخرات والودائع لأجل، وودائع العملة الأجنبية)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	QM
النقود وشبه النقود (النقود بمعناها الواسع، أو CY + TD، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية).	MQ
احتياطيات البنوك (النقد في الخزائن + الودائع مع البنك المركزي)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	RR
النقود الاحتياطية (CY + RR)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	RR

الفصل الثامن: التنبؤ الاقتصادي القياسي على الأجل المتوسط

١ - إطار للتنبؤات على الأجل المتوسط

أ- استخدامات تنبؤات الأجل المتوسط

يقدم هذا الفصل إطاراً لوضع تنبؤ اقتصادي قياسي للأجل المتوسط عن مصر، بحيث يشكل امتداداً لتنبؤ السيناريو الأساسي الذي تقدم ذكره حتى الآن في هذه الحلقات الدراسية التطبيقية. وهناك عدد من الأسباب التي تجعل من تنبؤ الأجل المتوسط إضافة مفيدة لتنبؤات العام الواحد، الموضوعة لقياس تأثير مجموعة معينة من مبادرات السياسة أثناء سنة البرنامج (السنة المالية ١٩٩٤).

أولاً: يساعد التنبؤ المتوسط الأجل على تحديد ما إذا كانت مجموعة تدابير السياسة المصممة للسنة المالية ١٩٩٤ سليمة وصالحة للتطبيق على عدد من السنوات التالية، خاصة من حيث تطور ميزان المدفوعات ومؤشرات الدين الخارجي.

ثانياً: يساعد تنبؤ الأجل المتوسط في عملية تقييم مدى ملاءمة تدابير التصحيح، على سبيل المثال، إذا كان هناك تدهور مؤقت في شروط التبادل التجاري، فمعنى ذلك أن التعديلات المطلوبة قد تكون أقل شدة مما لو كان التدهور أطول أجلاً.

ثالثاً: يمكن أن يساعد تنبؤ الأجل المتوسط في وضع أهداف التنمية المناسبة للاقتصاد. فالإطار الوارد ذكره في الفقرات اللاحقة لا يقتصر فحسب على تنبؤات ميزان المدفوعات والتزامات خدمة الدين، بل يشمل أيضاً تنبؤاً بعمليات الحكومة ومسحاً نقدياً عن الفترة الممتدة من السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٨. وبهذا الشكل، وعلى ضوء الحساب الجاري الخارجي وميزان الادخار-الاستثمار الخاص بالحكومة، يمكن للمحلل تقييم الانعكاسات على موارد القطاع الخاص، واحتساب استثمار وادخار لقطاع الخاص، المطلوبين لتحقيق أي معدل مستهدف للنمو. ويمكن استخدام تنبؤات المسح النقدي وميزان المدفوعات لتقييم مدى كفاية التمويل المتاح من الجهاز المصرفي ومن الخارج على ضوء أهداف الاستثمار الخاص. ويمكن عندئذ للمحلل أن يقرر ما إذا كانت الأهداف أكثر طموحاً مما ينبغي وبالتالي تحتاج إلى تعديل بالخفض، أو ما إذا كان إجراء تغييرات هيكلية معينة (مثل زيادة إنتاجية الاستثمار أو تعديل دور الحكومة في الاقتصاد) سيسمح بتحقيق مثل هذه الأهداف الطموحة رغم الانخفاض النسبي في معدلات استثمار وادخار القطاع الخاص.

رابعاً: يمكن إطار الأجل المتوسط المحلل الاقتصادي من أن يزن المفاضلات بين الأهداف المتنافسة من خلال "تحليل الحساسية" ومن أن يقرر، بناءً على سيناريوهات مختلفة بديلة، ما سيتعين التصحية به في

أحد المجالات من أجل تحقيق هدف معين في مجال آخر. ويمكن عندئذ أن يقرر واضعو السياسة الشكل المناسب للسياسات الذي يتلاءم مع تفضيلاتهم.

ب- تنبؤات الأجل المتوسط (السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٨)

تتضمن الجداول من ١-٨ إلى ٦-٨ إطاراً إيضاحياً لتنبؤات اقتصادية قياسية متوسطة الأجل عن مصر عن فترة السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٨. وقد وضعت هذه التنبؤات بناءً على منهجية معينة وافتراسات معينة موضحة أدناه. ويجب أن يستبدل القراء ذلك بتنبؤاتهم وقيامهم بإجراء التغييرات المنهجية الملائمة.

الجدول ١-٨ مصر: إطار للأجل المتوسط (الأهداف؛ والقيود؛ والبيئة الخارجية).

الجدول ٢-٨ مصر: تنبؤات ميزان المدفوعات.

الجدول ٣-٨ مصر: تنبؤات الدين وخدمة الدين.

الجدول ٤-٨ مصر: تنبؤات عمليات الحكومة المركزية.

الجدول ٥-٨ مصر: علاقة الادخار والاستثمار.

الجدول ٦-٨ مصر: المسح النقدي.

ويشكل الجدول ١-٨ أساس بقية الإطار. وفي حالة وضع الإطار على جدول بيانات، وإذا تغيرت الأهداف أو القيود، يتعين إعادة احتساب الجداول ونتائجها بناءً على هذه التغيرات. والأهداف المتضمنة في الجدول ١-٨ هي معدلات النمو والتضخم المرغوبة. ويرتبط القيد بانتاجية الاستثمار، مقاسة بالنسبة التراكمية لرأس المال إلى الناتج (ICOR). وقد أخذت الافتراضات المتعلقة بالادخار الخارجية التي تواجه مصر من منشور "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

ومن المفترض في التنبؤات المقدمة أن سعر الصرف الاسمي يظل ثابتاً. ويمكن لمستخدمي الإطار تغيير هذا الافتراض المتعلق بسعر الصرف.

ويتضمن الجدول ٢-٨ تفاصيل تنبؤات ميزان المدفوعات. وتستند تنبؤات صادرات النفط إلى حجم ثابت من صادرات النفط وتغيرات في قيمة الصادرات نتيجة لتغيرات السعر في سوق النفط العالمية. ويشير التنبؤ إلى زيادة الصادرات غير النفطية بما يتمشى مع معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مصر، والتغير في أسعار المستهلك للسلع غير النفطية بالبلدان الصناعية الشريكة في التجارة. واستندت تقديرات

الواردات الى المعادلة (٣) بالفصل الخامس، التي تعكس التعديل الجزئي في الواردات، وأثر تغير السعر النسبي، وافترض سعر الصرف. وقد أجري تعديل أيضا على نتائج التنبؤ كي يعكس تأثير التغيرات في الدخل.

وقد أشار التنبؤ الى زيادة في جميع متحصلات الخدمات عدا فئة "غير ذلك"، بمعدل يساوي معدل النمو في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الشريكة في التجارة. وافترض أن متحصلات فئة "غير ذلك" ستكون بنفس النسبة المئوية من الصادرات الاسمية التي كانت عليها في سنة الأساس. وميزت تقديرات مدفوعات الخدمات بين مدفوعات الغوائد وغيرها من المدفوعات. إذ احتسبت الزيادة في الأولى بناء على سعر الفائدة الجاري على الدولار، والتراكم في رصيد الدين. أما المدفوعات الأخرى فقد قدر أنها ستظل متناسبة مع الواردات بنفس معدل سنة الأساس.

وأشار التنبؤ الى أن التحويلات الخاصة ستتمو بمعدل سنوي اسمي متواضع، بينما ستتهبط المنح الرسمية ميدنيا بشدة في السنة المالية ١٩٩٤ بعد توقف التدفقات من مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج"، ثم تنخفض بمعدل متواضع بعدئذ.

وقدر أن تدفقات رؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الأجل ستحافظ على ارتفاع معتدل بالقيم الاسمية، على أساس الأخذ في الاعتبار أهداف خدمة الدين الخارجي الذي يسعى البلد لتحقيقها واحتياجات القطاع العام للتمويل الخارجي. وأشار التنبؤ الى أن الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات ستتمو بمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وتشير التقديرات الى تدهور متزايد في الحساب الجاري للقطاع الخارجي، من فائض نسبه ١٣ في المئة تقريبا من اجمالي الناتج المحلي في سنة الأساس الى عجز يبلغ حوالي ٥ في المئة في نهاية فترة الأجل المتوسط، يعكس ذلك أساسا تدهور الميزان التجاري. غير أن صافي تدفق رؤوس الاموال قد فاق هذا العجز حتى السنة المالية ١٩٩٥، وبعدئذ سجل ميزان المدفوعات عجزا كليا.

وقد انخفضت نسبة رصيد الدين الى اجمالي الناتج المحلي، عاكسا النمو المتواضع في سحوبات القروض الخارجية، بشكل متزايد الى ٤٦,٣ في المئة من اجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية ١٩٩٨، بينما ظلت نسبة خدمة الدين مستقرة أثناء فترة التنبؤ (الجدول ٢-٨).

ويتضمن الجدول ٤-٨ عمليات الحكومة المركزية. وقد استند التنبؤ بالمتحصلات الضريبية الى معادلات الايرادات الواردة في الفصل السادس بعنوان القطاع المالي. وقد تم وضع علاقة ترابط بين الضرائب على الدخل وجمالي الناتج المحلي باستخدام المعادلة رقم (١). واعتمدت الضرائب على السلع والخدمات على استهلاك القطاع الخاص المحلي، وتم التنبؤ بها باستخدام المعادلة (٢)، بينما استخدمت المعادلة (٦) لتقدير متحصلات الضريبة على التجارة الخارجية. أما متحصلات الضرائب الأخرى والمتحصلات غير الضريبية، والإيرادات الرأسمالية، فقد افترض أنها ستتمو بنفس معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

وقدرت النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفائدة على أساس أنها ستحافظ على نسبة ثابتة الى اجمالي الناتج المحلي الاسمي، بينما رفعت نسبة كل من الانفاق الرأسمالي وصافي الاقتراض الى اجمالي الناتج المحلي بنقطة مئوية واحدة أثناء فترة التنبؤ.

وعلى وجه العموم، قدم السيناريو الايضاحى وجهة مالية عامة توسعية، مع ارتفاع نسبة العجز الكلي (باستبعاد المنح) الى اجمالي الناتج المحلي بأربع نقاط مئوية خلال فترة التنبؤ ١٩٩٤-١٩٩٨. وقد افترض أن العجز الكلي للميزانية سيمول أساسا من مصادر محلية.

ويتضمن الجدول ٨-٥ علاقة الادخار الى الاستثمار التي تظهر من هذه التنبؤات القطاعية. وقد تم التنبؤ لمجموع الاستثمار على أساس نسبة تراكمية لرأس المال الى الناتج قدرها ٦ بالمئة، وقدرت هذه النسبة طبقا لمتوسطها /١ أثناء فترة السنوات العشر السابقة لفترة التنبؤ. وحيث أن فجوة الادخار-الاستثمار متوفرة من الحساب الجارى للقطاع الخارجى، وأن صافي فجوة الادخار لدى الحكومة المركزية محتسبة من الحسابات المالية، فقد احتسب صافي مدخرات القطاع الخاص كمتبقى. وعلى ضوء مجموع الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو الحقيقي المستهدف واستثمار الحكومة المستهدف، تم استنتاج استثمار القطاع الخاص كمتبقي. ويشير السيناريو على أنه من الضروري أن تزيد نسبة الاستثمار الخاص الى اجمالي الناتج المحلي الى أكثر من الضعف بنهاية الفترة كي تمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو حقيقي نسبته ٥ بالمئة.

وقد تحولت فجوة الادخار-الاستثمار كما تنعكس في عجز الميزان الخارجى الجارى، من فائض نسبته ١٢,٠ في المئة الى اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ١٩٩٢ الى عجز نسبته ٥,٠ في المئة في ١٩٩٨. وتواجه الحكومة المركزية والقطاع الخاص تدهورا في أرصدة الادخار-الاستثمار لديهما.

ويتضمن الجدول ٨-٦ المسح النقدي. وقد تم اشتقاق صافي الأصول الأجنبية من رصيد ميزان المدفوعات الكلي كما هو متنبأ به في الجدول ٢، ثم تم تحويلها الى الجنيه المصري بسعر الصرف السائد. وتعكس نتيجة ميزان المدفوعات وضع صافي الأصول الأجنبية لدى كل من السلطات النقدية والبنوك التجارية.

وقد تم احتساب نمو النقود بمعناها الواسع من معادلة التبادل النقدي استنادا الى افتراض سرعة تداول مستقرة عند ١,١١ (متوسط سرعة التداول خلال فترة السنوات العشر السابقة). وقد افترض أن الودائع المقيدة ستظل تنمو بنسبة ثابتة هي ٢ في المئة، كما افترض أن بنود أخرى ستظل متناسبة بشكل ثابت مع مجموع الأصول.

وقد قدر صافي الائتمان المحلي كمتبقى، ويعكس الائتمان المقدم الى الحكومة الافتراضات المدرجة في تنبؤات عمليات الحكومة المركزية (الجدول ٤). ويفترض أن نمو الائتمان الخاص سيوازي معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

/١ معرفة على أنها نسبة الاستثمار الى اجمالي الناتج المحلي بالقيم الاسمية مقسومة على معدل النمو الحقيقي لاجمالي الناتج المحلي.

وقد يود المحللون افتراض أهداف مختلفة وتغيير مزيج أدوات السياسة والاهمية النسبية لكل منها، بالإضافة الى تطبيق اساليب تنبؤ مختلفة بما يفرض الى سيناريوهات متوسطة لأجل مختلفة.

ج- التغيير الهيكلي

ستقل حاجة الاقتصاد الى مستويات الاستثمار والمدخرات المشار اليها اعلاه إذا أمكن زيادة انتاجية الاستثمار وخفض النسبة التراكمية لرأس المال الى الناتج تدريجيا خلال فترة التنبؤ. وقد يمكن تحقيق هذا التحول الهيكلي، جزئيا، عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام وإخضاعها لقيود شديد للميزانية. وتتضمن التدابير الهيكلية الأخرى المطلوبة لتحسين دور القطاع الخاص في الاقتصاد، مزيد من تحرير الأسعار والتجارة، واصلاحات في المجالات والهيكل القانونية والتنظيمية والنظم المالية.

ويجب أن يراعى المسح النقدي المتنبأ به أي اصلاحات متوقعة بالنظام المالي، وأسلوب تمويل عجز ميزانية الحكومة. إذ أنه من الممكن أن تؤدي مثل هذه الاصلاحات الى تغيير النتيجة المتعلقة بالائتمان المقدم من الجهاز المصرفي، مما يساعد على تحديد ما اذا كان هذا الائتمان متاح والتمويل من الخارج كافيان لمساندة مستوى الاستثمار المتسق مع زيادة معدل النمو الحقيقي.

هذه هي بعض المبادرات المحتملة في مجال الاصلاح الهيكلي، التي ينبغى على المحللين وزنها عند استخدام هذا الاطار. وقد تكون هناك اصلاحات أخرى في القطاعين المالي والخارجي. ويمكن للمحللين، عن طريق اختيار أساليب تنبؤ بديلة وادخال التعديلات المعقولة على الحسابات، ادراج احكامهم الذاتية في عمليات الحساب.

٢ - تمارين

أ- في التنبؤات الايضاحية عن السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٨، ما هي المشاكل الواضحة في ميزان المدفوعات وعمليات الحكومة وأرصدة المدخرات-الاستثمار الخاصة (غير الحكومية) ؟

ب- عدل هدف النمو. هل تزيد مشاكل القطاعات المفردة المشار اليها في السؤال (أ) ام تقل؟ لماذا؟

ج- قم بإعادة سلسلة النمو الى القيم المبينة في المثال، وعدل سلسلة التضخم. هل تزيد مشاكل القطاعات المفردة المحددة في السؤال (أ) أم تقل؟ لماذا؟

د- باستخدام أهداف النمو والتضخم في المثال، اختر أداة سياسة أو اصلاح هيكلي في كل قطاع للمساعدة على تصحيح المشكلة الخاصة بهذا القطاع. اختبر هذه الأدوات والاصلاحات، كل على حدة أو لا ثم باستخدامها

جميعاً معاً. هل تدعم هذه المبادرات بعضها البعض؟ إلى أي حد يعد أسلوب استخدامها معاً أسلوباً ناجحاً؟
ما هي المفاسلات التي تلاحظها؟

الجدول رقم ٨-١ مصر: اطار للأجل المتوسط
(الأهداف، والقيود، والوضع الخارجي)، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨

(معمراً عنها كتغير مئوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
الأهداف						
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار						
٥,٠	٤,٥	٤,٠	٣,٥	٣,٠	-٠,٥	(١٩٨٧/١٩٨٦ ثنائية)
٤١٦,٢	٣٨٨,٩	٣٦٠,٦	٣٣٠,٤	٣٠٠,٤	٢٧٠,٦	رقم قياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٧ = ١٠٠)
٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١٥,٠	تغير المئوي
٣٨٤,٤	٣٥٩,٣	٣٣٢,٧	٣٠٤,٢	٢٧٧,٥	٢٥٠,٠	مخفف إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٧ = ١٠٠)
٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	٥,٩	تغير المئوي
القيود						
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	ICOR (GDP المئوي في GDP الحقيقي)
الوضع الخارجي						
١٤٣,٠	١٤١,٩	١٤٢,١	١٣٦,٠	١٢٧,٧	١٢٩,١	مخفف واردات مصر (١٩٨٦/١٩٨٥ = ١٠٠)
١١٨,٩	١١٩,٩	١٢١,٩	١١٦,٢	١١٠,٥	١١٥,٣	مخفف صادرات مصر (١٩٨٦/١٩٨٥ = ١٠٠)
-٠,٣	-٠,١	٤,٦	٩,٧	-٠,٤	١٧,١	تغير المئوي في مخفف الصادرات غير المنطقية لمصر
٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٥	١,٢	-٠,٥	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان الصناعية الشريكة في التجارة
٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٢	مخفف إجمالي الناتج المحلي في البلدان الصناعية الشريكة في التجارة
أسعار المستهلك (التغير المئوي)						
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٥	البلدان الصناعية الشريكة في التجارة
١١,٠	١١,٠	١٣,٠	١٩,٥	٤٨,١	٤٣,١	البلدان النامية
١٦,٤	١٦,٨	١٧,٣	١٦,٤	١٦,٣	١٧,٧	أسعار هولوود (بالدولار الأمريكي للبرميل)
٥,٢	٥,٣	٦,٣	٨,٣	٥,٠	٣,٤	حجم واردات البلدان الصناعية (التغير المئوي)
٥,٧	٥,٥	٥,٧	٥,٦	٤,٢	٣,٦	سعر الفائدة بالدولار الأمريكي
سعر الصرف						
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	القيمة المصري/الدولار الأمريكي

المصدر: بيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٨-٢ مصر: تنبؤات ميزان المدفوعات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٤ ٧٦٦,٨-	١٣ ٤٨١,١-	١٢ ٠٧٧,٦-	١٠ ٥٦٣,٤-	٨ ٨٧٢,٣-	٧ ٣١١,٥-	الميزان التجاري
٣ ٩٤٢,١	٣ ٤٥٩,٣	٣ ٨٢١,٨	٣ ٥٦٩,١	٣ ٣٢٤,٥	٣ ٤١٦,٧	الصادرات
١ ٦٧٤,١	١ ٧٠٦,٧	١ ٧٦٠,٣	١ ٦٧٣,١	١ ٦٥٥,٣	١ ٨٠٢,٩	المنط
٢ ٢٦٨,٠	٢ ١٥٢,٦	٢ ٠٦١,٥	١ ٨٩٥,٩	١ ٦٦٩,٢	١ ٦١٣,٨	غير ذلك
١٨ ٧٠٨,٩-	١٧ ٤٤٠,٤-	١٥ ٨٩٩,٤-	١٤ ١٣٢,٥-	١٢ ١٩٦,٨-	١٠ ٧٧٨,٢-	الواردات (سيئة)
٣ ٧٦٠,٩	٤ ٠٠٠,١	٤ ١٠٣,٣	٤ ٠١١,٠	٤ ٠٥٢,٤	٤ ٥٦٧,٩	الخدمات (بالصافي)
١١ ٧٥٦,٠	١١ ٥٠٤,٧	١١ ١١٤,٧	١٠ ٤٠٠,٦	٩ ٧٦٢,٠	٩ ٧١٢,٣	المتحصلات
٢ ٣٩٦,٢	٢ ٣١٥,٨	٢ ٢٦٦,٠	٢ ١٢٠,٧	١ ٩٤٢,٧	١ ٩٤١,١	رسوم قناة السويس
٣ ١٢٦,٧	٢ ٩٧٠,٣	٢ ٨٢٩,٩	٢ ٦٠٠,٩	٢ ٤٧٢,٠	٢ ٣٧٥,٠	السياحة
١ ٤٠١,٠	١ ٣٦٥,٦	١ ٣٣٤,٣	١ ٣٠٤,٣	١ ٢٧٢,٥	١ ٢٥٨,٢	الاستثمار
٤ ٨٣١,٩	٤ ٨٥٣,٠	٤ ٦٨٤,٥	٤ ٣٧٤,٧	٤ ٠٧٤,٩	٤ ١٨٧,٩	غير ذلك
٧ ٩٩٦,١-	٧ ٤٥٤,٦-	٧ ٠١١,٤-	٦ ٣٨٩,٦-	٥ ٣٠٩,٦-	٥ ١٩٤,٣-	المدفوعات
١ ٤٨٢,٩-	١ ٤٧٦,٣-	١ ٤٧٠,٢-	١ ٤٦٤,٢-	١ ٤٥٨,٨-	١ ٤٥٥,٠-	الحوادث
٦ ٥١٣,٢	٥ ٩٧٨,٣-	٥ ٥٤١,٢	٤ ٩٢٥,٥-	٤ ٢٥٠,٨-	٣ ٧٣٩,٠-	غير ذلك
٦ ٥٤٨,٥	٦ ٤٤٨,٥	٦ ٣٨٨,٥	٦ ٢٣٨,٥	٦ ٠٨٨,٥	٥ ٩٣٨,٥	التحويلات الخاصة
٤ ٤٥٧,٤-	٢ ٩٨٢,٥-	١ ٥٤٥,٨-	٣٤,٠-	١ ٢٦٨,٧	٣ ١٩٤,٩	الحساب الجاري مع استبعاد التحويلات الرسمية)
٨٠٠,٠	٩٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١ ١٠٠,٠	١ ٢٠٠,٠	١ ٩٠٢,١	التحويلات الرسمية
٣ ٦٥٧,٤-	٢ ٠٨٢,٥-	٥٤٥,٨-	٧٨٦,٠	٢ ٤٦٨,٧	٥ ٠٩٧,٠	الحساب الجاري مع ادراج التحويلات الرسمية)
٥٧٦,٩	٥٢٦,٩	٤٧٧,٦	٤٢٨,٢	٣٧٧,٩	٣٢٤,٨	الحساب الرأسمالي
١١٨,٦	١١١,٢	١٠٣,٨	٩٦,٢	٨٨,٩	٨٠,٨	الفروض المتوسطة والطويلة الأجل (بالصافي)
١ ٦٠٠,٠	١ ٥٠٠,٠	١ ٤٠٠,٠	١ ٣٠٠,٠	١ ٢٠٠,٠	١ ٠٩٠,٢	سحوبات
١ ٤٨١,٤-	١ ٣٨٨,٨-	١ ٢٩٦,٢-	١ ٢٠٣,٧-	١ ١١١,١-	١ ٠٠٩,٥-	استهلاك الدين
٥٥١,١	٥٢٤,٨	٥٠٢,٢	٤٨٢,٩	٤٦٦,٦	٤٥٣,٠	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
٩٢,٧-	١٠٩,١-	١٢٨,٤-	١٥١,٠-	١٧٧,٧-	٢٠٩,٠-	غير ذلك
-	-	-	-	-	١ ٤٠٠,٢-	الخطأ والسهو
٣٠٨٠,٨-	١ ٥٥٥,٦-	١٠٨,٣-	١ ٢١٤,٣	٢ ٨٤٦,٥	٤ ٠٢١,٧	الميزان الكلي
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	متوسط سعر الصرف

(بالنسبة المئوية في إجمالي الناتج المحلي)

الحساب الجاري مع التحويلات الرسمية) ١٣,٠ ٥,٥ ١,٥ ١,٠ ٣,٢ ٥,٠

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٨ مصر: الدين الخارجي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨

(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
						الدين العام الرسمي والمضمون من جهات رسمية
٢٩ ٥٠٨,٨	٢٩ ٤٤٩,٥	٢٩ ٣٩٤,٠	٢٩ ٢٤٢,١	٢٩ ٢٩٢,٩	٢٩ ٢١٦,٠	المتوسط والطويل الأجل
٤ ١٠٣,٩	٤ ٠٨٩,٥	٤ ٠٧٦,٠	٤ ٠٦٣,٤	٤ ٠٥١,٨	٤ ٠٤١,٠	ديون قصيرة الأجل
٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٢	٩٢,٠	٩٢,٢	٩٢,٠	دين القطاع الخاص
٢٢ ٨١٩,٨	٢٢ ٧٤٩,٢	٢٢ ٦٢٨,٠	٢٢ ٥٢٤,٢	٢٢ ٤٣٧,٩	٢٢ ٢٤٩,٠	مجموع الدين
						بنود تذكيرية:
٤٦,٢	٥١,٨	٥٨,٢	٦٥,٩	٧٤,٨	٨٥,٢	نسبة الدين الجمالي الناتج المحلي (المتوية)
١٢,٢	١٢,١	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٩	مجموع نسبة خدمة الدين (النسبة مئوية من مجموع منحصلات الحساب الجاري)

المصدر: البيانات المتوافرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٤-٨ مصر: عمليات الحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨

(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٠١ ٨٩٨,٤	٩٣ ١٣٤,١	٨٤ ٧٥٠,٤	٧٦ ٧٨٣,٣	٦٩ ١٠٦,٧	٦٢ ٧١٢,٠	مجموع الإيرادات والمنح
٥٣ ٨١٦,٧	٥٠ -١٤,٧	٤٦ ١٩٦,٣	٤٢ ٣٩٨,٥	٣٨ ٥٠٣,٠	٣٤ ٤٧٩,٠	الإيرادات الضريبية
١٩ -٦٦,١	١٧ ٥٦٩,٨	١٦ -٢٥,١	١٤ ٤٦٣,٣	١٢ ٧٥٨,٢	١١ ١١٤,٠	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
١١ ٩٣٠,٤	١٠ ٨٣٥,٠	٩ ٨٣٧,٠	٨ ٩٣٣,٦	٨ ١٢٠,٨	٧ ٣٦٣,٠	الضرائب على السلع والخدمات
٧ ٥١٢,١	٧ ٢٦٧,٣	٦ ٩٥٧,١	٦ ٥٨١,٠	٦ ١٣٩,٣	٥ ٤٣٨,٠	الضرائب على التجارة الدولية
١٥ ٣٠٨,٢	١٤ ٣٤٢,٦	١٣ ٣٧٧,١	١٢ ٤٣١,٧	١١ ٤٨٤,٨	١٠ ٥٧٤,٠	ضرائب أخرى
٣٦ ٦٣١,٧	٣٢ ٦٠٥,٠	٢٨ ٨٨٩,٧	٢٥ ٤٨٤,٩	٢٢ ٣٨٤,٧	١٩ ٥٧٩,٠	إيرادات غير ضريبية
١٠ -٧٥,٢	٨ ٩٦٧,٧	٧ ٩٤٥,٨	٧ -٠٩,٤	٦ ١٥٦,٧	٥ ٣٨٥,٠	إيرادات رأسمالية
١ ٣٧٤,٩	١ ٥٤٦,٨	١ ٧١٨,٦	١ ٨٩٠,٥	٢ -٦٢,٤	٣ ٢٦٩,٠	منح
١١١ ٨٠٦,٨	٩٩ ٧٧٤,٧	٨٩ ١٤٣,٨	٧٨ ٩٧٨,٩	٦٩ ٨٢٠,٥	٦٠ -٣١,٠	مجموع الائتلاف وصافي الاقتراض
١٠١ ٩٩٩,٢	٩١ ٤٤١,٧	٨١ ٩٨٩,١	٧٢ ٨٣٨,٠	٦٤ ٥٧٦,٥	٥٦ ١٤٣,٠	مجموع الائتلاف
٧٩ ٩٣٢,٠	٧٢ ٣٣٦,٧	٦٥ ١٦٥,٨	٥٨ ١٦٨,١	٥١ ٨٤١,٠	٤٥ ٥٩٤,٠	النفقات الجارية
٣٤ -٨١,٤	٣٠ ٣٣٥,١	٢٦ ٨٧٨,٥	٢٢ ٧١٠,٧	٢٠ ٨٢٦,٣	١٨ ١٧٢,٠	النفقات على السلع والخدمات
١٨ ٦٣٤,٥	١٦ ٥٨٦,١	١٤ ٦٩٦,٣	١٢ ٩٦٤,١	١١ ٣٨٧,٠	٩ ٩٠٠,٠	الأجور والرواتب
١٥ ٤٤٧,٠	١٣ ٧٤٩,٠	١٢ ١٨٢,٣	١٠ ٧٤٦,٦	٩ ٤٣٩,٣	٨ ٢٧٢,٠	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
١٩ ٦١٥,٢	١٨ ٥٥٠,٢	١٧ ٥٩٦,٧	١٦ ٢٠٥,٢	١٤ ٩٨٢,٩	١٣ ٤٣٣,٠	مدفوعات الفوائد
٢٦ ٣٣٥,٤	٢٣ ٣٥١,٥	٢٠ ٦٩٠,٦	١٨ ٢٥٢,٢	١٦ -٣١,٨	١٣ ٩٨٩,٠	الدعم وغيرها من التحويلات الجارية
٢٢ -٦٧,١	١٩ ٢٠٤,٩	١٦ ٨٢٢,٢	١٤ ٦٧٠,٠	١٢ ٧٣٥,٥	١٠ ٥٤٩,٠	النفقات الرأسمالية
٩ ٨٠٧,٦	٨ ٢٩٣,٠	٧ ١٥٤,٧	٦ ١٤٠,٩	٥ ٢٤٤,٠	٣ ٨٨٨,٠	الاقتراض ناقص السداد
١١ ٢٨٣,٢-	٨ ١٤٧,٤-	٦ ١١٢,٠-	٤ -٨٦,١-	٢ ٧٧٦,٢-	٥٨٨,٠-	الفائض الكلي/المعجز (مع استبعاد المنح)
٩ ٩٠٨,٣-	٦ ٦٠٠,٦-	٤ ٣٩٣,٣-	٢ ١٩٥,٦-	٧١٣,٩-	٢ ٦٨١,٠-	الفائض الكلي/المعجز (مع ادراج المنح)
٩ ٩٠٨,٣	٦ ٦٠٠,٦	٤ ٣٩٣,٣	٢ ١٩٥,٦	٧١٣,٩	٢ ٦٨١,٠	التمويل
١٩٨,٦	١٨٦,٢	١٧٣,٨	١٦١,٤	١٤٩,٠	١ ٣٦٢,٠	الخارجي
٩ ٧٠٩,٧	٦ ٤١٤,٤	٤ ٢١٩,٦	٢ -٣٤,٢	٥٦٤,٩	١ ٣١٩,٠	المحلي
٤ ٨٥٤,٩	٣ ٢٠٧,٢	٢ ١٠٩,٨	١ -١٧,١	٢٨٢,٤	٣ ٢٠٢,٠	الجهاز المصرفي
٤ ٨٥٤,٩	٣ ٢٠٧,٢	٢ ١٠٩,٨	١ -١٧,١	٢٨٢,٤	٣ ٢٠٢,٠	غير ذلك
٢٤ ٥١٩٠,٢	٢١٨ ٢٣٧,٩	١٩٣ ٣٧٠,٤	١٧٠ ٥٨٠,٨	١٤٩ ٨٢٩,٥	١٣١ -٥٠,٠	اجمالي الناتج المحلي

(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	مجموع الإيرادات والمنح
٤١,٦	٤٢,٧	٤٣,٨	٤٥,٠	٤٦,١	٤٧,٩	مجموع الإيرادات والمنح
٢١,٩	٢٢,٩	٢٣,٩	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٣	الضريبية
١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	غير الضريبية
٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	الإيرادات الرأسمالية
-٠,٦	-٠,٧	-٠,٩	١,١	١,٥	٢,٥	المنح
٤٥,٦	٤٥,٧	٤٦,١	٤٦,٣	٤٦,٦	٤٥,٨	مجموع الائتلاف وصافي الاقتراض
٤١,٦	٤١,٩	٤٢,٤	٤٢,٧	٤٣,١	٤٢,٨	مجموع الائتلاف
٢٢,٦	٢٣,١	٢٣,٧	٢٤,١	٢٤,٦	٢٤,٨	النفقات الجارية
١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	النفقات على السلع والخدمات
٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	الأجور والرواتب
٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
٨,٠	٨,٥	٩,١	٩,٥	١٠,٠	١٠,٣	مدفوعات الفوائد
١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	الدعم وغيرها من التحويلات الجارية
٩,٠	٨,٨	٨,٧	٨,٦	٨,٥	٨,٠	النفقات الرأسمالية
٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٠	الاقتراض ناقص السداد
٤,٦-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٤-	١,٩-	-٠,٤-	الفائض الكلي/المعجز (مع استبعاد المنح)
٤,٠-	٣,٠-	٢,٣-	١,٣-	-٠,٥-	٢,٠-	الفائض الكلي/المعجز (مع ادراج المنح)
٤,٠	٣,٠	٢,٣	١,٣	-٠,٥	٢,٠	التمويل
-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	١,٠	الخارجي
٤,٠	٢,٩	٢,٢	١,٢	-٠,٤	١,٠	المحلي
٢,٠	١,٥	١,١	-٠,٦	-٠,٢	٢,٤	الجهاز المصرفي
٢,٠	١,٥	١,١	-٠,٦	-٠,٢	٢,٤-	قطاعات أخرى

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٥-٨ مصر: الادخار والاستثمار، السنوات المالية ١٩٩٣-١٩٩٨

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٦,٠	١٤,٢	١٢,٩	١١,٦	١٢,٠	١٢,٨	الادخار الخاص (S)
٢١,٠	١٨,٢	١٥,٣	١٢,٤	٩,٥	٩,٨	الاستثمار الخاص (I)
٥,٠	٤,٠	٢,٤	٠,٨	٢,٥	٨,٠	الخاص S-I
٩,٠	٩,٦	١٠,١	١٠,٩	١١,٥	١٣,١	ادخار الحكومة المركزية
٩,٠	٨,٨	٨,٧	٨,٦	٨,٥	٨,٠	استثمار الحكومة المركزية
٠,٠	٠,٨	١,٤	٢,٣	٣,٠	٥,٠	الحكومة المركزية S-I
٥,٠	٢,٢	١,٠	١,٥	٥,٥	١٢,٠	الحساب الجاري الخارجي/١
٣٠,٠	٢٧,٠	٢٤,٠	٢١,٠	١٨,٠	١٧,٨	مجموع الاستثمار

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ شاملا التحويلات الرسمية.

الجدول رقم ٦-٨ مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨

(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
٢٨ ٢١٣,٤	٤٨ ٥٢٤,٢	٥٢ ٧٤٥,٤	٥٤ ١٠٧,٧	٥٠ ٠٣٩,٩	٤٠ ٥٠٤,٠	صافي الأصول الأجنبية
٢٢٩ ٢٥٣,٠	١٩٠ ٤٧٤,٥	١٥٨ ٩٩٥,١	١٢٤ ٥٤٦,٥	١١٦ ٦٦٨,٧	١١٣ ٨٠٢,٠	الائتمان المحلي ومنه:
٦١ ٥٢٣,٤	٥٦ ٦٦٨,٦	٥٢ ٤٦١,٢	٥١ ٢٥١,٦	٥٠ ٣٢٢,٤	٥٠ ٠٥٢,٠	استحقاقات على الحكومة المركزية
٤٧ ٥٠٣,٩	٤٢ ٢٨٢,٠	٣٧ ٤٦٤,١	٣٢ ٠٤٨,٨	٢٩ ٠٢٨,٤	٢٥ ٣٩٠,٠	استحقاقات على القطاع الخاص
٢٦٧ ٤٦٦,٤	٢٢٩ ٠٠٨,٦	٢١٢ ٧٤٠,٤	١٨٨ ٦٥٤,٢	١٦٦ ٧٠٨,٥	١٥٤ ٣٠٦,٠	الأصول = الخصوم
٢٢٠ ٨٩٢,١	١٩٦ ٦١٠,٧	١٧٤ ٢٠٧,٦	١٥٢ ٦٧٦,٤	١٣٤ ٩٨١,٥	١٢٤ ٤٨٥,٠	النقد وشبه النقد
٨ ٩٧٦,٢	٨ ٨٠٠,٢	٨ ٦٢٧,٦	٨ ٤٥٨,٥	٨ ٢٩٢,٦	٨ ١٣٠,٠	الودائع المقيدة
٣٧ ٥٩٨,١	٣٢ ٥٩٧,٨	٣٩ ٩٠٥,٢	٣٦ ٥١٩,٤	٣٣ ٤٢٤,٤	٣١ ٦٩١,٠	بنود أخرى (بالصافي)

(التغير المئوي)

٢١,٣-	٩,٧-	-٠,٧-	٨,١	٢٣,٥	٧٥,٢	صافي الأصول الأجنبية
٢٠,٤	١٩,٨	١٨,٢	١٥,٢	٢,٥	٥,٤	الائتمان المحلي ومنه:
٨,٦	٦,٠	٤,١	٢,٠	-٠,٦	٧,٦-	استحقاقات على الحكومة المركزية
١٢,٣	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٨	١٤,٣	٢٥,١	استحقاقات على القطاع الخاص
١١,٩	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٢	٨,٠	١٧,٨	الأصول = الخصوم
١٢,٤	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٩	٨,٤	١٦,١	النقد وشبه النقد
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢١,٤	الودائع المقيدة
١١,٩	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٢	٨,٠	٢٦,٧	بنود أخرى (بالصافي)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الفصل التاسع: تمرين في البرمجة المالية: سيناريو البرنامج

قم بإعداد برنامج مالي افتراضي لمصر عن السنة المالية ١٩٩٤. افترض أن البرنامج يجري إعداده في وقت مبكر من هذه السنة المالية، بناءً على بيانات حتى نهاية السنة المالية ١٩٩٣. ويجب أن يتبع إعداد البرنامج الخطوات المبينة في الفصل الثالث.

وقبل الشروع في صياغة البرنامج، قم "بالنظر مرة أخرى" في التنبؤات الخاصة بحسابات القطاعات المفردة، التي تم وضعها في الحلقات الدراسية التطبيقية السابقة (الفصول من الرابع إلى السابع) للتأكد من اتساق السيناريو الأساسي الذي تمت صياغته (الاتساق من الناحيتين المحاسبية والاقتصادية).^{١/} ولا يجب أن يغيب عن الذهن أنه بالرغم من أن هذا السيناريو معد من حيث المبدأ بافتراض عدم تغير السياسات، فإن مثل هذا التقييم يتضمن الكثير من العناصر التي ترجع إلى التقدير الذاتي. ولهذا السبب فقد يتوصل المحللون المختلفون إلى نتائج للسيناريوهات الأساسية تختلف اختلافاً بيناً في تنبؤاتها.

وبالنسبة لسيناريو البرنامج، قم بإعداد مجموعة متسقة من التنبؤات بناءً على الأهداف الخاصة بفترة البرنامج، وتقييم للعوامل الخارجية، وتحديد كمي لتدابير السياسة المطلوبة لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية والهيكلية. قم بتكميل تنبؤاتك لسنة البرنامج بالتالي:

- وصف لأهداف البرنامج.
- المنطق وراء تدابير السياسة المقترحة لسنة البرنامج (السنة المالية ١٩٩٤)، والآثار المتوقعة عن هذه التدابير.
- "هيكل عام" لمصفوفة سياسة على غرار الخطوط العامة للمصفوفة المعروضة في الملحق بالفصل الثالث، بحيث تحدد المجالات الرئيسية للإصلاح الهيكلي.
- سيناريو برنامج متوسط الأجل (على غرار الخطوط العامة للسيناريو الايضاحي المعروض في الفصل الثامن). يعكس آثار كل من برنامج السنة المالية ١٩٩٤ والسياسات الهيكلية المبين خطوطها العريضة في مصفوفة السياسة.

^{١/} على وجه الخصوص، يجب على المشتركين مراجعة وتحسين تنبؤات الناتج والانفاق والأسعار على ضوء التنبؤات القطاعية الأخرى. ومن المرجح أن يطلب تنقيح المتغيرات الرئيسية مثل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومخفض إجمالي الناتج المحلي، تنقيحات في التنبؤات الخاصة بميزان المدفوعات أو ميزانية الحكومة أو التنبؤات النقدية.

وعند اعداد البرنامج، تدبر المسائل أو الأسئلة التالية:

أ- ما هي المشاكل الرئيسية الاقتصادية الكلية والهيكلية، التي تواجه مصر في نهاية السنة المالية ١٩٩٢؟

ب- ماذا هي أهداف السياسة الواجبة للسنة المالية ١٩٩٤، وخلال الأجل المتوسط؟ من ضمن الأهداف الواجب تدبرها، تلك الأهداف المرتبطة بالدخل/الناتج (النمو)، والأسعار (التضخم)، والحسابات الخارجية. ويجب عند صياغة هذه الأهداف اعطاء الاهتمام للمفاضلات بينها، خاصة خلال الأجل المتوسط.

ج- بعد مراجعة كافة أدوات السياسة المتاحة، قم باختيار مزيج السياسات المناسب للسنة المالية ١٩٩٤. ويجب إجراء تقييم للتأثير الكمي لهذه السياسات على الكليات الاقتصادية ذات الصلة.

الجدول رقم ١-٩ مصر: تكوين إجمالي الناتج المحلي، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المسارح الأساسي	المسارح الأساسي				
	(التغير المئوي)				
الزراعة والري	١,٧	١,٨	١,٤	١,٦	
الصناعة التحويلية والتعدين	١,٩	٢,١	-٠,٤	١,٥-	
البناء	-٠,٩	١,٠	-٠,٥-	٥,٠	
النقل والتخزين والاتصالات	٢,٠	٢,٠	٠,٥	٠,٥	
التجارة والتمويل والتأمين	٢,٢	٢,٠	-٠,٤	٠,٥	
الخدمات الحكومية	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٥	
خدمات أخرى	٥,٢	٢,٨	٠,٥	٠,٥	
مجموع إجمالي الناتج المحلي بتكلفة					
عوامل الإنتاج	٢,٤	٢,١	-٠,٣	٠,٥	
	(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٦/١٩٨٧، بملايين الجنيهات المصرية)				
الزراعة والري	٩ ١٨٧	٩ ٢٥٢	٩ ٤٨٥	٩ ٦٣٨	
الصناعة التحويلية والتعدين	١٠ ٤٧٠	١٠ ٦٩٥	١٠ ٦٤٩	١٠ ٤٨٩	
البناء	٢ ١٨٦	٢ ٢٠٨	٢ ١٩٧	٢ ٣٠٧	
النقل والتخزين والاتصالات	٤ ٢٠٣	٤ ٢٣٠	٤ ٢٥٢	٤ ٢٧٢	
التجارة والتمويل والتأمين	١٠ ٥٥٥	١٠ ٧١٧	١٠ ٧٢٤	١٠ ٧٧٨	
الخدمات الحكومية	٥ ١٢٢	٥ ٢٣٧	٥ ٣١٦	٥ ٢٤٣	
خدمات أخرى	٤ ٢٦٩	٤ ٤٩٣	٤ ٥١٦	٤ ٥٥٩	
مجموع إجمالي الناتج المحلي بتكلفة					
عوامل الإنتاج	٤٦ ١٠٢	٤٧ ٠٨٢	٤٧ ٢٤٠	٤٧ ٤٨٥	
بنود تذكيرية:					
مخفف إجمالي الناتج المحلي	١٥٧,٦	١٩٣,٤	٢٣٦,٠	٢٥٠,٠	
التغير المئوي	١٦,٢	٢٢,٧	٢٢,٠	٥,٩	
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	١٧٧,٧	٢١٤,٥	٢٣٥,٤	٢٧٠,٦	
التغير المئوي	٢١,٤	٢٠,٧	٩,٧	١٤,٩	

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٢-٩ مصر: النفقات على اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٤		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	المسنة المنتهية في ٣٠ يونيو
البرئص	السيناريو الأساسي					
		١١٦ ٥٣١	١٠٠ ٤٧٣	٨٩ ٢٤١	٧٠ ٥٤٥	الاستهلاك
		٩٢ ٩٢٥	٨١ ٤٠٢	٧٢ ٨٠٨	٦٥ ٤١٤	القطاع الخاص
		٢٣ ٥٩٦	١٩ ٠٧١	١٦ ٤٣٣	١٤ ١٣١	القطاع العام/١/
		٢١ ٧٥٤	٢٠ ٩٧٦	٢٠ ١٦٤	١٧ ٢٧٦	اجمالي الاستثمار
		٢١ ١٦١	٢٠ ٢٠٢	١٩ ٧٤٤	١٦ ٩١٦	اجمالي الاستثمار الثابت
		١٣ ١٥٣	١١ ٩٥٤	١١ ٤٤٤	٩ ٧٦٠	القطاع الخاص/١/
		٨ ٠٠٨	٨ ٢٤٨	٨ ٣٠٠	٧ ١٥٦	القطاع العام
		٥٩٢	٤٧٧	٤٢٠	٣٦٠	التغير في المخزونات
		٧ ٢٣٥-	٢ ٩٨٨-	١٠ ٧٤١-	٨ ٩٢٤-	صافي واردات السلع وخدمات غير عوامل الانتاج
		٤٧ ١٦٧	٤٢ ٤٢٥-	٤٢ ٢٢١-	٣٢ ٤١١-	الواردات
		٣٩ ٩٣٢	٣٩ ٤٣٧	٣٢ ٤٨٠	٢٢ ٤٨٧	الصادرات
		١٣١ ٠٥٠	١١٨ ١٦٤	٩٨ ٦٦٤	٧٨ ٨٩٧	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق
		١٧ ٣٥٣	٦ ٦٦٨	٧ ٥٩٧	٦ ٢٤٤	صافي الضرائب غير المباشرة
		١١٨ ٦٩٧	١١١ ٤٩٦	٩١ ٠٦٧	٧٢ ٦٥٣	اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج
		١٤ ٥١٩	١٧ ٦٩١	٩ ٤٢٣	٨ ٣٥٢	بنود تذكيرية: اجمالي المدخرات المحلية

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ مع استبعاد شركات القطاع العام

الجدول رقم ٢٠٩ مصر: النفقات على اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

١٩٩٤		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
البرنامج	السيناريو الأساسي					
		٨٨,٩	٨٥,٠	٩٠,٤	٨٩,٤	الاستهلاك
		٧٠,٩	٦٨,٩	٧٣,٨	٧١,٥	القطاع الخاص
		١٨,٠	١٦,١	١٦,٧	١٧,٩	القطاع العام
		١٦,٦	١٧,٥	٢٠,٤	٢١,٩	اجمالي الاستثمار
		١٦,١	١٧,١	٢٠,٠	٢١,٤	اجمالي الاستثمار الثابت
		١٠,٠	١٠,١	١١,٦	١٢,٤	القطاع الخاص
		٦,١	٧,٠	٨,٤	٩,١	القطاع العام
		٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	التغير في المخزونات
						صافي واردات السلع وخدمات غير
		٥,٥-	٢,٥-	١٠,٨-	١١,٣-	عوامل الانتاج
		٣٦,٠-	٣٥,٩-	٤٣,٨-	٤١,١-	الواردات
		٣٠,٥	٣٣,٤	٣٣,٠	٢٩,٨	الصادرات
		١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٩-٤ مصر: ملخص عمليات ميزانية الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٤		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
البرنامج	السيتمار يو الأساسي					
	٦٢٧١٢	٥٣٠١٥	٣٨٢٥٠	٢٤٨٦٣	٢٤٨٦٣	اجمالي الإيرادات والمنح
	٣٤٤٧٩	٣٠١٣٥	٢٠٤٤٦	١٦٠٩١	١٦٠٩١	الضريبية
	١٩٥٧٩	١٥٢٨٣	١٢٦٢١	٥٩٨٨	٥٩٨٨	غير الضريبية
	٥٣٨٥	٤٢٦٠	٢٣٦٣	١٣٥٦	١٣٥٦	الإيرادات الرأسمالية
	٣٢٦٩	٣٣٣٧	٢٨٢٠	١٤٢٨	١٤٢٨	منح
	٦٠٠٣١	٥٧٨٤٦	٣٩٢١٧	٢٠٣٥٧	٢٠٣٥٧	مجموع الائتاق وصافي الأقرض
	٥٦١٤٣	٥٤٦٤٩	٣٥٤٩٩	٢٦٧٣٨	٢٦٧٣٨	مجموع الائتاق
	٤٥٥٩٤	٣٧٦٤٥	٢٩٤١٤	٢٢١١١	٢٢١١١	الائتاق الجاري
	١٨١٧٢	١٦٢٩٢	١٣٧٥٥	١١٢٩٩	١١٢٩٩	الائتاق على السلع والخدمات
	٩٩٠٠	٨٤٧١	٧١٩٨	٦١٣٥	٦١٣٥	الأجور والرواتب
	٨٢٧٢	٧٨٢١	٦٥٥٧	٥١٦٤	٥١٦٤	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
	١٢٤٣٣	٨٧٨٨	٥٨٨٠	٣٧٦٠	٣٧٦٠	مدفوعات الفوائد
	١٣٩٨٩	١٢٥٦٥	٩٧٧٩	٧٠٥٢	٧٠٥٢	الدعوم وغيرها من التحويلات الجارية
	---	---	---	٢٥٧٣	٢٥٧٣	ومنها: الدعوم
	١٠٠٥٤٩	١٧٠٠٤	٦٠٨٥	٤٦٢٧	٤٦٢٧	التنقذات الرأسمالية
	٧٢٧٩	٦٠٤٢	٤٧٧٢	٣٦٣٧	٣٦٣٧	استثمارات رأس المال الثابت
	٣٢٧٠	١٠٩٦٢	١٣١٣	٩٩٠	٩٩٠	تحويلات رأسمالية
	٣٨٨٨	٣١٩٧	٣٨١٨	٣٦١٩	٣٦١٩	الأقرض ناقص السداد
	٥٨٨-	٨١٦٨-	٣٨٨٧-	٦٩٢٢-	٦٩٢٢-	العائض الكلي المعجز الكلي (مع استبعاد المنح)
	٢٦٨١	٤٨٣١-	١٠٦٧-	٥٤٩٤-	٥٤٩٤-	العائض الكلي المعجز الكلي (مع ادراج المنح)
	٢٦٨١-	٤٨٣١-	١٠٦٧-	٥٤٩٤-	٥٤٩٤-	التمويل
	١٣٦٢-	١٨٧٧-	١٢٢٩-	٦٧٠-	٦٧٠-	من الخارج
	١٣١٩-	٦٧٠٨	٢٢٩٦	٦١٦٤	٦١٦٤	من الداخل
	١٢٢٩	١٠٣٤	٩٣٨	١٠١٦	١٠١٦	جهات أخرى للحكومة العامة
	٣٨٠٥	١٢٠٠	٧٣٥	٥٣٥	٥٣٥	جهات غير مصرفية
	-	-	-	-	-	بنوك الودائع النقدية
	٣٢٠٢-	٥٧٩٩	١٦٨٥	٥٥٣٧	٥٥٣٧	السلطات النقدية
	٣١٥١-	١٣٢٥-	١٠٦٢-	٩٢٤-	٩٢٤-	استهلاك ديون محلية، لم يمكن تحديد مصادرها؟
	١٣١٠٥٠	١١٨١٦٤	٩٨٦٦٤	٧٨٨٩٧	٧٨٨٩٧	اجمالي الناتج المحلي

(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

٤٧,٩	٤٤,٩	٣٨,٨	٣١,٥	مجموع الإيرادات والمنح
٢٦,٣	٢٥,٥	٢٠,٧	٢٠,٤	الضريبية
١٤,٩	١٢,٩	١٢,٨	٧,٦	غير الضريبية
٤,١	٣,٦	٢,٤	١,٧	الإيرادات الرأسمالية
٢,٥	٢,٨	٢,٩	١,٨	منح
٤٥,٨	٤٩,٠	٣٩,٨	٣٨,٥	مجموع الائتاق وصافي الأقرض
٤٢,٨	٤٦,٢	٣٦,٠	٣٢,٩	مجموع الائتاق
٣٤,٨	٣١,٩	٢٩,٨	٢٨,٠	الائتاق الجاري
١٣,٩	١٢,٨	١٢,٩	١٤,٢	الائتاق على السلع والخدمات
٧,٦	٧,٢	٧,٢	٧,٨	الأجور والرواتب
٦,٣	٦,٦	٦,٦	٦,٥	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
١٠,٣	٧,٤	٦,٠	٤,٨	مدفوعات الفوائد
١٠,٧	١٠,٦	٩,٩	٨,٩	الدعوم وغيرها من التحويلات الجارية
---	---	---	٣,٣	ومنها: الدعوم
٨,٠	١٤,٤	٦,٢	٥,٩	التنقذات الرأسمالية
٥,٦	٥,١	٤,٨	٤,٦	استثمارات رأس المال الثابت
٢,٥	٩,٢	١,٣	١,٣	تحويلات رأسمالية
٣,٠	٢,٧	٣,٩	٤,٦	الأقرض ناقص السداد
٠,٤-	٦,٩-	٣,٩-	٨,٨-	العائض الكلي المعجز الكلي (مع استبعاد المنح)
٢,٠	٤,١-	١,١-	٧,٠-	العائض الكلي المعجز الكلي (مع ادراج المنح)
٢,٠-	٤,١	١,١	٧,٠	التمويل
١,٠-	١,٦-	١,٢-	٠,٨-	من الخارج
١,٠-	٥,٧	٢,٣	٧,٨	من الداخل
٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٣	جهات أخرى للحكومة العامة
٢,٩	١,٠	٠,٧	٠,٧	جهات غير مصرفية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	بنوك الودائع النقدية
٢,٤-	٤,٩	١,٧	٧,٠	السلطات النقدية
٢,٤-	١,١-	١,١-	١,٢-	استهلاك ديون محلية، لم يمكن تحديد مصادرها؟

الجدول رقم ٥-٩ مصر: ملخص إيرادات الحكومة المركزية الموحدة، السنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩٠

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
مجموع الإيرادات	٢٢٤٣٥	٢٥٤٣٠	٤٩٦٧٨	٥٩٤٤٣	
الإيرادات الجارية	٢٢٠٧٩	٢٢٠٦٧	٤٥٤١٨	٥٤٠٥٨	
الإيرادات الضريبية	١٦٠٩١	٢٠٤٤٦	٣٠١٣٥	٣٤٤٧٩	
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٤٢٤٥	٦٤٠٧	٩٩٨٩	١١١١٤	
الأفراد	٤٥٧	٦٤٥	٧٥٧	٨٨٦	
الشركات	٢٩٨٣	٤٨٢٩	٧٩٦١	٨٥٤٤	
جهات أخرى غير محددة	٨٠٥	٩٣٣	١٢٧٩	١٦٨٤	
مساهمات الضمان الاجتماعي	٣٤١٢	٣٨٦٦	٤٤٢٩	٥٣٥٧	
الضرائب على الملكية	٢٤٣	٢٥٨	٣٠٢	٣٥٢	
الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٣٠٠٤	٣٥١٩	٦٤٣٩	٧٣٦٣	
الضرائب على التجارة الدولية	٢٠٣٩	٢٤٢٢	٤٩٤١	٥٤٢٨	
رسوم الاستيراد	٢٠٣٧	٢٤٢٢	٤٩٤١	٥٤٢٨	
رسوم التصدير	٢	--	--	--	
ضرائب أخرى	٢١٤٨	٢٩٧٤	٤٠٣٥	٤٨٦٥	
الإيرادات غير الضريبية	٥٩٨٨	١٢٦٢١	١٥٢٨٣	١٩٥٧٩	
دخل تنظيم الأعمال ودخل الملكية	٢٣٥٣	٧٠٤١	٨٩٤٣	٩٤٥٦	
رسوم إدارية ومبيعات غير صناعية؟	١١١٠	١٢٨٣	١٢١٧	١٦٥٥	
إيرادات أخرى غير ضريبية	٢٥٢٥	٤٢٩٧	٥١٢٣	٨٤٦٨	
إيرادات رأسمالية	١٣٥٦	٢٣٦٣	٤٢٦٠	٥٣٨٥	
إجمالي الناتج المحلي	٧٨٨٩٧	٩٨٦٦٤	١١٨١٦٤	١٣١٠٥٠	

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

مجموع الإيرادات	٢٩,٧	٣٥,٩	٤٢,٠	٤٥,٤
الإيرادات الجارية	٢٨,٠	٢٣,٥	٣٨,٤	٤١,٢
الإيرادات الضريبية	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٥,٥	٢٦,٣
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٥,٤	٦,٥	٨,٥	٨,٥
الأفراد	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧
الشركات	٢,٨	٤,٩	٦,٧	٦,٥
جهات أخرى غير محددة	١,٠	٠,٩	١,١	١,٣
مساهمات الضمان الاجتماعي	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٤,١
الضرائب على الملكية	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الضرائب المحلية على السلع والخدمات	٢,٨	٣,٦	٥,٤	٥,٦
الضرائب على التجارة الدولية	٢,٩	٣,٥	٤,٢	٤,١
رسوم الاستيراد	٢,٨	٣,٥	٤,٢	٤,١
رسوم التصدير	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ضرائب أخرى	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٧
الإيرادات غير الضريبية	٧,٦	١٢,٨	١٢,٩	١٤,٩
دخل تنظيم الأعمال ودخل الملكية	٢,٠	٧,١	٧,٦	٧,٢
رسوم إدارية ومبيعات غير صناعية؟	١,٤	١,٣	١,٠	١,٣
إيرادات أخرى غير ضريبية	٢,٢	٤,٤	٤,٣	٦,٥
إيرادات رأسمالية	١,٧	٢,٤	٣,٦	٤,١

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٦-٩ مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(بملايين الجنيهات المصرية، أرصدة نهاية الفترة)

	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
الصافي الأساسي						
صافي الأصول الأجنبية	٤٠ ٥٠٤	٢٣ ١١١	٨ ٢٩٩	١ ٨٢٣-		
السلطات النقدية	٩ ٢٥٩	٦ ٤٣٧-	١٥ ٣٨٤-	١٦ ١٧٨-		
بنوك الودائع النقدية	٢١ ٢٤٥	٢٩ ٥٤٨	٢٣ ٦٨٣	١٤ ٣٥٥		
الائتمان المحلي	١١٣ ٨٠٢	١٠٧ ٩٢٤	١٠٦ ٧١١	٨٦ ٨١٤		
استحقاقات على الحكومة المركزية (بالصافي)	٥٠ ٠٥٢	٥٤ ١٩٥	٤٩ ٤٤٢	٤١ ١٧٧		
استحقاقات على مؤسسات قطاع الأعمال العام غير المالية	٢٥ ٣٩٠	٢١ ٩٣٤	٢٦ ٦٣٥	١٩ ٣٩٢		
استحقاقات على القطاع الخاص	٢٤ ٥٨٠	٢٧ ٦٣٧	٢٦ ٢٢٢	٢٢ ٥٣٦		
استحقاقات على مؤسسات مصرفية أخرى	٣ ٧٨٠	٤ ١٥٨	٤ ٤٢٢	٣ ٧٠٩		
الأصول = الخصوم	١٥٤ ٣٠٦	١٣١ ٠٣٥	١١٥ ٠١٠	٨٤ ٩٩١		
النقود وشبه النقود	١٢٤ ٤٨٥	١٠٧ ٢٢٢	٩٢ ٨٨٦	٧٢ ٢١٧		
النقود	٢٣ ٠٤١	٢٩ ٥١٠	٢٧ ٥٨٢	٢٥ ٥٧٢		
ومنها: ودائع العملة الأجنبية	١٠ ٠٥٥	١٠ ٩٦١	١٢ ٠٥٨	٦ ١٨٧		
شبه النقود	٩١ ٤٤٤	٧٧ ٧١٢	٦٥ ٣٠٣	٤٦ ٦٤٥		
ومنها: ودائع العملة الأجنبية	٢٦ ٨٠٢	٢٢ ٥٩٠	٢٦ ٩٠٩	٢٥ ١١٥		
ودائع متبقية	٨ ١٣٠	٦ ٦٩٦	٨ ٠٥٦	٦ ٤١٤		
بنود أخرى (بالصافي)	٢١ ٦٩١	١٧ ١١٧	١٤ ٠٦٨	٦ ٣٦٠		

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٧-٩ مصر: الميزانية العمومية للسلطات النقدية، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(بملايين الجنيهات المصرية، أرصدة نهاية الفترة)

١٩٩٤		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
البرنامج	السيناريو الأساسي					
		٥٠ ٥٤٦	٣٥ ٧٤١	٣١ ٧٠٦	٣ ٨٣٣	الأصول الأجنبية
		٥٥ ١١٤	٥٤ ٠٤٤	٥٤ ٥٥٤	٣٨ ٨٥٧	استحقاقات على الحكومة المركزية
		٨٣١	٨٤١	٩٧٠	٥٦٦	استحقاقات على المؤسسات العامة غير المالية
		١٢ ٠٩٦	٦ ٣٦٦	٦ ٠١٢	٣ ٧٤٣	استحقاقات على بنوك الودائع النقدية
		٣ ١٠٤	١ ٩٣١	١ ٨١٦	١ ٥٥١	استحقاقات على مؤسسات مالية أخرى
		١٣٠ ٦٨١	٩٨ ٨١٣	٨٥ ٠٥٨	٤٨ ٥٥٠	الأصول = الخصوم
		٣٩ ٠١٦	٣٣ ٦٣٩	٣٩ ٩٦٣	٣٣ ٨٩١	التقود الاحتياطية
		١٦ ٣١٥	١٤ ٣١٥	١٣ ٠٥٧	١٣ ١٣٩	ومنها: العملة موضع التداول
		٤١ ٣٨٧	٤٣ ١٧٨	٣٧ ٠٩٠	٢٠ ٠١١	خصوم أجنبية
		٣٨ ٠٩٠	٣٤ ٣٧٧	١٦ ٧٦٢	٣ ٠٣٤	ودائع الحكومة المركزية
		٣ ٣٨٨	٣٧٠ -	١ ٢٤٣	٣ ٦١٤	بنود أخرى (بالصافي)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٨-٩ مصر: ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الميزان التجاري	٨ ٢٩٧-	٧ ٥٣٨-	٦ ٤٢٠-	٧ ٣١٢-	
الصادرات	٣ ١٤٤	٣ ٨٨٧	٣ ٦٣٤	٣ ٤١٧	
الواردات، (سيف)	١١ ٤٤١-	١١ ٤٢٥-	١٠ ٠٥٤-	١٠ ٧٣٨-	
الخدمات (بالصافي)	٣ ٤٦٣	٣ ٦٣٩	٥ ٤١٢	٤ ٥٦٨	
المتحصلات	٧ ٦٩١	٨ ٨٢٧	٩ ٥٨٨	٩ ٧٦٢	
رسوم قناة السويس	١ ٤٧٢	١ ٦٦٢	١ ٩٥٠	١ ٩٤١	
السياحة	١ ٥٤٨	١ ٦٤٦	٢ ٥٢٩	٢ ٣٧٥	
الاستثمار	١ ٢٠٩	١ ٤٧٥	١ ٣٧٩	١ ٢٥٨	
غير ذلك	٣ ٤٦٢	٤ ١٤٤	٣ ٧٣٠	٤ ١٨٧	
المدفوعات	٥ ٢٢٨-	٦ ١٩٨-	٤ ١٧٥-	٥ ١٩٤-	
ومنها: الفوائد (أساس الاستحقاق)	٣ ٩٦٠-	٣ ٧١٦-	١ ٣٢٠-	١ ٤٥٥-	
تحويلات خاصة	٣ ٢٦٧	٣ ٠٥٣	٣ ٧٢٢	٥ ٩٣٩	
الحساب الجاري (مع استبعاد التحويلات الرسمية)	٢ ٥٦٧-	١ ٨٥٦-	٢ ٧١٣	٣ ١٩٥	
التحويلات الرسمية	١ ٠٩٤	٤ ٨٥١	١ ٣٥٢	١ ٩٠٢	
الحساب الجاري (مع ادراج التحويلات الرسمية)	١ ٤٧٣-	٢ ٩٩٥	٤ ٠٦٥	٥ ٠٩٧	
الحساب الرأسمالي	١ ٠٦٥-	٩٥٩-	٢٠٧-	٣٢٥	
القروض المتوسطة والطويلة الأجل (بالصافي)	٧٩٤-	٦٦٩-	٢٦٧-	٨١	
سحوبات	٢ ٢٥٧	١ ٩٤٩	١ ٤٥٣	١ ٠٩٠	
سداد الدين (أساس استحقاق) ١/	٣ ٠٥١-	٢ ٦١٨-	١ ٧٢٠-	١ ٠٠٩-	
استثمار اجنبي مباشر	١٦١	١٣٦	٣٥٩	٤٥٣	
اخر	٤٢٢-	٤٣٦-	٢٩٩-	٢٠٩-	
المسؤوليات والخطأ	١ ٣٢٧	٤٢	٢٠٨٢	١ ٤٠٠-	
الميزان الكلي	١ ٢١١-	١ ٩٩٤	٥ ٩٤٠	٤ ٠٢١	
متوسط سعر الصرف ١/	٢.٤٤	٢.٨٩	٣.٢٣	٣.٣٥	

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم ٩-٩ مصر: الدين الخارجي وخدمة الدين، السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤

(بملايين الدولارات الأمريكية، في نهاية الفترة)

١٩٩٤		١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
البرنامج	السيناريو الأساسي					
						الدين الخارجي
		٢٩ ١٢٨	٣١ ١٢٠	٢٨ ٧٣٦	٢٩ ١٥٢	الدين العام المتوسط والطويل الأجل
		١٠ ٦٢	١ ٣٦٦	١ ٥٠٤	٣ ٩٤٨	دين قصير الأجل
		٩٢	١١٥	٢٦١	٢٢٨	دين القطاع الخاص
		٢٠ ٢٨٢	٣٢ ٦٠١	٣٠ ٥٠١	٤٢ ٣٢٨	مجموع الدين
						خدمة الدين (قبل إعادة الجدولة) ١/
		١ ٠٠٩	١ ٢٧٤	٢ ٦٩٨	٣ ٠٥١	سداد الدين
		١ ٤٥٥	١ ٣٢٠	٢ ٧١٦	٢ ٩٦٠	الفوائد
		٢ ٤٦٤	٢ ٥٩٤	٦ ٤١٤	٦ ٠١١	مجموع التزامات خدمة الدين
						خدمة الدين (بعد إعادة الجدولة) ١/
		١ ٠٠٩	١ ٢٧٤	١ ٣٤٥	٣ ٠٥١	سداد الدين
		١ ٤٥٥	١ ٣٢٠	١ ١٩٦	٢ ٩٦٠	الفوائد
		٢ ٤٦٤	٢ ٥٩٤	٢ ٥٤١	٦ ٠١١	مجموع التزامات خدمة الدين

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ أساس الاستحقاق.

الجدول رقم ١٠-٩ مصر: مؤشرات اقتصادية مختارة، السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٤

السنة المنتهية في ٣٠ يونيو	١٩٩٢	١٩٩٤	البرنامج
القطاع الحقيقي			
			(التغير المتوي ما لم يذكر خلاف ذلك)
	٤,٧		اجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	١١,١		الرقم القياسي لأسعار المستهلك
	٥,٩		مخفّض اجمالي الناتج المحلي
	١٣١ ٠٥٠		اجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق (بملايين الجنيهات المصرية)
			(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)
	١١,١		الادخار المحلي
	١٦,٦		اجمالي الاستثمار الثابت
الميزانية			
			(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)
	٤٧,٩		الايرادات والمنح
	٤٥,٤		الايرادات
	٢,٥		المنح
	٤٥,٨		الاتفاق وصافي الاقراض
	٣٤,٨		النفقات الجارية
	٨,٠		النفقات الرأسمالية
	٣,٠		صافي الاقراض
	-٠,٤		الميزان الكلي (مع استبعاد المنح)
	٢,٠		الميزان الكلي (مع ادراج المنح)
النقود والائتمان			
			(التغير المتوي ما لم يذكر خلاف ذلك)
	١٦,١		النقود وشبه النقود
	٥,٤		الائتمان المحلي
	٧,٦-		صافي الاستحقاقات على الحكومة
	٢٥,١		الاستحقاقات على القطاع الخاص
	٧٥,٢		صافي الأصول الأجنبية
	١٥,٣		سرعة الفائدة (متوسط سعر الودائع لمدة ثلاثة أشهر)
	١,١٣		سرعة التداول (متوسط M2)
القطاع الخارجي			
			(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)
	١٨,٧-		الميزان التجاري
	٨,٢		الحساب الجاري الخارجي (مع استبعاد المنح الرسمية)
	١٣,٠		الحساب الجاري الخارجي (مع ادراج المنح الرسمية)
	٨٥,٢		الدين الخارجي
	١٣,١		خدمة الدين الخارجي (كنسبة مئوية من متحصلات الحساب الجاري)/١
	٣,٤		متوسط سعر الصرف (الجنيه المصري/الدولار الأمريكي)
	١٧,٣		الاحتياطيات الرسمية (بعدد اشهر الواردات)
			بند تذكيري:
	٣٩ ١١٩,٤		اجمالي الناتج المحلي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

١/ مع استبعاد المنح الرسمية.

الجدول رقم ١١-٩ مصر: تنبؤات ميزان المدفوعات، السنوات المالية ١٩٩٨-١٩٩٣
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
					٧ ٣١١ -	الميزان التجاري
					٣ ٤١٧	الصادرات
					١ ٨٠٣	النفط
					١ ٦١٤	غير ذلك
					١٠ ٧٢٨	الواردات، (سيف)
					٤ ٥٦٨	الخدمات (بالصافي)
					٩ ٧٦٢	المتحصلات
					١ ٩٤١	رسوم قناة السويس
					٢ ٣٧٥	السياحة
					١ ٢٥٨	الاستثمار
					٤ ١٨٧	غير ذلك
					٥ ١٩٤ -	المدفوعات
					١ ٤٥٥	الحوادث
					٣ ٧٣٩ -	غير ذلك
					٥ ٩٣٨	التحويلات الخاصة
					٣ ١٩٥	الحساب الجاري (مع استبعاد التحويلات الرسمية)
					١ ٩٠٢	التحويلات الرسمية
					٥ ٠٩٧	الحساب الجاري (مع ادراج التحويلات الرسمية)
					٣٢٥	الحساب الرأسمالي
					٨١	القروض المتوسطة والطويلة الأجل (بالصافي)
					١ ٠٩٠	السحوبات
					١ ٠٠٩ -	المداد
					٤٥٣	الاستثمار الأجنبي المباشر
					٢٢٣ -	غير ذلك
					١ ٤٠٠ -	الخطأ والنسب
					٤ ٠٢١	الميزان الكلي
					٣,٤	متوسط سعر الصرف

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ١٢-٩ مصر: تنبؤات بعمليات الحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٩٨-١٩٩٣
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
					٦٢ ٧١٢	مجموع الإيرادات والمنح
					٣٤ ٤٧٩	الإيرادات الضريبية
					١١ ١١٤	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
					٧ ٣٦٣	الضرائب على السلع والخدمات
					٥ ٤٢٨	الضرائب على التجارة الدولية
					١٠ ٥٧٤	ضرائب أخرى
					١٩ ٥٧٩	إيرادات غير ضريبية
					٥ ٣٨٥	إيرادات رأسمالية
					٣ ٢٦٩	منح
					٦٠٠ ٣١	مجموع الائتاق ناقص صافي الاقراض
					٥٦ ١٤٣	مجموع الائتاق
					٤٥ ٥٩٤	الائتاق الجاري
					١٨ ١٧٢	الائتاق على السلع والخدمات
					٩ ٩٠٠	الأجور والرواتب
					٨ ٢٧٢	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
					١٣ ٤٣٣	مدفوعات الخوائد
					١٣ ٩٨٩	الذمم وغيرها من التحويلات الجاري
					١٠ ٥٤٩	الائتاق الرأسمالية
					٣ ٨٨٨	الاقراض ناقص السداد
					٥٨٨-	الفاصل/العجز الكلي (مع استبعاد المنح)
					٢ ٦٨١	الفاصل/العجز الكلي (مع ادراج المنح)
					٢ ٦٨١ -	التمويل
					١ ٣٦٢-	من الخارج
					١ ٣١٩-	من الداخل
					٣ ٢٠٢-	الجهاز المصرفي
					٣ ٢٠٢	غير ذلك
					١٣١ ٠٥٠	اجمالي الناتج المحلي

(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

٤٧,٩	مجموع الإيرادات والمنح
٢٦,٣	الضريبية
١٤,٩	غير الضريبية
٤,١	الإيرادات الرأسمالية
٢,٥	منح
٤٥,٨	مجموع الائتاق و صافي الاقراض
٤٢,٨	مجموع الائتاق
٣٤,٨	الائتاق الجاري
١٣,٩	الائتاق على السلع والخدمات
٧,٦	الأجور والرواتب
٦,٣	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
١٠,٣	مدفوعات الخوائد
١٠,٧	الذمم وغيرها من التحويلات الجاري
٨,٠	الائتاق الرأسمالية
٣,٠	الاقراض ناقص السداد
٠,٤-	الفاصل/العجز الكلي (مع استبعاد المنح)
٢,٠	الفاصل/العجز الكلي (مع ادراج المنح)
٢,٠ -	التمويل
١,٠ -	من الخارج
١,٠ -	من الداخل
٢,٤	غير المصرفي
٢,٤ -	الجهاز المصرفي

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ٩-١٢ مصر: الادخار والاستثمار، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨

(كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
					١٧,٨	الادخار الخاص
					٩,٧	الاستثمار الخاص
					٨,٠	الادخار الخاص - الاستثمار الخاص
					١٣,١	ادخار الحكومة المركزية
					٨,٠	استثمار الحكومة المركزية
					٥,٠	الادخار الحكومي - الاستثمار الحكومي
					١٣,٠	الحساب الجاري الخارجي/١
					١٧,٨	مجموع الاستثمار

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

/١ شاملا التحويلات الرسمية.

الجدول رقم ١٤-٩ مصر: المسح النقدي، السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٨
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
					٤٠ ٥٠٤	صافي الأصول الأجنبية
					١١٣ ٨٠٢	الائتمان المحلي ومنه:
					٥٠ ٠٥٢	استحقاقات على الحكومة المركزية
					٣٤ ٥٨٠	استحقاقات على القطاع الخاص
					١٥٤ ٣٠٦	الأصول = الخصوم
					١٢٤ ٤٨٥	النقود وشبه النقود
					٨١٣٠	ودائع مقيدة
					٢١ ٦٩١	بنود أخرى (بالصافي)
						(التغير المتوي)
					٧٥,٢	صافي الأصول الأجنبية
					٥,٤	الائتمان المحلي ومنه:
					٧,٦-	استحقاقات على الحكومة المركزية
					٢٥,١	استحقاقات على القطاع الخاص
					١٦,١	النقود وشبه النقود
					٢١,٤	ودائع مقيدة
					٢٦,٧	بنود أخرى (بالصافي)

المصدر: البيانات المتوفرة لمعهد صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم ١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة.
السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

PM	IP	CEI	CFR	CF	FGDP	GDR	GDP	السنة المنتهية في ٣٠ يونيو
١٥,٧١	٤ ٦٨٥,٠٠	٧١,١٨	٤٧ ٧١٤,٨٤	١٤ ٨٨٥,٠٠	٧٠,١٥	٧٥ ١١٤,٤٨	٧٤ ٦٣٧,٠٠	١٩٨٢
٥٥,٧٥	٤ ٤٨٧,٠٠	٧٤,٥٧	٥٢ ٥٤٢,٧٤	١٤ ١١٠,٠٠	٧٢,٤٠	٧٧ ٧٨٤,٧٢	٧٧ ٨٨٦,٠٠	١٩٨٤
٧٢,٣٢	٤ ٦٥٢,٠٠	٧٤,٥٥	٥٦ ٣٣٥,٩٠	٢٢ ٥٠٩,٠٠	٨٠,١٢	٤٠ ٥٥٠,٦٨	٢٢ ٥١٦,٠٠	١٩٨٥
٨٢,٨٧	٤ ٦٨٧,٠٠	٤٦,٤٢	٥٤ ٦١٤,٨٢	٧٥ ٣٧٤,٠٠	٨٤,٧٤	٤٢ ٥٢٧,٤٤	٢٦ ٠٧٤,٠٠	١٩٨٦
١٠٠,٠٠	٥ ٢٢٠,٠٠	٥٦,٢٧	٦٢ ٨٧٧,٨٢	٧٥ ٤٤٧,٠٠	١٠٠,٠٠	٤٥ ٢٤٤,٠٠	٤٥ ٢٤٤,٠٠	١٩٨٧
١١١,٢٨	٨ ٥٤٤,٠٠	٧٠,٣٢	٦٠ ٥٠١,٥٤	٤٢ ٧٧٤,٠٠	١١٤,٠٥	٤٥ ٨٢٢,٠٥	٥٤ ٥٥٢,٠٠	١٩٨٨
١١٤,٧٢	٩ ٤٥٢,٠٠	٨٢,٢٨	٦٥ ٨٧٤,٤٨	٥٢ ٦١٢,٠٠	١٢٥,٦١	٤٨ ٢٥٦,٤٢	٦٥ ٥٧٢,٠٠	١٩٨٩
١٥٢,٧٥	٩ ٧٢٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦٠ ٩٧٤,٠٠	٥٦ ٤٤٤,٠٠	١٥٢,٥٤	٥٠ ٦٤٤,١٢	٧٨ ٨٧٢,٠٠	١٩٩٠
١٨٠,٣٢	١١ ٤٤٤,٠٠	١٢٠,٧١	٦٢ ٣٦٤,٨٢	٧٢ ٨٠٨,٠٠	١٨٢,٤٢	٥٦ ٠٠٩,٦٨	٩٨ ٦٤٤,٠٠	١٩٩١
٢٠٧,٢٠	١١ ٩٥٤,٠٠	١٢٢,٤٧	٦٦ ٤١٤,٥٤	٨٥ ٤٠٢,٠٠	٢٢٦,٠٢	٥٠ ٦٤,٦٨	١١٨ ١٦٤,٠٠	١٩٩٢
٢٠٨,٥٤	١٢ ٤٥٢,٠٠	١٥٢,٢٨	٦٥ ٤٧٢,٢٨	٩٢ ٤٢٥,٠٠	٢٤٤,٤٧	٥٢ ٤٢٦,٤٥	١٢١ ٠٤٤,٠٠	١٩٩٢

المصدر: البيانات المتوفرة من البنك المركزي المصري.

الجدول رقم ١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة. (تتمة)
السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

GOVEXPGS	GOVDEF	GOVCONREP	GOVCAPEXP	CAPREV	ATB	ATZ	ATI	القمة المنتهية في ٣٠ يونيو
٤ ٧٠٤٠	F ٧٤٤٠	٨ ٣٧٠	١ ٤٥٥	٣٧٠	F ٧٠٠٠	F ٤٥٥٠	F ٧٤٤٠	١٩٨٢
٧ - ٧٤٤٠	F ٧٤٤٠	١٧ ٤١٤	٨٤٧	٣٩٥	F ٤٥٥٠	F ٤٤٤٠	F ٨٤٧٠	١٩٨٤
٧ - -١٠	F ٤٣٤٠	١٧ ٨٥١	F - ٤٤٠	٧٥٥	F ٤٤٤٠	F ٤٤٤٠	F ١٧٥٠	١٩٨٥
٧ ٧١٧٠	٤ ٧٥٥	١٥ - ٤٤٠	F ٤٤٤٠	٣٣٤	F ٧٧٥٠	F ٧٤٤٠	F ٣٧٥٠	١٩٨٦
٨ ٣٩٤٠	F ٧٥٠	١٥ - -٤٠	F - ٨٧٠	١ ٣٧٠	F ٧٧٥٠	F - ٧٥٠	F ٤٥٧٠	١٩٨٧
٩ ٤٨٧٠	٤ ٧٥٠	١٨ ٤٥٧	F ٤٥٥٠	١ - -٤٠	F ٤٤٥٠	F ٤٤٠	F - ٤٧٠	١٩٨٨
١٠ - ٣٣٠	٤ ٣٣٠	F - ٣٣٠	F ٣٣٠	١ ٣٣٠	F ٣٣٠	F - ٤٤٠	F ٣٣٠	١٩٨٩
١١ ٣٣٠	٤ ٣٣٠	F ٣٣٠	٤ ٣٣٠	١ ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	١٩٩٠
١٢ ٣٣٠	٤ ٣٣٠	F ٣٣٠	٣ - ٤٤٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	١٩٩١
١٤ ٣٣٠	F ٣٣٠	٤٤٠	٣ - ٤٤٠	٤ ٤٤٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	١٩٩٢
١٤ ٣٣٠	F ٣٣٠	٤٤٠	٣ - ٤٤٠	٤ ٤٤٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	F ٣٣٠	١٩٩٢

الجدول رقم ١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة، (تتمة)
السنوات المالية ١٩٨٢-١٩٩٢

TI	SUBS	NTXR	NLN	MCIF	GRANTS	GOVERNGBT	GOVERNILN	الصحة المشتملة في ٣٠ يونيو
144A	4-TPZ	7-APZ	7-TEZ	3-PPP,3	3-00	33-00Z	37-843	144P
144B	8-TPZ	4-PPZ	7-TEZ	7-TEZ,4	3	37-TEZ	38-7-8	144E
144C	4-31A	4-30E	7-PEZ	7-34E,8	73A	37-4-00	37-PPZ	144D
144D	8-PPZ	8-833	7-84E	7-833,3	77E	38-APZ	7-8PPZ	144G
144E	4-3PT	8-34D	7-PTZ	4-3-8,3	3-00Z	37-APZ	7-83E	144F
144F	7-TEZ	7-8PT	7-TPZ	37-APZ,7	84A	7-83E	78-340	144A
144G	7-811	7-TPZ	7-APZ	37-833,3	3-00Z	77-TEZ	77-800	144B
144H	7-8PT	8-84A	7-30E	7-PPZ,8	3-83A	78-APZ	7-78Z	144I
144I	4-PPZ	37-3PT	7-85A	78-34,7	7-APZ	78-TEZ	78-713	144J
144J	37-83E	38-7APZ	7-30Z	73-833,3	7-PPZ	87-340	87-APZ	144K
144K	37-84E	38-8PPZ	7-84A	77-7-8,8	7-TEZ	37-8PT	7-00Z	144L

الجدول رقم ١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة. (تتمة)
السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٨٢

CY	MQ	QM	MO	WAGSAL	IX	IS	IS	IS	السنة المنتهية في ٣٠ يوليو
٥ ٤٤٢	١٤ ٥٢٢	٩ ٢٢١	١٠ ١٧١	٢ ٢٢١	١ ٧٥٢	١ ٧١٤	١ ٧١٤	١ ٧١٤	١٩٨٢
٦ ٤٧٦	٢٢ ٤٥٥	١١ ٨٤٠	١١ ٥٢٥	٢ ٦٥٧	٧ ٢٢٢	٢ ٧١١	٢ ٧١١	٢ ٥٢٧	١٩٨٤
٧ ٨٢٤	٣٨ ١١٦	١٤ ٢٢٢	١٢ ٨٨٢	٢ ٢٠٤	٨ ٢٢٢	٢ ٧٢٢	٢ ٧٢٢	١ ٥٤١	١٩٨٥
٨ ٧٢١	٦٥ ٨٨٢	٢٠ ٠٨٦	١٥ ٧٧٧	٢ ٤١٧	٩ ٢٧٤	١ ٩٢٧	١ ٩٢٧	١ ٦٢١	١٩٨٦
٩ ٢٢٠	٩٢ ٢٨٤	٢٢ ٦٨٧	١٦ ٥٢٢	٢ ٧٢٤	٩ ٥٢٢	١ ٤٢٤	١ ٤٢٤	١ ٥٦٠	١٩٨٧
٩ ٨٤٦	٥٠ ٥٥٢	٢٠ ٤٧٤	١٤ ٥٢٥	٤ ٦٢٤	١١ ٤٨٥	٢ ٤٢٢	٢ ٤٢٢	٢ ١٠٢	١٩٨٨
١٠ ٧٢٢	٥٤ ٤٦٥	٢٢ ٩٠٢	١٦ ٥٢٢	٥ ٢٢٨	١٢ ٦٤٢	٢ ٤٨٥	٢ ٤٨٥	٢ ٥٢١	١٩٨٩
١١ ١٢٤	٧٢ ٢١٧	٤٦ ٦٤٥	٢٥ ٥٢٢	٦ ١٢٥	١٦ ٠٤١	٢ ٣٢٢	٢ ٣٢٢	٢ ٠٠١	١٩٩٠
١٢ ٥٢٢	٩٢ ٨٨٦	٦٥ ٢٠٢	٢٧ ٥٥٢	٧ ١٤٨	٢٠ ٤٤٦	٢ ٤٢٢	٢ ٤٢٢	٢ ٥١٤	١٩٩١
١٤ ٢١٥	١٠٧ ٢٢٢	٧٧ ٧١٢	٢٤ ٥٢٠	٨ ٤٢١	٢٠ ١٢٥	٤ ٤٤١	٤ ٤٤١	٦ ٤٢١	١٩٩٢
١٦ ٢١٥	١٢٤ ٤٨٥	٩١ ٤٤٤	٢٢ ٤٢١	٩ ٤٠٠	٢٤ ٤٢١	٥ ٤٢١	٥ ٤٢١	٧ ٢٢٢	١٩٩٢

الجدول رقم ١٥-٩ مصر: سلاسل بيانات مختارة، (تتمة)
السنوات المالية ١٩٩٣-١٩٨٣

HEXC	PM _t	FX _t	ompi _t	ompiEx	PREDC	CD	RR	RM	TD	DD	الصفة المتغيرة في الرمز
	685/89 (1 = 100)	685/89 (1 = 100)	f omipi _t (m any)(toU.S. d	f omipiEx any)(toU.S. d							
١٠,٣	١٠,٣٠٠	١٧٣,٣٠	٩,٠٢٩	٣,٧٤٢	٣,٧٤٦	٣٣,٤٤٨	٤,٤٤٤	١٠,٤٧٣	١٣,٤٣٠	٤,١٧٩	١٩٨٣
٣٠,٣	٤٠,٣١٨	٤٠,٣١٨	١٠,٣١٧	٣,٩٦٠	٣,٩٦٣	٣٨,٣١٨	٥,٠٧٥	١٣,٠٢١	١٦,٤٧٩	٤,٤٥٩	١٩٨٤
٣٩,٣	٣٠,٣١٧	١٠,٣١٦	١٠,٣١٦	٣,٧٤٨	٩,٠٢١	٣٤,٠٢٩	٦,٤٤٦	١٤,٣٣٣	٣٠,٣٨٣	٦,٠٢٩	١٩٨٥
٣٧,٣	٠٠,٣٠٠	٠٠,٣٠٠	٩,٠٢٦	٣,٤٧٦	١٣,٣٨٨	٤١,٦١٠	٨,٠٧١	١٦,٨٣٣	٣٣,٣٣٣	٧,٠٣٦	١٩٨٦
٩٨,٣	٣٠,٣٠٧	٠٠,٣٠٤	٣,٩٢٣	٣,٧٦٤	١٣,٣٠٤	٤٨,٠٧٤	٩,١٣٤	١٨,٣٤٤	٣٠,٣٠٧	٣,٣٣٣	١٩٨٧
٩٤,٣	٤٠,٣١٤	١٠,٣٠٤	٩,٠٢٧	٣,٣٣٨	١٦,٤٥٦	٤٧,٥٠٩	٨,٦٠٦	١٨,٤٤٧	٤٠,٣١٤	٩,٦٧٩	١٩٨٨
٠٤,٣	٤٠,٣١٩	٦٠,٣٠٣	١٠,٣١١	٣,٦٨٧	١٩,٤١٩	٦٨,٣٠٣	٩,٤٤٤	٣٠,٣٤٦	٤٨,٣٤٣	١٠,٤٤٠	١٩٨٩
٤٤,٣	٣٠,٣٣٣	٣٠,٣١٤	١١,٤٤٦	٣,١٤٥	٣٣,٤٣٦	٨٦,٤١٤	١٠,٧٤٣	٣٣,٤٥٦	٦٠,٣١٤	١٣,٤٣٣	١٩٩٠
٨٤,٣	٤٠,٣٣٣	٠٠,٣٣٣	١١,٤٣٥	٣,٤٨٣	٣٦,٣٣٣	١٠,٣٣٣	١٦,٥٠٦	٣٩,٤٣٣	٣٩,٤٣٣	١٤,٤٣٣	١٩٩١
٣٣,٣	٤٠,٣٣٣	٤٠,٣٣٠	١٠,٣٠٤	٣,٦٣٤	٣٣,٣٣٣	١٠,٣٣٣	١٨,٣٣٣	٣٣,٣٣٣	٤٣,٣٠٣	١٤,٣٣٣	١٩٩٢
٣٤,٣	١٠,٣١٩	٣٠,٣١٥	١٠,٣١٨	٣,٤٣٣	٣٤,٣٠٣	١١,٣٠٣	٣٣,٣٠٣	٣٣,٣٠٣	١٠,٣١٩	١٦,٣٣٣	١٩٩٣

تعريف المتغيرات

السلاسل المعدلة عن T1 و T2 و T3، على التوالي (أنظر بعده).	AT1, At2, At3
الإيرادات الرأسمالية الحكومية.	CAPREV
الاستهلاك الخاص.	CP
الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نهاية يونيو، يونيو ١٩٩٠ = ١٠٠.	CPI
الاستهلاك الخاص بملايين الجنيهات المصرية، مخفضا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.	CPR
استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص بملايين الجنيهات المصرية، نهاية يونيو.	CREDP
العملة خارج البنوك (موضع التداول)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	CY
الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي	DC
ودائع الطلب، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	DD
متوسط سعر الصرف: الجنيه المصري الى الدولار الأمريكي.	EXCH
اجمالي الناتج المحلي بأسعار لاسوق بملايين الجنيهات المصرية.	GDP
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.	GDPR
الإنفاق الرأسمالي الحكومي.	GOVCAPEXP
الإنفاق الجاري الحكومي.	GOVCUREXP
عجز الحكومة.	GOVDEF
الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.	GOVEXPGS
الانفاق وصافي الاقراض الحكوميين.	GOVEXPNLN
الإيرادات والمنح الحكومية.	GOVREVGRT
المنح الأجنبية الى الحكومة المصرية.	GRANTS
الاستثمار الخاص بملايين الجنيهات المصرية.	IP
الواردات بملايين الدولارات الأمريكية.	M
واردات السلع (سيف)، بملايين الجنيهات المصرية.	MCIF
النقود بمعناها الضيق (CY + DD)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	MO
النقود وشبه النقود (النقود بمعناها الواسع)، أو، بدلا من ذلك (CY + TD)، رصيد نهاية يونيو بملايين الجنيهات المصرية.	MQ
صافي الإقراض بواسطة الحكومة.	NLN
الإيرادات غير الضريبية.	NTXR
مخفص اجمالي الناتج المحلي، ١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠.	PGDP
الرقم القياسي لأسعار الواردات بالجنيهات المصرية، ١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠.	PM
الرقم القياسي لأسعار الواردات بالدولار الأمريكي، ١٩٨٧/١٩٨٥ = ١٠٠.	PM _f
الرقم القياسي لأسعار الصادرات بالدولار الأمريكي، ١٩٨٦/١٩٨٥ = ١٠٠.	PX _f

شبه النقود (ودائع المدخرات والودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	QM
النقود الاحتياطية (CY + RR)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	RM
احتياطيات البنوك (عملة في الخزائن + ودائع مع البنك المركزي)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	RR
الدعم والتحويلات الجارية من الحكومة الى القطاع الخاص وشبه الخاص.	SUBS
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية.	T1
الضرائب المحلية على السلع والخدمات.	T2
رسوم الاستيراد.	T3
مجموع الودائع (ودائع الطلب وودائع ادخارية وودائع لأجل، وودائع بالعملة الأجنبية)، رصيد نهاية يونيو، بملايين الجنيهات المصرية.	TD
مجموع الضرائب.	TX
الأجور والرواتب.	WAGSAL
الصادرات، بملايين الدولارات الأمريكية.	X

**Macroeconomic Analysis and Policy:
The Case of Egypt (Arabic)**

ISBN 1-55775-639-2